

تسلك خرقا وكنت الصدوق بعد الدعاء والتمس الحديقة بعد المسح وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان فلانا حليل بالليل فماذا اجمع سبق فقال صلى الله عليه وسلم سينهاه مما قيل وقال صلى الله عليه وسلم
رحم الله رجلا قام من الليل فصلى ثم انظر الى امراته فسلت فاني استفتح في وجهها الله ورحم الله
امرأة قامت من الليل فصلى ثم انظرت زوجها فسلت فاني استفتح في وجهه الله ورحم الله
عليه السلام من استيقظ من الليل فليصل ركعتين يكتب من الثواب اكثر مما يكتب
والفكرات من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم افضل الصلوات بعد المكتوبة في صلاة الليل وقال صلى الله عليه وسلم
قال النبي صلى الله عليه وسلم من قام من عباده من نسي صلاة بالليل فغفرت له بين صلاة الفجر والظهر
كان كافرا قرأه بالليل الا ان يروي عن امرائه كان يرا الا في رده بالليل فيسقط حتى يواد
نساء الايام كثيرة كما يباد الموضع وكان ابن مسعود اذا احدثت العيص اعان فسمع له وسمع له
الصلوات يجمع فقال ان سبعين النبوي شيع فانما يله فقال ان الحمار اذا نبت في حلقه زاد
في حلقه مقام تلك النبوة حتى اجمع وكان طاهرا من اذا اضطلع على فرائضه يتقلى على كانه الجنة
في الحلق لم ينبت ويصل الى الصباح فقول طير كركر جهم يوم العاصدين وقال الحسن المثل
ولا تشع من مكابدة الليل ففقه هذا المثل فتبدل له ما الى المشجدين من الحسن الناس
ويجوز ما حالهم ظنوا بالرحمن فالجسم نزل من نور مقدم بعض الصالحين من سفر فهدوا له
قيام عليه حتى فاته وروى خلف طول الزمان بعد على فرائض ابيها وكان عبد العزيز بن ابي رزق
اذ اجتمع الليل قيل يلق فرائضه ويحريه عليه ويقول انك لبيت طهر لقي الجنة الذين منك فلا يزال
يقول بالليل كل وقال الفضيل اني لا استقبل الليل من اوله فمعدني طوله فاضح الراء
فاجمع وما مضيت فمضى وقال الحسن ان الرجل ليدني القرب فحرم به قيام الليل قال
الفضيل اذا لم يقدر على قيام الليل وصيام النهار فاعلم انك لمهم وقد كثرت خطيتك
وكان صلة من اسم سبيح الليل وصيام النهار فاعلم انك لمهم وقد كثرت خطيتك وكان
صلة كله فاجل كان في الصبر يزل الله ليس مني يسلك الجنة ولكن ليس مني من يتك من انما
وقال رجل لبعض الحكماء ان لا تصنع على قيام الليل فقال له يا اخي لا تصنع على قيام الليل
ولا تصنع بالليل وكان الحسن بن صالح جارية فباعها من قوم طراكون في جوف الليل قامت
الجارية فقال يا اهل الدار الصلاة الصلاة فقالوا ايضا اطعم الجارية فمالت وما تصلي الا
المكتوبة فقال لا فريحت الي الحسن وقالت يا سراي بعثني من قوم لا يصليون بالليل فزني

الأول ان لا يكثر الأكل فيكثر الشرب فينقلب اللحم يشغل القيام وكان بعض المشيخ يتفق على المداوم كل
 ليلة ويقول بعض المحدثين لا يأكل كثيرا فينسى ما كثر فرقه ما كثر ان ينقصه ما احتطت كثيرا وهذا هو
 الأصل الكبير ومن تخفيف المعدة عن قتل الطعام الثاني ان لا يتعب نفسه بالنهار في الأعمار التي
 تصاب بها الجوارح ويضعف بها الاعصاب فان ذلك ايضا يحلله ففهم الثالث ان لا يترك القيام
 بالنهار فانها سنة للاستعانة على القيام بالليل الرابع ان لا يصيب الاثر بالنهار فان ذلك
 يفسد القلب ويحلل منه ومن اسباب الرحة وقال رجل الحسن يا باسعيد اني ابيت معافا و
 قيام الليل واحد طهر في فاني لا اقوم فقال ذنوبك تيقنك ومن الحسن بالسوق فبيع لظلم
 ولهم فقال اظن لها ولا اشد سواهم ما سلون وقال الشريفة عرفت قيام الليل خمسة
 اشهر باني اذقته ميل وما ذلك الفدية فقال رايت رجلا بك فقلت في نفسي هذا طهر وقال
 بعضهم فقلت كذا بن مرة وهو بك فقلت انك في بعض اهلك فقال اشد فقلت وجمع بك كذا
 اشد فقلت فمناك قال باني فقلت ومترى سبيل ولم افرح بي الباحة وما ذاك الا ان يتعب
 احده وهذا ان الخمر يذهب الى الخمر والشرب هو الغلبة في الليل من كل واحد منها يخرج الى
 الكبر لمالك قال ابو سليمان الثاني لا يفرح احد صلاه جماعة الا يتعب مكان يقول الامام
 بالليل مقوم والجماعة البعد فالحق بهم مع ما كان بعض العلماء من ان لا ينامت يا مسكين فظن
 عند من يفعل وعلى اي شيء تفعل فان البعد في كل اكل فينقلب قلبه مما كان عليه عليه السلام
 الى حاله الاول قال في جواب كذا من حيث صانع القلب ومن قيام الليل ما يحلله من
 تناول الطعام ويبرز الفضة الحلال في تصفية القلب وتحريك الخمر ما الاثر في من خروجه في ذلك
 اهل الحرافة للقلب بالجمعة بعد شهادة الشرح له وذلك في بعضهم كم من اكله منعت قيام
 ليلة وكم من نظره منعت قراءة سورة وان البعد ليأكل الكفا فينقلب قلبه ففهم بها قيام
 كالان الصلوة تنوع من الغشا والتمسك فكذلك الغشا شهي من الصلوة وسائر الطهارات
 وقال بعض السجدة بدين بيت بها ثانيا فثلاثين سنة استلمت كل ما خروجه بالليل انه
 حله على الغشا في جماعة فكانوا يجرؤون لا وهذا تنبيه على ان ترك الجماعة تمنع من بقا على
 الغشا والتمسك وانما الميسر الباطنة فارجع الاول سلامة القلب من هذا المصطف من
 البعد ومن فضل صوم الدنيا فالمستغرق في الهم بتدبير الغيبة لا يتصور القيام وان قام فلا
 ينكر في سلامة الآلة جماعة والاعمال الآلة مساوية وفي مثل ذلك يقال والله المستيقن

ايضا قديم انما وخوف غالب يلزم القلب مع قصر العقل فانه اذا انتفى في احوال الآخرة وورثها
 طارده ومعلم حذره كما قال طلاس ان ذكر جهنم طريقهم العاصي وكما سكي ان غلابا بالبصر كنه
 كان يقسم بالليل كله فقال له سيده ان قدامك بالليل يصير عليك الفناء فقال ان حسبنا الله او ذكرنا
 لا ياتيه النعم وقيل الغلام آخر وهو يقوم كل الليل اذا ذكرنا ان لا نتدخرف واذا ذكرنا الجنة استند
 شوقه فما امتد ان نام ولقي القوم المصري في منع القرآن بوجه ووجه مثل الميضي يظلمها ان
 فممن الملك الجليل كلامه فقامهم ذلك ككلمة يخضعوا وليس شمس يا طيريل الزناد والعتلا
 كثر القوم يوشحوا في اخرج القوم من كل الحوت وكم قال اننا بينات اننا لثان عرف فضل قيا
 بجمع هذه الآيات والاضار والآثار حتى يتحكم به وجاوزه وشوقه الى ثوابه فيضيقه الشوق لطلب الله
 والرفقة في درجات الجنان كما سكي ان بعض الصالحين رجع من غزوة وامرأة كانت ينظر في راسه
 القيلة فدخل المسجد فلم يزل يصل حتى اجمع فقال زوجته كما تنظرك مدة فلما قدمت سبنا الى
 اجمع فقال والله اني كنت انتفكر في حواشي حور الجنة طول الليل فحيث ان رجعة والمثل ففزع طول
 الليل شوقا اليها الرابع وهو اشراف البواقي الحب لله تعالى وثق الايمان بالله وانه في قيامه لا ي
 يعرف الا وهو مناجي ربه وهو مطلع عليه مع مشاهدة ما يحيط بقلبه وان تلك المنابر من
 الله تعالى خطاب به فاذا العبد لله تعالى حب لا محالة الخلق معه وتلذذ مناجاة في هذه
 المناجاة بالحديث على طول القيام والانبيا ان مسجدا هذه المدة او يشهد له العقل والنقل
 فاما العقل فليعتبر حال الحب لنفس بسبب جماله او لمالك بسبب انصافه وامواله كيف تلذذ
 بالنقل اليه وان لا يرى فاعلم انه لو كان المحيل يتلذذ بالنقل اليه وان لا يري فاعلم انه لو كان
 المحيل المحبوب رآه او كان يتلذذ بمثل كان الحب يتلذذ به بآخرة المرحمة ووقت النظر
 المطمع في امر آخر سواء كان يتنعم بالظهار جنة عليه وكون بلسانه يسمع منه وان كان ذلك
 ايضا اسهل عندنا فان قلت ينظر جوابه فيتلذذ بجمع جوابه وليس يسمع كلام الله تعالى فاعلم
 ان كان يعلم انه لا يجيب ويكف عنه بتميل ايضا لانه في غرض احواله عليه ورفع سريرة اليه كيف
 والمؤمن يسمع من الله كلاما على خاطر في ما شاء مناجاته فيتلذذ به وكذا في الذي يظن بالملك
 وهو من عليه حاجاته في جميع الليل يتلذذ في رجا انصافه والرجاء في حق الله اسدى وما قد
 اتقوا من ما عند غيره وكيف لا يتلذذ بعض المحبات عليه في الخلق وانما العقل فيشيد السر

قوله القليل في ذلك فم يقيم القليل واستقصا مع لها كما يستقصر الحب ليلة ومعال الحب في
قليل بعضهم كيف كنت والقيل قال ما انا احد قماري وجهه لم تعرف وما تاملت هذا قال
آخر انا والقيل وما انا من مرة فسمي الى البحر مرة فطعن عن الفكر وقيل بعضهم كيف
الليل عليك قال ما انا فيهما بين ما اني في بطنه اذا جازا مع فخر اذا طلع ما من فخر
قط وقال علي بن بكار منذ اربعين سنة ما اعرى شئ سوى طلوع البحر وقال فضيل بن عياض
اذا غربت الشمس غربت بالظلام لخلق في ربه واذا طلعت خرجت لخلق في الناس علي وقال
ابن سنان الطائي اهل الليل في ليالهم الذين اهل الله في لهم ولولا الليل ما احييت
في الدنيا وقال ايضا اهل الله في اهل الليل من ثواب عالمهم ما يجدون من الله كان ذلك
من عالمهم وقال بعض الحكماء ليس في الدنيا وقت ينفعهم اهل الجنة الا ما يجدون اهل النار في قلوبهم
بالليل من صلاة المناجاة وقال بعضهم في المناجاة ليست من الدنيا انما هي من الجنة اظلمت
لاوليا به لا يجدوها لهم وقال ابن المنكدر ما بقي من ليلتنا الدنيا الا نلت قيام الليل وفي ذلك
والصلاة في جماعة وقال بعض الحكماء ان الله ينظر الى اعمار الى قلوب المتقين فيلأها
نورا من نور القلوب على قلوبهم فيسترهم قلوبهم القوي الى قلوب الضالين وقال بعض الحكماء
من اتقاه انا الله ثم ارجى اليه بعض المصنفين اقل عباد الله من عبادي محبتي ارجى من شدة
الي واستأقوا لهم ويذكرهم ويذكرهم ويغفرون اليه وانظر لهم فان حدود طاعتهم اوسع
وان عدوتهم مستك قال يارب ما علامتهم قال ابراهيم بن الخليل بالانوار كبراني الراجي
ويحشون الي غريب الشمس كما يحش الطير الى ركن ما اوجبتهم القليل واظلمت الظلام وجلا كل
حبيب بحبيبه يصوب الي اهل سمع واتر شولي وجوههم وناجوا بكلامهم وتلقوا بانصاف
فمن سارع وبك ومن شاور وشاك بعض ما تملكون من اجلي وسمي ما سكن من جوال
ما اعظم اتقوا من نوري في قلوبهم فيخبرون عن كاشفهم والثانية لو كانت الساعات
السمع والارض وما فيها من رزقهم لاستهلكتها لهم والثانية اقبل برحمتهم فرفعت
اميلت برحمتهم عليه اهل احد ما اعدان اعطيه وقال مالك بن دينار اقام العبد بمحمد
من القليل قريب منه الخصال قال وكانوا يرون ما يجدون في قلوبهم من الرقة والجلالة والافاق
من قرب الرب من القلب وهذا سر يحيى وسياتي في الاشارة اليه في كتابي المحبة وفي الاشارة
من الله تعالى يا عبادي انا الله الذي اقرب القليل من القليل والغيث رايته نوري وسكني بعض المريدين الي

اشاد طول الليل وطلب حيله مجتلب بها النعم فقال استاذ يا ولدي قد نفاخت في الليل
والنهار صيب بها القلب المتعطف ويحيط القلب الناعية فتمرض فكذلك النفاخت فقال يا استاذ
ركبى لانام الليل ولا بالنهار واعلم ان هذه النفاخت بالليل ارجى لما في قيام الليل من سقا
القلب وانما نفاخت الشياخل وفي الخبر من جابر بن عبد الله صلوات الله عليه قال ان من الليل ساعة لا ياتيها
عبد مسلم يبال الله خيرا الا اعطاء وفي رواية اخرى يبال الله به خيرا من امر الدنيا والآخرة الا الله
اياء وذلك كل ليلة وطلب النفاخت تلك الساعة وهي مبعدة في جملة الليل كليله المتدب في شهر
رمضان وكما عرفت يوم الجمعة وهي ساعة النفاخت المذكورة بيان طريقه السعة لاجزاء الليل
اعلم ان اجزاء الليل من حيث المقدار سبعة مرتبة المرتبة الاولى اجزاء كل الليل وهذا
شان الاقرباء الذين جرت العباد الله ولفظنا بما جازة وصار ذلك غذا لهم ومجاة لقلوبهم
فلم يبعثوا بطول القيام وردوا المنام الى النفاخت في وقت اشغال الناس وقد كان ذلك طريقا
من السلف كانوا يصيرون الجمع يوم من النفاخت حتى ايقظوا الناس ان ذلك سلك على طريق الاستيا
عز اربعين من النفاخت وكان منهم من واظب عليه اربعين سنة قال منهم سعيد بن المسيب ^{بن} ^{ان}
بن سليم المدنيان وفصيل بن خياض ورويب الورد المكيان وطا وروس ورويب بن مهنه ^{ان} ^{بن} ^{ان}
والرجع بن نعيم والحكم الكوفيان وابوسليمان الداراني وعلي بن بكار الشاميان وابوعبد الله الكا
وابو ماسم الصبادانيان وجيب ابو محمد وابن جابر السلياني الناصريان ومالك بن دينار
اليماني وغيرهم اثنان وجيب بن طيلة ثابت ومحي بن بكار البصريون وكشمش بن المنها الكا
نعم في الشهر سبعين ختمه ومالم ينهم رجوع وقرأ مرة اخرى وايضا من اهل المدينة ابو حاتم ^{بن} ^{بن}
بن الشكدي في جماعة ذكرهم المرتبة الثانية ان يقوم نصف الليل وهذا لا يصح عدد
الواظين عليه من السلف واحسن طريق فيه ان ينام الثلث الاول من الليل والمعدل الاخر منه
حتى يبعث في جوفه الليل ووسطه فهو الافضل المرتبة الثالثة ان يقوم ثلث الليل ^{بن} ^{بن}
ان ينام النصف الاول والسدس الاخير وبالجملة نعم اكثر الليل مجرب لا يذهب بها من النفاخت
كانوا يكرهون ذلك ويشغل صغرة الوجه والشهرة به فلو قام اكثر الليل ومالم يحل قلت ^{بن} ^{بن}
وقل فها هي وقالت هاتيه كان علم اذا اتم من آخر الليل فان كانت له حاجة الى هذه الدنيا
منه والاضطجع في مصلاه حتى ياتي به بلال فيثني للصلاة وقالت ايضا ما التفت في النفاخت
الانما باحق قال بعض السلف هذه الجمعة قبل الجمع سنة منهم ابو حمزة وكان يوم هذا الوقت

سببا للكشف والمشاهدة من وراء حجب الغيب وذلك لارباب الغروب وفيه استراحة تعين على الرزق
 الأول من اول النهار ويقام ثلث الليل من النصف الاخير وقوم السدس الاخير قيام واولهم
 المرتبة الرابعة ان يقوم سدس اقل من خمسة ونصف ان يكون في النصف الاخير ويقل في النصف
 الاخير منه المرتبة الخامسة ان لا يراى في التقدير فان ذلك انما يتيسر في حق من يراى الله او من يراى
 منازلة القربى او يراى من يراى الله ويوقفه ثم يراى اضطراب في ليا الى النوم ولكنه يقوم من
 اول الليل الى ان يغلبه النوم فاذا انتبه قام فاذا اقبله النوم علو الى النوم فيكون له ثلثه الليل
 نومتان وقرمتان وهو من سكايدة الليل واشد الاعمال واضطرابا وقد كان هذا من احوال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من راي الله عز وجل من الصحابة وبجاعة من التابعين وكان بعض
 يقول هي اول نوم فان انتبهت ثم عذب الى النوم فلا انام اه عني فانما قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 المتدافع لم يكن على ترتيب واحد بل كان يقوم نصف الليل او ثلثه او ثلثيه او سده ويحلف
 بينه وبين الله واوله قوله في المؤمنين من سورة المنزل ان ركبكم يعلم انكم تقوم اوفي من تلى
 الليل ونصفه ثلثه فاوفي من ثلث الليل كانه نصفه ونصف سده فان كسر قوله ونصف
 ثلثه كان نصف الثلثين وثلثه فثلاث من الثلث والرابع وان نصيبا كان نصف الليل وثلثه قد
 قالت عائشة كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم اذا سمع الصبح يعني الفجر وهذا يكون في السدس فاما
 وروي عن الصادق قال احييت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر ليل اقام بعد الصبح واما انام
 استيقظا فظهر في الاصح قال ربنا ما خلف هذا بالاجزاء فكيف نضامه ليلنا حتى يطلع انك
 لا خلف الصبح ثم استل في قوله سواكما فاستاك وقومنا وحي حتى قلت صلى مثل ما نام ثم
 اضطلع حتى قلت نام مثل ما صلى ثم استيقظ فقال مثل ما قال اول مرة وفضل مثل ما فضل اول مرة
 المرتبة السادسة وهي لا تقل ان يقوم مقدار اربع ركعات او ركعتين او يتصدق عليه الطلوع
 فيجلس مستقبلا للقبلة ساعة مستقبلا بالذكر والدعاء فيكتب في جملة قراء الليل فيفضل اه
 ويرحمته وقد جاء في الاصح من الليل ولو بعد صلاة فلهذه طرقا تسعة فيفضل المريد لنفسه
 ما رآه ايسر عليه ويحب يتصدق احياء عليه في وسط الليل فلا ينبغي ان يعلل اجارا ما بين الصبح
 والورد الذي بعد الصبح ثم يقوم قبل الصبح ومسا السحر فلا يدرى الصبح نايل او يقوم بغيره اقبل
 وهذه المرتبة السابعة ومعها كان التقدير الى المتكلم فيبدا هذه المرتبة بحسب طول الوقت
 واما في المرتبة الخامسة والسابعة لم ينفذها الى التقدير فليس يحرم امرها في المقدم والناخر

على ترتيب الفلكي في السابعة فبينا دون ما ذكرناه في السادسة ولا الخامسة دون الرابعة بيان
 الثاني والايام المتصلة اعلم ان الفلكي المخصوصة بزوايا الفلك التي يتكاد فيها السحاب
 الحيا في الفلك خمسة عشر ليلة لا يفتقر الى دليل عليها فانها ما لم يجرى في غطان الجبال
 وهي غطان الناجين من المراسم في حجب فصل المريد من غطان الارضات لم يجر في قسمه من
 هذه الفلك في شهر رمضان خمس في اول الشهر الجبراذ فيها يطلب ليلة القدر ليلة
 عشر من رمضان فهي ليلة جمعة يوم الفرقان يوم المقي الجحمان فيه كانت وقعة هجر ما
 ابن الزبير هي ليلة القدر واما الثانية الاخر فاوّل ليلة من الهجر وليلة عاشوراء واول ليلة
 من رجب وليلة النصف منه وليلة سبع وعشرين منه وهي ليلة الحراج وفيها صلاة مائة
 ركعة في صلواتها في هذه الليلة تسعات ما يرسنة فمن يجلس فيها في عشرة ركعة يقرأ
 في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة من القرآن تشهد في كل ركعتين ويسلم في آخر من
 علي بن ابي طالب والحمد لله والاله لا اله الا الله واكبر ما يرسنة وتشفع له سبحانه وتعالى ما ترمي ويحيط
 على النبي صلوات الله عليه من يد عن نفسه ما شاء من امر دينه وآخرته ويجمع ما يما قاله تعالى
 سيقبها. كذا الا ان يدعوا في معصية واما ليلة النصف من شعبان فيها ما يرسنة ركعة يقرأ
 كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة الاخلاص عشر مرات كان لا يترك كونه كما اوردناه في صلاة التطوع
 وليلة ثور وليلة العيد قال صلوات الله عليه من اجاب الله في يوم عت فيه الغلو
 واما الايام المتصلة في تسعة عشر يوما تسبق من ليلة الارواح فيها يوم عرفة ويوم عاشوراء
 ويوم سبعة وعشرين من رجب له شرف عظيم روي ابو حمزة عن النبي صلوات الله عليه قال من صام يوم
 وعشرين من رجب كتب له ميام ستين شهرا وهو اليوم الذي جبط فيه جبرئيل عليه السلام
 على محمد صلوات الله عليه بالرسالة ويوم سبعة وعشرين من رمضان وهو يوم وقعة بدر ويوم النصف من شعبان
 ويوم الجمعة ويوم العيد والايام المصليات وهي الحضر الاول من ذي الحجة والايام المصليات
 وهي ايام الشرف قد روي عن رسول الله صلوات الله عليه انه قال اذا سلم يوم الجمعة سلمت الايام ولذا سلم
 شهر رمضان سلمت السنة وقال بعض العلماء من اخذ منه في الايام الخمسة في الدنيا لم يسلحنا
 في الآخرة الا بدو العيد والجمعة وعرفة وعاشوراء ومن فاضل الايام في الاسبوع الخمس في
 ربيع منها الاحمال ليل الله بعد ذكر فضائل الاشهر والايام للصيام في كتاب الصوم فلا حاجة لنا الى
 ما قلنا علم ثم الريع الاول وهو ربيع الصادات والحمد لله رب العالمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي أحسن تدبير الكائنات خلق الأرض والسموات وأمر الماء الدار من السموات
 فأنشأ الخلق والنبات وقدر الأرزاق والنبات والأقوات وحفظ بالما كحلت قري الخلق
 وأمان على الطعام والأهل الصالحات بكل الطيبات والصلوة على محمد وآل محمد
 الباهرات وعلى آله وأصحابه صلوة يتوالى على من الأوقات ويتضاعف بتعاقب أفعالهم
 وسلم تسليما كثيرا أما بعد فإني مقتصد في هذا الباب لئلا الله تعالى يثني دار
 الثواب ولا طريق للوصول إلى لقاء الله عز وجل إلا بالصوم والعمل ولا يمكن المحافظة عليها
 إلا بسلامة البدن ولا صفة سلامة البدن إلا بالاطعمة والاعتدالات والتناول والاعتدالات
 الحاصلات على تكرار الأوقات فمن هذا الوجه قال بعض السلف الصالحين إن الأكل من
 الدين وعليه تبه دين الصالحين بقرانه وهو صدق السائلين كل من الطيبات وأعمل لها
 فمن تقدم على الأكل يستعين به على الصوم والعمل ويغفر به على القربى فلا ينبغي أن يترك
 نفسه مهمل لا يسترسل في الأكل أسرا إلى البهايم في المرمى فإن ما هو رخصة إلى الله
 ورسوله إليه ينبغي أن يظهر إنزال الدين عليه وإنما أنزل الدين آدابا ومستنسا التي روم الصدق
 بزادها ولهم المسمى بها حتى ترون بميزان الشرع شهرة الطعام في أقداسها وأجسامها
 فيصير بينهما مدقة للوزن محلبة للأجر وإن كان فيها أوفى حفظ النفس قال صلى الله عليه وسلم
 إن الرجل لو جوع في اللقمة رخصها إليه في الدنيا إلى ثمة أمرته وأما ذلك إذا رخصها بالدين فهو
 كان مراعى فيه آدابها ومطايضها وأما نحن في الدنيا في الأكل فإياها ونسئها
 وأدائها ومزاتها وصيانتها في أبعده أبواب فضيلة أخوها الباسم **الأساس**
 فيما لا بد للأكل من مراعاته وإن أنقذه الأكل **الباب الثاني**

فما يزعم من الآداب بسبب الاجتماع على الأكل الباسم الثالث
 فيما يخص تقديم الطعام إلى الآخرين المارين الباسم الرابع
 فيما يخص الدعوة والضيفة وأصحابها الباسم الخامس
 فيما يخص المنفعة منه وهي ثلاثة أقسام قسم قبل الأكل وقسم مع الأكل وقسم
 بعد الأكل منه القسم الأول في الآداب التي تقدم على الأكل وهي سبعة الأول
 أن يكون الطعام بعد كونه حلالا في نفسه طيبا في جهة مكه موافقا للشرع والبرع لم يكتب
 بسبب مكروه في الشرع ولا يحكم هوى ولا مدحنة في الدين على ما يأتينا في الطب للطلق
 في كتاب الحلال والحرام وقدر ما لم يمتد إلى باطل الطيب وهو الحلال وقدم النبي من الأكل ما يأتينا
 على التقليل فغلب الأمر الحرام ونهضنا بركة الحلال مقابل بجانته ومثالي ولا نلجأ إلى أمركم بترك
 بالباطل الآخرة والأصل في الطعام كونه طيبا وهو من الفرائض وأصول الدين أفتا في حلال
 اليد قال صلى الله عليه وسلم الرضخ قبل الطعام سقي الفقر وسقي الغم وفي رواية في المنز
 قبل الطعام وبعد ولأن المدخل من كرب في قاطبي الأعمال فصلها أقرب إلى النظافة
 والتزاهة ولأن الأكل قصد الاستعانة على الدين مبادء فهو جدير بأن يتقدم عليه ما يجرى
 منه مجرى الطهارة من الصلوة الثالث أن يوضع الطعام على السفرة الموضوعة على الأرض
 فهو أقرب إلى فضل رسول الله صلى الله عليه وسلم من رفعه على المائدة كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا أتى بطعام وضعه على الأرض فهذا أقرب إلى التواضع فإن لم يكن مضملي
 السفرة فأنه يذكر السفر ويذكر من السفر سفر الكثرة وجلبته إلى زاد السفرى وقال ابن الأكل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على خوان ولا في سكرجة قبل مضى ما ذأ كنتم تأكلون قال على السفر
 وقيل أربع أصدقت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المائدة والمناخل والأشنان والشيء العلم
 المائدة غلت الأكل على السفر أوي غلت الأكل على المائدة سقونه نهر كراهة أم عمر
 أذ لم يثبت فيه نبي وما يقال من أنه أربع بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أربع سقواهن
 بل المنع بدعة تضاد سنة نبيه ورفع أمر من الشرع مع بقاء حلت بل الأبداء حتى يجب في بعض
 الأحوال إذا ظهرت الأسباب وليس في المائدة الأربع الطعام من الأرض يستمر الأكل والمثالي
 ذلك ما لا كراهة فيه والأجمع التي ذكرناها أنها بدعة ليست مساوية بل لأشنان حسن لما فيه
 من النظافة فإن الفصل سحب النظافة والأشنان أم في المنعطف وكان لا يستعملونه

لانه ربما كان لا يتناول من اكله ولا يشرب من شربه او لا يتناول من اكله ولا يشرب من شربه
فقد كان لا يتناول من اكله ولا يشرب من شربه او لا يتناول من اكله ولا يشرب من شربه
واما الخجل فالحق من طيب الطعام وذكه مباح ما لم يشته الى الشتم الموهوب واما
المادة فمسمرا لاكل وهذا ايضا مباح واما الشبع فهو ليس بهذه الاربع فانه يدور الى جميع
الشهوات وغزير الاداء في البدن فليعدك الفقه بين هذه المهديات الاربع ان يحسن
الجلوس على السفرة في اول جلوسه ويستدير بها كذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ربما
جلس للاكل على ركبته وجلس على ظهر قدميه وربما نصب رجله اليمنى وجلس على اليسرى وكان
يقول لا اكل منك انما انا عبد اكل كما ياكل العبد واجلس كالجلوس العبد والترب منك
مكر والسعة ايضا ويكره الاكل نائما ومنك الا انما ينقل به من الجوع روي عن علي بن
انه اكل كسكا على ترس وهو مضطجع ويقال منطحا على بطنه والحرب قد فعله انما
ان ينوي بالاكل ان يتقوى به على طاعة الله عز وجل ليكون مطيعا بالاكل ولا يتعدى الشدة
والشتم بالاكل قال البرهم بن شيبان سنة ثمانين سنة ما اكلت شاة بشهني عظيم
ذلك على تقليد لاكل فانه اذا اكل لاجل قلة الصادة لم يصدق شته الا بالاكل ما دون الشبع
فان الشبع يمنع من الصادة ولا يصير عليها من ضرر هذه الشبهة كذا في قوله واشارنا لثنا
عليه السلام قال صلى الله عليه وسلم ما لا آذي وما تضر من بطنه حسب ابن آدم لثقات
عقبت عليه فان لم تفعل فقلت طعام وثقت شراب وثقت لنفس من ضرر هذه الشبهة
ان لا يدا بيد الى الطعام الا وهو جايح فيكون الجوع احدا لا بد من تقديمه على الاكل ثم
ان يرفع اليد قبل الشبع ومن ضل ذلك استحق من الطبيب ومساقي فائدة قلة الاكل
وكيفية التدبير في التقليد منه في كتاب كسر شرع الطعام من بيع الموهكات اساس ان
يرى بالموجود من الرفق والحذر من الطعام ولا يجتهد في الشتم وطلب الزيادة واشطار
الاهام بل من كراهة الجفان لا يستظهره الاדם وقد ورد الامر بكراهة الجفان فكل ما عدم الرق يتروا
على الصادة فهو خير كذا لا ينبغي ان يستقر بل لا ينظر بالمراد الصلوة وان حضر معها اذا كان
في الوقت فسح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حضر النساء واقضا فابعدا بالنساء وكان
ابن عمر يقولهما ربما سمع قراءة الامام ولا عزم من هشابه ومهما كانت المضى لا يتقرب
الى الطعام ولم يكن في تأخير الطعام ضرر فالاولى بتدوير الصلوة فاما اذا حضر الطعام راقعت

١٩٢

ما حيت المذبح وكان في المذبح من الطعام اربعة من فصدية الحب عند اشباع الرطب
 الفرس او لم ياتي اجمع الخبر لان القلب لا يخلو من الاثنيات الى الطعام الموضع وان لم تكن الجمع
 فاما التسابع ان يجمع في تكبير الايدي على الطعام الموضع وروى اهل دوله قال صلى الله عليه وسلم
 اجتمعوا على الطعام الموضع وروى اهل دوله ساركم فيه وقال اخر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ياكل
 وهو المستعمل المشابه في اداها حالة الاكل وهو ان يداها باسم الله تعالى في اوله والحديث
 آخر وروى قال مع كل لقمة بسم الله فهو حسن حتى لا يشغل الشئ عن ذكر الله تعالى ويقول اللهم
 الاول بسم الله ومع الثاني بسم الله الرحمن ومع الثالث بسم الله الرحمن الرحيم ويحرم له ان يغير
 وياكل باليمين وبسطا بالمخ ويحرم به ويضرب اللقمة ويجوز مضغها واما مضغها فلا يكره
 الى الاخرى فان ذلك يجهل في الاكل وان لا يدم ما كر لا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتي ما كر لا
 كان انما يجهل اكله ولا يتركه وان ياكل ما يلهي الا انما اكله فان لا ان يجل فيه من قال صلى الله عليه
 وسلم كل ما يلهيكم ثم كان يردد على الفاكهة فتبيل له في ذلك فقال صلى الله عليه وسلم ليس هو
 واحدا وان لا ياكل من ذروة العصاة ولا من وسط الطعام بل ياكل من استدارة الرخيف الا اذا
 قال بخبر في كسر الخبز ولا يقطعها بالسكين ولا يقطع اللحم ايضا فقد روى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم وقال انفس غشا ولا يوضع على الخبز عصاة ولا غيرها الا ما ياكل به قال صلى الله عليه وسلم
 ان ما الخبز فان اذنته من بركات السماء ولا يمسح بين ما الخبز قال صلى الله عليه وسلم اذا وقعت لقمة
 اسدكم فخذوها واحدا ما كان بها من اذى ولا مدعها الشيطان ولا يمسح بين ما يمد يدك
 طبق اصابعه فانه لا يدرك في اي طعام البركة ولا تنقع في الطعام الحار فهو من عن بل
 صبر الى ان يسهل اكله ياكل من القرمز اسبعا او احد عشر او احدى عشر او ما اتفق ولا
 مع بين القرمز والنوى في طبق ولا يجمعه في كفه بل يضعه من فيه على ظهر كفه ثم يلقها وكذلك
 ما دهم فقل ولا يترك ما استرذله من الطعام ويطره في القصة بل يتركه مع المقل حتى لا يفسد
 على غيره فانه وان لا يكثر الشرب في اثناء الطعام الا اذا اغض بلقمة او صدق عطشة فقد
 يقال ان ذلك مستحب في الطب وانه دماغ المعدة واما الشرب فادبه ان ما خذا الكوز يجنيه
 ويقول بسم الله ويشرب مستجابا قال صلى الله عليه وسلم معقول الماء مصا ولا يوصى بها فان الكفا
 من العيش لا يشرب قايلا ولا يمشطها فانه يمشطها صلى الله عليه وسلم زهي عن الشرب قايما فيرى
 انه صلى الله عليه وسلم شرب قايما واصله كان روي عن اسفل الكوز حتى لا يقطر عليه وينظر في الكوز

قبل الشرب ولا هــ في كل من لم يمسح من فمه بالجهد ويرى بالسمعة وقد قال صلى الله عليه وسلم
 بعد الشرب الحمد لله الذي بخله عذباً فإننا برحمته ولم يبعده عما اجاباً بذربنا غداً والذكر
 او غير علي فم قد ارضه شرب رسول الله صلى الله عليه وسلم واربكر من يسار واربكر من عيشه
 وهو عليه فقال صراط الباكرك فاولاً الاوى وقال الامين قال الامين ويشرب في الله المنان
 الله في اولها ويسوع في اولها ويقول في آخر النفس الاول الحمد لله رب العالمين في شرب
 الصالحين وفي الثالث يزيد من الرحيم فهذا قرآن عشرين اوجاً في حالة الاكل والشرب
 دل عليه الاشارة والآثار القسم الثالث ما يستحب بعد الطعام وهو ان يسجد
 السجدة ويلتصصها ثم يمسه بالتمديد ثم يمسها ويلتصصها فثالث الجوز والطعام قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من اكل ما يسقط من المائدة فاشرب سعة وحول في الماء ويخلل ولا
 يتلمع ما يخرج من بين اسنانه بالخلل الا ما يجمع من اسنانه اسنانه بل سام اما الفرج بالخلل
 فمريبه ولا يفض من بالخلل ففيه اثر من اصل البيت عليهم السلام وان يلقى القصة فثالث
 من ليق القصة وشرب ما بها كان له حق رقة وان المتكلم الثالث هو الحول العين وان
 يشكر الله تعالى بقلبه على ما اطعمه فيرى الطعام منه ومنه قال الله سبحانه وتعالى في كل من طيبات
 ما رزقناكم واشكرناكم وبها اكل حلال الاصل الحمد لله الذي بخله عذباً ثم الصالحات وشكر البركات
 اللهم اطعمتنا طيباً واستعملنا صالحاً وان اكل شربة فليقل الحمد على كل حال اللهم لا تعبد
 قوة لنا على مصيبك وبذل الطعام كل امرأه احد ولا يلاف قرض ولا تقوم عن المائدة
 حتى يرفع اولها وان اكل طعام الغير فليدع له وليقل اللهم بأكلكه فيا رزقته ويشكر ان يفعل منه
 خيراً ونفعه بما اعطيته واجعلنا وايا من الشاكرين وان افعل عند قوم فليقل افعل عندكم
 الصابرون واكل طعامكم الابرار وصل عليكم الملائكة وليكثر الاستغفار والرحمة على ما اكل
 من شبهه لطف بدمعه وخبره خيراً انى يرضى لها الفراء يحيط الله عليه وسلم كل لم بيت من عالم
 فالله اولى به وليس من مأكول ويكمن باكل ويظهر وليقل اذ اكل لنا اللهم بأكلكنا فيما
 رزقنا ونفانسه فاذ اكل غيره قال الله بأكلكنا فيما رزقنا وارضنا خير منه فاذ اكلنا
 مما خضع به رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم نعم نفسه ويصحب عصب الطعام ان يلقى الحمد
 لله الذي اطعمنا وسقمنا وكفانا واوانا سيدنا ومولانا يا كافي من كل شئ ولا يكون منه شئ لم يمت
 من جوع وامتنان خوف فكل الحمد لعيت من ثم رخصت من ضلالة واغنى من عيلة فكل الحمد

194
193

هذا كثر اذ ايا طيبا فافعا بل كافيه كانت احده في مستحقه الفهم اطعمتنا طيبا فاستحلنا
 صلحا واربعة من لنا على طاعتك ونفع بكان نستعين به على معاصيك ولما غسل اليده
 الانسان فكيف يشهد ان جعل الانسان على كونه البصر وفصل الاصابع المتكثرت اليد الفخ الى
 ويضرب اصابعه على الانسان اليدين يجمع به شقيقه ثم ينضم غسل القم باصبعه وبذلك
 طاهر لسانه وباطنها والحك واللسان ثم يغسل اصابعه من ذلك الماء بلك سقيه الانسان
 اليدين اصابعه ظاهر وباطنا ونسحق بذلك من اعادة الانسان الى النوم واعادة غسل
باب الثاني فيما يزره بسبب الاجتماع والمشاركة في
 الاكل وهي سبعة الاولى ان لا يتناول الطعام ومنه من يحسن التقديم بكونه من اوله
 فضل الا ان يكون هو المتيقن والمتدري به فيبقى ان لا يطول طعم الاطعمة اذ الاسرار للاكل
 واستحقاقه ان لا يشبه ان لا يستكثر على الطعام فان ذلك من بيرة الجسم ولكن يتكلمون المعروف
 ويصدقون بحكايات الصالحين في الاطعمة وغيرها الثالث ان يرقق رغبته في القسمة
 ولا يقصر ان ياكل زادة على ما ياكله فان ذلك حرام ان لم يكن مراعاة الفرض رغبته منها كان
 الطعام مشترك بل يبق ان يقصد اليشارك ولا ياكل لمين في دفعة الا اذا اضطر ذلك اذ استأنف
 فان تقل رغبته سقطت رغبته في الاكل وقال لكل ولا يزيده قوله كل على من مرات فان ذلك
 الطامح وانما كان رسول الله عليه وسلم اذ اخرب في شئ فدا طم ارجع بعد ذلك وكان
 عليه السلام يكثر الكلام طمنا وليس من الاربعة عليه فاما الخلف عليه بالاكل فتخرج
 قال الحسن بن علي رضي الله عنهما طمنا ارجع من ان يخلق له الرابع ان لا يجمع في
 الى ان سئل كل قال بعض الاباء احسن الاكلين اكل من لا يجمع صاحبه الى تفقد في الاكل
 وحمل من يقينه سؤالا انزل فلا يشق ان يدع شيا لم يشبهه لاجل نظر الميراث فان ذلك تصنع
 بل يجرى على المناد ولا ينقص من ملحة في الوجدة ولكن يهجر نفسه حسن الارب في الوجدة
 حتى لا يحتاج الى القسمة هذا الاجتماع ضم لوقول من اكل ايشا لا يجانه ونظر لهم هذا طام
 الى ذلك فهو حسن وان زاد في الاكل على نية المساعدة وتترك نشاط القوم في الاكل فلا يبا
 به بل هو حسن وكان ابن المبارك يقدم فاخر الرطب الى اخوانه وتقول من اكل اكثر اعطيت به
 بكل نواة درهما وكان يبعد التوفيق فيصلي كل من له فضل نوي بعد دراهم ذلك كثر الخيا وزياد
 النشاط في الانساق وقال الجعفري رحمه الله صاحب الفرائد في اكثرهم اكلا برا عظيمة نفهوا قتلهم على

يصدق الى قاعدته في الاكل وكل هذا الشارة الى الجري على المعتاد وترك التوسع وقال الجعفر
ايضا تبين محبة الرجل لانيه بجمرة اكله في منزله الخامس ان غسل اليد في الطشت لا ياك
به ولا ان يتعم فيه ان كان اكل ومنه وان كان معه غيره فلا ينبغي ان يفعل ذلك واذا قدم
الطشت الى عزراكراما فليقبله ليضعه ان من ملكه فليت انشا في يده على طهارة فليقدم الطشت
اليه فامنع ثابت فقال ان اذكر بك اخوك فاقبل كرامته ولا رة ما فليبا بكم اهل من رجل
وروي ان هرون الرشيد دعا اباه معوية الضرر صاب الرشيد على من في الطشت فلما فرغ قال
يا ابا معوية مدني من صب على يدك فقال لا فقال صد امير المؤمنين فقال يا امير المؤمنين ما اكر
العلم والعلية فاكركم الله وانك كما احطت العلم واحد ولا بار ان يجفرا على سب الايدي
في الطشت في حالة واحدة فهو اقرب الى التواضع واجد من طول الاشطار فان لم يضره فلا
ينبغي ان يصب ما اكل واحد بل يجمع الماء في الطشت قال صلى الله عليه وسلم اجعلوا رءوسكم جميع
تلكم مثل ان المراد به هذا تركت من جد العزة الى الامصار لا يرفع طست من بين يدي الخدم
الاملوة ولا تشبهوا باهلهم وقال ابن مسعود اجفروا على غسل اليد في طشت واحد ولا يمسوا
نفسه الا بجمع الخادم الذي يصب الماء على التذكرة بعضهم ان يكون قايما واجبا ان يكون
قايما راسيا ان يكون جالسا لانه اقرب الى التواضع وكان بعضهم جلوسا فروي انه صلب على رء
واحد حاد جالسا فقام المصروب على من قيل له لم صفت فقال لست اريد ان يكون قايما
وهذا اولى لانه ليس للصب والغسل واقرى الى تواضع الذقن صب واذا كان له سعة فمكسه
من الخدمه ليس فيه مكر فان العادة تجارة بذلك فحق الطشت ما وسعته او ان لا يصب
وان تقدم به المسوع وان غسل الاكرام بالقدم وان يدا رءنه وان يجمع فيه جماعة وان يجمع
الماء فيه وان يكون الخادم قايما وان يصب الماء من فيه ويرى من يده رءن حتى لا يرب الماء على
الفرش وعلى ارجاءه ولصب صاحب المنزل بنفسه على يد صفيه هكذا فعل ماكلا البشائر
رءه اهلها في اول زمره عليه وقال لارءك ما ريت في فان حرمه النيف فحق السارب
ان لا يشغل الى صحابه ولا يراى اكلهم فيصقبون بل يفيض جوع ويستعمل بنفسه لا يمسك
اخره لانه اذا كانوا يحضرون الاكل بعد بل يفيض جوع ويستعمل بنفسه ويبدأ اليد ويصفا
ونشا ولي قليل لا يلائم الا ان مسنونا فان كان قليل الاكل يرفقه في الابتداء وقبل الاكل
حق اذا تمعروا في الطعام اكل معهم احرا عند فعل ذلك كثير من الصحابة وان امتنع لبيبة عند

19
195

الهم وضا الجملتهم السابع ان لا تشمل ما يستعد به غير فلا تنص به في المقتصة ولا تقدم
اليها راسه عند وضع المقتصة في فيه واذا اخرج شاة من فيه صرف وجهه عن الطعام والشراب
ولا يضر المقتصة المقتصة في الخجل ولا الخجل في المقتصة فقد يكرهه غيره والمقتصة التي تغطيها
منه لا يفسد منها في المرقه والخجل ولا تنكح ما يذكر المستعدان الباس
الثالث في آداب تقديم الطعام راسيا الاخوان الا يرين ضيعة تقديم الطعام اليها
الاخوان وله فضل كبير قال مجتهد بن محمد بن ابي عبد الله هذا اذا تقدم مع الاخوان على المائدة فاحلوا
الجوس فانها ساعة لا يحب عليكم من ايامكم وقال الحسن كل بعة تنفقها الرجل على نفسه
رايون فمن دونهم يحاسب عليها الا بعة الرجل على اخوانه في الطعام فان له بها من وقته
ان يسلمه من ذلك هذا مع ما روي عن الاجل في الاطعام قال صلى الله عليه وسلم لا يزال الملايكه
يصلون على احدكم مادامت ملونه موضوعة بين يديه حتى يرفع يده من بعض طائر من لسان ان كان
سعد الى اخوانه طعاما كثيرا لا يستدرون على اكل جميعه وكان يقول لمن سئل عن سر الله صلى الله عليه وسلم
انه قال للاخوان افادوا من اليد به من الطعام لم يحاسب من اكل فضل ذلك الطعام فانما التبت
انما سكر ما تقدم اليكم من اكل فضل ذلك وفي الخبر الحاسب البعد على ما ياكله مع اخوانه وكان
يضمهم بكم الاكل مع الجماعة في ذلك وفضل اذا اكل وحده وفي الخبر من لا يحاسب عليها البعد
الكل الضمير وما افطر عليه وما اكل مع الاخوان وقال صلى الله عليه وسلم لان اجمع امرائي على صاع من
طعام احب الي من ان اصدق رقيه وكان ابن عمر يقول من كرم الرجل طيب زاد في سفره وبذلك التحا
وكان الصابون يقول عنهم يقولون الاجتماع على الطعام من مكارم الاخلاق وكانوا يصغرون على
قوله القرآن ولا يفرقون الا عن فراق وقيل اجتماع الاخوان على الكفاية مع الانس والافقة ليس
من اللين في الخبر يقول صلى الله عليه وسلم البعد عن المقتصة بالان آدم حيث فلم تطفئ فتزل كنت الطمك
وانت رب العالمين فتزل جامع اخرك المسلم فلم يعطه ولا طعمته كنت اطمعني وقال صلى الله عليه وسلم
اذا احكام الزاير فاكرو وقال صلى الله عليه وسلم ان بين الجنة فرقا ربي باطنها من ظاهرها وظاهرها
من باطنها حيوان الان الكلام والطعام وصلى على ابي ابي بكر واثابته في يوم وقال صلى الله عليه وسلم خيركم من
اطعم الطعام وقال صلى الله عليه وسلم من اطعم اخاه حق شبع وسقاء حتى يروى بعد انك انتار سعة
تفاوت ما بين كل خندق من سيرة خمس ما يراه عام وانما آداب بعضه في الدخول وبعضها في تقديم
الطعام لما الدخول فليس من السنة ان تصدق ما رصا لوقت طعامهم فيدخل وقت الاكل

فان ذلك من المنجاة وقد سمعنا قال الله تعالى لا تضلوا جنتنا اني انزلت لكم الكتاب
غير الظن انما يعني مشطرين حسه وحده وفي الخبر من شئ الى طعام لم يدع اليه شئ فاستأ
وأكل حرما ولكن حق الداخل اذا لم يترس وأنفق ان صادتهم على الطعام ان لا يأكل ما لم
يرتد له واذا قبل كل نظر فان علم انهم يتركون ذلك من جهة المساعدة فليساعد وان كانوا
يقولون سبأه فلا ينبغي ان يأكل بل ينبغي ان يتصل اما اذا كان جائعا فتصعد بمنزله
ليطعمه ولم يترس به وقت اكله فلا بأس به فتصد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر بن
الخطاب ابو العباس بن النسيان وابو ايوب الانصاري لاجل طعام يأكلونه وكانوا جايما ما لا يدخل
عليه من هذه الحالة اعانة لذلك المسلم على حارة قرب الاطعام وهي عادة السلف كانوا
بن عبد الله المسعودي له طقاة وسترين سوتما يدور عليهم في السنة والاخر يتركون ويدور عليهم
في الشهر والاخر سعة وكان اخوانهم معلومهم وبدا لهم كسبهم فكان قيام اولئك مع علي فتصد
البتريكية لاهم فان دخل ولم يجد صاحب الدار وكان ما فات بعدد ما حله فاما قوله اذا اكل
من طعامه فله ان يأكل بغير اذنه او المراد من الاذن الرضا لا سيما في الاطعمة وامرنا على المساعدة
قرب رجل يخرج بالاذن وحلف وهو غير باض فاكل طعامه كبر وبغ غايب لم ياذن واكل
طعامه محبوب وقد قال الله تعالى اوصد بكم ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم دار بصرى
طعامها وهي غايمة وكان الطعام من الصدقة فقال بلست الصدقة محلها وذلك لسبب اكله
وسلم سر رجا ذلك وكذلك جبريل يدخل الدار بغير استئذان اكلنا بصله بالاذن فان لم
غير جبريل فلا بد من الاستئذان لولا انما يدخل وكان محمد بن واسع واصحابه يندفرون منزله
الحسن فياكلون ما يجدون بغير اذن وكان الحسن يدخل في ثوبه فبشره بغير اذن فكذلك كانا
من الحسن استكان فاما ما اكل من متاع يقال ماخذ من هذه الحوزة ومن هذه قبة فقال
له حشام صا ما ذكرك يا اسيد بن النضر يا اسيد بن النضر فقال اكلت من متاع الله على امر
الاكل قتل الحق اوصد بكم فقال من الصدقة يا اسيد بن النضر فقال من استرحمت اليه النضر
واطمان اليه القلب وجاء قم الى منزله سفين التوري فلم يجد فيه ففتق الباب واثار السفة
وجعلوا ياكلون فدخل التوري فجعل يقول ذلك فيقول اخلافت الصلح فكذلك كانا ونازقهم
بعض التابيعين ولم يكن عندنا ما تقدمه اليهم فذهب الي منزله بعض اخوانه فلم يصادقه في
المنزل فدخل فنظر الى قدر قد طعمها والي حذر قد حذر وفي ذلك فكله فقدمه الي اصحابه فقال

191
195

كلوا بها ورتب المتزل فلم ير الطعام فتبيل له فداخفه فلان فقال قد احسن فلا يصير يا اخي
ان عادرا خد فهد آداب المدخل واما ادب التقديم فترك التكلف اولا ومقدرا محض فان
لم يحضر شيء ولم يملك شئ فلا يستعز في اجل ذلك مضى على نفسه وان حضر ما هو صالح اليه
فقره ولم يمسح نفسه بالتقديم فلا ينبغي ان يقدمه وخل بعضهم على زاهد وهو ما كل فقال لا
ان لمعه من لا طعمتكم وقال بعض السلف بينة عن التكلف ان يطعم اخاك ما لا تأكله انت بل
تقصد زيان عليه في البرقة والقيمة وكان الفضيل يقول انما يقطع الناس من امر واحد
اخاه فتكلف له فيقطع عن الجميع اليه وقال بعضهم ما الهالك من انا من اخواني فاق لا تكلف
له انما من ارب ما عندك ولو تكلف له لكرمتهم ومطلبه وقال بعضهم كفا دخل على اخيك
فتكلف فتكلف له انك لا تأكل وجوك هذا ولا انا فانا اذا اجتمعنا اكلنا فلما ان ينقطع
هذا التكلف ارا قطع الحني فتقطع التكلف ودام اجتمعنا بسببه ومن التكلف ان يقدم جميع
ما عندك فصحف صياله وزوجي فلوحهم روي ان رجلا دعا عليا رضي الله عنه فقال احك على
ملت شرائط الدخول من السوق شئ ولا يذخر ما في البيت ولا تصف بالخيال وكان بعضهم
يقدم من كل ما في بيته شئ فلا تترك فيها الا ما يحضر شئ منه وقال بعضهم دخلنا على جابر بن
عبد الله فقدم لنا خرا وخلا وقال لولا انا لو كنا من الكلف لتكلف لكم وقال بعضهم اذا
قصدت للزيارة فقدم ما حضر واذا استرحت فقلات ولا لله وقال سلطان رضي الله عنه
امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا تكلف للضيف ما ليس عندنا بل نقدم اليه ما حضرنا
وفي حديث يونس بن ابي عمير رضي الله عنه وسلم ان زارة اخوانه فقدم لهم كرا وجرهم صلا كان
ورعه ثم قال كلوا الا ان انا له لمن المتكلفين لتكلف لكم وعن اقرين مالك وغيره من الصحابة
نحوه منهم انهم كانوا يقدمون ما حضر من الكرا ليااسة وخفف القرو يقولون لا يدري ابا
اعظم وزاد الذي يحضر ما يقدم اليه اذ الذي يحضر ما يقدم ان يقدمه الادب الشايش
وهو القزبان لا يتبرج ولا يحكم بين بعضه فربما ينش على المود احصاه فان خبره اخرون
طعامين فليجربا على كذا كذا السنة وفي الخبر ما جرد رسول الله صلى الله عليه وسلم من
شئ الا اصاد امره وروى الامش من اي وابل قال مصعب مع صاحب لي روى عن
فقدم اليها خبره فغير ومطما حريا فقال صاحب لو كان في هذا الموضع سكران احببته
سلطان وروى عن مطهريه على خبره في الكنا قال صاحب المجد الذي قمنا بما رزقنا

سلمان لم يفت بدار قدام يكن مطهر من رجزة هذا اذا لم يمدد لك على احد او كراهته له
 فان علم انه سر او صراخ سره ذلك فلا يكون له الاصلاح ضلالتا في رغبته عنه ذلك مع الزماني
 اذا كان نارا لا يحميه بغيره وكان ان يفر منها مكت كل يوم رغبته بما يلحق من الاوان ويطلبها الي
 الجارية فاستدلتا في رغبته في بعض الادماء وانحرف منها الرضا آخر خطه فلما رآي ان يفر من
 ذلك للكون انكر وقال ما امرت بهذا ففرض عليه خط الشاقي طعنا بالرقعة فلما وقعت عنه
 على خطه فرج بذلك واعق الجارية سرور بالامراج الشاقي رسله عليه قال ابو بكر الكفاية
 دخلت على السري بها صفت واصو صعل صفة في القديح فقلت له امر من اهل بيته
 اسره كله في امر فضحك وقال هذا افضل لك من همه وقال بينهم الاكل على بيته اناس مع القدر
 بالانار ومع الاخران بالانسا طومع ابتداء الدنيا بالادب الادب الثالث ان سمى الخ
 اخاء الزبير يلقب من الاصلاح ومما كانت نفسه طلبة منهل ما يفرح فذلك صديق في
 آخر فضل جليل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حاد من اخيه سهو فقل له
 اخاء الخ من سره عز وجل وقال صلى الله عليه وسلم فيما رواه جابر بن عبد الله اخاء ما سمي
 كتابه الف الف حسنة ويحى عنه الف الف سنة ورفع له الف الف درجة والحمد لله من
 ملك جنا وجنة الزورس وجنة عدن وجنة الخلد الاو رب الرابع ان لا يقول له هذا
 لك طعاما بل ينبغي ان تقدم ان كان قال الثوري اذا زارك انك لا تاكل اياك او تقدم
 ايك ولكن تقدم فان اكل والا فانك وان كان لا يريد ان يطعم طعاما فلا ينبغي ان يطعم
 عليه اياهم فلهم قال الثوري اذا اردت ان لا تطعم عياك ما لك فله فلا يجد هم ولا يرد حكا
 قال بعض الصوفية اذا دخل عليك الفداء فقد مر الهم طعاما واذا دخل الفداء فسلمهم عن
 مسئله واذا دخل الفداء فسلمهم على الخراب اليه
 في آداب الضيافة ومطاب الآداب فيها ستة الدعوى في الاجابة ثم الحضور
 ثم تقديم الطعام ثم الاكل ثم الاضراف فقدم على رجليها ضيافة الضيافة
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكلن للضيف مفسور فانه من ايقض الضيف فقد
 ايقض له ومن ايقض له ايقض الله وقال عليه السلام لا خير من لا ضيف ومن رسل الله صلى
 الله عليه وسلم لا خير من لا ضيف ومن رسل الله صلى الله عليه وسلم لا خير من لا ضيف
 اليها اما هذه الاشلاف يدا من شأن ان يخلقنا خلقا حسنا فقل وقال ابو داود حري

صلى الله عليه وسلم انه قال صلى الله عليه وسلم ضيف فقال قل لخلان اليهودي توليما ضيف
 فاستخفى بشان الدقيق الى رجب فقال اليهودي والله لا اسقطه الا برهن فانهرته فقال والله
 اني لا ابرهن في السماء امين في الارض ولما استخفى لادته فاذهب يدعي وارجه عنه وكان
 الخليل صلوات الله عليه اذا اراد ان ياكل خرج ميلا او يلبس بغير من سدا وصحكان كفى ابا
 الضمان والصدق تمت وامت ضيفتم في مشهد اليومنا هذا فلا تستحق ليله الا ما اكل
 عنده جماعة من بين ثلثه على عشرة الى مائة وقال قوام الموضع انه لم يخل الى الآن ليده من ضيف
 وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما الايمان فقال اطعم الطعام وبذل السلام وقال صلى الله عليه
 وآله الكفارات والمدرجات اطعام الطعام والصلوة بالليل والناس نيام وسئل عن اكل المبرور
 فقال اطعم الطعام وطيب الكلام وقال ان كل من اكل من ضيف لا يحطه للملايكه ولا اجبا
 الزكوة في ضيف ضيفه ما لا طعام لاهو فليذكر آدابها اما الدعوة فينبغي للداعي ان يصدق
 بدعوة الايمان ودون الفساق قال صلى الله عليه وسلم اكل طعامكم الارار في دعائه لمن دعاه قال
 لا ياكل الا من طعامي ولا ياكل طعامكم الا مني ومن صد الفقراء ودون الاجبا على الخسوف قال صلى
 الله عليه وسلم اطعم الطعام الزاوية يدعي اليه الاجبا ودون الفقراء وينبغي ان لا يوهل اقراره في ضيفه
 فان اكله لم يحاسن وقطع رحم وكذلك يدعي للزبيب في صدقائه وسعارفه فان في تحسيس البعض
 اجبا للباين وينبغي ان لا تصد مدحهم بالمباحات والمناخر على اشتغال قلب بالآخر والفتن
 بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في اطعم الطعام واذا حال السرور على قلب المؤمن وينبغي ان
 يدع من سلم انه فسق عليه الاجابة واتقوا سرادى بالخاصة حسب من الاسباب وينبغي ان لا
 يدعوا الامن بحاجته قال سيفن الثوري من دعا احدا الى طعام وهو يمكن الاجابة عليه خط
 فان اجابة الدعوة فضيلة عظيمة ان لا يجله على الاكل مع كراهته ولو علم مكان ياكل والطعام النقي
 اعانه له على لطاعة والطعام الناسق فهو له على النفس قال رجل حاطا لابن ابي اركب
 شاب السلطان فحل بخانات اكون من اعوان الظلمة قال لا اما اعلان الظلمة من بيع سكر
 والار اما ان فسق الظلمة انفسهم واما الاجابة فهي سنة مؤكدة وقوييل وجوبها في بعض الموضع
 قال صلى الله عليه وسلم لو دعت الى كراخ الاحب ولو احدى الى ذراع فلبست وللاجابة خمسة آداب
 الاول ان لا تغتر الحق بالاجابة عن الفقير فذلك هو انكبر المنهي منه ولاجل ذلك اشبع بعضهم
 اصل الاجابة وقالوا لفظا والمرد دل وقال آخر اذا رصعت دعي في قصعة غير تتدلف له روي

ومن المتكبرين من حسد الاغنياء، وكن الغنى، وهو خلاف السنة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يجب دفع العبد وحق المسكين ومن الحسن بن علي رضي الله عنهما تقدم من المساكين الذين يبدون
الناس على مآرعة الطريق وهذه واكثر على الارض في الغنى بهم ولا يكون وكان على عهده فسلم
عليهم فقالوا له سلم الغدا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم ان الله لا يحب المتكبرين وزل
وقد معهم على الارض واكل ثم سلم عليهم وركب وقال فدايكم فاجبونا فقالوا نعم فوجدناهم
وقد اسعوا فاجبونا فقدم اليهم فاخذوا الطعام وجلسوا اليهم فاما قول الغافل ان من جئت
يحيى في قصته فقد قلت له يحيى فقد قال لهم هذا خلاف السنة وليس كذلك فانه قالوا
كان الداعي لفتح بالاحياء ولا سئلوا بها منه وكان رجا ذلك والله عند الله وفي رسول الله وسلم
كان حضر صلوات الله عليه لم يقبل منه ويرى ذلك شرفا ورضا لنفسه في الدنيا والآخرة وهذا
يختلف باختلاف الاحوال فمن لم يجد منه فسئل الاطعام وانما سئل ذلك مباحا، او مكفرا
طيس من السنة اجابة بل الذي القتل ولذلك قال بعض الصوفية لا يجب الادعاء من يرى انك
اكلت ذلك والله على اليك ووجه كانت لك عند ويرى لك الفضل عليه في قول تلك الرواية
منه وقال يرى السقيا آ من على نفسه ليس فيها حرم ولا حلال في نفسها والله اعلم المدعو له
لاسه منبغين الاربع قال ابو رباب الحنفى بغوا عنه وعن علي بن ابي طالب وامسست عليه بالبيع
اربعه عشر يوما فقلت انه عقوبته وقيل لعرف الكشي رحمه الله عليه كل من دعاك من اهل
فقال انا ضيف ازلت من اهل البيت الثاني انه لا ينبغي ان يمشى عن الاجابة لبعدها فادكا
شمع لغير الداعي وعدم جأحه بل كل مسانه يمكن احتياها في العادة لا ينبغي ان شمع منها
فقال في التوبة اوفي بعض المكاتب سر ميلادهم ايضا سر مدفن شمع حنان سر نكه اسيال
احب وهو سر رعدة اسال زوا حانية او عن رجل ولما قدم اجابة الدعوة على الجناز لان
فيه ضنا حيا لحي فهو ارفي من الميت وقال صلى الله عليه وسلم لو دعيت الى كراع اليم لاسر وهو
موضع علي بن ابي طالب من المدينة اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان لما بلغه وصعد
في سنة الثا لث ان لا يمشى لكونه صا يما بل حضر فانه كان سر خاء انطون فليخبر
في الطاهر سدا خال السرور على قلبه خفيه ما يحب في الصوم مما فضل وذلك في الصوم
وان لم يتحقق سرور قلبه فليصدقه بالظاهر ولنظر بان يتحقق انه يتكلم فليستل وثقا
صلى الله عليه وسلم لما مشع صفة الصوم تكلم كل مشرك وقيل اني صام وقد قال ان تجاس

من افضل المصنفات اكرام الجلساء. فالانظار عبارة عن هذه الفينة ومن خلق مولاه في وقت
 الحضور وهو لم ينظر مصنفاته الطيب والجمهر والمحدث الطيب فقد قيل لكل واحد من احده
 العرامين ان يرجع ان يتبع من الاجابة ان كان الطعام طعام شبيهة او الموضع او البساط الخ
 غير جلال اركان تمام في الموضع منكر من فرش يسلم اربابا مصدا وصورة جلال على سبيل او
 ساطع ارباب شمس المزاير والملاهي او الفناء على بنى من اللؤلؤ والمرج والفضة وكل ذلك
 قايض الاجابة واستجابها ويوجب تحريمها او كراهتها وكذا اذا كانت الداعي ظالما او مبغيا
 او فاسقا او شريفا او متكلفا طالبا للجاهة والفرح الخافس ان لا يقصد بالاجابة نصا
 شتم البطون فيكون عالما في ارباب الدنيا بل حسن منه نصرا لاجابه عالما لاخره وكذا
 في الامتداد منه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله لو ذهبت الى كراخ لاحت ونوى الحد
 من عصية الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يحب الله لم يحب رسوله ورسوله ونوى
 اكرام اعيان المؤمنين ايتا لقوله صلى الله عليه وسلم من اكرم اخاه الموت فاما اكرم الله تعالى ونوى او خال الله
 على قلبه امتثال لقوله صلى الله عليه وسلم من شرب من ماء قد شربه الله تعالى ونوى مع ذلك بياره
 يكون من المتقين في الله عز وجل او شربا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه الزاود والقتال
 في عز وجل وقد حصل البذل من احد الجانبين فيحصل الزيادة من جانبه ايضا ونوى شيئا
 منه من ان فساد القلب في امتناعه ويطلق الانسان فيه بان يهل على كبره ونوى خلق او
 استحقاق الخ مسلم او ما يجري مجرى هذه سبب خلق الاجابة بالقرابة اعدادها وكيف
 يجوزها وكان بعض السلف يقول انما السبب ان يكون لي في كل عمل فيه حق في الطعام والشراب
 وفي شدة هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الاحمال وكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته
 الى الله ورسوله فحجرت الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة يترجمها فحجرت
 الى ما يابصر اليه والشيء انما هو في المباحات والمطامع اما المنيات فلا فانه لنوى ان
 شره اياه بمساعدة لهم على شرب الخمر وحرم آخره ينفع الله ولم يجران فقال الامام الباقر
 عليه السلام بالزهد الذي هو طاعة الله الجاهة وطلب المال ضيق من جهة الطاعة وكذا
 المباح المنزود من وجن الخيرات وغيرها ما يلحق بوجن الخيرات بالنسبة مؤثرا له في جنة
 الصديق لانه التمس العدل وايقظ الحضور قاده ان يرضى الدار ولا يصدر فيلحقه حسن
 الا ان كان تواضع ولا يطول الانظار عليهم ولا يهل تحت ساعدهم بل تمام الاستعداد والاضيق

المكان على المنبر بالرحمة بل ان اشار اليه صاحب المدار بموضع لم يخالفه فيه فانه يكون
قريب في نفسه من كل واحد من القسوس عليه وان اشار اليه بعض الصنفان بالانعام
اكراما فليتواضع قال صلى الله عليه وسلم ان من التواضع به النبي بالدين من المجلس لا ينبغي
ان يجلس في مقابلة باب حجر النساء وسرهم ولا يكثر النظر الى الموضع الذي يخرج منه الطعام
فانه دليل على الشر ومحس بالخبث والمضال من شرب منه اذا جلس واذا ادخل صفا للمنت
فليخرج صاحب الدار عند الدخول القبلة وبنت الماء وموضع الوضوء كذلك فعل مالك بالمش
ففي له منها وفصل ما لك يد قبل الطعام ومضى العموم وقال الفصل قبل الطعام ارب
البيت والا لانه مدعو الناس الى المكرمة حكمه ان يتقدم بالفصل وفي آخر الطعام يتأخر
بالفصل ينظر ان يدخل من ماله معه واذا دخل فرائي منك اغير ان تعدد ولا انكر بدت
واضرب والمنكر في الدباج واستعمال اواني الفضة والذهب والصورة على الحيطان
وسماج الملاهي والمنكر في روض الفسحة المسكنات الوجوه وغير ذلك من المحرمات حتى
قال احمد بن حنبل رحمه الله عليه ان لا يركب راسها من صحن حتى ان يخرج ولم يوافق في
الاية منه وقال اذا راي كلمة نفي ان يخرج فان ذلك مكلف بلا فائدة لا يدخل حلا ولا يوافق
شأنه ان قال يخرج ان لا يركب راسها من صحن الدباج كالمركبة وقال اذا اكثر
سماجه صورة او دخل الحمام ورأى صورة فليحرقها فان لم يجد فليخرج وكل ما ذكره جميع
واتى النظر في الكعبة وتزين الحيطان بالدباج فان ذلك لا ينطبق الى الحرم الا في الحرم
على الزجاء قال صلى الله عليه وسلم هذا حرام على من ذكره ابني وما على الحائط ليس منسوبا الي
الذكر ولو حرم هذا الحرم زين الكعبة بل لا يركب اباحت به يجب في لقائي على من حرم زين الحائط
اخرج صباه لاسيما في وقت الزينة اذا لم يجد عادة للنساء وان حصل ان الرجال ينسحبون
بالنظر اليه فلا يجرم على الرجال بالاشغاف بالنظر الى الدباج مما ليسه الجوارى والنساء الحيطان
في معنى النساء اذ ليس موصفا بالذكورة وانما احضار الطعام فلا حصة اذ اب لا يجهل
الطعام فذلك من اكله الضيف وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فليكرم ضيفه ومما حضر الاكثر من غلب راسدا وانسان وتأخر عن الوقت الموعود فحق
المحاضرين في التخييل اولى من حق اولئك في التأخير لان يكون التأخير فقيرا وكسرا
بذلك خلا باس بالتأخير واحدا للعتيق في قوله هل اتيك حديث ضيف ابراهيم المكي من اهل

اكرموا تعجيل الطعام اليهم ولعلهم قتل ضاللي فالبث ان جاء بهل جيتد وروا عن رجل فرأى الى
 احد فجا بهل حين والرمضان الذهب بصره وقيل في حب وقيل جاء بهل من علم واتخذ
 حتى جلا لانه جله ولم يلبث وقال حاتم الامم الجله من الشيطان الا في خمسة فانه لم يسه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الطعام الضيف ويجوز الميت وتزوج البكر وقضا الدين
 والقرى من الذهب ويصحب التعجيل في الولمة وقبل الولمة في اهل يوم سنة وفي الثاني
 معروف وفي الثالث داء الثاني ترمب الاطعمة بتقديم الفاكهة او لان كانت فذلكا او في
 في الطب فانه اسرع استجابة فيسقى ان يتبع في اسفل المعدة وفي القرآن منه على تقديم الفاكهة
 في قوله وفاكهة مما خرجت ثم قال ولم يلزم ما يشتركون ثم اقبل ما تقدم بعد الفاكهة اللهم
 والشره فقد قال صلى الله عليه وسلم فضل عايشه على النساء كفضل الزبد على سائر الطهارة
 فان جمع اليد سلافة بعد فتد جمع الطيبات ودل على حضور الاكرام بالطعم قوله في ضيف
 ابراهيم اذ احضر بهل الحين اى المحرم وهو الذي لم يد نصه وحرره معنى الاكرام اعني تقديم
 لهم وقد قال تعالى في وصف الطيبات وارتبنا عليكم المن والى المن المن السلى السلى
 اللهم سقى سلى لانه يسقى عن جميع الادام ولا يتقدم غير متاخذ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم
 سيد الادام اللهم ثم قال بعد ذكر المن والسلى كل من طيبات ما رزقناكم فالطعم والطلاوة
 من الطيبات قال ابراهيم الدار في اكل الطيبات مودت الرضا عن الله تعالى ويتم هذا
 الطيبات شرب الماء البارد وصب الماء الفاتر على اليد عند الغسل قال المارون سرية الله
 بل غلظ الشكر لله عز وجل وقال بعض الادباء اذا دعت اخوانك اطعمهم حصصهم ووزن
 وسعيتهم ما رادوا فقد اكلت الضيافة واسق بعضهم وراهم في ضيافته وقال بعض الحكماء
 لم يكن يحتاج الى هذا اذا كان حرك حيدا وما اكل باردا وخطك بها ايضا فمعرفة كفاة وقال
 بعضهم الخلاوة صد الطعام خير من كثر الاوان والتمك على المائدة خير من زيان الزين
 وقال ان الملائكة يحضر المائدة اذا كان عليها بقل فذلك ايضا مستحب ولما فيه من الزين
 بالحضر وفي الحديث المائدة التي اترلفت على نبي اسرائيل كان عليها من كل الفطر الا الاكل
 وكان عليها سمكة عند راسها خيل ولعند راسها طم وسبعة ارغفة على ريف زنون وجب
 ران فهذا اذا جمع حسن المرافقة المشا لث ان تقدم من الاوان الطهارة حتى ينس في
 منها من ريد فلا يكثر الاكل بعد وعاد المترفين بتقديم الطبخا ليست انت حركة الشوق

بمساعدة اللطيف بعدد ومن خلال السنة فانه حله في استكمال الاكل وكان من المستحسن
ان يقدموا حلة الالوان دفعة واحدة واصفون الصاع على المادة ليأكل كل واحد منها
شئ وان لم يكن عند الالوان واحد ذكر ليسترف منه ولا ينظر الى الطب منه ويحكم من بعض
ارباب المراتب انه كان مكتوبة بحجة ما يحضر من الالوان ويمرض على الضمان وقال بعض
الشيخ قد علم الى بعض المشايخ اننا بالشام فقلت عندنا بالعراق انما تقدم هذا آخر فقال
وكذا عندنا بالشام ولم يكن له ان غير محض منه وقال آخر كنا جماعة في سينا فقدم
الينا الزمان من الزمان المشقة طعنا بعد ما فكا الاكل ينظر بعدها الزنا او جلاها باللف
ولم تقدم غيرها فنظر منها الى بعض قتال بعض الشيخ وكان مناجاة ان الله تعالى قد علم
خلق رواسي الابدان قال انما ملك القيد حيا عما يطلب فسا للصور فلهذا السبب لم يحضر
الجميع او عمر بها عند الرابع ان الابدان الى رغب الالوان بل يحكم من الاسماء حتى رغب
الايدى عنها ففعل فيهم من يكون سببه ذلك اللون اشبه عند ما يحضر اذ في سببه حيا
الى الاكل ففعل عليه بالمبادرة وهو من التحك على المائدة التي يقال انه خزن لوزين ففعل
ان يكون المراد به ترك الاستجمال ويحمل ان يراد به مصحة المكان حكيم من السورى رحمه الله
وكان قد مناجاة فحضر عند واحد من ابناء الدنيا على مائدة وقدم اليهم حمل وكان في حجب
المائدة حمل فلما رأى القوم قد سقوا الحمل كل من رغب وضاق صدره وقال يا غلام ارفع الى الصبي
رفع الحمل ليلى داخل النار فقام السورى صعد وحلف الحمل ففعل له اليان فقال اكل مع
الصبيان فاستحقوا لرجل وامر به الحمل ومن هذا امر ان لا يرفع صاحب المائدة من قبل
القوم لانهم مسخرون بل ينبغي ان يكون آخرهم اكل كان بعض الكرام عرا القوم جميع الالوان
ويركهم مسوقين فاذا ما روى الفراع حيا على ركبته ويعد الى الطعام واكل وقال
بسم الله ساعدني ببارك الله فيكم وعليكم فكان السلف مسخرون ففعل منه الحمايس
ان تقدم من الطعام قدر الكفاية فان التقليل من الكفاية سقته المرق والزيادة عليه
يسخ ويصاب لاسما اذا كانت لا تسخ ففعل منه بان يأكل الكلى الا ان يقدم الكرم وطيب
المنس لواحد ما اجمع افرحي ان يترك بفضل طعامهم اذ في الحديث انه لا يجالس عليه اجبر
ابراهيم بن ادهم طعاما كثيرا على ما يريه فقال له سفيق القوي يا ابا اسحق اياي فان يكون
هذا شرفا فقال ابراهيم ليس في الطعام شرف فان لم يكن في هذا اليه فالكثرة تكلف قال ابن

مسعود ومنها ان يحب دعوى من سألني بطعامه وكن جماعة من الصحابة اكل بطعام الجاهل
 وهذا من ذلك كان لا يقع من بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فصله بطعام قتل لانهم كانوا
 لا يقدرون الاقدار الحايطة ولا يملكون قدام السبع وينبغي ان يتركوا او لا يصيب احد البيت حتى لا
 يكون احبهم طامعة الي جميع شئ منه فقله لا يرجع فيضيق صدورهم وينطلق في القسوة
 ما يشبه كراهة قوم وذلك حاشا في حقهم وما بقي من الاطعمة فليس للفقراء احد وهو الذي
 لخدمة الصوفية الزلة الا انما صرح صاحب الطعام بالاذن من قلب راض او علم ذلك بقرينة
 حاله وان لم يصرح به فان كان لظن كراهته فلا ينبغي ان يحد ذلك العلم بقاء فيشفي براهة العدل
 والصفحة مع الرفقاء فلا ينبغي ان يخذلوا احد الا ما يحضه او يرضوه بغيره عن طبع الامر جيا
باب الاضرار فله آداب ثلاثة الاولى ان يخرج مع الضيف الى باب الدار في
 سنة ذلك من الاكرام الضيف وقد امر ياكرامه قال عليه السلام من كان يوم من بانه واليوم الآخر فليكرما
 ضيفه وقال عليه السلام ان من سنة الضيف ان تشع الى باب الدار قال ابو حمزة قد علمت هذا
 علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام ضيفهم بنسبه فقال له الضيف من مكنتك يا رسول الله فقال
 انهم كانوا الاضفاء مكرمين وانا احب ان اكرامهم وقام الاكرام طلاقة الوجه وطيب الحديث
 الخويل والخروج وطيب الحديث قبل الاذناي مكرامه الضيف قال طلاقة الوجه وقال زيد بن ابي
 زياد ما دخلت على عبد الرحمن بن ابي ليلى الا بعد ما احسننا واطهنا طعاما احسننا
 ان ينصرف الضيف طيب النفس وان جرى في حقه نصر فذلك من حسن الخلق والتواضع قال
 سلم ان الرجل ليدرك حسن خلقه درجة الضيافة الضيافة وهي بعض السلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الرسول لما سمع حصار وكانوا قد فرقوا وروى عن الخضر اليه صاحب المنزل وقال قد خرج القوم قال
 هل بقيت قال لا قال فكشرك ان كنت قال لم يبق قال فالتفدوا اسمها قال فوضعتنا
 فاضرب بجهلكه قتالي فتبيل له في ذلك فقال قد احسن الرجل دعاء ناسه وزدناسته فهذا
 من معنى التواضع وحسن الخلق وحكي ان الاشاد ابا القاسم الحسن رحمه الله دعا بهي الخ من
 ابيه اربع مرات فرخه الاب في المرات الاربع وهو يرجع في كل مرة فطيب القلب الفتي في
 الحضور فطلب الاب في الاضرار فلهذه فروع قد دلت بالتواضع من قتالي فاحللتها
 وصارها جبا شاعرا في كل رد وقول عبر فيها منه وبين فيه فلا يكره ما جرى من العباد
 من الازلال كالاستبشار بما جرى منهم من الاكرام بل يروى ان كل من الواحد القهار ولذلك

بعضهم اني لا اجيب الامور الا لاني اذكر بها طعام الحنة اي هو طعام طيب محل حنة اكل
وحسبها الثالث ان لا يخرج الا بها صاحب المنزل ولونه غير ابي قلبه في قنعة الاقامة واذا
ترى حنة فلا يزيد على ثلاثة ايام فربما سمع به ويخرج الي اخراجه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الضياء له ثلثة ايام فما زاد فصدقه نعم والم رب المنزل عليه من خلع من قلبه وله الحنطة اذ اكل
وسحب ان يكون عند زائن للضيف النازل قال صلى الله عليه وسلم زائن للرجل وزائن للمرأة
وزائن للضيف والراج للضيفان ففضل جمع آدابا وما هي طيبه وشرعية
مترقة الاول حكى عن ابيهم النخعي قال الاكل في السوق وقناه واستند هذا الي رسول الله
واسناد قوي وقد نقل علي بن ابي حمزة قال كان اكل علي بن محمد رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومن معي وشرب ونحن قيام وراي بعض المتابع من الصحابة المعروفين
ياكل في السوق فقبل له في ذلك فقال ويحك اجمع في السوق واكل في البيت فقبل يدخل
المشهد فقال استحي منه ان ادخل به للاكل ووجه الجمع ان الاكل في السوق فوضع تركه نكاح
من جفت الناس فهو حسن وحق صفة من بعضهم فهو مكروه ويختلف بذلك معادات الجلاء
واحوال الاناس فمن لا يلق ذلك لسيار حاله كلفه في تلك الموقوفة الشرب ويبيع في ذلك
في الشهادة ومن يلق ذلك جميع احواله واحاله في ترك النكاح كان ذلك منه ولها السابعة
قال علي بن ابي طالب من ابتداء هذا بالمع اذهب له من رجل عنه سبعين لهما من البلاد من
اكل في كل يوم احدى وعشرين رصة حرام برية جسد شيئا يكرهه ومن اكل في كل يوم سبع
عشر رصة حلت كل راية بطنه والظم بيت اللحم والزيد طعام العرب والسما رعان بطنهم
البطن ويبيع الايتن ولحم البقرة ولينها شفاء وحسنادوا والشمع حرج مثله من الدار
ومن مستحق الشفاء بشئ افضل من الرطب والتمك بده الحسد وقراءة القرآن والترك
يذهب بالعلم من الدار البقاء والبقاء نبي اكر الضياء ونقل عنان الشفاء والصفى الضياء
وهو الذي الثالث قال الجليل بعض الاطباء صف بيا صفة لحدتها ولا اهد بها قال
لا تشكن من النساء الا نانا ولا ياكل من اللحم الا نسا ولا ياكل المطبوخ حق سمع به ولا يشرب
دواء الا من علة ولا ياكل من الفاكهة الا صحتها ولا ياكل طعاما الا احب بفضله وكل ما
من الطعام ولا يشرب عليه الماء فاذا سرب فلا ياكل عليه شاة ولا ياكل البول والغاية طرا
اكلت بالتهلة مع هذه الكلت بالليل فامش قبل ان ينام وكما تخطو وفي صناديق

العرب فقد نذر ومنه من روى عن عذرة كما قال تعالى الي اهل بيتي اي منقطع وهذا ان جسد
 البول منسد من الجسد كما ينسد النهر من الجسد اذا سد جملته الرابع في الجزر قطع العروق مسددة
 وترك المشاورة والفرج منقول ترك القضا خرب نظم الكاوة بين الالة قال بعض الحكماء
 لا بد من اخرج من تركه حتى ياتى بملك اي تعدا اذ به من العلم وزول الطش وهو ايضا
 اقل من ما يرى في الشرق وقال الحكماء من ادى عليك قطعة من سم اضراسك فاهي قال
 اكل ثاب المره من المره من حاتم منج والبسلكان الحواس الحسة صرا الضمير كما يصح
 زكها بالمرض حكما قيل وقال بعضهم من اوى من اوى من الكروه وعلى شك من العراي
 وهذا حسن في حال العلة وراى رسول الله صلى الله عليه وسلم مهيأ ياكل الفز واحد من حبه ثم
 قال لا انا اكل الفز وانت رمد فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اضع بالشرق الاخر منى ما به
 السيف فتعوك رسول الله صلى الله عليه وسلم السادس نسخ ان يحل طعام الى اهل الميت ولا
 جازي جعفر بن ابي طالب صلى الله عليه وسلم ان اكل جز شغلوا ميتهم من طعامهم
 فاحلوا لهم ما ياكلون فذلك سنة واقامهم ذلك الى الجمع حل الاكل منه الا انها اخرجت المشا
 عليه بالكل والجمع فلا ينبغي ان يركل معهم النساء اجمع لا ينبغي ان يحصر طعام ظالم فان اكل
 فليقلل الاكل ولا يفسد الطعام الا يطبخ ويضع في كبريت شهادته من حضر طعام سلطان وقال
 كنت مكرها فقال وانك بتصد الاطب ويكثر اللقمة وما كنت مكرها علي ولا تفسد سلطان
 هذا المزكي على الاكل فقال اما ان اكل واحل المركب او ان يركب ولا اكل فليجهد واما من تركه تركه
 ويحي ان ذوات النون المصري حسن فلم ياكل انا ما في التجن وكانت ذاسب في اه صفت الد
 من مفرط طعاما علي يد ايجان ولم ياكل فضا تهنه المراء بعد ذلك فقال كان حلالا لا تكن
 حار في علي طبق ظالم واشار به الى يد ايجان وهذا غاية الذبح المشا من حكي من فم المزكي
 انه دخل علي بشر الحافي زار فاستخرج بشر دما وضعه الى اهل البيت فاحضروه وقال اشرف طعاما
 جيدا وادما طيبا قال فاستربت خيرا انظفنا وعلقت لم صلا النبي صلى الله عليه وسلم نقي اللثم
 بارك لنا وزدنا ثلثه سري اللين فاستربت اللين واستربت قلى جيدها فقد منه اليه فاكلوا
 الباقي فقال بشر مدون لم طعت اشرف طعاما طيبا فقال لا فقال لا طعاما طيبا يستخرج
 خافض المشكر مدون لم لم ياكل كل لانه ليس للصفان من المصاحب المثل كل نذرت
 لمجل ما بقي لا اذ اذ اذ الفز كل لم ياكل الجمل وحكي ابو علي الزرد ما رى من رجل انه اخذ خيانه

فاقول هذا الصبر ما قال له رجل قد اسرف فقال ادخل فمكها اربعة لغيره فاطمته فدخل الى
 ولم يقد على اطاء واحد منها فاقطع واشترى ابو علي الزيد باري احوال من السكر و امر
 الخالد من حق سراجدار من السكر على سرف ومحاب على لجة منقوسة كلها من سكر
 وها الصوفه حتى حدوها واشبهوها الشاسع قال الشافعي رضي الله الاكل على اربعة
 اطاء الاكل باصبع من الملت وباصبعين من النكر وبثلث اصابع من السنة وباصبعين من
 الشتر وقال رحمه الله اربع يقرى البدن اكل اللحم فثم الطيب وكثرة الفضل من غير جماع
 وليس ككثان ما اربع برهن البدن كثر الجماع وكثرة اللحم وكثرة شرب الماء على الرق وكثرة
 اكل المصروفة ما اربع يقرى البصر الجليس حال الفسدة والكل عند النوم والنظر الى المصرفة
 وسطيح الملبس ما اربع برهن البصر النظر الى القدر والنظر الى المصلوب والنظر الى قريح المرأة
 والنظر في استنداب الفسدة ما اربع يزبد في الجماع اكل العصافير واكل الاطربة والاكبر واكل
 الفسق واكل الجريس والنوم على راحة اطاء النوم على الضا وهو قوم الانبياء عليهم السلام
 يتكروا في خلق السموات والارض والنوم على اليمن وهو قوم العلماء والمجتهدين والنوم على الشمال
 وهو قوم الملوك لهم طعامهم والنوم على اليمين وهو قوم الشاطين ما اربع يزبد في الفسدة ترك
 الفضل من الكلام والسرور والجملة الصالحين والعلماء ما اربع حق من الصبابة ان لا يخطى
 خطوة الا على روض وكثرة البهي وزعم المساجد وكثرة قراءة القرآن وقال ايضا عجت لمن
 دخل الحمام على الرق فخرجوا الاكل بعد ان يخرج كيف لا عرت ويحب لمن احبهم فرباؤ الاكل

كيف لا عرت وقال لم ارسا اضع في الربا من البنفسج يد عن به ويشرب وهذا اخر كتاب ادا ميب الاكل والجمعة حتى جوت وصلواته على رسوله سيدنا محمد النبي وآله اجمعين وسلم بقلنا

ارباب النكاح

وهو الكتاب الثاني من ربيع القضاة من كتب اعيان علوم الفقه

بإشرافه الزعيم العظيم وربه التوفيق المصطفى
 المجدد الذي لا ينفك سهره الارحام في حجاب سنعه بحري ولا يرجع العقلي اذا تنكرت
 فكرا عن اربابها معها الا والله سري ولا يزال الطائف فقه على العالمين امدتني فمهي يزل
 عليهم اختيارا وقصدا ومن بدراج الطافه ان خلق من الماء بشر فجعله نسباً وصهراً وسلم
 على الخلق شوق اضطرهم بها الى الحرام جراً واسبق بها فلهم امهلاً ومراة عظمت
 الانساب وجعل لها قدراً لهم نسبها السفايح وما فتح في بقية روحاً مدحراً وجعل لها
 جريمة واهراً امرأته الى النكاح وجب عليه استجابة امرأته فاحسان من كتب الموت على الدنيا
 واذهب به حراماً وكسراً ثم ثبت دور المظن في اراضى الارحام واساسها حلتها وجعلها كسر
 حرامها على ان حلت لها من فاص على العالمين تنقلاً ومراة ومراة ومراة ومراة
 ونزل والصلوة على محمد المبعوث بالانذار والبشرى وعلى آله واصحابه صلوات لا تسطيع لها
 الحساب عدداً ولا حصر رستم كذا لاما بعد فان النكاح معين على الدين ومعين
 للشيخطين وحسن دون عدوله وحسن وسبب للتكثير الذي به مباحات سيد المرسلين
 لسائر النبيين فالجواب بان يجري اسبابه ويحقق غايته وآدابه وشرح مقاصده وآدابه
 ونصل فصوله وابوابه والعقد المهم من اسكاته يكشف في ثلثة ابواب الباب الاول

الاول في الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

الترغيب فيه

في النكاح انما من الآيات مستنبط قوله تعالى وانكروا الاياتي فتحكموا بها الخ من حاكمكم
 في النكاح وهذا امر وقال سبحانه وتعالى فلا تغفلوا عن ان ينكحوا اذاجن وهذا منع من
 المغفل وفيه منه وقال تعالى في وصف الرسل ومدحهم وقد ارسلنا رسلا من قبلك
 وجعلناهم انبياء وذكرا في ذكره فكذلك في معرض الامشاق واظهار الفضل ومع اولياء
 يسأل ذلك في الدنيا فقال سبحانه والمذين يتولون ربنا حب لنا من انجنا وفيما شافوا
 اعين لانه وقال ان الله تعالى لم ينكر في كتابه من الانبياء الا المتاهلين فقال انما هي عليه
 عند ترجيح ولم جامع لما فضل ذلك لفضل الفضل ورافعة السنة وقيل انه لفضل البصيرة
 عيسى بن مريم عليه السلام فانه سينكح اذا نزل الى الارض يولد له الاجنباء وقوله عليه
 عليه وسلم النكاح سنق فمن احب فعل به فليس بسنق وقال صلى الله عليه وسلم تنكحوا
 نكحوا فان اباهم الام يوم القيمة حتى بالسقط وقال صلى الله عليه وسلم من رغب عن نكاحي
 فليس بي وان من سنق النكاح فمن احب فليس بسنق وقال صلى الله عليه وسلم من كان
 ذلول فليترج وقال صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم اباء فليترج فانه اخضر للبر
 واجود للفرج ومن لا طول له فليصم فان الصوم له وجعل هذا دلالة على سبب الترغيب
 فيه خوف الفساد في الدين والفرج والوجاه هو عبارة عن نفس المحسنين للفضل حتى نزل
 غرضه وهو يستعان للضعف من الوقوع بالوسم وقال صلى الله عليه وسلم اذا التاكر من برزخ
 دينه وامانه فترجع الانصاف تكن فتنة في الارض وفساد كبير وهذا ايضا دليل للترغيب
 بخوف الفساد وقال صلى الله عليه وسلم من كره من رجل وانكحه من رجل استحق ولا بد له
 من رجل وقال صلى الله عليه وسلم من تزوج فقد احرم رجله فليست في الشغل الشا
 وهذا ايضا اشارة الى ان فضيلة الرجل اقرب من الخافة فخصنا من الفساد وكان الفساد
 لدين المرء في الغلب فرجه وطلعه وقد كثر بالزواج احدهما وقال صلى الله عليه وسلم كل رجل
 اتم نفع الامانة فذكر فيه وادخله يد عمله الحديث ولا يرد الى هذا الا بالنكاح واما
 الاشارة فقال الله تعالى عنه لا يمنع من النكاح الاجزاء وفيه من ان الله عز وجل
 المانع في امرين مذمومين وقال ابن عباس لام نكح الناس حتى يزوج ويحتمل انه جعل
 للنكاح وجه له ولكن الظاهر انه لا يفسد لانه لا يفسد عليه فليست الشهوة الا بالنكاح ولا يفسد

الانبياء القلب ولذلك كان جميع صلواته فاذا ذكرها فذكره وركب وجرها وقبول ان اردتم ان تكلمتم
 انكتمكم فاما بعد اذ اوفى نبي الامم من قلبه وكان ابن سمويه يقول لو لم يبق من عمره الا
 عشر ايام لاجبت ان اخرج لا الفقه من اجل عبادات امرأتان فاما ابن جبريل بن جبريل بن جبريل
 في الطاعون وكان هو ايضا مطعونا فقال نبي بن جبريل فاني اكره ان الفقه من اجل من ياتوا
 منكم بل هو انما رايته النكاح فضلا لا من حيث الضرر من خايله المشوق وكان عمر بن جبريل
 ذكر النكاح ويقول ما اخرج الا لاجل الولد وكان بعض الصحابة قد انقطع الي رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقدمه بسبب عند حاجته ان طهره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخرج فقال يا رسول
 الله اني فخر لا اتي في راسي من عندك فكت قرأه اذ رايته فاما ابو جبريل فذكر ان جبريل بن جبريل
 قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم يا مصطفوية ديني واخرتي وما خرجت اليه تعالى فاني
 قال له الثالثة لا فصل فقال صلى الله عليه وسلم له الثالثة الا يخرج قال فقلت يا رسول الله
 فقال اذهب الي بني فلان فقل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يا مكرم ان نبي جبريل فقام قال
 فقلت يا رسول الله لا اتي في فقال لا اهاب اجعلوا لاكم وزن من ذبح بخصمه فذهب به الي
 القوم فالتقى فقال صلى الله عليه وسلم ادم بناء وجمع لمن الاهداب سا للوفية وهذا التكرير
 علي فضل نبي نفس النكاح ويحصل له رسم في الطاعة الي النكاح ويحكم ان بعضا انما في الام
 الثالثة فاني اهل زمانه في العبادة فذكر نبي زمانه حسن عبادة فقال نعم الرجل هو لولاه
 ما ركن نبي من السنة فاحم الاهداب لما سمع ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم الذي في زمانه من ذلك
 فقال له يا مكرم للشريخ قال لست احرمه ولكني فخر يا ناهيالي علي الناس قال فانا انما نبيك ابني
 فذبحه النبي انتة وقال بنو بن الحارث فقل علي احدين سبيل ربه الله عليه سلت مطيعة
 لنفسه ولغيره وانا اطلبه نفسي مطا ولا تشاهد في النكاح وصوفيه ولا رضاء اما الطاعة قال
 ان احدهما في هذه رديح في السم الثاني من وفاء لم ولن عباده وقال اكن ان اسعوا واما
 لفرقانه لما قيل له ان الناس يكرهون منك النكاح ويقررون هو يارك للسنة فقال قل لهم
 هو شغلي بالقرض عن السنة وهو يترك مرة اخرى فقال ما يمنع من الشريخ الا في مساكن
 ولعن مثل الذي عليه فذكر ذلك لاحد فقال واين مثل بشرانه قد قد على مثل ما افشا
 ومع ذلك فقد روي انه رأي بعد وفاته في المنام صبي له ما فعله بك فقال نعمت منازل
 في الجنة واسرعت في علي مقامات الانبياء ولم ابلغ منازل المناهلين وفي رواية اخرى قال

لي ما كنت احب ان يلقاني عزيا قال صلنا ما فعل ابو نصر العباس فقال رفع فريضة سبعين
فتنا بها اصد كننا راك فيه قال جبر على شانه واليه قال سمن بن حبيته كثر الحشا
ليس من الدنيا الا ان عليا يقول عنه كان ازهدا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان لا يع
فسق وبيع عشرة شريرة فالنكاح سنة ماضية وخلق من اخلاق الانبياء عليهم السلام وقال
رجل لابيهم بن ادم طريقتك قد فرغت للعبادة بالفرقة فقال لروحة منك حبيب الدنيا
افضل من جميع ما انا فيه فقال ما الذي يمنعك من النكاح قال مالي حاجة في امرأة وما ارد
ان اعز امرأة بنسبي وقدميل فضل المناهل على الغيب كفضل الجاهل على القاعد وركعة
من مشاهل افضل من سبعين ركعة من عزب وانا ما جاز في الترهيب عن النكاح فقد قال
صلى الله عليه وسلم خير الناس صدقان الحبيب الحاد الذي لا اهل له ولا ولد وقال مسلم
يا ايها علي الناس زمان يكون هلاك الرجل على يد زوجته وابويهم وولدهم وبنوهم بالنكاح
ما لا يطيق فدخل الداخل في يذهب منها دونه فذلك وقد قيل في الخبر قد للميالى
احد المداين وكثرة احد القوم وسئل ابو سليمان الداراني عن النكاح فقال الصبر حين
خير من الصبر عليه والصبر على خير من الصبر على النار وقال ايضا الربيع بن جلال
القول وراغ القلب ما لا يحل المناهل وقال من ما واث احد من اصحابنا رجع فثبت على شئ
الاربي وقال ايضا طلت من طليهن فقد ركن اليها الدنيا من طيب معاشا او تزوج امرأة اكن
الحديث وقال الحسن اذا اراد الله صيد خيرا لم يشطه باهل ولا مال قال ابن ابي الجوزي
ناظر جماعة في هذا الحديث فاستقر رأيهم على انه ليس معناه ان لا يكون له بدل معناه ان يكون له ولا
يشغل له وهو شاة الي قول ابي سليمان الداراني ما شغلك عن الله من اهل و مال و ولد فهو
عندك سقم وبالجمل لم ينقل عن احد الترهيب عن النكاح مطلقا الا بقرينة ما لما الترهيب
في النكاح فقد ورد مطلقا وقرينة بقرينة فلتكشف الخطاء منه بخبر آفات النكاح وقرينة
آفات النكاح وقرينة وفيه فاما خمس الولد وكسر الشوق به في الحر والكنة العشرة
النفس بالقيام بحق العايدة الا ان الولد وهو الاصل له وضع النكاح بالمقصود به الفصل
وان لا يخلو العام من حسن الان واما الشوق حلق باحته مستحبة كالمكحل بالخل في الخلع
البدن ما لا يفي في الحكم من الحرط مطلقا بها في السبابة الي اناس من الله مسب الوقاح
كالنكاح بالطريقين الحب الذي تشبهه لساق الي الشك وكانت النكاح الا ان لا يفرق

عن اذبح الاتحاض ابتداء من غير حرام وازدواج ولكن الحكمة اصبحت ترسيب السبلات على الانبثاق
مع الاستغناء عنها اظهار التقدير واظهار الجهاب الصفة ومحيطة المناسبة به المشية وحسن
به اكله ويريد به العلم وفي التوصل الى الولادة من اربعة اوجه هي الاصلية والترغيب
فيها اعتدال الان من خوايل الشهوة حتى لم يحب احد منهم ان يلقى الله عز وجل خيرا الاول من افعه
حبه الله تعالى بالسوي في حصيل الرلة بقاء جنس الانسان الثالث طلب محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم
في كثير من به مباهاة الثالث طلب التبرك بدعاء الرلة الصالح بعد الرابع طلب الشفاعة
بوت الرلة الصغيرة امان بقله اما الوجه الاول فهو اذق الرجن وابعد ما عن افهام الجماهير
ومراحتها واقواها عند ذوي البصائر انما هو في عذيب صنع الله تعالى وبجاري حكمته
وبما ان السيد اذ اسلم الى عهد البند والآن الحرب وحياله ايضا مباهاة للرائه وكان
السيد قاروا على الحرانه وكل به من يتما شاء عليها فان تكاسل ومطل الك الحرب وترك
البند ضايعا حتى قد وضع الموكل من نفسه يخرج من السيلة كان مستحقا للمقت والعتاب
من سيد والله سبحانه تعالى خلق الذبحين وخلق الذكر والانثى وخلق النطفة في النشأ
وعيا لها في الانثى وروفا وبجاري وخلق الزم قرارا ومستودعا للنطفة وسلطانا
الشهوة على كل واحد من الذكر والانثى فهذه الاضال والآلات يشهد بلسان ذوق في الآلات
من مرادها انها مبادي ارباب الابواب بتعرضها احدث له هذا ان لو لم يصرح به المخالف
على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمراد بحث قال صلى الله عليه وسلم تتأخرون انكم بها تكف
وتدعرج بالامر والنج بالشر بكل مشع عن التكاثر معرض عن الحرانه صانع للبند ومطل
لما خلق من الآلة المعدة وجار على مقصود النطفة والحكمة المهيمنة من شولها الحلقة المكنت
على هذه الاعضاء بخط الكلي ليس برقم حروف واصناف يقرأ بكل من لا بصيرة وبانه نافذة في
ادراك دقات الحكمة الانانية وانك تعلم الشرح الام في التمثل فلا ولاد وفي الواو لا منع نظام
الرجوع واليه اشار من قال في المجلد احد الواو في فالتا ك ساع في اتمام ما احب الله تعالى والمخرج
مقتل وضيق لما ذكره احشياه ومخرج من لصاد بصيرة القرض فقال عز من قائل من ذي
الذي يقرض احشياه احسانا فان قلت قد كلف بقاء النفس والحصل مجربا يوم ان حيا
مكرر عند الله فهو فرق بين الموت والحياة بالانفاقة الى ارادة الله عز وجل وحاشا ان الكحل
بعبثية الله تعالى والله خلق من العالمين من اين غير عند من تصور من حين هم وبما وضع

فما يحتمل الجواب فاعلم ان هذه كلمة حق لا يدب بها باطل وان ما ذكرناه لا ينافي اضافة الكرامة
كلها الى ارادة الله تعالى غيرها بشرها خضعها وضرها ولكن المحبة والكراهة يتضاءلان ولا يلحق
لا يضاف الى الارادة وبمراد مكرره وبمراد محبها فالعاصي مكرهه وهي مع الكراهة من
الطاعات مراد وهي مع كونها مراد محبة مريضة اما الكفر والشقاق فلا ينافي انه مكره لا محبة
بل هو مراد وقد قال الله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر وكيف يكون الغنى بالاضافة الى محبة الله
عز وجل وكراهة كالنقل وهو تعالى منزل ما روي في نبي كرهني في قبض روح محمد ^{صلى الله عليه وسلم}
يكون الموت واكره مسأته ولا بد له من الموت فقول لا بد من الموت اشارة الى سبق الارادة ^{المذكورة}
المذكورة في قوله تعالى فمن قتلنا بكم الموت وفي قوله تعالى هو الذي خلق الموت والحياة ولا
مناقضة في قوله تعالى فمن قتلنا بكم الموت وفي قوله وانا اكره مسأته ولكن ايصاح الحق في هذا
يستدعي تحقيق معنى الارادة والمحبة والكراهة وبيان حقائقها فان الناس انما لا يفهمون
منها امور مناسبة ارادة الخلق ومحبتهم وكراهتهم وهما من صفات الله تعالى ومنها
الخلق من البعد ما من ذاته وهذا تم وكان ذوات الخلق جوهر وعرض وذات الله عز وجل
مقدس ولا يناسبه ما ليس جوهر وعرض الجوهر والعرض فكذلك الله تعالى لا يناسبه صفات
الخلق وهذه الحقائق داخلية في علم المكاشفة ودرجات الشهود الذي يمنع من اقتضائه
عن ذكره ولتصريح على ما بيننا عليه من الفرق بين الاندماج على التكاح والالهام عنه فان
الصدى ما مضى فسلادام الله بغيره من آية على الله عليه ولم يحيا بعد عبث اليان اشهد
اليه فالهشع عن التكاح قد ختم الرجوع المستدام من رجوع آدم على نفسه فمات ابراهيم عليه
ولم كان الباعث على التكاح مجرد دفع الشهوة لما قال معاوية الطائفة قد جوفى لا الفاقة
خيرا فان قلت فما كان معاد يتوقع ولذلك في ذلك الوقت فما وجه رجسته فيه فما قول الولد
بالوقوع وحصل الوقوع ما من الشهوة في ذلك امر لا يدخل بين الاختيار وما قاله المتكلم ايضا
الصدى احصار الحركة الشهوة في كل موقع في كل حال فمن علم ذلك فندادى ما عليه وذلك اليه
والباب في خارج من اختيار ولذلك مسحب التكاح للصنف ايضا فان تمضت الشهوة
لا يتطعم طينها من المسح الذي لا يتوقع له ولا لا ينقطع الاستجاب ايضا في حقه على ان
الذي مسحب للتصنيع امر المرعى على راسه امتداد بغيره وشهدا بانفس الصالحين فكان
حسب الرسل والاضطباع في اهل الكفر وقد كان المراد منه اولا اظهار الجلال فكيف انصرا

الاتحاد والنسبة بالان اظهر والحل في حق من عدم ويضعف هذا الاحتجاج بالان
الي الاحتجاج في حق القادر على الحرب وما يره او ضمنا بما يتايد من كراهة تقبل المرأة
فيما رجع الي هذا الرجل فاق ذلك لا يخفى من من الخط فهدا الحق هو الذي سمع علي بن ابي
نصر الكناك مع فرد المشقة الى وجهه الثاني الذي هو في حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضا
بشركه بما به مباحة اذ قد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ويدل على مباحة امر الولد لجد له
كلها ما روي عن عمر بن الخطاب انه كان يملك كذا يقول انما اتع للولد وما روي عن النضر بن
المزاة الضميمة او قال عليه السلام المصير في ناحية البيت خير من امرأة لا يلد وقال صلى الله عليه وسلم
خير نسأ لكم الولد الرودة وقال عليه السلام سرور ولد خير من حساء لا يلد وهذا يدل على ان طلب
الولد داخل في مقتضا فضل الكناك من طلب وضع غايه الشهور لان الحناء اصله للخصين ورض
البرص وقطع الشوق التي حمر ان الشاة ان يبقى بعد ولده لم يدم له كما روي في الخبر ان جميع
عملات آدم تنقطع الاثنا وفي الخبر ان الامة تعرض على المرق على طباق من نوره وقول النبايل
ان الولد بما يؤمن صالحا الاثر فانه من من والصلاح هو الغالب على اولاد ذوق الذين لاسا
اذا اعزم على تربيته وحمل على صلاحه وبالحمد وها المومن الاوليه بعد كان افعاءا فوضا
على حوراته وحسناته فان من كسبه وضره من اخذ بسياسة فانه قال تعالى ولا تزنا ذرية وروى
فلذلك قال تعالى المتحابهم وزياتهم وما المتحابهم من علمهم من شيء اي ما نقصنا من اعلم
شيء وجعلنا اولادهم من يلد في حسنة الوجوه الرابع ان موت الولد قبله فيكون له نصيبا
فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان الطفل يموت يورث الى الجنة وفي بعض
الاخبار ما أحسنه كما ان الان احد بشركه وقال ايضا ان المولود يقال له افضل الجنة فتحت على
باب الجنة مطلق مجنب طبا اي مستلذا غيظا ومغضا وقول لا ادخل الجنة الا اوابي معي قال
ادخلوا اليه معه الجنة وفي خبر آخر ان الاطفال مجهولون في سوت القنينة عند عرض الخلافة
للساب يقال لللايكه اذهبوا بقرى الى الجنة معقرون على باب الجنة فقال لهم مرحبا بكم
السلطان ادخلوا الاحساب عليكم فيقولون ان آباءنا ولها لنا حقول الحرة ان اباكم لي
لحقا بكم ان كانت لهم ذرية وبنات فهم يحاسبون عليها ومطاميرت قال فيضا
وتصريح على باب الجنة معه واحد وتقول انه تعالى وهو اعلم بهم ما هذه الحجة فيقولون يا
ربنا اطفال المسلمين قالوا لا يلد من الجنة الا من آباينا فنقول انه تعالى غفلت اجمع فغفلت اباي

آباكم فادخلوهم الجنة وقال صلى الله عليه وسلم من مات له اسنان من الولد هذا خطره علم
من النار وقال صلى الله عليه وسلم من مات له ثلاثة لم يسل في الحساب دخل الجنة بفضل حسنه
اياهم بل يرسوا له وانسان قالوا اسنان وحكي ان بعض الصالحين كان يرضع عليه التزريع
ما في رص من دهن قال فابنته ذات يوم من دهن وقال يرضعني رزقي فخرجوه فيل من
ذلك فقال لعل الله تعالى يرضعني ولدا وصفه فيكون لي مقدمة في الآخرة فرقا قال رايت في المنام
كان الصبي قد مات وكاني في هذه الخلائق بين الموقف وفي من العطش ما كادت شطع نفسي
وكذا الخلائق من شدة العطش والكرب فخرجت كذلك اذا ولدان طفلان اجمع عليهم تناول من
نور يابونهم ابارق من فضة واكول من ذهب وهم مستقون الواحد بعد الواحد يحملوننا الجمع
وجاء دون اكثر الناس فمدت يدي اليهم وقلت استق فقد اجهدني العطش فقال
ليس لك فينا ولدا فما استق يا ابونا فقلت وما اتم قالوا من مات من اطفال المسلمين
واحطوا في الذكورة في قوله تعالى فاقوا منكم اني شيتم وقد هو الا نسكم بتقديم الاعطال
الي الآخرة فقد ظهر هذه الوجوه الاربعة ان اكثر فضل الشكاح لاجل كونه سببا للولادة الصالحة
التي اشتهر من الشيطان وكما اتفق ودفع ضوايل الشهوة وقصص بصره وحفظ
الفرج واليه الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بالبا. فمن لم يستطع فعله بالصوم فان الصوم
له وجه. واكثر ما سئلنا من الاخبار والآثار اشارة الي هذا الطبع وهذا الحق دون الارب
لان الشهوة مكل متفاني يحصل الولد فالتكاح كان لشهوه ودافع لجسد ومصارف لش
سقطه وليس من محنة مولاه راحة في يحصل رضاه كن محنة لطلب الخلاء من عائلته
فالشهوة والولد مقدران وبهما ارتباط وليس يجوز ان يقال المقصود اللذة والولدان منها
كايانهم مثلا قضاء الحاجة من الاكل وليس مقصود في ذاته بل الولد هو المقصود بالنقطة
والحكمة والشهوة راحة عليه والسر في الشهوة حكمة اخرى سرها الارهاق والايالة وهو
ما في قضاءها من اللذة التي لا ياربها لذة لو دامت فهي شحنة على اللذات المرحوة في
الحسان اذا التزبيب في لذة لم يجد لها ذوق لا تنفع فله ربح الحسن في لذة الجماع او البهي
في لذة الملك والسلطنة لم تنفع التزبيب فاحدي نراين لذلك الدنيا الرقة في دواها
في الجنة تكون ناعسا على عبادة الله تعالى فانظر الي الحكمة ثم الي الرحمة ثم الي العفة التي هي
كيف عشت مع شهوة واحده حلت في حيو ظاهرة وحيوة باطنة فالحيوة الظاهرة خيال

بقا بسطة فانه نفع من دوام الرجوع والخير الباطنة هي الخيرة الاخيرة فان هذه الخيرة
 الناصحة بسرعة الانصرام بحرك الرغبة في الكمال بلذة الدوام فيحصل على العبادة الموصلة اليها
 فيستغنى العبد لشدة الرغبة فيها عن سائر المراتب على ما مر من ان في ضم الخصال وما من ذرة من
 ذرات بدن الانسان ظاهرا وباطنا بل من ذرات تلك السموات والارضين الا محتاجا الى لطيف
 الحكم ومجاسها ما يحار العقول فيها ولكن انما يتكشف للقلوب الطاهرة بتدبرها وتذلل
 رغبها عن زخرف الدنيا وفردوها واعوانها والتمسك بسبب غايلة الشهوة مهم في الدين كله
 من لا يتبين من محض رغب وهم غالب الخلق فان الشهوة ان غلب ولم يقاومها من الشئ حرمت
 الى تمام التلذذ واليه اشار قوله عليه السلام الاضداد امكن فتنه في الارض ومساو كبريان
 كان عليها اتمام القوى فضايتها ان يكف الجوارح عن اجابة الشهوة معض البصر ويحفظ الفرج
 فاما حفظ القلب عن الراسوس والفكر فلا يدخل بها احسان بل لازال النفس بمحاذرة ومحيطة
 امر الواقع ولا يدر عنه الشيطان للموسوس اليه في اكثر الاوقات وقد عرض ذلك في اثنا الصلوة
 حتى يحرك على خاطر من امر الواقع ما لم يدر به من يدى اسفل الخلق لا يتحقق منه ولا صلاح على
 قلبه والقلب في حق الله تعالى كاللسان في حق الخلق وراس الامر للرب يدب في سلوك طريق الآخرة
 قلبه والمراظة على الصبر لا يتطعم مادة الوسوسة في حق اكثر الخلق الا ان صلاته اليه صنف في
 البدن وفساد في المزاج ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما الام نكسك الناسك الا بالتمسك وحسن
 محبة حاته فلو لم يتخلص منها قال قتادة رضي الله عنه في معنى قوله سبحانه وقم الى ربك فاعوذ
 طاعة لثابه عزائقة ومن عكرته ومجاهدين فاعوذ بالامتنان الانسان ضعيفا انه لا يصبر عن الشئ
 وقال بنابر بن محمد اذا قام ذكر الرجل ذهب منه اعتد وبعضهم يقول ذهب ملت دينه وفي
 زادوا النصير من ابن عباس ومن شرفا سق اذا وقب قال قيام الذكر وحسن ملت فاعوذ اذا
 حاجبت لائقا ومها عقل وادب وهي مع انها صالحة لان يكون باعنه على الحسنة كما ينبغي
 فهي اقوى آلة الشيطان على النبي آدم واليه اشار صلى الله عليه وسلم بقوله ما اوتيت ناقصا
 عقل ودين اذهب لذوي الالباكم منكم وانما ذلك بهيذان الشئ وقال صلى الله عليه وسلم
 يندو عابه الله فمنا اعز بك من شرسبي ويهوى ويغلب ومن شئني وقال اسئلك ان يعطيه
 قبل يبعثني فارجي فما بعد منه رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف جرد النفس احد في الخلق
 وكان بعض الصالحين يكثر التمسك حتى لا يخلو من اثنين ملت فانكر عليه بعض الصوة

فقال هل يعرف احدكم انه جلس مع سيدنا الله تعالى جلسة او وقف بين يديه موقفا في شفا
يخطر على قلبه خاطر شهوة فقالوا لا يصيبنا من ذلك كسر فقال لورست في هري كل من سئل حكم
فيه وقت واحد لما تزوجت لكني ما خطر على قلبي خاطر شغلي من حالي الا انه لا يسمع منه شيء
الي شغلي ومنذ اربعين سنة ما خطر على قلبي معصية وانكر بعض الناس حال الصوفي فقال
له بعض ذوي الدين ما الذي تنكر منهم قال يا كلون كثيرا قال وانت ايضا الوحي كما جرحون
لاكلت كما يا كلون فقال تنكرت كثيرا قال وانت ايضا الوحي حفظت عينك ورجلك كما حفظون فكنت
كأنك تنكرن وكان الجنيذ يقول احتاج الى الجماع كما احتاج الى القوت فان زوجة علي المحقق
قرب وسبب علي طهارة القلب وكذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من رفع يده على امرأته
فماقت نفسه اليها ان يجامع اهله لان ذلك يرفع ذلك الراس على النفس روي جابر ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم راي امرأة قد دخل على زوجها ففتى بجلبته وخرج وقال ان المرأة اذا اجلست
اجلست في صورة شيطان فاذا رآي احدكم امرأة فاجبتة فليأتها فانه فان معها مثل الله
معهما وقال صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا على المنيبات اي التي غلبت فيها زندهتها فان
الشیطان يجري من احدكم يجري الدم فقالوا منكم يا رسول الله قال لا ينبغي ولكن الله اعلم عليه
فاسلم قال سفيان بن عيينة واسلم انما من هذا معناه فان الشيطان لا يسلم ولذلك سئل
عن ابن عمر وكان من زهاد الصحابة وعلماء يهملونه كان ينظر من الصوم على الجماع قبل
الاكل ويزجرا مع قبل ان يسلي المغرب ثم مضى له ذلك لرفع القلب لعبادة الله تعالى
واخرج عنه الشيطان منه وروي انه جامع ملثا من جواربه في شهر رمضان قبل عشاء الا ان
وقال ابن عباس خبر هذه الامة اكثر حاسدا ولما كانت الشهوة تغلب على المرأة العرب كان
اسكار الصالحين منهم للنكاح اشتد لاجل قراح القلب اجمع نكاح الامة عند خريف الفتى مع
ان قد اربعا فالولد وحرث اهلها وحرثهم على كل من قد على من ولكن ارباها الولد اهرت
من اهلها الذي وليس فيه الا معصية الحيوة على الولد وفي اتمام الفاحشة مع
الحيوة الاخرى التي يستحق الامانة الطويلة بالاضافة الى روم من اياها روي انه انصرف
الناس وها من مجلس ابن عباس ورجي ساسم سرح فقال ابن عباس هل من حاجة قال
ايها ابن سسل سيلة فاصحت من الناس وانا الان اعايبك ولما كان فقال ابن عباس ان
العالم بركة والولد فاصتبه الي ايك فافض اليه فقال لي شاب لا تدعني ورجي

غيب الغنى على منى رجا السقيفة يدي فهل ينبت ذلك معصية ظنوه من ان قياس ثم قال
 ان وقف تكاح الامة خير منه وهو خير من الزنا وهذا بينه على ان العرب المقام مردود
 له شرور اناها تكاح الامة وفيه ارقاق الولد واشد منه الاستثناء باليد والجملة الزنا
 ولم يطلق ابن عباس رويها عنها الاباحة في شيء منها لانها محظورة بل منع ابيها عنها
 الوقوع في محظور اشد منه كما منع الى شاول الميتة من هلاك النفس فليس من جميع
 اهلون الشر في حق الاباحة المطلقة ولا في حق المحظور وليس قطع اليد المشاكلة من
 الخيرات فان كان يزعم منه عند اشراف النفس على الهلاك فاذا في التكاح فضل من هذا
 الوجه لكن هذا لا يصح الكل بل الاكثر فرب شخص فرب شهوة بغيره من او مرض او غير معصية
 هذا الباح في حقه وسبق ما سبق من امر الولد فان ذلك علم الا الصريح وهذا دور من
 الطبع ما يوجب عليها الشهوة ولا يوجب الملة الواحدة فيصحب صاحبها الزيادة على الزنا
 الى الابع فان يتردد من جهة واحدة عليه يهون ولا فيصحب له الاستبدال فتدفع
 على رويها عنه بعد وفاة فاطمة رويها عنها اربع ليال ويقال ان الحسن بن علي رويها
 عنها كان منكاحا حتى نكح زيادة على ما نكح امرأة وكان ربما اعتد على اربع في عهد واحد
 وربما طلق اربعاً في وقت واحد استبدل بهن وقد قال صلى الله عليه وسلم الحسن اشبهت
 خلقي وخلق وقال صلى الله عليه وسلم حسن مني وحسن مثل علي قيل ان كثر نكاح
 احد ما اشبه به خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وتزوج الخيرة من نسبه ثمانين امرأة وكان
 في الصحابة من ذلك الثلث والاربع ومن كان له اثنان لا يحصى ومن كان الباعث معلوما
 من غير ان يكون الصالح بقصد الصلة فالمراد يمكن النفس فليست اليه في الكثرة في الغلة
 اية المتأثر بروج النفس وايضا سها بالجمالة والنظر والملاعبة اراحة للقلب
 فتقوى له على العبادة فان النفس ملوثة وهي من الحق شر لانه على خلاف طبيعتها فلو كانت
 المدلومة بالاكراه على ما يخل بها بجمعت ومات واذا رويت بالذوات في بعض الاوقات
 قريب وبسط وفي الاسباب بالفتا من الاستراحت بيزيل الكرب ويروح القلب ويضي
 ان يكون نفوس المتقين استراحت الى المباحات ولذلك قال تعالى ليسكن اليها وقال
 على عليه السلام روي عن الطلوع ساعة فانها اذا اكرهت حبت وفي الخبر على الماتل ان
 يكون له ثلاث ساعات ساعة ينام فيها ربه وساعة يحاسب فيها نفسه وساعة يخل فيها

بمطلوعه وشربه فان في هذه الساعة عز على تلك الساعات ومثله بلنظرة آخر لا يكون الصاعقل
طاعنا الاية قلت تزداد لما دأب من الحاش اربعة في غير محرم وقال صلى الله عليه وسلم لكل عامل
شئ ولكل شئ فترة فمن كانت فترة الى شئ فقد اجتهد في الشئ الجهد والمكابدة جبهة
وقوة وقد كتبت ابتداء الزيادة والفترة الوقوف للاستراحة وكان ابو الهيثم يقول اني لا احسم
نفسى بشئ من الله ولا اتقوى بذلك فيما بعد على الحق وفي بعض الاخبار عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال شكوت الي جبريل عليه السلام ضعفى عن الوقاع فندنى على الهزيمة
فهذا النوع فلا يعمل الاستعداد للاستراحة ولا يمكن تنجيله بدفع الشهوة لانه استشار الشهوة
ومن عدم الشهوة عدم الاكثر من هذا الامر وقال صلى الله عليه وسلم حيب الى من ينام
تلك الطيب والنساء ومن جنى في الصلوة فهذا ايضا فائدة لا ينكرها من حبه انصاب
نفسه في الانكار والاذكار وصنف الاعمال وهي خارجة عن الفائدة بين الساجدين
حقا انها القطر في بحر المسح ومن لا شهوة له الا ان هذه الفائدة يجعل للتكاح فتيلا
بالاضافة الى هذه النية وقد من يتقصد بالتكاح ذلك فاما قصد الولد وقصد دفع الشهوة
فما اكثر ثم رب شخص يتأخر بالنظر الى الماء الجاري والحفرة وامثالها ولا يحتاج الى
ترجيع النفس بمذاخير النساء ولا حشون فيصنف هذا باختلاف الاحوال والاختصاص
فمنه في الفائدة الرابعة ففرغ القلب عن تدبير المنزل ولا تكتمل بتفصيل النكاح والكس
والفرش وتخليفه الاواني وتحيية اسباب المعيشة فان الانسان لم يكن له شئ الوقاع
لنقد عليه العيش في منزله ومن اذن تكتمل جميع اشغال المنزل تضاعف اكثر اوقاته ولم
يترك الصلوة والعمل فالمرأة الصالحة المحسنة للمنزل حزن على الذين بهذا الطريق واختلا
هذه الاسباب شرعا على وشوات القلوب ونقصان التيقن ولذلك قال ابو سليمان الدقائي
الزوجة الصالحة ليست من الدنيا فانها يزول عند الآخرة وانما الزينة فيها بتدبير المنزل وتبصير
الشهوة جميعا وقال محمد بن كعب القرظي في معنى قوله صلى الله عليه وسلم انما في الدنيا حسنة قال
الحلة الصالحة وقال صلى الله عليه وسلم ليخضع احدكم قلبا شيئا او اسنانا فلكل من وجدته منته
تعيه على آخرته فانظر كيف جمع بينهما وبين الذكر والشكر وفي بعض النسخ سيرته قوله تعالى
منصيته جنة طنة الزوجة الصالحة وكانت من غلصته منقولا على عبد الله الا ان
بابه خير من امره صالحة وان منهن فنا لا عدي منه ومنهن غل لا عدي منه وقوله لا عدا

اي لانتاسر عنه بطلا. وقال صلى الله عليه وسلم فصلت على آدم بخصيتين كانت نرجسه عن الزين
 المعصية وانما حيي حواء على الطاعة وكان شيطانها كما فرست طاف مسلما لانما من الاباطير
 فعد معارثها على الطاعة فضيلة فهذا ايضا من الفرائد التي يتصد بها الصالحون الا انها
 تخص بعض الانفاس الخدين لا كما قلنا لهم ولا مدبر ولا يدور اليه امر ايق بل الجمع بما ينقص المعيشة
 ويضطرب به امر المنزل ويدخل في هذه الفايده فتدرك الاستكثار بشيرتها وما يحصل من القنعة
 بسبب تدخل المشايخ فان ذلك ما يحتاج اليه في دفع الشرور وطلب السلامة ولذلك قيل قل
 من لا ناصر له من يند من يدفع عنه الشرور سلم حاله وفتح قلبه للعبادة فان الذل مشهور
 والفرح الكثرة وادفع للذل القساوين الخامسة مجاهدة النفس ورياستها بالرحمة والولاية
 والقيام بحقوق اهل البيت والصبر على خلافتهن واحتمال الاذي منهن والسعي في اصلاحهن
 وارتدادهن الى طرق الدين والاجتهاد وفي الكتب الحلال لاجلهم والقيام ببركة الارلا
 مثل هذه احوال عظيمة الفضل فانها رعاية وولاية والاهل والولد عنه وفضل الرعاية عظيم
 ولما يجتر منها من مخز خيفة من العقور من القيام بحقوقها والافتقار الى الله عليه وسلم
 يوم من رال هادي فضل من حواء سبعين سنة ثم قال صلى الله عليه وسلم الاكل من راع وكله
 سؤل من رعيته وليس من اشغل باصلاح نفسه ويحزن كمن اشغل باصلاح نفسه فقط ولا
 من جبر على الاذي كن ذمة نفسه وادبها غفاساة الاجل والولد بمحنة الجهاد في سبيل الله
 تعالى ولذلك قال بشير الله فضل على احمد بن حنبل رحمه الله بذلك احدها انه يطلب
 الحلال لنفسه وغيره وقد قال صلى الله عليه وسلم ما اتق الرجل على اهل بيته فهو صدق وان اهل
 بيته في دفعه الفتنه اليه امراته وقال بعضهم لبعض العلما من كل عمل قد اعطاني الله
 حق ذكر الجاهل وادبها وفيها فقال له ان انت من على الابدال قال ما هو قال كتب الحلال
 على الصيال وقال ابن المبارك هو مع اخوانه في الغزو يعلمون من هذا فضل ما غفوه قالوا ما
 فهم ذلك قال انا اعلم رجل شغفت ذممه قام من الليل فخطب الى صبيان نيا ما منكسرة
 فترجم ومطام شوبه فخطب الفضل ما غف فيه وقال صلى الله عليه وسلم من حسب صلوة
 وكبره ياله وقل ما له ولم يصب المشكون كان من في الجنة كما بين وفي حديث آخر ان ابا
 القحطاف المسنن ابا الصيال وقال صلى الله عليه وسلم اذا كرت ذنوبك الصدا ابتلا الله بك
 وقال بعض السلف من الذنوب ذنوب لا يكثرها الا الله بطلب المعيشة وقال صلى الله عليه وسلم

من كان له ملك بنان فافق عليه وحسن اليه حتى يفتنه الله عنه اوجب الله تعالى له
الجنة الا ان يعمل جلا لا يقره كان ابن عباس اذا احدث بهذا الحديث قال هو ما من غريب الله
وغريبه وروي ان بعض المتصدين كان حسن القيام على زوجته الى ان ماتت فوضع عليه
الزبد فاشبع وقال الحمد اجمع لمي وارضى قلبه فوكان بعد ايام قال لاهله زوجه
فقال رايت في المنام بعد جمعة من وفاتها ان ابواب السماء فتحت وكان رجالا يتركون
في السماء فبعث بعضهم حضرا وكما نزل واحد نظرا الى وقال لمن رآه هذا امر المشيم فيقول لا اكد
نعم ويقول الثالث فذلك فيقول الرابع نعم وخفت ان اسألهم هبة من ذلك الى ان مرني ثم
وكان غلاما فقلت له يا هذا من المشيم الذي اليه تودعون فقال انت فعلت ولم اكن قال فما
ترفع احوالك في اعمال الجاهدين في سبيل الله فتدبر جمعة ارضا ان تضع حلك مع الخائفين فلا
تدري ما احدثت وقال لاهله زوجه فقلت لم يكن بعد ذلك تنارة ففتحت ان اوكلت وفي الجنة
الانبياء ان قوما دخلوا على يوسف النبي عليه السلام فاحضروا وكان يخرج ويعدل الى منزله
فقد رآه امراته واستطيل عليه وحرسكته فجهل من ذلك فقال لا يجوز افا في سلكك
وعلت ما كنت مضيق في سيرة الآخرة فجلت في الدنيا فقال ان عرفت بك ست ظلت فرجع
بها فخر ورجع بها وانا ساير على ما ترون منها وفي الصبر على ذلك رياضة للنفس وكسب
الغضب وتحسين الخلق فان المنفرد بنفسه امر المشرك لمن حسن خلقه لا يخرج منه خبايا
النفس الباطنة ولا ينكشف بها طين حبيب فحق على سالك طريق الآخرة ان يجهز نفسه بالبر
لامثال هذه الحركات واحتياذ الصبر عليها لتقتل الشهوة ويرتاض نفسه ويصفى عن الصنات
الذميمة باطن والصبر على الصيال مع انه واطينه وبجادة كمثل لهم ويقام بهمه وعبادة سيرة
نفسها فهذه ايضا من الغايات ولكنه لا ينبغي بها الا احد بعين اما اجل صدق المجاهدة
والراضة وتذهب الاخلاق كقوت في بلاء الطلق فلا يبعد ان يرعبها طويلا في المجاهدة
ويرتاض به واما رجل من الصائدين ليضل سير الباطن وحركة بالهتكم والطلب وانما هذه على
الجوارح بصلوات اجمع اعين فقول لاهله واهله لا اكد بكب الخلل لهم والقيام بتدبيره افضل
من العبادات اللاتمة لبدنه التي لا تفيدها خيرا الى غير فاما الرجل المهذب الاخلاق اما
بكفاية في اصل الخلقة او المجاهدة سابقة اذا كان له سيرة في الباطن وحركة منكرا التلب في
العلوم والمكاشفات فلا ينبغي ان يرجع هذا الغرض فان الرياضة مركبة فيها ما لا يشاء

بالعلم في الكتب ثم قال لهم انقل من ذلك ما اريد من رفاة اعم وانقل ما اريد من رفاة
 على ايمانهم في هذا الكتاب في الدين التي بها الحكم بالفضيلة واما آفات النكاح فثلاث
 الاكثر الاثني رويها النكاح من طلب الحلال فان ذلك لا يتيسر لكل احد لانما في هذه
 الآفات مع اضطراب المعاش فيكون النكاح سببا للفساد في الطلب والاطعام من الحرام وفيه
 حلاله وحلال اهله والتعريف في امن من ذلك واما التفرغ فحق الاكثر يدخل في مدخل الشرب ويتبع
 حريته وجننه ويبيع آخره بغيره وفي الميزان البعد لتوقف عند الميزان ولين المسافات امثال
 الجبال فيل من عذابة حباله والقيام بهن ومن ماله من ان يكتبه وفي الفقه حتى يستخرج
 بشك المطالبات كل ما لا يبق له حسنة فينا في الملكية هذا الذي اكل اهل حسنة شق الدنيا
 واربعين ايام بلهاه ويقال بان اول ما يتعلق بالرجل في القيمة اهله وملكه فيوقف بين يدي
 الله عز وجل ويتركون يا ربنا احدا حسنة فانه ما جعلنا لجهنم ركانا يطعمنا الحرام ونحن لا نعلم
 منفس لهم منه وقال بعض السلف اذا اراد احدكم شرا فليطعمه الدنيا الساكنة يعني
 العيال وقال صلى الله عليه وسلم لا تنق ارجوانه احد فرب اعظم من جهالة اهله فهو آفة عالة
 قل من يتخلص من هذا الامن ما لم يورث او يكتب من حلاله في يده وباهله وكانت لمن الشناعة
 ما ينفذ عن الزيادة فاذا ذلك يتخلص من هذا آفة اومن هو حريف ومقتدر على كسب حلاله من الجاهل
 يستطاع ان يصلي او كان في صناعة لا يتلقى بالسلطين ويتركون على ما عليه اهل الخير
 ومن ظاهن السلامة وغالب ماله الحلال وقال ابن سالم وقد سئل عن التزويج فقال هو افضل
 في زماننا من انك سبق غالب شلى الحاريري الا ان كان لا يرضى منها بالضرر ولا يملك نفسه فان
 ملك نفسه فتركه الى الآفة الشكاسة القصيرة من القيام بحسن قنن والبر على خلافهن او حيا
 الاذي مشن وهذه وفي الاولي بين السموم فان العدة على هذا ايسر من العدة على الاولي
 وتبين الحلق مع الفتاة والقيام بحسن قنن ايسر من طلب الحلال وفيه هذا ايضا خطا
 راع ومضى من بعده قال صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء اثما ان يضيع من يعول وروى ان الهارب
 من جبال بركة البعد الهارب الحق لا يتبدل له صلوة ولا قيام حتى يبيع اليهم ومن ينصرف من القيام
 بحسن وان كان حاضرا فله هارب وقد قال الله تعالى ورا انفسكم واحديكم بارا امرنا ان
 نقيم النار كما نقي انفسنا والانسان قد يجهل من القيام بحسن فانه يبيع تضاعف فيه الحزن ايضا
 الى نفسه نفس اخرى والنفس امانة بالنسب واذا كثرت كرا الامر بالنسب غالبا لذلك احسن بعضهم

الزوجة وقال انما ينبغي بنفسى فكيف اضيف اليها نفسا اخرى لم تقس النار في جهنم على
المنكحة في دبرها ولذلك اعتدوا بهن بن ادهم وقال لا احز امرأة بنفسى ولا احبني فيهن
اي من القيام بحقوقهن ومساكنتهن وانا اعلمن عنه ولذلك اعتدوا بهن وقال ينبغي
النكاح قوله تعالى ومن مثل الذي عليهن بالمعروف وكان يقول لو كنت اهرل وساجدة لحفت
ان اغير جلاد اعلى الجسر وراي سفين على باب السلطان فيلذ له ما هذا موقفك فقال اهل
رايت ذاهبا الى اقم وكان سفين يقول يا احبذا الضربة والتمتع وسكن حرمة الزنا لا احب
ولا صلاح فهذه آفة قاة ايضا وان كانت دون عدم الاربي لا يسلم منها الاكثم عاقل من
الاخلاق صير بها ذات النساء صبور على سافهن وواف من اتباع شهواتهن حريص على الف
محتمن سفاقل من زلفهن ودارى بمصدا اخلاقهن والافضل على الناس السعدا النظار
والحن والعطس ومن الخلق وهم الاضاف مع طلب تمام الاضاف ومثل هذا زنا و
بالنكاح فسادا من هذا الوجه لا محالة قال هذه اسلم له الآفة الثالثة وهي دون
والثانية ان يكون الاهد والولد شاغلا عن الله تعالى ويجازي به الى طلب الدنيا وقد
المعيشة للاولاد كنز جمع المال وادخا لهم وطلب الفناخر والتكاثر بهم وكل ما يفضل
اهل من اهل مال وولد فهو شوم على صاحبه ولست اعني بهذا ان يذهب الى محظوظ فان
ما اندمج تحت الآفة الاولى والثانية بل ان يذهب الى التعم بالمباح بليلة الاوراق في طاعة
النساء وما تستهن والاعيان في المتعم بهم وسور من النكاح الخلق من التواضع من هذا
الجنس يستغرق القلب مضمق القيل والشهاد ولا يفرج المرء فيها للتفكير في الآخرة ولا
لها ولذلك قال ابراهيم بن ادهم من يروح اتحاد النساء لم يحى منه نبي وقال ابو سليمان من
منح فقد ركن الى الدنيا يدين ذلك الى الكون الى الدنيا فهذه مجامع الآفات والفرايد
والغرائب فالحكم على شخص واحد بان الافضل له النكاح او العزبة مطلقا فصر من الآ
مجامع هذه الامور بل يحد هذه الآفات والفرايد بمصير وحكم ويدين المريد عليه بعينه فان
انفت في حق الآفات واجتمعت الغرائب بان كان له ما السلطان وخلق حسن ومجرب
الدين تام لافضل النكاح عن ادهم جعل وجميع ذلك شاب يحتاج الى تسكين الشهوة
ومنفذ يحتاج الى تدبير المنزل والعصن بالصبر واليقار في ان النكاح افضل له مع ما فيه
من السعي في تحصيل الولد فان انفت الغرائب واجتمعت الآفات فالعزبة افضل له فان

٩
متأبى الأمر وهو الغالب مبنى على وزن بوزن التماسك ملكا للعادة في الزيادة من دونه
وحفظ تلك الآفة في التمسك منه وإذا غلب على الفطن بهما أحدهما حكم به وأظهر التمسك بالآفة
وسكن الشهوة وأظهر الآفات الحاجة إلى كسب الحرام والاشتغال عن الله تعالى فليز من
تأبى هذه الأمور يقول من لم يكن في أفنية من الشهوة ركائز فائدة فكاسه في السعي لصل
الولد وكانت الآفة الحاجة إلى كسب الحرام والاشتغال عن الله فالعروة له أولى فلا يترك الاشتغال
عن الله تعالى ولا يترك كسب الحرام ولا يفتي بتمسك هذين الأمرين أمر الولد لأن النكاح للولد
سبيته طلب حين الولد موهومة وهذا التمسك في الدين بأسر حفظه لحسن نفسه وصونها
عن الهلاك أهم من السعي في الولد ذلك ربح والدين رأس المال وفي فساد الدين بطلان
الحسنة الأخرى وذهاب رأس المال فلا يقاوم هذه العادة أحديها في الآفة فاما إذا
انضاف إلى أمر الولد حاجة كسر الشهوة لوقت النفس إلى النكاح بطريقان لم يقر به العلم الشرعي
في راسه ومخالف على نفسه الزنا فانكاح له أولى لأنه مردود بين أن يتهم الزنا أو أكل الحرام أو كسب
الحرام أو من السرقة فإن كان من نفسه أنه لا يترك ولكن لا يتدبر مع ذلك على نفس الأمر من الحرام
فترك النكاح له أولى لأن النظر حرام والكسب من غير وجهه حرام والكذب يقع دأبا وفيه مضلة
ومضيان أهله والمقتل مع إحسانا وهو محضه ومصرم على قرب والنظر في الغيب ولكن إذا
لم يصدق الفرج فهو إلى الغنى أقرب من أكل الحرام إلا أن يضاف انفسار النظر إلى معصية الفرج
فيخرج ذلك إلى خوف الحب وإذا أبى هذا فالحالة الناشئة وحول مقتضى على نفس الأمر ولكن
لا يتدبر على دفع الانتكارات المشاهدة للفتنة أولى ترك النكاح لأن هل التقلب إلى الغنى أقرب
وإن تارة فإن التقلب للعبادة ولا يتم صاد مع الكسب الحرام وأكله وأطعمه فكيف ينبغي أن
يزن هذه الآفات بالتوازي وحكم حسنهما ومن أحاط بهذالم بشكل عليه نفي ما قبل من السنن
من غضب في النكاح من وجهه منه لغيره إذا ذلك بحسب الأحوال جميع فإن قلت فمن أين
الآفات فالأفضل له التخليق في زيادة الله تعالى لم النكاح فتقول جميع بينهما لأن النكاح ليس أيضا
من التخليق لعبادة الله تعالى من حيث أنه عقد ولكن من حيث أنه عقد ولكن من حيث الحاجة إلى
الكسب فإن تقرر على الكسب الحلال فالنكاح أيضا أفضل لأن بالليل وسائر وقت النهار حتى
التخليق فيها للعبادة فالواجبة على العباد من غير استراحة غير يمكن فإن فرض كونه مستغرق
الأوقات بالكسب حتى لا يبقى له وقت سوي أوقات المكثوبة والنوم والأكل وقضاء الحاجة

فان كان الرجل من لا يملك طريق الآخرة الا بالصلوة النافذة او بالمع او بأجرى جمل من الاعمال
 البعدية فما التكاليف له افضل لان في الكتب الحلال والقيام بالاهل والسوية في تحصيل الرزق
 على اخلاق النساء انما هي من العبادات لا يصر فضلها عن فرائض العبادات وان كانت مجادة
 بالصوم والفكر وغير الباطن والكتب يشترط عليه ذلك فترك التكاليف افضل فان قلت فلم ترك
 في هذه التكاليف مع فضله وان كان المصلحة لباداه افضل فلم استكن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من الانواع فاعلم ان الاصل الجمع بينهما في حق من قدر وقوت مستغنى
 عنه فلا يشغل عنه من اجل شغل رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بالحق وجمع بين فضل
 العبادات والتكاليف فلو كان مع قس من القوة ففدا لباداه الله فكان قضاء الرضا بالتكاليف
 في حقه غير مانع كما لا يكون قضاء الحاجة في حق المشغولين بتدبيرات الدنيا ما اعطاهم الله
 حق يشغلون في الظاهر بقضاء الحاجة وقلوبهم مستغرقة بهم غير غافلين عما تقدم
 وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعل درجته لا ينفعه امر هذا العالم من حضور القلب مع الله
 عن مجمل وكان يترك عليه النبي وهو في زيارته مراته وفيه يسلم مثل هذا المذهب لغيره
 فلا يبعد ان غير السائق ما لا يضر الجهر المضم فلا ينبغي ان يتأسر عليه فيرغم رايه صلى الله عليه وسلم
 لغيره بل يلزم الا بالقوة واحتياط لنفسه ولعل حاله كانت حاله يوشى فيها الاشغال بالاهل او
 ببعض غيرها طلب الحلال ولا يتيسر فيها الجمع بين التكاليف والمصلحة للعبادة فآثر التكاليف للعبادة
 وعلماهم بالرسول صلى الله عليه وسلم واحكام اصنامهم في طيب المكاسب واخلاق النساء وما عولنا لنا
 من فوائد التكاليف وما فيه وبما كانت الاحوال منقصة حتى يكون التكاليف في بعضها افضل
 وترك في بعضها افضل فحقنا ان يترك افعال الدنيا عليهم السلام على التفضل في كل حال
الكتاب الثاني في احوال حالة العقد من الوكيل
 المرأة وشروط العقد اما العقد فاركانه وشروطه في العقد وشروطه اربعة الاول
 ان يكون الولي فان لم يكن فالسلطان الثاني رضا المرأة ان كانت بالغة نيبا او كانت بكرا
 بالغة ولكن نزعها عن الاب والجد الثاني ان يكون العقد في ظاهره العدالة فان كانا
 مستورين حكما بالافتقار للحاجة الرابع ايجاب وقبول متصل به بنظر الانكاح او التزويج
 او بمنها هذا الخاص لكل انسان من شخصين مكنتين ليس فيها امرأة سبي كان هو الزوج
 او الزوجة او مكنتهما ولما آداب فتقديم الخطبة مع الولي لا في حالة عدة المرأة بل بعد

اعتبارها المنكبات معتدة ولا في حالة سبق غير بالمنطقة اذ هي من المنطقة على المنطقة و
آداب المنطقة قبل النكاح ومنح الحريم بالاجاب والقبول فيقول المخرج المحدثه والفصل
على رسول الله صلى الله عليه وسلم نفيك انيق فلا تنة صقول المخرج المحدثه والفصل على رسول
الله صلى الله عليه وسلم بملت نكاحها على هذا الصداق وليكن الصداق معلوما وحقيقيا
والنكاح قبل المنطقة ايضا مستحب ومن آداب ان يلقى امر الزوج الي مع الزوجة وان كان
يكره ذلك او في يالائه ولذلك مستحب انظر اليها قبل النكاح فانه لئلا ان يردم بينها وبين الاداء
احضار جميع من اهل الصلح زيادة على شاهدان اللذين هما مكان للصحة ومن آداب ان
ينوي بالنكاح اقامة النسبة ونقض البصر وطلب الولد وسائر النوايا التي ذكرناها ولا يكون
نفسه مجرد الهوى والضعف من احوال الدنيا ولا يمنع ذلك هذه النيات في بعض يوافق
الهوى قال جرير بن حبيب انما اذا اطلق الحق الهوى فهو الزين بالنيات والمستحيل ان يكون
كل واحد من خطه النفس معنى الذين باعنا معا ومن آداب ان يصدق في المحدثه شهرين
قالت عاتبة رضي الله عنها من جنى رسول الله في شوال ربي في شوال واما المنكحة فيعتبر
فيها ثومان احداهما للخل والثاني للطيب العشرة وحصول المنكحة النوع الاول ما يصير فيها
خلل وحرمان يكون خلية من موافق النكاح والمواقع تسعة عشر الاول ان يكون منكحة للغير
الثاني ان يكون معتدة عن الغير سواء كانت عدة وفاة او عدة طلاق او ربي شهية او كما
في استبراء وعلى من ملك بمن المثال ان يكون معتدة عن الدين حرمان كلمة على لسانها
هي من كلمات الكفر الرابع ان يكون مجهولة الخامس ان يكون زانية او ذميمة لانتساب الي
نفي وكتاب ومنعت المسعدات للذهب الاباحة فلا يجل نكاحهن وكذلك كل معتدة مدحبا
فاسد حكم بكن معتدة السادس ان تكون كتابية قد دانت بهنهم بعدا لتبديل او بعد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع ذلك خلعت من ثوب بن اسرائيل فاذا احدثت كلوا النصيبين لم
يجل نكاحها وان كانت السبي سقطت عليه خلاف السابع ان يكون زانية والنكاح حرقا وعلى
طول الحز او غير خائف من الفتنة لئلا تنان ان يكون كلها او بعضها مملوكا للنكاح ملك عينه
الثامن ان يكون قريبه للزوج بان يكون من امه او من امه او من امه او من امه او من امه او من امه
من كل اصل عدة اصل ماعني باصول الامهات والجدات واصول الاولاد والاشقاء وبصول
اولاد الامهات والاخوان والادام وما زال فصل من كل اصل بعد اصل النكاح والخلالات دون ارادة

ومن ان يزوج
مستحب ان يزوج

العاشر ان يكون محرمة بالرضاع ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الاصول والنسول كما ثبت
 ولكن المحرم خمس رسلات وما دون ذلك لا يحرم الحادي عشر الحرمة بالمصاهرة وهو ان يكون
 النكاح قد تم اختها او حدها من قبل او طعن بالشبهة في عقد او طعن لمها او طعن لها
 بعدد رسلته عقد فمهر العقد على المرأة يحرم امهاتها ولا يحرم فرجها الا بالوطء اي يكون قد طعن
 ابن امراته من قبل الثاني عشر ان يكون المنيحة خالصة اي يكون تحت النكاح اربع رسلات
 اما في نفس النكاح اربع عدة الرجعة فان كانت في عدة سورة لم ينفع الخامسة الثالث عشر ان يكون
 تحت النكاح اختها امهاتها او خالبتها فيكون بالنكاح جامعاً بينهما وكل شخص بينهما قرابة في
 احد جهاتهما الاخر اثنى عشر رسلات فلا يجوز ان يجمع بينهما الرابع عشر ان يكون هذا النكاح
 قد طعن من قبل ثلاثا في الاصل ما لم يطأها زني آخر في نكاح صحيح الخامس عشر ان
 يكون النكاح قد لاق منها فانها يحرم عليه بعد الطلاق ابد الفاسد عشران يكون محرمة بالوطء
 او بالجنس اركان الزيج كذلك فلا ينعقد النكاح الا بعد تمام الفلج السابع عشر ان يكون
 سائر من نكاحها الا بعد البلوغ الثامن عشر ان يكون سبعة فلا يحرم نكاحها الا بعد
 البلوغ التاسع عشر ان يكون من انواع رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرينة عنها او دخل
 بها فانهم اتيوا بالموثوق وذلك لان الزوجين في زماننا فلهذا هي الموانع المحرمة والما الحظا
 الطبية للعصر الحق لا بد من مراعاتها في المرأة لعدم العقد ولو فرض مقاصد فهي ثمانية
 الدين والخلق والحسن وخفة المهر والولادة واليكارة والعب وان لا يكون قرابة قريبة فلا بد
 ان يكون سالمة وان فهذا هو الاصل وبه ينبغي ان يقع الاحتشاه فانها ان كانت ضيقاً
 في صيانة نفسها ورجحها اذ لم يزوجها وسودت بين الناس وجهه ويشتبه بالغير فلهذا
 وينقض بذلك جهته فان سلك فيه سبيل الحمية والغيرة لم يزل في بلادهم وان سلك سبيل
 التساهل كان متبادراً بدينه وعرضه ومنسوباً الى قلة الحمية والامعة والافلاك مع الضاد
 حيلة كان بلاها اشد من حق الزيج مفارقتها فلا يصبر عليها ولا عليها يصبر عليها كما لا بد
 جاز الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني امرأة لارءى بكلا من فقال لا تسلم
 طلقها فقال اليك اجبتها فقال صلى الله عليه وسلم امسكها وانما امره صلى الله عليه وسلم بانها
 خوفها فليكن بانها ان طلقها اتبعها ومنعدها ايضا فزعي با في عقد نكاحه من دفع انشا
 عنه مع ضيق قلبه اولى وان كانت خالصة الدين باستهلاك ماله او بوجه آخر لم يزل المحسن

مشربا معه وان سكت لم ينكر كان شريكا في الحمية عاذا التوصل الى مقر المنسك واحليكم
فان وان نكر وضام ومنع ينقض عيشه وهذا باق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نكح المرأة
لما لها وما لها وجسها ودينها عليك بدات الدين ودينها آخر من نكح المرأة لما لها وما لها
جسم ما لها وما لها ومن نكح لغيرها رزقه الله ما لها وما لها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكح
المرأة لما لها فقلل جمالها يريها ولا لما لها فقلل ما لها فقلل ما لها فقلل ما لها فقلل ما لها فقلل ما لها
في الحث على الدين لان مثل هذه المرأة يكون عونا على الدين فاما اذا لم يكن سدده كانت
شاغلة عن الدين ومشتتة له الشاغبة حسن الخلق وذلك اصلهم في طلب الفراغة
والاستقامة على الدين فانها اذا كانت سليطة بدت اللسان سيئة الخلق كاذبة فنعيم كان
الفر منهن اكثر من النفع والصبر على لسان النساء ما يحق به الاولاد قال بعض العرب
لا تنكح من النساء سقانا لانهم لا ينافون ولا يمتنعون ولا يمتنعون ولا يمتنعون ولا يمتنعون
فهو الذي يكثر الاين والتسكى ومصعب راسها كل ساعة من كاح المارضة او المتعذرة لا خير
فيه والمثانة التي من على زوجها فتقول لعلك كذا وكذا او الحنونة التي من على
انفاج آخر اولادها من نكح آخر وهذا ايضا ما يحب النساء والحدائق التي تربي الى كل
شيء بعدتها فتشبه بكنت النرجس سرار والمرارة عتلت حشيت احدها ان يكون طوي النقا
في صقيل وجوها فزينة ليكن زوجها رقيق يحصل بالقصع والمثاني ان مصيب
على الطعام فلا ياكل الا من ارضاهما فتقول مصيبتها من كل شيء وهذا الله عاتق من لولدت
المرأة وريق الصبي الطعام اذا مصيب عليه والشداقة المستدقة الكينة الكلام ومنه قوله
صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يفض الزنا بين المشددين وهو ان السباع الانديج
نحو الياسر عليه السلام في سياحه فامر بالزواج ونهاه عن البتل ثم قال لا نكح اهلها
المصلحة والمباررة والعاهرة والنسرة اما المصلحة فهي التي يطلب الخلق كل سعة من ذريتها
والمباررة المباحة لغيرها المثانة هي ما سبب الدنيا والعاهرة الفاسقة التي يهتيل ويحذر من
الذي قال الله عز وجل ولا تتخذوا اليهود والنصارى الذين على زوجهم هذا الفحال والمثانة
والنسرة الصلي من الاعن وكان على من صنعته قوله شرف خصال الرجال خير خصال النساء
المصلحة والزهر والجين وان المرأة اذا كانت تحيله حفظت ما لها وما لها زوجها اذا كانت
من خوة استكملت ان حكم كل احد بكلام سريته وانها كانت جنانة فريت من كل شيء فلم يخرج

من متها واستوعب المتهم حرفة من رزقها فهذه الحكايات يرشد اليها جميع الاشياء في
في النكاح الثالث حسن الوجه فذلك ايضا مطلوب بل به يحصل الحسن والطبع لا يكتفى بالخدمة
غالباً كيف والغالب ان حسن الخلق والخلق الاسرار وما سئلنا من الحسن على الدين وان المرأة
لا يكتفى بها ليس زجر من رعاية الجمال بل هو جزء من النكاح لاجل الجمال الحسن مع انفساء
في الدين فان الجمال معد في غلبا الاسرار في النكاح وهو من امر الدين ويدل على الانفا
الي معنى الجمال ان الالفه والوجه يحصله غالباً وقد ذهب الشيخ الي مراعاة اسباب الالفه
ولذلك سخط النظر اليها قبل العقد فقال صلى الله عليه وسلم اذا وقع الله في قلبك حكمه او شيء
ففسل حكم من امره فليستلها فانه اجري ان موم سئما الي نكاح بينهما من وقع الالفه
هي الجلفة الباطنة والسنن الجلفة الظاهرة وانما ذكر تلك الجلفة في الايتلاف فما العلم
ان شيء امين الاضار شأنا فاذا اراد احدكم ان يزوجه فليستلها من قبل كان في
ايتين من خمس وقيل من كان بعض النكاح لا يكتفى به كراهم الاصل للنظر استرا من
وقال الا حش كل تزويج يقع على غير نظر فآخر من وهم ومعلوم ان النظر لا يضر الخلق
والجمال وانما يعرف الجمال والتمتع ويري ان رجلا تزويج على عهد من يقى الله عنه وكان تحت
فتصل خصابه فاستدري عليه اصل المرأة التي من ثقل الحسناء شابا فان وجهه عرفت بها
وقال خربت الفرج ويري ان بلالا وسهبا اتيا اصل بيت من العرب فخطبا اليهم فقبل لهما
من اتيا فقال بلالا انا بلال وهذا القريب وكذا قالين فلهذا ان الله وكما يكون فاستصا
الله وكما عاين فاعضا ان الله فان تزوجنا فالحمد لله عز وجل فاعضا ان الله فاعضا ان الله فاعضا ان الله
والحمد لله فقال صيب لبلال ان تذكرت مشاهدنا وسوا متاع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
اسكت فقد صدقت فامكك الصدق والفرديع في الجمال والخلق جميعا فيستحب ان لا يفرق
في الجمال بالنظر وفي الخلق بالوصف والاسياف منبى ان يقدم ذلك على النكاح لا يفتن
في اختلافها وجمالها الا ان هو صير صادق خبر الظاهر والباطن لا يميل اليها فخر في الساء
ولا يحد ما يقتصر الطباع ما يلة في مبادئ الكلام في النكاح ووصف المنكر حلت الي
الاذاط والمفريط وقيل من يصدق فيه ويتصدق والمفريط والاعقل اعطى فالاصحاب اذ منعه
من يفتن على نفسه السرق الي غير زوجه فاما من اراد من الزوجه حرم السنة او المظن وتكر
المرء على رص من الجمال فهو الذي لا يفرق لانه على الجملة باب من الدنيا وان كان قد عين على

الذين تسمى من هذا الموضع قال ابن سليمان الداراني الزهدي كل شيء سقى في المرأة تزوج الرجل
 الصبي نيار الزهدي في الدنيا وكان مالك بن دينار يقول ترك احدكم ان تزوج بغيره فبوجها
 ان طعها وكما هي يكون حبيبه المزة رضى النسي وتزوج بنت فلان وفلان يعني ابنا الدنيا
 منهي عليه الشهوات ويقول كفى كذا وكذا واتقوا احد رضى الله عنه هو ان على اخنها وكما
 اخنها حيلة فقال من اخنها قبل العروا فقال زوجني اياها وروى انه بعد امرأة لم يخطب
 بعد ما خالت الامت الحسناء لاخته لم يخطب فقال ما انا فلا اصلي وما اراد الا انت بانكسار
 فبلغ ذلك احد رضى الله عنه فقال لا تزوج الاي لانك اراها فنفذ آداب من لم يقصد الفتح فاما من لا
 يامن على دينه ما لم يكن له مستمع فليطلب الجاه فالشذوذ بالمساح حسن للدين فقد قال اذا
 كانت المرأة حسنة خيرة الاخلاق سوية الحدة والمكرمة العن بضا اللون محبة زوجها
 فاصرة الطرف عليه فهي على صورة المهر الدين فانها في وصف فناء الجنة بعد الصنات
 في قوله تعالى فيمن خير من حسان اراد بالخيرات حسن الخلق وفي قوله تعالى فامرات الطعن
 وقوله تعالى عرا اربابا فالعرا هي الهاشفة لرفجها المشبهة للرفقاع وبريم اللذة والخير
 والحولاء شديد بياض العين شديد سرادها في سراد الشعر والعينا الكثرة العين وقال مسلم
 شربناكم الحق اذا نظر اليها ففجها سريرة واذا امرها اطاعت واذا غاب عنها حفظت في نفسها
 وقال داود سرى بالسر اذا كانت محبة للزوج الزاوية ان يكون حبيبه المهر قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم خير النساء احسنهن مبرها وانصفتن بها وتلاهي عن الخالات في المهر تزوج
 الله صلى الله عليه وسلم بعض فانية على عشرة وراهم واثبات البيت وكان رجلا رجس ورسا
 من ادم حشوها ليف واو لم على بعض فانية بدون من شعر وعلى اخرى بددين من قر ورجس
 وكان هو رضى الله عنه وهو من الخالات ويقول ما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تزوج
 اكثر من اربع مائة درهم ولو كانت الخالات بمهر النساء كرامة للسبق اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقد تزوج بعضا هاج رسول الله صلى الله عليه وسلم على وزن نساء من ذهب يقال تعنها خمسة وارس
 وزوج سيد بن المسيب انتة من اهل حيرة على ورجس ثم حملها على اليه لئلا يدخلها امرئ
 الباب ثم اخذت ثم جاءها بعد ستة ايام فسلم عليها ولتزوج على عشرة وارس ثم تزوج من خلاف
 اصل اخلا بلس وفي اخر من ترك المرأة سريرة وزوجها عسرة ورجسها الي الولادة وبسرورها
 وقال صلى الله عليه وسلم انك من الخالات في المهر رجمة المرأة فيكون السؤل

عن الخامس جهة الرجل فلا ينبغي ان يحكم طهارة المال قال الشريفي اذا شرب الرجل وقال اي شيء
المرأة فاعلم انه نفس واذا اهدي اليها شيئا فلا ينبغي ان يهدي ليضطرهم اليه المتأمل باكثر من ذلك
اذا اهدوا اليه فيه طلب الزيادة منه فاسد فانما الهادي مسحت وهو سبب المودة قال السلم
ثم ادوا عابرا وانما طلب الزيادة فلا تمل في قرينة ولا تمن فتشكر اي صلي لطلب اكثر وصحت قوله
وما آتيت من ربك البر في امر الى الناس فلا يبرأ عنده فان البر اهر الزيادة وهذا طلب زائد على
الجملة وان لم يكن في الاموال البرية فكل ذلك مكرور مبدوع في النكاح من البهارة والبرية
تساعد النكاح الخامسة ان يكون المرأة ولدها فان عرفت بالعقم فليشع من يزوجهما قال عليه السلام
عليكم بالزودا الردة وان لم يكن لها زوج ولم يعرف حالها فزوجهما وسابها فانها يكون ولدها في
الغالب مع هذين المصنفين السادسة ان يكون بكر ا قال عليه السلام لجابر ومعهكم نساء لا بكر
ولا عيها ولا يلبسك وفي البكرات ملائكة فايد الاولي ان تحت الزوج وما لته فتزني معنى الرد وقال عليه
السلام عليكم بالردود والطباع بمسألة علي الانس يا اولي مالف واما التي اخبرته الرجال وما روي
الاطول فربما لا يتفق بعض الارصاد التي يخالف ما القته على الزوج الثانية ان ذلك
في مودة لها فان الطبع ينق من التي منها غير الزوج ترة ما تفك شغل على الطبع مما ذكره بعض
الطباع في هذا الشدة منها الثالث انها الاذن الى الزوج الاول واذا لم يحب ما يصح مع الحبس الاول
غالبه السابعة ان يكون هيبة الحق ان يكون من اهل بيت الدين والصالح فانها ستره
سماها ونسبها واذا لم يكن مودة لم يحسن المداوب والقرية ولذلك قال عليه السلام انماكم خضر
الدين يتل وما خضره الدين قال المرأة المتساقف مسة السن وقال عليه السلام خير ما تطلقكم
فان الحرق وساس وصل برام الثامنة ان لا يكون من العصابة القريبة فان ذلك يقتل الشوق قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكحوا القرابة القريبة فان الردة على صارا اي صفاء ذلك لما يري في
ضعيف الشهوة فان الشهوة انما خبت بقر الاحساس بالقتل والنس وانما يري الاحساس
بالامر القريب المحدث فلما المصهور الذي دام النظر اليه مدة فانه يضعف الحسن من تمام ادراكه
والناتية فلا ينبغي به الشهوة وهذه هي الخصال المعتبرة في النساء وعجب علي ابي ايوان
راعي الخصال الزوج ويظهر الكرمه فلا يزوجها من ما عظم او عظم او ضعف حسا او ضعف
بجتها ان كان لا يكا فيها في نفسها قال عليه السلام النكاح ريق فليس في ريقكم ان تصح كرمه الاحتياط
في حتمها اعم لانها رقية بالنكاح لا يخلصها والزوج قادر على التعلق بكلا حال ومعا زوج ابنة

عالم الرضا او بنده او بنده بر خرد و حق حق منته و مرض لخط الله تعالى بما قطع من حق الرض
 و بنو الاختيار فقال جعل الحسن قد خطب ابق جماعة فمن انزعجها قال من سقى الله فانك
 انبها انك ما ان انضبا لم يظلمها فقال عليه السلام من زوج كريمة من فاسق فقد قطع وجهها
 الثالث في ادب العاشرة وما يجري في دوام النكاح
 والمطل فيها على الفرج و بها على الزوجة اما الفرج فيه مراعاة الاحتدال والادب في انفسه
 امر في اليعة والمناشرة والديار والياسة والغيرة والمنفعة والتكليم والتم والنكاح بالسنو
 وفي الزنا والولادة والمناشرة بالطلاق الادب الاول للامانة وهي مستحبة قال ابن ابي راس
 انه صلى الله عليه وسلم على عبد الرحمن بن عوف ان لا ينفق فقال ما هذا قال تزوجت امرأة علي وزن
 راة من ذهب فقال بارك الله لك اوم ولو بشاة وارم رسول الله صلى الله عليه وسلم على حسنة يسوي
 وقال عليه السلام طلع اول يوم نكح وطلم الثاني سنة وطلم الثالث حصة ومن مع الله به
 لم يرعه الا يلدن جلدته وهو غريب ويستحب المنينة فيقول من دخل على الفرج بارك الله لك
 وبارك عليك وجمع بينكما في خير يعني ابو هريرة انه صلى الله عليه وسلم امر بذلك ويستحب اظهار النكاح
 قال عليه السلام فضل من طلل الحلال والمهر المذهب والصوف وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلموا
 هذا النكاح واجعلوا في المساجد امر بها عظيم القرب ومن الزوج بنتا صحرى قال جابر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قد فعل علي هذا يعني طلل على زاني وجوزيت لنا ضرب بدقتن مبدون
 قال لي ان قالت احدتين ومنافى صلح ما في هذا فقال لها عيط الله عليه وسلم اسكن من هذا روي
 انك كنت تتزين قبلها الادب الثاني حسن الخلق معون واحتمال الذي منها منها عظيم القرب
 علقن قال الله تعالى وما شرهن بالمعروف وقال تعالى في عظيم حقهن واخذن منكم شيئا
 فليخا وقال تعالى والنصاب بالجنب قيل هي المرأة التي ما وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لما كان يكلمهم بقرن حتى تلج لسانه وخفي كلامه فجعل يقول الصلوة الصلوة وما ملكك ايماكم
 لا تكتنهم ما لا يطيقون اضافة في النساء فانهم عوان منهم يعني اسرا في ايديكم اخذت من
 بعد الله واستظلمت فوجهن بكلمه احتدالي وقال صلى الله عليه وسلم من صبر على سر خلق المرأة
 اعطاه الله من الاجر مثل ما اعطى ايوب عليه السلام على بلية ومن صبر على سر خلق نكاحها
 اعطاه الله مثل ثواب آسبه امرأة زوجن واعلم ان ليس حسن الخلق معها كن الا في منها
 الا احتدال الا في منها ولهم عند طيبها ونفسها اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كان

نكاح

از واجبه بر جيبه الكلام و بهر واحد منهن يوما الى الليل و لم يمت امرأة منهن يوما عنه
 الكلام فقال انما جيبني بالكلماء فقالت ان انما جيب رسول الله صلى الله عليه وسلم برأيه و بهر
 منك فقال من حاجت حفصة و خربت ان راحته ثم جاء الي حفصة فقال لا ضرر بانه ابن ابي
 قحافة فانما حب رسول الله صلى الله عليه وسلم و بهر فاستجاب المراجعة و روي انه دفعت لحيته في
 صدر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرائها فبرها اسرها فانكرت عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 و معها فانتهن بيمنن اكثر من ذلك و بهر بيته صلى الله عليه وسلم و بهر عائشة حق و دخل الي
 صلى الله عليه وسلم بنما ابا بكر حكاما استشهد فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلمين او
 انكم فقال بل كنتم انت و كن لا تفل الاقفا فلعنها ابا بكر فقال الله من حق ذي و قال ما
 صدق نفسها او تقول غير الحق فوبت منه و اسرار رسول الله صلى الله عليه وسلم فتعديت خلف
 ظهر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لم يدرك هذا ولم يزع هذا منك و قالت له صلى الله عليه وسلم من
 في كلام غضت عنه انت الذي يزعم أنك علي الله فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم و اجعل ذلك
 حلا و كرمها و قال لها اني لا ارفح عنك علي من رضاك فقال كيف تعرف ذلك قال اذا مضيت
 لا اؤكدهم و اذا مضيت قلت لا اؤكدهم قال ابراهيم قال صدقت انما اجمع اسمك و قيل ان اول حب و مع
 الاسلام حب النبي صلى الله عليه وسلم عائشة و كان يقول لما كتبت لك كافي زنج لام زنج خرافي لا
 اطلقك و كان يقول لسانه لا تردني في عايشه فاذ ما مله ما مله علي النبي و انا في الحاق لسان
 مشكن غيرها و قال ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجمع الناس بالنساء و الضحايا
 الثالث المذاعة و ينفق ان سرده علي فقال الذي بالمذاعة و المذاعة في المذاعة في المذاعة
 قلوب النساء فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرج معون و يفرج الي و دخلت حلق
 في الاحمال و الاخلاق حتى روي انه كان عليه السلام يباقي عايشه في الغدو فبقيته
 يوما و بقيته في بعض الايام فقال عليه السلام هذه بتلك و في الجزاء كان عليه السلام من
 الناس مع نسائه و قالت عايشه روي عنها حديثا صوتا اناس من الحبشة و فرجهم و فرجهم
 يوم عاشوراء فقال في رسول الله صلى الله عليه وسلم اتجيب ان يفرج لهم فقلت نعم فادرس
 فجاء و قام رسول الله بن الجاني فوضع كتف علي الجلب و يد يد و وضعت يدي علي يدي و جعلوا
 يلعبون و انا انظر و رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حسك و اقول اسكت و زين او لمسلم قال
 يا عايشه حسبك فقلت نعم فاشار اليهم فاضربوا فقال صلى الله عليه وسلم اكل المؤمنين ايماناً

سبحم خلقوا والطعم يا هذه وعلى ما عليه لم خيالكم خيركم فسياد واناسيركم لخصاي وقال عمر
بنو له منه مع مشورته بنفي للرجل ان يكون في اهل مثل العبي فاذا انقرا ثاخذ وبعده جلا
وقال الحق لابنه بنفي للمائل ان يكون في اهل كالبس فاذا كان في القوم وبعده جلا وفي بنس
الحمر المروي ان له سحن الجعظي الجلط قيل هو الشد يد على اهل المتكرية فنه وهو اهل
ما قيل في قوله تعالى مثل على الفصل هو الفظ اللسان الغليظ القلب على اهل وقال الصلح
لجابر هذا كبريا ولا جها ولا جك وروست اولى به ورجها وقوات فقال كان ما هو خيرا اذا
سكوا اذا خرج اكلاما ورجد غير سايل مما فقد الرابع ان لا يخط في الدمار به وحسن الخلق ان
ما يلج هوا الى الخفسد حلها ويقتط بالكلية حسه عند ما يلج على الاعتدال في ذلك فلا
تقع الحية والانبياش معاراي سكر ولا تضع باب المساعدة على المنكات اليه سدا ولا يفتح
الشرع والمرور من رامتص قال الحسن واه ما اصبح رجل يطع امرأة فصار يهرى بالاكراه في
النار وقال عمر بن الخطاب عنه عسر بعد الزوجة وانما قال ذلك لانه اذا اطاعها في هواها فوقع
وقد نص فان له ملك المرأة فلكها فنه فقد عكس الامر وطلب العفة والطاع الشيطان لما قال
والامر نهم فليصرف خلق الله اذ حق الرجل ان يكون متبوعا لا ناجا وقد سمي اهل فقال الرجل
فولم على النساء وسمى الزوج سيدا فقال وقال والفتيا سيدها لعلها الباب فاذا القلب
السيد سحر فتدبر دل فنه اهل كذا رفس المرأة على مثال فتسكن او صلت مناتها فليلا جنت
بالطرا وان رخت ففلاها فليجذبك ذلها طان كعبها وسحب يدك عليها في محل الشدة حكها
قال المشافعي وقاله عنه فنه ان اكرمتم اهلها فكم اكرمكم المرأة والخدام والتعدي اذ به
ان محضت الاكلام ولم تخرج علفكك بلينك وقطاطيك برفقك وكانت فناء العرب صلت
بسايقن اختيار الاذواج كانت المرأة يقول لاسها الحشر فزودك قبل الاقدام والجرة عليه اذ
زوج رجه فان سكت لذلك فطلى القرم على ربه فان سكت فكم العظم فنه فان صبر فليصل
الاكان على ظلمه واميطه فانه حازك وملم الحولة بالعدل فاست السرا والارض وكل ما جاز
خذ انكس على فنه فنبغي ان تسلك سبيل الانصاف في الخلافه والمرافقه وتبع الحق في
جميع ذلك ليس من شرم فان كيد من عظيم وشر من فاس والفتا اليه يفتن من الخلق وكاد
الفتن لا يندل فكم من الاذواج لطف مزيج سياسة قال السرال له صلى الله عليه وسلم
المرأة الصالحة في النساء كمثل القرايا الاغم من ما عذاب والاعمم الايض البطن في رتبة

لقمان لابنه يا بني اتق المرأة اتق فانها تمسك قلب المسك وتقرش النساء فانهم لا يدرون
 الى غير ذلك من خبايا من علي حننه وقال صلى الله عليه وسلم اسيدوا من الفراق والفتنة ومنهم
 امرأة اتق فانها تمسك قلب المسك وفي لفظ آخر ان دخلت عليها فتستك وان خبت عنها
 خانتك وقال صلى الله عليه وسلم في خيرات النساء انكن صلح برسفن يعني ان منكن ابكر
 عن المتقدم في الصلوة مثل يكن من الحق في الهوى وقال تعالى حسن امن سر رسول الله لم
 ان سوا الى الله فقد صفت قلبك اي سالت قلبك وقال فلك في خزانة جده صلى الله عليه وسلم قال
 جبهه الله عليه وسلم لا ينطق قوم بكمهم امرأة وزير وما عمر بن الخطاب عنه امرأة لما راجته وقال انك
 الاصبه في حاشيتك ان كانت لنا الملك حابسة والجلست كالنت فاذا ن سرفه من ضعف
 والسياسة والحشونة طالع السر والمطايبة والرجعة علاج الضعف والطبيب الحاذق هو الذي
 يتعد العلاج عند الداء فليظن الرجل ان لا اختلافها بالحقرة ثم ليمسها بما يحيطها كما
 حالها الخماسر الاحمد التي في الحيرة وهو ان لا يفاقل عن بنيادي الامم التي يخشى من ايديها
 ولا يبالغ في ساسة الظن والحب وحين ابراهن فقد في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرحم
 من رقت النساء وفي لفظ آخر ان سمعت النساء ولما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سفره
 ليلا قال قل خذوا الى المعية لا يطرق اهليكم ليلا فخالقه بجلان فسبقا الى منزلهما واذا كان
 واحدته يتد ما يكن وفي الخبر المشهور المرأة كالضلع ان اردت ان يقيه كسره فدهه يقيعه
 علي مخرج وهذا في تهذيب اخلاقها وقال عليه السلام عمر يفضها الله حي غير الرجل علي احد
 من غريمه ولان ذلك من سن الظن الذي يهيا عنه قال تعالى ان بعض الظن اثم وقال الله
 لاكثر الغيرة على اهلك غري بالسن من اهلك ولما الغيرة التي في ههنا فلا بد منها وهي محرمة
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابا عيفار والمؤمن تغار وتغير الله تعالى ان يا بني الرجل المؤمن
 ما حرم الله عليه وقال عليه السلام يجر من غير سعد واهل لانا غريمه والله اخبرني ولاجل
 فراعدهن وجل حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا احد صاحب اليه العذر من الله تعالى ان
 لجل ذلك هذه التدبير والمفسرين قالوا احد صاحب اليه المخرج من الله تعالى من اجل ذلك وعد
 الجنة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ربي لا يلد اسي في الجنة فكل من اصابه حارة فقلبت
 هذا القصر والحارة فليل هو فاردت الي انظر اليها فذكرت غيرتك يا محمد فبكى هو رضي الله عنه قال
 اغار عليك يا رسول الله وقال الحسن انه منكم ما يكم ما احسن العلو في الاسلاف فبح الله لا

عنده وقال صلى الله عليه وسلم ان من الغيرة ما يحبه الله ومنها منقصة الله سبحانه ومن الخيانة ما
 الله تعالى ومنها ما يعضه الله عز وجل فاما الغيرة التي يحبه الله تعالى فالغيرة في الرصد والغيرة
 التي منقصة الله تعالى الغيرة في الرصد واما الاحمال التي يعضه الله تعالى فالاحمال التي
 الباطل والذين يحبه الله احمال الرجل بنفسه عند القتال وعند الصدقة المتقابلة عند ذنوبه
 صف الحرب وعند الصدقة وقال صلى الله عليه وسلم اني لفي شئ مما من امرى لا ينفك الا منكم
 القلب والطريق الحق من الغيرة ان لا يدخل عليها الرجال وهي لا يخرج الى الاسواق وقال صلى
 عليه وسلم لا ينفك فاحلة رضى الله عنها التي تفي خير لالة قال ان لا يرى رجلا ولا راها رجل فيها
 اليه وقال ذير بعضها من بعض واستحسن قولها وكان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يشهد
 الحب والكوي في الحيطان لا يلبط الشوان على الرجال وراي معاذ امرأة تطلع في لكن صرعا
 وراي امرأة قد دفعت الي غلام لا تقاسه قد اكلت بعضها فضر بها وظلها وقال من روى عنه
 اخرا النساء يلزم من الجبال ما قال ذلك لانهم لا يخرج في الخروج في الحلة الرد وقال ايضا
 عرو وانا اكم لا كان صلى الله عليه وسلم قد اذن النساء في محضوا الساجد والصواب الا ان
 المخرج الانبعاث بل استعرب ذلك في زمان النجاشية فقالت عائشة رضى الله عنها اللهم اني اعلم
 ما احببت النساء بعد لمنهن من الخروج ولما قال ابن عمر رضى الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا تقصوا آما الله مسلحاه قال بعض ولد علي واه غنصقن فصره وغضب عليه وقال
 يعقوب قول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستر منقول بل واما اسرار على الخائفه لعله
 غير زمان ولما غضب عليه لاطلاق اللفظ بالخائفه ظاهرا من غير اظهار له لم وكذلك كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن لمن في الاصا وخاصة ان يخرجون ولكن لا يخرجون الارضا
 انما يخرجون والخروج الآن ايضا يباح للمرأة الضيفه برضا زوجها ولكن التفرع اسلم في
 ان لا يخرج الا لهم لان الخروج للنفقات والامور التي ليست لهم يمدح في المرأة وراي بعض
 الفضل واذ لمخرجت منقول من بعض صر من الرجال ولما سئل ان وجه الرجل في حثها
 حرة كوجه المرأة في حثه بل هو كوجه النجوى الامر في حق الرجل يصرم بالنظر عند حثه الله
 فقط فان لم يكن فنه فلا اعلم تلك الرجال على غير الزمان ككنونية العجم والنساء يخرجون
 متصحات ولكن كان وجه الرجال حرة في حق النساء الامر بها مستحب او ممنوع من الخروج
 الا ضرورة النساء من الاحمال التي لا تنفق فلا ينبغي ان يصر عليهم في الانفاق ولا ينبغي ان

لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تسرفوا وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تجعل يدك مغلولة إلى
عنقك ولا تبسطها كل البسط وقال صلى الله عليه وآله وسلم خيركم خيركم لأهله وقال صلى الله عليه وآله وسلم
دينار افقتنه في سبيل الله ودينار افقتنه في رقبته ودينار صدقة به على مسكين ودينار افقتنه
علىهلك اعطتها لغير الدنيا الذي افقتنه على صلكه وقيل كان صلى الله عليه وآله وسلم يقول افقتنه اربع شئ
وكان شري لكل واحد في كل ليلة ليام محمد بن عبد الله وقال الحسن كان في الرجل ان يحاسب نفسه
الاثام والنياب سادب وقال ابن سيرين اسحب للرجل ان يعمل لأهله في كل جمعة فاقرب
وكان الخلاق وان لم يكن من المعصيات ولكن تركها بالكلية مسرعة في السادة وبنو ان يامر
بالصدق بقايا الطعام وما يتسدد لترك هذا الفل ورجات الحر والراثة ان يصل ذلك حكم
الحال من غير صريح اذن من النفع ولا ينفق ان يتأخر عن اهله بما كره لطلب ولا يطعمهم منه فان ذلك
ما يجر الصدقة ويصل من الماشية بالحرف فان لم يجد الا ذلك فليأكله في حصة تحت لا يعرف
أهله ولا ينفق ان يصفه من طعاما ليس يرد طعامهم اياه واذا اكل فليأكله لئلا يظن ان كل من يات
قال سنيان فليأكله الله ولا يملك يسلون على اهل بيت ياكلون من حاجة وامر ما يجب عليه
مرامته في الاتفاق ان يطعمها من الخلال ولا يدخل مدخل النس لاجلها فان ذلك خاف عليها
لازما لها وقد ذكرنا الاخبار في ذلك عند ذكر آفات النكاح السابع ان يعلم المهرج
من علم الحيض والحكام ما يحرمه الاضرار الواجب ويعلم زوجته احكام الصلوة وما يقتضيها
في الحيض وما لا يقتضي فانها امر بان منها الفاسد في حالها من التمسك لهديكم فاما فليعلم ان
عليها اعتداد اهل السنة ونيل من عليها مدعة انما حلت اليها وبخبرها بالله او انما حلت
في امر الدين ويعلمها من احكام الحيض والاستحاضة ما يحتاج اليه وعلم الاستحاضة يطول
فاما الذي لا بد من ان يكون النساء اليه في امر الحيض فان الصلوات التي يقتضي ولها ما استخ
وه قبل المغرب بمدة اربعة خيلها قضاء الظهر والعصر وانما انقطع قبل الصبح بمدة اربعة
خيلها قضاء المغرب والعشاء وهذا اقل ما يلزم النساء فان كان الرجل قائما يتصلها
فليس له الخروج لسؤال الطهارة وان قصر عن الرجل ولكن نأب منها في السؤال واخرجها لغير
المحقق فليس عليها الخروج فان لم يكن ذلك فليخرجها لسؤال الطهارة فليخرجها فليخرج الرجل
منها وبما صلت ما هي عليها من الفرائض فليس لها الخروج الى مجلس غير ذلك ولا الى مجلس
الارضاء وما اهلكت المرأة سكا من احكام الحيض والاستحاضة ولم يملكها الرجل فليخرج الرجل

سبها وشاكرها في الاثر الثاني من اذ كان له قوة مبقية ان يعدل بينهم ولا يميل الى
 فان خرج الى سفر ولما استجاب واحدة منهم ارفع يدهم كذا كانت فعل رسول الله صلى
 عليه وسلم فان علم امرأة ببلد صفها فان النضا عليه واجب وعند ذلك يحتاج الى
 معرفة احكام القسم في ذلك بطول ذكر وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امران
 في الليلة احدهما دون الاخرى وفي لفظ آخر ولم يعدل بينهما جاز يوم الجمعة واحدهما ماله
 وانما عليه العدل في العطاء والبيت لما في الحب والرقاع فتذكر لا يدخل تحت الاختيار قال
 الله تعالى ومن استطاعوا ان فقدوا بين النساء ولو حرصتم ابى الله لعلن في شهوة الشرب وال
 النفس رتب في ذلك المتفاوت في الرقاع وكانت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعدل بينهم في
 العطاء والبيت في الدنيا فيقول الله لهم هذا جهدي فيا ملك ولا طاعة لي فيا ملك ولا طاعة
 صفى الحب وقد كانت عاقبته رضي الله عنها احبها اليه وسائر نساء يعرفن ذلك وكانت
 طاهرة صالحة في كل يوم وكل ليلة فثبت عندك واحدة يقول ان انا عدا فثبت
 امرأة شئت فقال انما يسال عن يوم عاقبته فعل يارسول الله قد اذنا لك ان يكون في بيت قات
 فانه يتفق عليك ان يجعل في كل ليلة قتال وقد مضى بين ذلك معلون ثم قال فخر لي ابني
 عاقبته ونما هب واحدة منهم ليلتها لصلحتها ورضي النعج بذلك من الحق لها وكانت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم بين نساءه فتصدق ان يطلق سراحه ربه لما كبر في بيت
 ليلتها عاقبته وبما انه ان يقرها على الفجيرة المحزنة زمن نياية فرجها وكان لا يتم لها قسم
 لرايته ليلتها وسائر نساءه ليله ليله ولكن صلى الله عليه وسلم لم يمسسه بعد ذلك وكان اذا نام
 نومه الى ليلتين من نياية في غيرهما فها طاف في ربه اوليله على سائر نساءه فخر لك
 ما روي عن عاقبته رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على نياية في ليله واحدة
 ومن انما كان عليه السلام طاف على قبة في شهر ربيع الثاني في الشهر السابع في الشهر السابع
 بينهما خصام ولم يسمع امرها فان كان من بجانبها جميعا اذن الرجل فلا يقبلها الفجيرة على
 زوجها ولا يقبل على صلاحها فلا بد من احد من اهلها والاخر من اهلها لينظر بينهما ويصلحهما
 وان ريد اصلاحا يوفق الله بينهما وقد عرفت من قوله الله عز وجل ان ربي اصلاحا يوفق الله بينهما فداواهم صلحا
 احدهما فالدرة وقال ان الله تعالى يقول ان ربي اصلاحا يوفق الله بينهما فداواهم صلحا
 الله وتلطف في الاثر الثاني من اذ كان من المراتب فاعلم ان الله تعالى يقول ان ربي اصلاحا

فله ان يرد بها ويحمله على الطاعة فقرأ وكذلك اذا كانت مائة للصلاة فله حملها على الصلوة
ولكن ينبغي ان يندرج في تأديتها وهوان تقديم اولا الوعظ والتحذير والخوف فان لم
ولاها طين في المصحح او انزع عنها بالذرائع ومجرها وعرقي البيت من ليلته الى بيت ليل
فان لم ينفع ضربها من غير مخرج حث ورفها ولا تكر لها عظمها ولا يدي لها حسا ولا ضرب
وجبهها فذلك منبوذ عنه وقد قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما حق الداء على الرجل مما
صلى الله عليه وسلم يطعمها اذا اطعم وكسوها اذا اكسيت ولا تفتح الوجه ولا تضرب الاضراس من غير
ولا يجر الاية الست وله ان يعصب عليها ويجرها في امرين امر الدين الى ضرر والى شرف
فذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ارسل مائة الى زينب فودتها عليه فقالت لا اله الا الله
ستها لعداها فذلك اذ ردت هديك معناه استغفرك فقال صلى الله عليه وسلم ايها امرئ
علي الله جهالة ان تفتي فمرعصب علمين كلهم سهر الى ان عاد اليهن المساكين
آداب الجماع واستحب ان يبدأ بيسم الله الرحمن الرحيم صلى الله عليه وسلم ويقرأ قل هو الله احد ولا
ويكفر ويهطل ويقول بسم الله صلى الله عليه وسلم العالي اللهم اجعلها ذرية طيبة ان كنت قدوت
ان يخرج من علي ذلك وقال صلى الله عليه وسلم لان احكم اذا القى اهله قال اللهم جنبي
رجب الشيطان ما رزقنا فان كان بينها ولد لم يضر الشيطان فاذا ارب من الاثر
فقل في نفسك ولا تهرك شمسك الحمد الذي خلق من الماء شرا فله نسيا وصلا وكان
وبك قد رآه كان بعض اهل الحديث يكره حتى يجمع اهل الدار رفع به صوت ثم يفرق عن البيت
ولا مستقبل القبلة بالرفاع اكراما للقبلة ولعظا لنفس واحد موب كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يفرق صوته ويقول للراة عليك بالسكينة وفي الخبر ما جامع احدكم امراته فلا يفرق
ان يجره الصرخ ولتقدم السكينة بالكلام والتقبل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا
احكم على امراته كما يتبع البهيمة لكن تقدم بينها رسول فتقبل وما الرسول فقال صلى الله عليه وسلم
القبلة والكلام وقال صلى الله عليه وسلم ثلاث من العجز في الرجل ان يلقى من غير معرفة فينادي
فتل ان يعرف احد ونسبه والثاني ان يكرمه اخو فروع عليه كرامته والثالث ان يضارب الرجل
جارته فمضها مثل ان يحلها ويؤاخذها ويضاربها فمضى حليته قبل ان تنفي ما اجتمعت
منه ويكره الجماع في طين ليل من الشهر الاول والاخر والنصف بينا الى الشيطان فخر
الجماع في هذه الليالي ويقال ان الشياطين يهاجعون فيها ورجع كل احد من ذلك عن علي واهل

مريضة روى عنها من الصلوات من استحباب الجماع يوم الجمعة بحقيقة الاحداث ودين عز وجل
 صلى الله عليه وسلم رحم الله من غسل واغتسل ثم اذا صلى وطمع فليست له على الله شيء يفتقر الى
 استامها ووطرها فان اتزها رجا يتأخر فجميع شهرتها ثم القصر عنها ايضا والحد والحد
 في طبع الانزال بسبب التناهي بها كان الزنج سابقا الى الانزال والتوافق في وقت الانزال
 الذي عندها الغسل الجبل بنفسه عنها فانها زيا يسقى وينقى ان ياتى بها في كل اربع ليال
 من فهو مولى اذ هو عدة النساء فقد حان التأخير الى هذا الحد ثم ينقى ان يزداد ويتقصر حسب
 حاجتها في المحصنين فان محصنها ولجب عليه وان كان لا لبس المظلمة بالوجه فذلك بعد
 المطالبة والوفاء به ولا ينقى ان ياتى بها في الحيض ولا بعد انقطاعه وقيل الغسل فهو محرم
 الكتاب ومثل ان ذلك عرفت المذموم في الولد وله ان يستمع بجميع بدن الحيض ولا ياتى بها
 في المائى او دم حيض الحيض لاجل الادب والادب في المائى دام فهو اندحرى من ان
 الحيض وقوله قتالي فاقول انكم اني شتم اي اى وقت شتم وليس له ان يمسح بها وان
 يستمع بما عدا الارسها سوى الوقاع وينقى ان يزداد المائى من حقها الى فوق الركبة
 في حالة الحيض فهذا من الادب ولما ان يواكل المائى ويخاطها في المضاجعة وفيها
 وليس عليه اجتنابها فان اراد ثانيا ان يجامع بعد اول فليست له اجابة او لا مان استلم فلا
 يجامع حتى يغسل فريجه او يبول ويكره الجماع فيه ولا للبل حتى لا ينام على غير طهارة فان الله
 انعم او الاكل فليست بها او لا وضوء والصلوة فهو منه قال ابن جرير روى عنه عنها قلت للمنى مسلم
 انما احبنا وهو حبيب فقال صلى الله عليه وسلم نعم اذا قوضا ولكن فيه رخصة قلت فانه
 روى عنه عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام جنبا لم يمسها واما عاد الى قوله فليست
 وجهه فانه لم يمسها فانه لا يرى صاحب عليه بعد ولا ينقى ان يعلق وصلى ومسح
 ولا يخرج الدم اربعين من نفسه جن وهو جنب اذ رجاء اليه سايرا جازيه في الآخرة فيرجى
 ويقال ان كل شعر يطأ به جنايتها من الآداب ان لا يزل بل يمسح المائى على الخوف وطولهم
 فاسرعه قد اهدى بها الا وهي كانت حكما قاله النبي صلى الله عليه وسلم فان حزل قد خلت
 الطل في البهتة وكرهته على رءوسه مذاهب فمن يمسح مطلقا بكل حال من محرم بكل حال
 من تأمل هل مضاهى لاجل بدنه مضاهى وكان هذا التاويل هم الامام وروى القائلين
 قابلهم في المملكة بعد الحق والجميع عندنا ان ذلك مباح لما الكراهة فانها يطلق لشي

القهر والنفق المنزلة وترك المصلحة فهي مكره بالتقوى الثالث أي فيه ترك فضيلة كإتيان الدين
 للقاعد في المجدان قصد فادع لا يشغل بذكر لا صلوة ولا حاضر في مكة متباجها أن لا يجزى كل
 والمراد بهذه الكراهية ترك الأول والمصلحة فقط وهذا طيب لما ابتداء من التفتيش في الولد ولما ذكر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الرجل ليجامع أهله مكب له من جماعه أجروا ذكره فقل في
 سبيل الله فقتل وإنما قال ذلك لأنه لو لم يترك هذا الولد لكان له غير السبب المبرر مع إنقاذ الله
 ويحببه ومقتوه على الجهاد والذي اليه من القرب فقد ضل وهو الوقاع وذلك عند الإنسان في
 الرحم وإنما قلنا لا كراهية بمعنى القهر والمنزلة لأن إثباته الذي أنما يمكن بقول يقاس على من
 ولا يصح ولا أصل يقاس عليه بل هنا أصل يقاس عليه وهو ترك النكاح أصلا أو ترك الجماع بعده
 النكاح وترك الاشتراك بعد الجماع فكله ترك لا أفضل وليس به تركه الجوع بعد
 يتكون بوقوع النطفة في الرحم وله أربعة أسباب النكاح ثم الوقاع ثم السراية الأخرى ثم الحمل
 لينصب المني في الرحم وبعض هذه الأسباب أقرب من بعض فالامتناع عن الإجماع كالامتناع
 عن الثالث وكذلك الثالث كالثاني والأول وليس هنا كالا سببها من الأول وكان ذلك جاتا
 على ما هو حاصل وله أيضا مراتب فأول مراتب الرجعة أن يقع النطفة في الرحم ويختلط بما
 المرأة فيستحيل القول الحيوة فإما ذلك بخلافه فإن صارت مصفة وعلقت كانت الحفنة
 الخش فأنفع فيه الروح فاستوت الحفنة إذا دلت الحفنة فحاشا وشعبي النفاضة في الحفنة
 بعد الانفصال حشا وأما قلنا سبب الرجوع من حيث الوقع في الرحم لأن من حيث الخروج
 من الحليل لأن الولد لا يخلق من الرجل وحده بل من الزوجين جميعا أما من مائة مائة
 أو من مائة ودم الحيض قال بعض أهل الشرع إن المصلحة يخلق بتقديره من دم الحيض
 وأن الدم منها كاللبن من اللبن والنطفة من الرجل شرط في خور دم الحيض واضفاده
 كالانطفة التي ادبها ينشد الرب فكيف ما كان فإما المرأة فكيف في الانقضاء فبعض الما أن
 جري الإجاب والتبول في الرجعة الحكمي في المنة فمن أوجب ثم يرجع قبل التبول لا يكون
 حاشا على لعقد بالفتق والنفق وبها يستقيم الإجاب والتبول كان الرجوع بعده رفعا
 ونفقا وقطعا وكان النطفة في النطفة لا يخلق منها الولد فكذلك بعد الخروج من الحليل
 سالم يخرج بما المرأة أو دمها فهذا هو التماس الحلي فإن قلت فإن لم يكن القدر مكرها
 حيث أنه دفع الرجعة والدم لا يستلزم يكون لأجل أنه الباطنة عليه إذ لا يثبت عليه إلا أنه

فائدة فيها شيء من شواهد الترتيب الخفي فاقول السائر الساعته على الغزل خمس الاولى في السرايا ومن
 حفظ الملك من الملك ما بصحاف الشقاق وقصد استبقاء الملك له تركها الاختلاف وضع استبقاء
 غير منوعه والثانية استبقاء بجمال المرأة وسحبها للتمام الصنع واستبقا حياتها خروفا من خطر ^{الطلاق}
 وهذا ايضا ليس من شياعه الثالثه الخوف من كثرة الخلع بسبب كثرة الاولاد والاعتزاز من
 الحاجة الى التقرب في الكسب ومخول داخل السن وهذا ايضا غير منوعه فان قد اخرج
 من على الدف ثم الكمال والفضل بينه التوكل والمعدن ان اده حيث قال بهانه وضالي واما
 من دابة في الاصل لا على رزقها ولا حرم فيه سقوط من زرة الكمال وتركه الافضل ولكن
 المنظر للصواب وحفظ المال واوجار مع كونه من اتصا للتوكل لا يقول انه منوعه الرابعة
 الخوف من الاولاد الاناث لما في تربيتها من الحزن كما كانت من عادة العرب في قتلهم الاولاد الاناث
 فلهذا فيه فائدة لتركه بسبب اصل النكاح او اصل الرقاع ام بها لا يترك النكاح والى فكذا
 في الغزل والمضاد في اعتقاده الحرة في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مشرل ملة امرأ ترك
 النكاح استنكا فاما ان يملوها رجل او كات سبب بالرجال ولا يجمع الكراهة اليه من ترك
 النكاح المقاسة ان يمنع المرأة لشربها ومباقتها في النظافة فحرم من الطلق والنفاء
 والضاح وكان ذلك عادة نساء الحوايج لمباقتن في استعمال المياه حتى كن بعضهن صلات
 ايام الحيض ولا يدخلن الحلال الا حلة فلهذا بدعة مخالف السنة فهي فاسدة واستاذن طعن
 شين على عاتقه يقول منها لما قدمت البصر فلم ياذن لها فيكون الصدور الناسد ومن
 منع الولادة فان قلت فقد قال الله عليه وسلم في الغزل ذلك الواد الخفي ومما اذا المؤدة سلك
 وهذا في الصحيح قلنا وفي الصحيح ايضا اعتبارهم في الاباحة وقوله الواد الخفي كثر في الذكر
 الخفي وذلك بموجب كراهة لا يخفى فان قلت فقد قال ابن عباس الغزل هو الواد الاسف فان
 الخنع وهو بها هو الحرة الاسف قلنا هذا قياس منه ليعم الرجوع على قطعه وهو قياس صحيح
 ولذلك انكر عليه على قولهم من سماع وقال لا يكون سودة الابدية جهة اي بعد سبعة
 اطوار ولا قوله في الآية الواردة في اطوار الخلقة وهي قوله في قوله خلقتنا الانسان من سلاله
 من طين الي قوله ثم انشأنا من خلقنا انما فيه الجمع ثم قلنا في الآية الاخرى ما اذا
 المودة سلكت واذا اضررت اليها فدمنا في طرق القياس والاعتبار فلو كان تقاضى غضب
 على رزقها من قوله منها في القوم على المعاني وذكر العلوم كيف كان والمسوق عليه في الصحيحين

من جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل في لفظ آخر كما ينزل في لفظ
ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تنهوا عن جابر أيضا أنه قال إن رجلا إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال لي جابر ربي خادمتنا وما قتنا في الفضل ما نأخذ طرفا عليها ما كن أن يجل قال صلى الله
عليه وسلم اخبرني أن شئت فاعلم ما سألها ما مدتها قلت الرجل ثم أياه فقال إن الجارية
قد جلت فقال صلى الله عليه وسلم قد أخبركم أنه سألها ما قد علمت ولكن في الصبيحين الجاهدين
في آداب الولادة وهي خمسة أدب الأول أن لا تكلم رجلا بالذكر ويجوز بالأنثى فإنه لا يخطئ
أن يخبر له شيء إما فكم من صاحب لبن يخفى أن لا يكون له أو يكون سائل المسلمة تسعون أكثر
والثواب يفتن اخبر قال صلى الله عليه وسلم من كان له أنه فادبها وهداها فاحسن عملها
عليها من النعم التي أسبغ الله عليك كانت له مائة ومائة من الفضة وقال ابن جابر رضي الله
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من أحد منكم أسن محسن إيمانها محسنها إلا أظفاه الجنة
فقال اخبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خرج إلى سوق المسلمين فاستقر شيئا
لحمه إلى بيته فحضره الأمانات دون الذكر بطل الله إليه ومن نظر إليه لم يعذبه ومن أنشأ قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من حل طرفه من السوق إلى حياله كما فاحل إليهم صدق حتى مضى
ولم يدع بالامانات قبل الذكر فانه من فرج أخى فكا فكا من غيبته الله تعالى ومن بكى من غيبة
الله تعالى حرم الله عليه طائر وقال أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت ثلاث
بنات أو ثلاث فحضر علي لا ما فتن فضايقهن وشرابهن وخطاه الجنة بفضل رحمته إياه قال
رجل وتنان يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم وتنان قال رجل أو ما حق فقال صلى الله
وسلم أو ما حق الأديب الشافعي أن يروى في أذن المولود ربي رافع من أبيه قال دينا بن
سلي الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن عيسى ولده فاطمة رضي الله عنها ربي عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال من مولده مولود فاذن فيه أذنه الحق وأقام في أذنه الميعاد فمضت عنه أم الصبيان
أن يلقن الصبي رذائله لئلا يفسد لسانه لا إلا الله يكون ذلك أول حديثه والحسان في اليوم السابع
وروي في الخبر الأدب الثالث أن تسميه باسم حسن فذلك حق للولد قال صلى الله عليه وسلم إذا سمع
مبعدا وقال لعب الأسماء إلى الله تعالى فبطل الله رجلا الرحمن وقال صلى الله عليه وسلم خراياي
ولا تكملوا بكنيتي قال صلى الله عليه وسلم كان ذلك في عصر أو كان سأل ما أبا الفتح ثم قال لا والله
ثم لا يجمع بين اسمه وكنيته فقال صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين اسمي فكنيتي فيل أن هذا أيضا كان

حرة رضى رجل بايعه فقال صلى الله عليه وسلم ان ميسر لا اب له فكن ذلك والمسط بنق ان
 ينى قال عبد الرحمن بن زيد بن معوية بنلق ان المستطوعم العتبه وراسته من انش فنيق ان
 تركن لا اسم فقال عمر بن عبد العزيز كيف وقد لا يدعي انه غلام او جارة فقال عبد الرحمن بن الاشج
 راعها مثل حنن وماره وخطه وحبسه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم يدعون يوم القيمة
 باسمائكم واسماء ابائكم فاحسنوا السواكم ومن كان لاسم مكن فستحب تبدليه بدل رسول الله صلى الله
 وسلم اسم العباس عبدا لله وقال صلى الله عليه وسلم لا يجرأ بين اسمي وكنتي وقيل ان هذا ايضا
 كان في حيرة قال ابو هريرة كان اسم زينة بن قال صلى الله عليه وسلم الرب كان اسمها تركي
 منها فتأها وحب ركن لك قد روي في نسخة منه اطلع ويبار وتافع ركة لانه قال فركه فيقال
 الادب الرابع العيشة من المرافقة كراشايين ومن الاق بشاة ولا باس بالشاة ان يكون ذكرها
 اوان ردت عايشه روي انه منها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بنبة الغلام بشايين مكانا
 ومن الجارة بشاة وروي انه صلى الله عليه وسلم من الحسن بشاة وهذا رخصة في الاختصار على
 واحد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الغلام عيشة فاحر يقرا عنه وما رايه على انه الاذي
 ومن السنة ان يتصدق بزره شعره ويصدق بزره شعره فيدخله صلى الله عليه وسلم امره على طهنة
 على عشايرهم سابع الحسن ان خلق شعره ويتصدق بزره شعره فقلت عايشة روي انها
 لا بكر للعيشة عظم الادب الخامس ان يحنك بقره او حلاوة روي عن اسماء بنت ابوبكر الصديق
 روي عنها انها قالت ولدت جدها بن النير فشا ثم ايت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعه في
 حجر ثم دعا بقره فضغها لم مثل فنه فكان اول فني دخل به فنه روي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم حنك
 بقره ثم دعا بقره عليه فكان اول مولود ولد في الاسلام فزوجه بقره فشا بعد انتم قبل لم ان البقره
 قد حنك فلا يراكم المتباين عشرين الطلاق وليعلم ان مباح ولكنه بعض المباحات
 الى الله تعالى وانما يكون مباحا اذا لم يكن فيه اذى بالباطل وما طلقها فقد اداها ولا يباح اباها
 الغير الاعضاء من جانبته او بصيرة من جانب المؤذي قال الله تعالى فان طعنكم فلا تقنوا
 سبلا اي لا يطلبوا حيلة الفراق وان كانها من فليطلقها قال ابن ابي ابي بكر عول امره اباها واما
 البكرها رايه في بطلانها فراجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم رايه
 عمر بن الخطاب فليطلقها فليطلقها فليطلقها فليطلقها فليطلقها فليطلقها فليطلقها فليطلقها
 روي اذنت زوجها روي على حله فوجاهه ولذلك مما كانت سيرة الخلق ارفاسدة الدين

قال ابن مسعود في قوله تعالى ولا يجزى الا ان يابن بفاحشة مبينة بهما يدعي على اهل زوجها
واوب زوجها فهي فاحشة وهذا ان يدعي في العدة ولكنه منه على المقصود وان كان الاذني
الزوج فلها ان يتدعى له مال ويكون للزوج ان ما خفي منها اكثر مما اعطاها فان ذلك اجهل بها
ويجوز عليها وضع بخار على البضع قال الله تعالى ولا جناح عليهما فيما اقتدت به فربما اخبرنا
دومة الا ان بالعدا فان سالت الطلاق غير بانس فهي اشد فاحشة او عليه وسلم انما امرأة سالت
زوجها طلاقها من غير ما باس لم يبع راحة الجنة وفي النكاح آخر فالجنة عليها حرام وقال علي بن
الحسن من المناقشات فربما يقع الزوج في الطلاق اربعة امور الاول ان يطلقها في طهر
لم يجامعها فيه فان الطلاق في الطهر والظهار في طهرها معها فيه يدعي حرام وان كان واقعا
فيه من تطويل العدة عليها فان فعل ذلك فليس بها طلاق ابن مسعود في الطهر فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمره غليل جها حق يطهر ثم يحض ثم ان شاء طلقها في
شأ أسكتها تلك العدة التي امر الله ان يطلقها ان يطلقها النساء وانما امن بالضرر بعد الرجعة طهر
ليلا يكون مقصور الرجعة الطلاق فقط الثاني ان يتصر على طلقه واحدة والجمع بين الطلق
لان الطلقه الواحدة بعد العدة بنيد المقصود ويستفيد بها الرجعة ان عدم في واحدة ومحدد
النكاح ان اراد بعد العدة واذا اطلق فمنازعا عدم فخصايح اليان وزوجها محلا والى الصبر
وعقد المهر من غيره ويكون هو انما هي فيه ثم يكون عليه معلقا من رجعة الغير وتطبيق اياها
اخي زوجة المثل جدران نبيع منه ثم يرف ذلك سقرا من الرجعة وكل ذلك من الجمع بين
الواحدة كدانة في المقصود من غير مظهر قلت اقول الجمع حرام ولكنه مكره لهذا المعنى وانما يكون
تركه النظر لفت الشاك ان سئل في المثل بتطيقها من غير صيف واستخفاف وتطبيق
عليها مودة على سبيل الانتعاع والمهر لما قصها من الذي انزل الله تعالى ومتعين ذلك
واجب بها لم يسلم لها مديونة اصل النكاح كان الحسن بن علي صوابا عنها مطلقا من نكاحها
ورجعه قلت هم يقولون انها بطلاق امرأين من نسائه وقال عليهما اعتد امرأان ان يدع الى
كل واحدة عشرة الف درهم ففعل علي اجمع اليه قال ماذا فعلنا قال اما احديهما مكسب راسا
وسكب ولما الاخرى تلك واحب وصحبتا قوله تعالى فليل من حبيب مناوق فاطق الحسن
وبرحم لها وقال لركت من رجعتا امرأة صديقا افا رقتا الرجعتا ودخل المثل فأت يوم علي بعد
الرحمن بن الحرث بن هشام فتيه المدينة ورسها ولم يكن له بالمدينة نظير مية ضربت المثل

عاشه وفواضيلها حيث قامت ولم اسر مسرى ذلك فكان احب الي من ان يكون لي ستة عشر ذكرا
من رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ففضل عليه في ستة عشر ذكرا
الرجل واحببه في مجلسه فقال لا اريد اني اموت في بيتك اموت في بيتي فقال جيتك
خالطاك انك فاطمرك عبد الرحمن ثم رفع راسه وقال والله ما علي وجه الا ان احبني عليها انظر على
سك ولا تكلم ان ابني بفسحه من لسوق ما شاها وسنة ما سورها وانت مطلق فاطمرك ان
سقطها وان ضلقت حشمت ان ينظر فلو في بيتك وراكن ان يتفرق في عليك الا انك بفسحه من رسول
الله صلى الله عليه وسلم فان شرطت ان لا يطلقها من تحتك فلك المحبون وقام وخرج من صدره وقال
انه قال ومن عني ما اراد جدا ومن الا ان جعلت ابنته طوقا في عنق ركان علي يقول الله من
من كره بطلقة وكان حسن من علي المنبر يقول في خطبته ان احنا مطلق فلا نكح حتى قام
وبل من حمدان فقال والله يا امير المؤمنين لنكح ما شاها فان احب امسك وان احب ترك
فشرع لك عليا بغير ان الله عليه وقال شعر فمكت اربا عليا بجنة الله المهددان ارجو السلام
وهذا انبى علي ان من طعن في سم من اهل اورلد نفع حيا فلا ينفي ان يوافق عليه فهذا
الحقيقة صمد بل الادب الخافقة ما امكن فان ذلك اسر عليه وادق لطلن راء والتصد من
هذا بيان ان الطلاق بطل وقعد عدله قال في حق الطلاق وانكاح جميعا قتال متساويا
واظهر الاياي منكم والصالحين من عبادكم ولما كنتم ان مكرنا فقل انهم الله من فضله واهم جميع عليهم
وقال بوجهه فلو طلق من فراقين انه كلال من سقته اللبم ان لا تنسوها لاية الطلاق ولا يات
النكاح وقد ورد في انشاء سرافنا في انجز الصيغ وهد عظيم وقل الصالح وقد لا و طلاق اية
ما الذي سمكتها قتال الصاعد لا ممتك سرافنا في طلقها من لم طلقها قتال مالي ولا راء
خري فهذا بيان ما علي الزوج انفسر انشايت من هذا الباب انظر في حقوق الزوج عليها
والقول انشايت فيه ان النكاح زوج روق وهي رفته فليها طاعة الزوج مطلقا في كل مطلق
في نفسها ما لا معصية فيه وقد ورد في تعظيم حق الزوج عليها اجزا كثيرة قتال صلى الله عليه وسلم
انما امره ما انت وزوجها منها وان دخلت الجنة وكان رجل خرج الي سفر وهد الي زوجته
ان لا يرزل من العدا الي السفلى وكان ابرها في السفلى كرس فارسلت الي رسول الله صلى الله عليه وسلم
تستاذن في الزنى الي ابرها فقيل لا عليه وسلم اطيعي زوجك فانت فارسلت فانت اشرت
قتال صلى الله عليه وسلم اطيعي زوجك فذفن ابرها فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم اليها فاجابها

ان الله قد غفر لاجلها بطاعتها لزوجها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اعلنت المرأة نفسها لزوجها
شهرها وحفظت زوجها واطاعت زوجها وحفظت بطنه رزقا فاضاف طاعة الزوج الى حيا في الاثم
فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء فقال حاملات واللات من ضجعات بعيوت باليمن
والايمانين الى انما جهنم قتلن من مصليا نون الجنة وقال صلى الله عليه وسلم اطلقت في النار
فاذا اكثر اهلها النار فقتلهم يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم يكذب اللعنة ويكذب الضمير
يعني الزوج المعاشرة في سكر الخمر اطلقت في الجنة فاذا اهلها قتلن اين النساء قال قتلن
الاحزان الذهب والفضة في الجنة ووصفات الثياب وقالت عاتبة رضي الله عنها ارياء
الي انبي عليه السلام فقالت يا نبي الله ان ماء احطب واني اكر الزنج فاحق الزوج على المرأة
قال صلى الله عليه وسلم لو كان من رزقك الى قدمه سديد عظيم ما اوتى سكره ارحمة قالت فلا
اذ ائتمن صلى الله عليه وسلم بل زيجي فامر حرقا للزنا من اسطراة من خشم الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم ام اريد ان ازوج فاحق الزوج فقال صلى الله عليه وسلم ان من حق الزوج على الزوجة
اذا ابداه على نفسها رجب على ظهره من لانه ومن حقته ان لا يعطى منها من بيتها الا باذنه
فان ضل ذلك كان الزند عليها والاجر له ومن حقته ان لا يصوم تطوعا الا باذنه فان ضل ذلك
وعطنت ولم يسلم منها من حقته ان لا يزوج من بيتها الا باذنه فان ضل ذلك لم يملكه جنة
زوج الى بيتها او سوب وقال صلى الله عليه وسلم لو اوتى احد ان يجد لاعد لا يرت المرأة ان
يجهد لزوجها والولد لاسه من عظم حقها عليها وقال صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون المرأة
من زوجها فزوجا اذ اكات في حرسها وان ضلها في حق دارها افضل من ضلها في
المسجد وضلها في ستمها افضل من ضلها في حق دارها وضلها في محرمها افضل من
ضلها في بيتها والجمع مستحب وتلك للسرة وتلك قال صلى الله عليه وسلم المرأة حرة
فاذا اخرجت استشرها الشيطان وقال صلى الله عليه وسلم للمرأة حشره حرات فاذا ائتمنت من
الزوج حرة واحدة فاذا اكات ستر الرجل حشره حرات فحق الزوج على الزوجة كثيرة واعلموا
امرنا اعدوا الصبيان والنساء واكثر ترك المطالبة بما اول الحلة والضعف عن كسبه او اكل
حرما وهكذا كانت عادة النساء في السك كان الرجل اذا اخرج من منزله يقول له امرأته
اوسه اياك وكب الخلم فانما يصبر على الصبر والجمع ولا يصبر على الزنا ولم يقل من السك على
المسفر من حلال ذلك وقالوا لزوجته لم يرضين بهن ولم يدع لك حقك فقالت زوجه مدعوت

عنه انما لا يعرفه مذاقا بل رت ذواق فيذهب الاكالي وسوى الرزاق وخطت راجعة من
اجيل اجدت الخواص فكم ذلك لما كان فيه من الصاوة فقال لها والله ما لي منه في العنا
كفعلت بحالي فقال اي لاسهل على منك وما لي عرس سهون وكفى ورسد ما لا جرم لمن
فادرت ان افنته على احراكك واخوف بك الصلطين فيكون في طريقنا الله تعالى فقال هو استأ
استأوى فخرج الى بلد سليمان قال وكان بها قبا بدار من الزرع ويقول ما يزوج احد من اهلنا
الا من قبلنا مع كلامها قال فزوج بها فانها ولدها في هذا الكلام الصديق فزوجها مكانا
في منزلة كرم من جرس هو من قبل ادوي المستحيلين للزواج بهذا الاكل مضل من قبل الناس
قال فزوجت عليها من فنة فكانت يطوق الطيبات ويطلق ويقول اذهب ساسا حلك وكفى
لما زواجك فكانت هذه فنته في اصل الشام براحة الصدرة في البصر ومن الرجايات عليها
ان لا ينظر في ما لا بد من حفظه عليه قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لها ان يطعم من بيته الا باذن الاذن
من الذي يضاف فساد فان اكلت من رضاء كان لها مثل الجرس وان اكلت غيرها كان له الا
وعليها الزرع من حقا على اللادين عليها حسن الحيشة وكذا باب العشق مع الزوج كاري
ان اسما بنت حارسه المراكبي قالت لانها اكلت خبز من العسل الذي فيه دجيت وصارت اراش
لا يرب ورسول الله صلى الله عليه وسلم في له ايضا كنك ساء وكفى في له ما لو كنك ملك هار وكفى في له ما لو كنك
هذا ولا يطوق به من الاك ولا يتا على من فينا ان ننا فاف في منه وان نلحق فاعدي عنه
واستغنى الله وحده وعنه لاسم منك الاطباء ما لا يجمع الاحسان ولا يظفر الاملا وقال رجل كثر
شعره فخره الصنوبري يشد في موهبي * ولا تطلق في سويي حين اغضب
والشعر في ترك الدف من فانك لا بد من كيف الحب * فاني رايت الحبثا التليد اذا اذ البصم لم يبت
الحب يغيب * واقتل الجامع في آداب المرأة من غير نظر بل ان يكون قاعده في فورتها الازمة
لنزلها اكثر من صرح وطولها طيلة الكلام لجرانها لا يدخل عليهم الا في حال وجب الدخول
منطبلها في غيبه وحضره ومطلب سرته في جميع امورها ولا يخبر في نفسها وما لا
خرج من بيتها وان خرجت باذنه فحينئذ في حده به مطلب المراضع الخالدة وون التواضع
والاسواق عترة من ان يبيع قربة مورتها او يبرقها بخصها لا يتوقف الي صديق في جها في
حاجاتها بل يسكن في من فطن ان يعرفها معتمدا صلاح شاتها وتدير بيتها مقبله على صلاحها
ومها ما اذا استاذن صديق بعلمها على الباب وليس الفضل حاضر لم يستغنى ولم يعاود في

لكلام من علي نفسها وجعلها ويكون فأنتم من زوجها بما رزق الله تعالى ومقدم حقه
علي نفسها حتى سارا فادبها مسطنة في نفسها مسعدة في الأحوال ليستع بها أنشا
شعته علي أولادها فأنظر لهم قصير اللسان عن سب الأولاد وما حقه الزيج
ة لك علي عليه وسلم أنا وامرأه ستم المحدث كها من امرأة آتت من زوجها أوتت
نفسها علي ستمها حتى بانوا أوما قول وقال صلى الله عليه وسلم نعم الله علي كل آدمي الحنة
من دخل بيتي غرا فأنظر من بين فإذا امرأة سادرا لي باب البيت فأنظر لها فخذ بيادها
ينشأ الي يا محمد هذه امرأة ستماء حيلة وكان عندما سألها فغضب عليها حتى بلغ
أمر من فتكر الله لها ذلك ومن آدابها أن لا يتناخر علي الزوج بها ولا يزدري زوجها
لجته فتدري أن الأصغر قال دخلت البادية فإذا أنا امرأة من أحسن الناس وجها
هت رجل من أجمع الناس وجها فقلت لها يا هذه أنتين لنفسك أن يكونين هت شد
فتلك يا هذا أسألتك فقلت له أحسن فيما بينه وبين خالته فقلت قولي له ولعلي أسأ
يناسني وبين خالتي فجلسه حتى بقي أقلأني بما رزق الله لي فأسكني وقال لي الأصغر
يضا رأت في البادية امرأة وعليها قميص أحمر وهي محضه ومدها سحمة فقلت ما بعد
هذان من هذا فقالت والله من جانب الأصغر والله مني والطالذ جانب من آداب
لمرأة ملازمة الصلاح والاعتدال في حبيب زوجها والرجوع إلي الحب والابتعاد عن
الغدة في حضور زوجها ولا ينبغي أن يزدري زوجها حال وهي من معاذير جليل قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزدري امرأة زوجها شدة الدنيا إلا قالت نزعته من
الحديد العين لا رفقه فأنكأه فأيا حرمه منك دغيل يوشك أن يفارقك لنا وما يحب عليها
من حقوق النكاح أنه إذا مات عنها أن لا يجد عليه أكثر من أربعة أشهر وعشرا وحسب
الطيب والزينة في هذه المدة قالت زينب بنت أبي سلمة دخلت علي أم حبيبة زوج رسول
الله صلى الله عليه وسلم حين تزينة أبوها ابن مسعود بن حرب فذهب مطب فيه صفح خلوف
أو غير فذهبت رجاء به فوسيت به عارضا فقلت والله مالي بالطيب من حاجة ولكن سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يملك لأمرأة يومين بالله واليهام الآخران بعد علي من
أكثر من ثلثة أيام إلا علي زوج أربعة أشهر وعشرا ويترى بها أقدم مستحق النكاح إلى أبي
المدة وليس على الاشتغال بملأ أهلها ولا الخروج إلا بضرة ومن آدابها أن يقوم كل

خدمته في الدار بقدر عليها روي من اساء بنت الصديق رضي الله عنها قالت روي عن الزبير
 انما الدنيا الاثمن من مال ولا يملك الاثمن غير فرسه وباهه فكث احلف فرسه واكنبه
 فموتته واسوسه وادعى النوى لماله واعلفه واستقى الماء واسرجه حدة واجمن فكف
 انقل النوى على راسي من ثلث فرسخ حتى ارسلني الى ابو بكر خادته فكيفني بياسة الفرس
 فكاننا احقق ولقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما معه اجهابه والنوى على راسه
 فقال صلى الله عليه وسلم اخ اخ لسبع نائمة لم تدفق حلقه فاستحييت ان اسرمع الرجل

وذكرت الزبير وعمرته وكان اقر الناس ففرض رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اني قد استحييت وحسب
 الى الزبير حكيت ما جرى فيقال والله ليقول النوى
 علي راكدا شد علي من ركبك معه ثم الكتاب
 ولحمده وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله وسلم

في الارض يسوقون من فضل الله وقال تعالى فانفسروا في الارض واستعملون فضل الله واتكا
 الالباب ان فقد قال صلى الله عليه وسلم من الدواب ذئب لا يكثرها الاطم شئ طلب الحبيشة
 وقال صلى الله عليه وسلم التاجر الخدوق يحرم اليده مع الصديقين واشهداء وقال صلى
 طلب الدنيا حلالا لا نعمنا من السيل ومعا على عياله ومططنا على جان فحق له جهانه طاعيا
 ووجهه كالشرطية البسة وكان صلى الله عليه وسلم جالس مع لهجه فان موم فظروا الي شاب
 ذي جلد وقوة وقد كبر يسى فقال اربع هذا الكان شياء وطلد في سبيل الله فقال صلى الله عليه
 لا تلحق هذا فانه ان كان يسى على نفسه لكتفها عن الحبيشة وميتها عن الناس فهو في سبيل
 الله وان كان يسى على برين منيعين او ذرية ضعاف فخيرهم وكثيرهم فهو في سبيل الله وان كان
 يسى بفساخ وكما في فهو في سبيل الشيطان وقال صلى الله عليه وسلم ان الله يحب العبد المجتهد
 فيسقى بها من الناس ويغفر اليه يعلم العلم يجد مهنة في اجزاف الله تعالى على العبد
 المحترف وقال صلى الله عليه وسلم احلوا اكل الجبل من كبه وكل مع سرور في خبر اخر احل ما
 اكل العبد كب يد الفصاح اذا صنع وقال صلى الله عليه وسلم عليكم بالحقارة فان فيها تسعة احبها
 الخنزير وربي ان يسى عليه السلام راى رجلا فقال ما صنع قال العبد قال من هو كذا قال ابي
 قال اخوك احد منك وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في العلم شياء اثبتكم من اجلته من بعدكم من
 انشاء الامر بكم به ولا علم شياء بعدكم من اجلته ومن يترككم الى الماذا الانهيتكم عنه فان الزرع
 فث في جهنم فثان فث حق تسرى رذتها فان ابطا عنها فاقوا الله ما جعلوا في الطلب
 امر الجبال ولم يبق لتركها الطلب ثم قال في آخر ولا علمكم استبطا شئ من الزرع على ان
 تقبلون بمصيبة الله تعالى فان احصا الى اثنال ما احده بمصيبة وقال صلى الله عليه وسلم
 الاسواق وادله تعالى فما ياها اسباب منها وقال صلى الله عليه وسلم لان ياخذ احدكم احدا
 مصطب على ظهر خير من ان ياتي رجلا اعطاه الله من فضله فيسا له اعطاه امر منعه وقال
 صلى الله عليه وسلم من وقع على نفسه جباب من السؤل فحق له عليه سبعين بابا من الفقر واتكا
 الآسار ضد قال لقمان الحكيم لابنه يا بني استغن يا اكسب الحلال من الفقر فانه ما اخفر
 حد خط الا اصابه طع خصال رقة في دونه وانما تقي حمله وذهاب مرقه واعظم من هذه
 لشئنا شغلنا الناس به وقال صلى الله عليه وسلم على طلبا لرفق ويقول اللهم انفق فقد
 علم ان الشما لا يعطى حيا ولا نفقة وكان زدين مسكنة يفر من شئ ارضه فقال له ورايبت

اسحق من الناس من اسون لديك واكرم لك عليهم كيف قال صاحبكم احفنة شعير
فلن انا من الرقعة احمرها ان الكرم على الاغزاق ذوالمال وقال ابن مسعود اني لا كن
ان اري الرجل غارقا في امره فيه ولا شبهة امر آخره وسيل من ابراهيم من الناجر الصديق
استب الي لانه في جهاد يات الشيطان من طريق المكيال والميزان ومن قبل الامطار والآ
فجاءه رطله الحسن البصري في هذا وقال هرياس مريض يا ميق الموت استجب من وطن
اصرف فيه لاهلي ايج واستري وقال الهيثم بن عمار بن من الرجل نفع في غاوة استغنا
هذه يهود على ذلك وقال ابو ايوب كسب فيه شيء احب الي من سأل الناس وبجارتهم
عاطفة في البحر فقال اصل السينة لابرهم بن ادهم ما ترى هذه الشدة فقال هذه شدة
انما الشدة الحاجة الي الناس وقال ابراهيم قال لي ابو قلابة انتم السوق فان الفسق من العباد
يعنى الفسق من الناس وقيل لاهل بيتهم فحين جلس شيا بيته ابراهيم وقال لا اعمل شيئا
حق يا بني رزقي فقال احمد هذا رجل جود العلم اما سمع قول النبي صلى الله عليه وسلم ان اوقاف
جود رزقي فقلت لعل رزقي وقال صلى الله عليه وسلم حين ذكر الطير فقال قد انا خاصا
ورزقي بطائنا فذكر انها يذوقون طلب الرزق وكان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقرن
في البر والبحر ويملكون في خيلهم والصدقة بهم وقال ابو قلابة لرجل لان اراك يطبخ خاشك
احب الي من ان اراك شيا زاوية المجود ويرى ان الازواج لقي ابراهيم بن ادهم وعلى عنده
خزيرة طلب فقال يا ابا اسحق الي حق هذا اخراكم يكتفونك فقال دعوني من هذا يا ابا اسحق فانه
يلفق انة من وقت مرفت منة في طلب الحلال وحيث له الجنة وقال ابو سليمان ليس العباد
عند فان نصفه هو منك وفقره موتك فكن ابداء برحمتك فاعز بما ترميد وقال معاوية
جود ينادي برم القضاة من ضنا الله في ارضه فيقوم سأل المساجد فوهة مودة الشرح للشر
والانكسار على كثرة الاخبار ومن ليس له مال مردوث فلا يجبه من فقه كذا الا لكسب والنجارة
فان قلت فقد قال صلى الله عليه وسلم ما ادي اليه ان اجمع المال وكن من الثاوير وكن
ادعي الي ان يجمع جهنم وكن من الساجدين يا صديقك حتى ياتيك اليقين وقيل لسلطان
الشاربي او ما فقال من استطاع منكم ان يمتحن حاجا او عامرا المجود به فليمتحن ولا يمتحن
تأمل ولا حاسبا فالجواب ان وجههم من هذه الاخبار يفصيل الاحكام فيقول لست اقول
النجارة افضل مطلقا لكل حال وكن النجارة اما ان طلب بها الكفاية اما الزيادة

على الكفاية فان طلب منها الزيادة على الكفاية لاستكمال المال واذا عجز لا تصرف الى الخيرات
 والصداقات فهي مذكورة لانه اقبال على الدنيا التي يحبها الناس كل خطيئة فان كان مع ذلك حساسا
 فهو ظلم ونقص وهذا ما اراد به صلى الله عليه وسلم ان يقول لا تملوا ولا تحاسوا واراد بالتحاور طلب الزيادة
 فاما اذا اطلب بها الكفاية لنفسه ولولده وكان مقدور على كفايتهم بالسؤال فالمصلحة تقتضي
 السؤال افضل وان كان لا يحتاج الى السؤال وكان يعطى من غير سؤال فالكذب افضل لانه
 انما يعطى لانه سائل بلسان حلال ومناو بين الناس بغير فالتعفف والتسرايع الى من البطالة
 بل من الاشتغال بالصباوات الدينية ترك الكذب افضل لانه عليه عيبا واثبت الدين لم يلزم
 له سير بالباطل وعمل بالتقليد على علوم الاحوال والمكاشفات او علم يشغل بترقية علم النظر بها
 ينفع الناس في دينهم كالحق والنشر والحدث وامثالهم او رجل مشغول بصلاح المسلمين
 وقد مكثل امرهم كالحكام والفتاوي والشاهد في ذلك ان كانوا يفتنون من السؤال المصلحة
 للصلح او الارواق المسيلة على الفقراء والصلحاء فاقبأظم على ما هم فيه افضل من الاشتغال
 بالكذب ولهذا ارجى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سمع محمد بن كعب من الساجدين ولم
 يرحب اليه ان يكون من الناس من لا كان جامعاً لهذه المصائب الاربعة التي ذوات الصلح
 بها العيب ولهذا اشار الصحابة على تركه فتركه الجماعة لما ولي الخلافة او كان
 يشغل عن الصلح وراي تلك اولى نعم لما توفي اوصى بركة التي بيت المال ما كنت راسخا لا ابتداء
 اولى ولهذا الاربعة حالات ان اخوان احدبها ان يكون كفايتهم عند ترك الكذب من لساني الناس
 وما يتصدق به عليهم من كفاية او صدقة من غير حاجة الى سؤال ترك السؤال والاشتغال بما هم فيه
 اولى اذ فيه احاطة الناس على الخيرات وقبول نعم لما هم في عليهم او فضل لهم المصلحة الثانية الحاجة
 الى السؤال ومختلفة في النظر والتفكير والاعتدادات التي رويها في السؤال وهو يدل على ان
 ان التعفف من السؤال اولى باطلاق القول فيه من غير الاحتفاظ بالاحوال والافتقار الى
 من تركه الى اجتهاد الصدق ونظرة نفسه بان يتقابل ما يلحق من السؤال من المذمة وتركه لا
 والحاجة الى التمسك والاحتياط بما يحصل من اشتغال به بالصوم والعمل من الفائدة له ولا يفرز
 نفس كثر فائدة الحق وفائدة في اشتغال بالصوم والعمل ويهون عليه باذني قرض في السؤال
 يحصل الكفاية وربما يكون باليأس وربما يتعذر المطلب به والمصدق فيسقط ان يسقط
 المردونه قلبه وان اقتناء المستوف فان التنازل لا يجرط بتناصيل الصورة ووقائق الاحوال

والقد كان في السلف من له تلقاة رشتون صديقا يزل الي كل واحد في بيده ومن له تلقاة
يستحق بالعبادة لعلم بان المتكلمين بهم متشددون منه فيهم لميراثهم فكان يوم لميراثهم
غير اعضاءهم الي عبادة اعم منيق ان يدق النظر في هذه الامور فان امر الاخذ كما لميراثهم
مما كان الاخذ مستوع به على المدن والمطعم عليه من طيبة قلب ومن الطمع على هذه الهبات
اكد ان تعرف حال نفسه ويتفرع من قلبه ما هو الافضل له بالضافة الي حاله وموقعه فخذ
ففيه الكسب فليكن العقد الذي به الاكتساب جامعاً لايعة امور الصحة والعدل والاعتدال
والشفقة على المدين ومن خفف في كل واحد بما يشد في ذلك الصحة في الدار الشا في انشاء الله
الباب الثاني في علم الكسب بطريق البيع
والربوا والسلم والاجارة والقراض والشركة وبيان شروط الشريعة في هذه الصفقات
التي هي مع الكسب اعلم ان محصل علم هذا الباب واجب على كل كسب الذي يطلب العلم
فرضه على كل مسلم وانما هو طلب العلم المحتاج اليه والكتب محتاج اليه علم الكسب وبما حصل
علم هذا الباب وقع في منسولات المسئلة فيتمها وما شذذه من الفروع المشكلة فيتم
على سبب اشكالها فيوقف فيها الى ان يقال فانه اذا لم يعلم اسباب المضاد يعلم على فلا
يدري متى يجب عليه التوقف والسؤال والوقال لا يقدم المسلم ولكن احبر الى ان يقع في الرافعة
فتمدها انسلم واستق فيقال له وبم يعلم ويقع الرافعة ففهم لم يعلم على منسولات
الصحة فانه يستقر في الصفقات ونظما صحيحه مباحة فلا بد من هذا العقد من علم الجارة
ليقتله المباح من المظن وموضع الاشكال من موضع الموضع فليكن روي من قوله كان
يطوف في السوق ويهرب بعض الجار بالذوق ويقول لا شيء في سوقنا الا من نفعه والا
اكل الربوا شاء لم ابي وعلم المصنف كثير ولكن هذه الحققة المستلزمة لا يترك منها الكتاب من
البيع والربوا والسلم والاجارة والشركة والقراض فليشرح شروطها العقد الاول البيع
وقد اطلعه ولذا تلاثة ان كان المصدق والمصدق عليه واللفظ الركن الاول المصادق على
للتاجر ان لا يماطل البيع اربعة اجزاء الجنون والعجز والاهل لان العجز غير مكلف وكما
الجنون وبما ياطل فلا بيع مع العجز وان اذن له الذي هذا التماسي وما انفذ منها من
عليه لها وما سوط في المعاطاة اليها فمما في ابيها ففهم المفسر له وانما العبد العاقل والاربع
بعضه وشرارة الا باذن سيد فيقال له والجنان والصاب وغيرهم ان لا يماطل العبد

ما لا يثبت السيد في معاملته ولا كان يسميه منه صريحا او يثبت في البطانة ما دون في الشرع
والبيع السيد فيقول في الاستفاضة ارجو قول عدل بحسن ذلك فان طاعه بغير انفس السيد
فقد باطل وما اخذ منه مضون عليه السيد وما سلم له ضاع في يد العبد فلا يتعلق به
ولا يثبت سيد بل يبرأ الا المطالبة به اذا علق فانما الاصول فانه سمع ويشترى بالايدي فلا يحل
تجارته بان يוכל ويكيل بصير المشتري له او يبيع فيبيع تركيله ويبيع بيع تركيله فان طاعه بنفسه
فالطاعة فاسدة وما اخذ منه مضون عليه بقتله وما سلمه ايضا مضون له بقتله واما ان كان
فيعز معاملة لكن لا يباح منه المصنف ولا العبد المسلم او الالة المسلمة ولا يباح منه السلاح
ان كان من اصل صحراني فان ضل فيه معاملات مودة وهو ملحق بها ربه واما الجند من
الازراك والتركانيين والعرب والاكاد والاساق والخور والكله والبرما وكل من اكره بالحرمان فلا
يتحقق ان يتكلم ما في ايدهم شأ لا يبل ان حرام الا اذا عرف بعينه انه حلال وسيا في تفصيل
في كتاب الحلال والحرام الركن الثاني في المصنف عليه وهو المال المستعمل بقتله من احد
العائدات الى الاخر فاما ان امتننا فيصير فيه ست شروط الاول ان لا يكون نجسا في عينه
فلا يبيع بيع كلب وخنزير ولا يبيع زبل وهذا ولا يبيع المصالح والاواني المحترقة منه فان العظيم
بعض الجوارح ولا يطهر النبل بالذبح ولا يطهر عظمه بالسبب ولا يجوز بيع الخنزير ولا بيع الذك
الخنزير المستخرج من الخيول فان لا يוכל وان صلب فلا تصباح او طلاء السفن ولا يباح
بيع الدهن الطاهر منه بوجه نجاسة او موت فانه فيه فانه يجوز الانتفاع به في اكل
وهو في عينه ليس نجس وكذلك لا يباع باس اسع ورد الفز فانه اصل حيوان يتبع به شبيهه
والنصف وهو اصل حيوان اولي من شبيهه بالروث ويجوز بيع فارة المسك ونصف بطائر
اذا انفصل من الفطرية في حالة الحياة الثاني ان يكون مستغنا به فلا يجوز بيع الخنزير والخنزير
والحية ولا السمات التي اشتغ المصنف بالحية وكذلك اشتغ ارباب الخلق في اخراجها
من السد وعرضها على الناس ويجوز بيع الطير والفضة والفضة والاسد وكل ما يصلح للعبد
او يبيع بجلد الا الكلب والخنزير وما تولد منها من احدوها ويجوز بيع النبل للجلد الحلال
وبعض بيع الطوطى وهو البضا والطارس والتمسك الخفيفة السوداء وان كان لا يוכל فان
المسح بكتفها لا ينظر اليها عرض مقصود مسيح واما الكلب هو الذي لا يجوز ان يقتل
انما يابى بكونه في رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه لا يجوز بيع النبق والصنغ والمزمار والملاح

فانه لا يمنعها شرها وكذا بيع الصور المصنوعة من الطين للحيوانات التي يباع في الامبيات
الحيات فان كسرها واجب شرها وصور الاشجار مشاع بها وانما الثياب والاحياء وغيرها
صور الحيوانات يبيع بها وكذا الثور قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة اخذت من
قنطرة فلا يجوز استعمالها منسورة ويجوز من موجهة فاذ كان لا يشترط من وجهه يبيع الجميع فذلك
الوجه الثالث ان يكون المصروف فيه ملك كالمعاقد او ما ذكرنا من جهة المالك فلا يجوز ان يبيع
من غير المالك اشتراط الا ان المالك يرضى ببعده كد وجب استيفاء المصروف فلا يفتي ان
يشترط من الرقعة مال الزبيع ولا من الرقعة مالا الرقعة ولا من الرقعة مالا الرقعة اعطاءه
لغيره يعني به فانه اذا لم يكن الرضا مستديما يبيع الجميع طمعا لانه كد ما يجوز في الاسواق فزاد
على هذا المحدثين ان يجزئ منه الرابع ان يكون المصروف عليه مستورا على تسليمه شرعا وحسب الا
يتعد على تسليمه حسا لا يبيع به كالاوق والشركة في الماء والجبن في البطن وحسب الفضل
وكذلك يبيع الصوف على ظهور الحيوانات واللبن في الفرج لا يجوز فانه يتعد على تسليمه لاقتلاط
غيره بالبيع والبيع من تسليمه شرعا كما لم يحرر والمصروف ما استوفى فلا يبيع بها ايضا
وكذا يبيع الام دون الولادة والام ولد صغيرا وكذا يبيع الولد دون الام لان تسليمه تفرق بينهما
وهو حر لم فلا يبيع التفرق بينهما بالبيع الخامس ان يكون المبيع معلوم العين ما تقدم والوصف
اما العلم بالعين فان اشير اليه بعينه فلو قال بعتك شاة من هذا القطع او شاة ارب
او ثوبا من هذا الثياب التي بين يديك امضاها من هذا الكتاب من محمد بن ابي حنيفة ثبت
او عشرة اذيع من هذه الارض وتقدر من اي طرف نيت فالبيع باطل وكل ذلك ما يشاد
المستأهلون في الدين الا ان يبيع شاة مثل بعتك التي او عشرة فان ذلك يجوز واما العلم
بالمقدار فانه يحصل بالكيل والوزن او بالنظر اليه فلو قال بعتك هذا الثوب بما يباع به فلا
مره وما لا يدري ان ذلك فهو باطل ولو قال بعتك مره هذه الصقعة فهو باطل انه لم يكن البيع
معلومه ولو قال بعتك هذه الصبرة او بعتك هذه الصبرة من العرام او بعتك القطعتين فقد
وهو راجع اليه وكان محتمل كاي شيء معرفة المقدار واما العلم بالوصف فيحصل بالرقعة
في الامبيات فلا يبيع ببيع الثياب الا اذا استوفيت رعيته مقدمة لا يطلب غيرها بالوصف
لا يقيم مقام النيات هذا اشد المذهب ولا يجوز بيع النوني في الموضع اعطاءه على الزرع
لا يبيع الحنطة في سبيلها ويجوز بيع النوني في قشرة التي يدثر فيها وكذا يبيع اللوز والجن في القشرة

المسئول ولا يجرى فيه الشرف ويجوز بيع الباقي الربطية من غير الحاجة وبيع الفئاع لمكان
حارة الاولين به ولكن بحسب ابا حنيفة يوجب قبل الشراء لبيعه فالحق ان يسلطه لا ليس مستحق له
ولا بعد ان يسلع به اذ في اخره افساد كالمزاد وما هو عليه السام ان يكون البيع متصفا
ان كان قد استوفى كد بعارضة وهذا شرط خاص فتدفع في رسل الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
سالم يفتن ويستوي فيه القمار والمضرب وكل ما اشترى ارباعه قبل القبض فيه باطل وبعض
المضرب بالنقل وبعض القبض بالقبضه وبعض ما اشترى بشرط الكيل لا يتم الا بان يتكامل فاما بيع
المرث والموصية والرديفة وما لم يكن الملك حاصلا بعارضة فهو جائز قبل القبض الركن الثالث
نظا العقد فلا بد من جريان ايجاب وقبول متصل بلفظ او على المقصود معهم اما صريح اركانية
على قولنا اخطيتك هذا انك تدل قوله منك فقال قلت جان ما تدعير البيع فانه قد يحصل الاتفا
اذا كان في ثوبين او اثنين واثنين كمنع الاحتال والفرع اقطع للمضرة ولكن الكراهة عند الملك
والحال ايضا يحتاج ان لا يتبين ان يقرن بالبيع شرط على خلاف مقتضى العقد فلو شرط ان يرد
شيئا آخر فان حصل البيع الى وان اراد شرط الخطب بشرط القتل لم يمتد له ذلك فاسد الا اذا ذكر
استحسان على القتل بغير معلومة مفردة عن الشيء المقبول وبما لم يجر بينهما الا المساطاة بالنقل
دون اللفظ بالقبض لم يفسد البيع عند الشافعي اصلا وان فقد هذا في حقيقته ان كان في المهر
فربطت العقولت عسر مات نه الامر الى العادات فتدعيها في انفس المحضات في المساطاة اذ يتقدم
الاولى الى التزاد اخذوا بغيره عشرة ما يترتب له في المشرع ويبره اليه اذ انقضاه فيقول له
خمس عشرة فياخذ من صاحبه المشرع فيقبل الى التزاد فياخذ ويصرف فيه ويصرف في الثوب سقط
ولم يجر بينهما الجواب بقوله اصلا ويجمع الجمهور على جواز البيع في غير مائة دينار
شلاف يرد فيقول احرم هذا على نفسي ويقول الآخر خمسة وتسعين ويقول الآخر بما فيه
له ان يصرفه ويسلم وما عتق للمناع من غير الجواب وقوله استمرت به العادات وهذا من المفسد
التي است قبل المصالح اذا الاختالات بله انا فتح باب المساطاة مطلقات في المصير والنفس هو
بحال اذ فيه فتك الحكم من غير لفظ ارباعه . تدعيه ارباعه قال ارباعه ما بيع اسم للاجواب والقبول
ولم يجره الا بلفظ اسم البيع على وجه نقل تسليم ودلهم فياذا حكم بالتمثال الملك في الجانبين لا
يتم في الجولي والحبس والتمثال ملك والدواب المنسية وما يكثر الشنايع فيها اذ لا يتم ان يح
وقول فوعدت وملتته اذ لم يصدق في الامر تسليم كذلك ليس مع الاحتال الثاني ان يرد

الباب كما قال الشافعي رحمه الله من بطلان العقد فيه اشكال من وجهين احدهما انه قد لا يكون
 ذلك في المحقرات معناه ان يفتقر من الصلة ولو كانوا يتكلمون الاجاب والقبول مع اقبال الجواب
 فنقل عليهم فلهذا وقيل وانشر وكاف فشهدت الاعراض الكلية من تلك العادة فان
 الامصار في مثل هذا يفتقر الى ان الناس الآن قد انكمروا فيه ولا يشرى الانسان شيئا
 من الاطعمة وغيرها الا بمعلم ان البايع قد علمكم بالمعاطاة فاي فائدة في بطلان العقد اذا كان
 الاذن كذلك الاحتمال الثالث ان فصل بين المحقرات وغيرها كما قال ابو حنيفة وعند ذلك الفصل
 في المحقرات وشكل وجه نقل الملك من غير لفظ يد له يد وقد صارت من سحر الي مخرج قول الشافعي
 علي وقته وهو اقرب الاحتمالات الى الاعتدال فلا يباسر ولنا اليد ليس بالحاجة بل هو من ذلك
 من الملق وما اعتد به في الفقه بان ذلك كان معتادا في الامصار الاول فاما الجواب عن الاشكال
 فقولنا قولنا الفصل بين المحقرات وغيرها فليس طينا فكيف بالمتدين فان ذلك
 غير ممكن بل له طرقات واضحا اذا لا يفتقر الى شري القبل وتخلل من التزاد والخير والظلم من
 المصدور في المحقرات التي ذكرناها لا يفتقر فيها الا الى المعاطاة وطالب الاجاب والقبول معه
 مستغنيا لذلك ومستعمل ومنه الى ان يتم الوزن لا من غير الاول في هذه طرف الحضانة
 الثاني في الدواب والصيد والعقارات والنياب التيسر فذلك ما لا يستبعد فكيف الاجاب في القبل
 فيه وبينها امساك متشابهة فكيف فيها هي شئ من عمل الشبهة حتى يري الدين ان يسل فيها اليه
 الاحتياط وجميع ضوابط الشريعة ما يعلم بالعادة كذلك ينضم الي اطرافها فلهذا وامساك مشكلة
 واما الشافعي وهو يطلب سبب لنقل الملك فهو ان يحصل الفصل باليد اخذنا وتسلما سببا الا ان
 لم يكن سببا عينه بل تلك الالة وهذا الفصل قد دل على مقتضى الجمع كانه مشتمل في العادة انهم
 اليد ميسر الحاجة معاداة الاولين واطراد جميع العاديات يقول الهدايا من غير اجاب وقول مع
 القرض فيها واي وقت بين ان يكون فيه عوض او لا يكون او الملك لا يدين نقله في الجهة ايضا
 الا ان العادة السالفة لم يفرق بين الهدايا بين الخير والمنع بل كان طلب الاجاب في القبل
 مستقيم فيه كيف كان وفي الجمع المستقيم في جهة القرض فاما ما زعمنا اعدا الاختالات وهو الجمع
 المصدق ان لا يبيع الاجاب والقبول للجمع من شبهة الخلاف فلا يفتقر الى بيع فان البايع قد
 ملكه بغير اجاب وقول فان ذلك لا يبرهن تخفيفا فيما استل الاجاب وقول فان كان حاضرا عند
 شراء او اقر البايع به فليسمع منه ولا يشرى فيه فان كان النقي محققا وهو الباطل فليمنع فان

يستند قطع المصروف في المستقبل معه اذا الرجوع من المنفذ الصريح غير ممكن ومن الفصل يمكن فاعلم
ان ان كان هذا فيما يشترطه فكيف يتصل اذا حضرته غيبته او لم يجرى ما من وهو يعلم ان افعالها
تتصرف بالمعاطاة او مع ذلك يتم لعب الاستماع من الاكل فاقول يجب عليه الاستماع من الشرعي
اذا كان ذلك الشيء الذي يشترط مقدار ايضا ولم يكن من الهزات واما الاكل فلا يجب الاستماع
منه فاقول ان ردنا في جعل الفصل دلالة على نقل الملك فلا ينبغي ان لا يحصل دلالة على الإبراء
فان امر الإباحة او مع وامر ملك الملكا سبق فكل مطعم يرى فيه مع معاطاة فتسليم البائع
لذلك في الاكل مسلمة كدب بقرية الحال كادون الحامي في دخول الحمام ولان في الاعطام لم يبرمه
المشتري ينزل منزله ما قال احب لك ان ياكل هذا الطعام او يطعم من اروت فانه حله ولو صح
بما قال كل هذا الطعام فمراهم في عرضه على الاكل ويلزمه الضمان بهذا الاكل هذا قياس الفقه
معتدي ولكنه بعد المعاطاة اكل ملكه وتختلف له ضلعية الضمان وذلك في ذاته وانما الذي
سلك ان كان مثل صفة فقد طهر المسحق مثل حقه فلان يتلك بها يخرج من مطالبه من عليه ان
كان فاداعلي مطالبته قايما لا يتكلم ما غلبه من ملكه لانه لا يريد ان يتكلم بذلك العين ان يعرفه
الي منه ضلعية المصلحة ولما هو مقتدر في قضاء بقرية الحال عند التسليم فلا يبعد ان يحصل
الفصل دلالة على الرضا بان يستوفي منه ما سلم اليه في اخذ بقرية يمكن جعل الاعمال العائنا باع
والفصل لان ما قد اخذت فقد ريد الملك فيه لتصرف ولا يمكن الملك الا اذا طفت بين طمارة
بما المشتري ثم ربما يشترط اليه اسيناف هذا الملك ثم يكون قد تمكك بعد هذا استنادا من الفصل
ومن القول فاما جانب المشتري للطعام وهو لا يريد الا الاكل فحين فان ذلك باع بالاباحة
المعروفة من بقرية الحال ولكن ربما يلزم من مساق هذا ان النصف من ما ائتمنت وانما استط
الضمان عنه اذا تمكك البائع ما اخذ من المشتري فيكون كالتأخير منه والمحل منه فهذا ما نزل
في قاعدة المعاطاة على موهبتها والصلح من هذه احتمالات وتلقون ردنا حار لا يمكن لنا
التسوية الا على هذه الظنون وما المبيع فانه ينبغي ان يفسق عليه وفق مراضع الشبهة العقد
المستأجرة عقد الزرع وقصده له قتالي وشدة الإرضية ويجب الاحتراز من على الصيانة
المستأجرين على المتعدين وعلى المتعاطين على الاطعمة التي لا يبرأ الا في فقد او طعام وعلى السيرة
او على من السيرة والفصل اما السيرة فان لا يبيع من جوار المتعدين بنى من جوارهم
المتعدين الامار وهو ان يجري المتأخر في المجلس وهذا احتراز من السيرة وتسليم الصيانة

الذهب الي واد الضرب وشري الفناير الحرة بغير حرام من حيث القضاء ومن حيث ان الفناير
يجري فيه تناضل اذ لا يرد المضروب مثل وزنه راما الفضل فليحترق منه في مثله في بيع المكر
بالصحيح فلا يجوز المداخلة فيها الا مع المماثلة وفي بيع الجيد بالردي فلا ينبغي ان يشتري رديا
جيدا ووزنه في الوزن او سعره بالجيد منه في الوزن اعني اذ ابيع الذهب بالذهب والفضة
والدنانير المخلوطة من الذهب والفضة فان اختلفت الجنسان فلا يجوز بيع الفضل والتاخي
المركبات من الذهب والفضة والدنانير المخلوطة من الذهب والفضة ان كان متعادلا للذهب
بجمهوره لم يصح المعاملة عليه اصلا الا اذا كان ذلك نقدا لجارية الهبة فانما يتصور في المعاملة
عليه اذ لم يقابل بالنقد وكذا الدرهم المشتري به فان لم يكن راجعا في البلد لم يصح المشترا
عليه لان المتصور منه ان يبيع بجمهوره وان كان نقدا راجعا في البلد رخصنا في المعاملة لا على
الحاجة وخروج الدرهم ان متعادلا لجنسها ولكن لا يتايل بالقرعة اصلا فكذلك كل على
مركب من ذهب وفضة فلا يجوز شراؤه لا بالذهب ولا بالفضة بل ينبغي ان يشترى بمقتاع آخر ان
كان نقدا للذهب منه معلوما الا اذا كان متعادلا للذهب قويا لا يحصل منه ذهب مستقر
عند العرض على النار فحينئذ يبيعها معلوما من الدرهم وما يد عليه من غير القرعة وكذلك لا يجوز
للصيرفة ان يشتري فلانا فيها حر وذهب بذهب ولا ان يتبعه بل بالفضة ان لم يكن فيها
فضة ولا يجوز شري ثوب متسوج بذهب يحصل منه ذهب متصور عند العرض على النار وما
يجوز بالفضة ويقرها راما المقاطون على الاطراف فليعلم المتباين بين الجبلر ليلتفت حسن
الطعام المبيع بالمشتري او لم يختلف وان فقد الجنس فليعلم التباين وراجاه اهل البلد والمشترا
في هذا صالحة التصاب بان يسلم اليه الثمن يشري به اللحم بقدر اوقية وهو حرام ومعاملة
القباز بان يسلم اليه الحنطة ويشترى به الخبز فيسبه او نقدا وهو حرام ومعاملة العصار ان يسلم
اليه الجوز والحسم لياخذ منه الادهان وهو حرام وكذلك اللبان فيعطي اللبث ليرخذ منه
الجنس والنعن وسائر اجزاء اللبث فلا يباع الطعام بغير جنسه الاقتدار يجب الاقتدار
ومتا خلا وكل ما يحدد من الشيء فلا يجوز ان يباع به متا خلا ومتا خلا فلا يباع بالحنطة وبن
وغيره وسويق ولا بالصب وليس يخلو ويصير ولا باللبث خوف وزيد مخيض ويجب التاخي
لاستيداء المكين الطعام في حال كمال الادوية فلا يباع الربط بالربط والعب بالعب متا خلا
ومتا خلا فلهذا حل متصرف في تقويم البيع والبيعه على ما يشترى الناجر بمشاراة التصادم

يشق فيها اذا تشككوا بالنس عليه وانه لم يعرف هذا لم سقطت المواضع السؤال ما فهم الزبر والرا
 وحرا يدري المصدا الثالث ان سلم ويلزم الثاني فيه غير شرط الاول ان يكون راس
 المال معلوما علم مطلقا لو تضمنه تسليم السلم فيه امكن الرجوع اليه راس المال او منتهى فان سلم كذا
 من وراهم بخلافه ان كان مخطئا لم يرجع في احد الطرفين الثاني ان سلم راس المال في مجلس العقد قبل
 التفرق فلو قضا قبل التسليم انسخ السلم الثالث ان يكون السلم فيه ما يمكن تزييف او صاف كالخمر
 والحرير ايات والنفق والصوف والابريص والالوان واللحم وبيع الحطارين وابتاعها ولا يجوز
 في البهائم والمركبات وما يخطئ لغيره كالتسوية والنبات المعركة والخفاف والثنا
 المختلفة اجزاءها ومصعبا ويظهر لغير ايات ويجوز السلم في البهائم ما سطر في الرمن لثقله
 فورا ملح والماء بكرة الطبخ وعلته معنى عنه ويتابع به الزايع ان يستحق وصف هذه الامور القابلة
 للمصنف حتى لا يفسد وصف يتفاوت به القيمة متفاوتا مع اناس به الا انه كان فذلك الوصف
 على التام مقام الزينة في البيع الخامس ان يجعل معلوما ان كان موقفا فلا يرجع اليه
 المصدا والى هذا انما رتب اليه الاشر والايام فان الادراك قد يتقدم ويتاخر لاسان يكون
 السلم فيه ما يستدعي تسليمه وقت الحبل يدور فيه وجوه غالبا فلا ينبغي ان يسلم في الصافي
 بل لا بد ان يكون كذا سائر النواكفان كان الصالب وجوه وجاز الحبل ويجوز عن التسليم بسبب
 انه قد انجلى ان شاء ان يشرح جميعه في راس المال ان شاء السابع ان يتذكر مكان التسليم فيها
 يختلف العرض به لئلا يشك في ذلك راعا الثامن ان لا يخلط صنف فقول من مخط هذا البيد ان
 ثمن هذا البستان فان ذلك بطل كونه ما قسم لواء اضافي من بلد او قرية كثيرة لم يشرع لكل الناس
 ان لا سلم في ثمن نفس غيره الرجوع مثل دية سرقة صنف مثلها الرجاء حسا ومعها ولها
 وفرة ذلك ما لا يتعد عليه غالبا الثامن ان لا سلم في طعام مما كان راس المال طعاما سائلا كان
 من جنسه او لم يكن ولا يسلم في نقد اذا كان راس المال نقدا وقعد كذا عتاق الزبر الصنف
 الزايع الايجان في مكان الايجرة والمنفعة فاما المعاقدة واللفظ فيضريه ساء كونه في
 البيع والايعة كالممن فيضيق ان يكون معلوما ومروفا بكل ما شرطنا وفي البيع ان كان جينا
 فلذلك كان دينا متيقنا ان يكون معلوم الصفة والتميز في غير من جرت العادة بهما من
 كراه الله معارضا فذلك باطل اذ قد انما مجهول ولو شرط وراهم شرط على المكسب ان يصرف
 الى العمان لم يجوز لان محل في العرض الى العمان مجهول ومنه استبعاد السراح ان يأنفذ الجلة بعد

الشيخ واستجار على الحنفية بخلاف الحنفية واستجار الطهارة بالتحالة أو ببعض الدقيق فهو باطل
وكذلك كل ما يتوقف حصوله وانفصاله على حل الاجزاء فلا يجوز ان يحصل اجرة ومنها ان يقدّر
بجاءة الدقة والحجرات يبلغ الاجرة على كل من كل شبر ومن لم يتقدّر شبرا لاجزاء كانت المدة
بجوهة ولم يتقدّر لاجزاء الركن الشاكلة المنقطة المنقصة بالاجزاء وهي العمل وحده ان كل
عمل يباح معلوم طبق الصاع به كلفه ويتطوع به الغير من الغير فحيز الاستجار عليه وعلى غيره ^{الغالب}
يتدبر تحت هذه الابطال وكما لا يطول مرجعها فتدبر في القول فيها في المتقيات وانما يشترط
ما يحتم به البطلان فيلزم في العمل المبتاجر عليه امر خمسة الاول ان يكون مستقرا بان يكون به
كلفه وثبتا على استجار طهارة ليزيد به الدكان او اشجار ليخفف عليه الثياب ودراسة ليزيد به
الدكان لم يعرفات هذه الخانع يجري مجرى سبعة خمس بيزين الا ان كان ذلك لاجزاء بعضها وكذلك
لا استجار ما على ان يتكلم بكلمة ربع بها سلته لم يجر وما اخذ الباسعون حوتا من جواهرهم
فبشتمهم وقيل فلم في تزيج السليج فهو لم اذ ليس يصدر منهم الاكلمة لانت فيها ولا يفتق
لها ولا يجل لم اذ اقيم الماكثرة الزود واما بكثرة الكلام في تأليف امر الصالح ثم لا يمتنع
الاجزاء المشل فاما ما ساقط على الساع فهو علم وليس ما خرج بالحق الثاني ان لا يفتق الاجزاء
استجار حين مقصود فلا يجوز لاجزاء الكرم لا تقنعه ولجاءة الخواشي للثبته واجزاء الباسف
لثباتها ويجوز استجار الموضوعة ويكون اللين ما يبالون اقله فيمكن وكذا استجار حجر الزاوية
ونحوه لثباتها لا يتصدق ان على حالها الثالث ان يكون العمل مستورا على من يطلعها
ومرعا فلا يصح استجاره الضيف على حل لا يصدق عليه ولا استجاره الاخرى على التعليم وغيره
يحرر فله فالتشريع يمنع من تسليحه كاستجاره على قطع من يحميه او قطع حنظل لا يجرى من الشرح
في قطع الاستجار الطاهر على كفى المجهول والمسلم على تعليم النحر واستجار رويحة الغير
على الضلع ورون اذن رويحها او استجار المصنف لصوره الميراثات او استجار الصانع على سبي
الارابي من الذهب والفضة فكل ذلك باطل الرابع ان لا يكون العمل واجباً على الاجر او لا يكون
حيث لا يجري الساء فيها من الاستجار فلا يجوز اخذ الاجر على الجهاد وعلى سائر العبادات
التي لا يباين فيها ولا يبيع ذلك من المستأجر وهو على الحج ومثل الميت وحفظ القصور ودفع المني
وجعل الجنائز وفي اخذ الاجر على ما لا صلاة الزايع وعلى الاذان او على الضدي للقدوس
ارادوا الفرقان خلاف ولما الاستجار على تعليم مسئلة بعينها او تعليم سورة معينة لم يفتقر معين

صحيح الخامس ان يكون الحمل والمنفعة معلوما فليزاجا يعرف حله بالنزول والمعلم يعرف حله
 بالشوكة ومقدارها وحمل الدواب يعرف بمقدار الحمل ومقدار المسافة وكل ما يشترط في
 العادة فلا يجوز استعماله ونصيب ذلك بطول وانما ذكرنا هذا التقدير ليعرف جليات الاحكام به
 ويغفل لواقع الاشكال فيقال فان الاستقصاء شأن المتق لانسان العلم العقد الخامس
 القراض ويلزم فيه ثلثة اركان الركن الاول راس المال وشرطه ان يكون نقدا معلوما مسددا
 الى الصالح ولا يجوز القراض على التلوس ولا على العرض فان القراض ينصق فيه ولا يجوز
 على جسر من الدرام لان مقدار الربح لا يتبين فيه ولو شرط المالك اليد لنفسه لم يجز لانه ينصق على
 القارة الركن الثاني الربح ويكون معلوما بالجزء بان بشرط ان لا يفتقر الى النصف او ثلثا
 فلا يقال على ان كان الربح مائة والباقي لم يجز او ربما لا يكون الربح اكثر من مائة فلا يجوز
 يتقدم بمقدار معين بل يتقدم على اركان الركن الثالث العمل الذي على الصالح وشرطه ان يكون
 جارة جزء من نفسه عليه بتعيين وماتت فله شرط ان يشرى بالمال مائنة لطلب نفسها فيقتاض
 النسل او حصة فخرها ويتقاضا ان الربح لم يبيع لان القراض ما ذرك فيه القارة وهو ابيع
 والشري وما يبيع من ضررهما فقط وهذا تعرف الحق لجزء وعادة المراضى ولو ينصق عليه شرط
 ان لا يشترط الا ان يخلو او لا يجز الا ان يخلو الا ان يخلو الا ان يخلو الا ان يخلو الا ان يخلو الا ان يخلو
 ثم ما انصفه الصالح ويكيل منصرفه بالقبضه تصرف الكلا وبما اراد المالك التمتع فله ذلك
 فاذا انصرف في حاله المال كله فقد خفف وجهه التمتع وان كان غرضه الاربع فيه ودليس لم يكن
 للمالك تكييفه ان يرجع الى التمتع لان العقد قد انقضى وهو لم يلزم شيئا فان قلنا الصالح ابعه
 راي المالك فالمشترى راي المالك لا اذا ابيع الصالح زبرنا يظهر بسببه مع على راس المال
 وبما كان بيع فضلي الصالح بيع مقدار راس المال محض وراس المال لا ينفك آخر حتى يتميز
 الفاضل وبما فخره كان فيه وليس عليه بيع الفاضل على راس المال وبما كان راس المال
 نصيبه تصرف فيه المال لاجل الزكاة فاذا كان قد ظهر من الربح شيء فالابتسار ان زكاة نصيب
 الصالح على الصالح وان ملكه الربح بالظهور وليس للصالح ان يبيع او يمال القراض وذلك ان
 المالك فان ضل صفة صفة وكنت ضمن الاصل والافان جملة ان عدولته بالنقل يتقدم
 التي من المتقرب وان سافر بالاذن جاز وبعدة المالك وحفظ المال على مال القراض كما ان
 نفقة الكحل والوزن والحمل الذي لا يتبادر الشاخر منه على راس المال فاما فخر القرض عليه

والعمل السير المصنوع فليس له أن مدل عليه لبعده وعلى العامل منه وسكناه في البلد ليس عليه اجرة المحاقن وهما جرح في السفر إلى القراض ففقدته في السفر على مال القراض وإذا رجع ضل عليه أن يرد بقايا الألب السفر من المطهرة والسفرة وغيرها العقد الثاني من الشركة وهي أربعة أنواع ثلاثة منها باطلة الأولى شركة المناقضة وهي أن يقال فيها وضعا لشركتين كل مالنا وما علينا وما لهما وما لهما وهي باطلة الثانية شركة الأبدان وهي أن يقال الاشتراك في اجرة العمل وهي باطلة الثالثة شركة الربح وهو أن يكون لأحد ما شريكه وقيل مقبول فيكون من جهة الشفيع من جهة غير العمل وهي باطلة وأما الصحيح الرابعة المسماة شركة الغنائم وهي أن يخلط ما لهما بحيث يتقصد الميزة لا يتقصد وما دون كل واحد منهما نصيب في التصرف ثم حكمها توزيع الربح والمخاريج على قدر المالين ولا يجوز أن يفرض لك بالشرط ثم العمل يبيع التصرف على المهرول وبالمسقة تتصل الملك من الملك والصحيح أنه يجوز الشركة على العمل المشترك ولا يشترط التمتع بخلاف القراض فهذا التمتع من علم الفقه يجب تعلقه على كل مكتب والا فاقسم المحرم من حيث لا يري وأما معاملة الغناب والخباز والبقال فلا تستحق منه المكتب وغير المكتب والحلل فيه من مائة أوجه من أحوال شروط البيع وأحوال شروط السلم أو القرض على المعاملة أو المعاداة التجارية يكتبه المخطوط على خلاف عاصات كل يوم ثم الغناب في كل مدة ثم القوم بحسب ما يقع عليه التراضي وذلك ما ترى الغناب بأباحتها فحاجة ويحل عليهم على إباحة التنازل مع انظار العرض في كل مدة ولكن يجب الغناب ما كله ولمن قيمته يوم البيع فله التمتع تلكا اليوم وإذا وقع التراضي على مقدار فليس في أن يلمس منهم إلا الإبراء المطلق حتى لا يبقى عهد أن تغرق المقتضا وتنتج القوم فهذا ما يجب التناحية به فإن كان عليه وزن الثمن لكل واحد من المراج في كل يوم وفي كل ساعة شططا وكذا تكليف الإحاب والتسليم وبعد من كل واحد منهن فله حصة أو كان كل نوع سلك نومه **الباب الثاني**

في بيان العدل واجتناب الظلم في المعاملة اعلم أن المعاملة قد جري على وجه حكم الحق بحسبها والقضاء بها ولكنما الشغل على ظلم يتعوض به العامل لمصلحة الله أو ليس كذلك مستغنيا فساد العقد وهذا الظلم يعني أن ما سحره الغير ومن قسم إلى ما هم ضرر وإلى ما يحضر الشامل القسم الأول ما يصح فيه مزايا الفروع والأول الاحتكار فإيج الطعام بغير الطعام يتطلبه الغلاء في الأسعار وهو ظلم عام ومما جاءه مقدم في الشرح روي ابن عمر

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احسك الطعام اربعين يوما فقد برئ من الله وبرئ الله منه
وروي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من احسك الطعام اربعين يوما فقد صدق به لم يكن
صدقه كفاية احكامه ومن علي بن ابي طالب رضي الله عنه من احسك الطعام اربعين يوما ثم
صدقه به لم يكن صدقه كفاية فسا قلبه ومنه انه احرق طعام محسك بالناور وروي في فضل
ترك الاحسك عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من حلب طعاما فجاءه لشربه فتركه فکان صدق به
وبه لغة الشرف فكانا احق برقيه وفعلت به قوله تعالى ومن يرد فيه بالباطل او بظلم نذره من رب
العلم ان الاحسك من الظلم وادخل محسكه في الرصيد وروي عن بعض السلف ان كان يراسط
بجوف سنيته حنطة الى البصرة وكب الى مكبل مع هذا الطعام به يدخل البصرة ولا يخرج الى
مرايق سمه في السمر فقال له البخاري ان اخرته الى جمعة يموت اضعافه فافرح فرجع في امثله
ركب الى صاحبه بذلك فكتب اليه صاحب الطعام يا هذا انا كما مضى به مع يسير مع سلامة
ديننا وانك قد ضللت ولما ان مع اضعافه يذهب ثمن من الدين وقد حسب علينا شيئا
فانه انا كما كان في هذا المال كله وصدق به علي بن ابي طالب رضي الله عنه من اثم الاحسك بالناور
واعلم ان الشهي مطلق وتعلق النظر به في الوقت والجسم اما الجسم فمطهر النية لاجل
الاقوات اما ما ليس بقوت ولا صفة على القوت كالادوية والحقايق والزعفران والطيب
وامثاله لا يتعدى النية اليه وان كان مطبوخا واسما صحت على القوت كاللحم والفواكه
وما يستعمل من القوت في بعض الاحوال وان كان لا يمكن المعاملة عليه فهذا في محل
التفريق العلم من طرق التحريم في السنن والحسل والشيح والجبن والربح وغير ذلك مما
يجوز مجازا واما الوقت فيحصل ايضا طرق الشهي في جميع الاوقات وعليه بدل الحكمة التي ذكرنا
في الطعام الذي صارف بالبصرة سمه في السمر ويحتمل ان يخص موت هذه الاطعمة خاصة
التي اريد به سويكون في اخر عمره شربه فلما اذا التفت الى الاطعمة فكثرت واستغنى الناس عنها
ولم يرغبوا فيها الا بتمه قليل لما شغل صاحب الطعام ولم ينظر خطا عظيم في هذا الضرار
وانه اكان الزمان زمان فخطا كان في اضرار الحسل والبيع والبيع واشغالها اضرة
ان تغني تحريمه وقول به في حق المحرم وابشانه عظيم كضراره فانه من مطلق من تخصيص الطعام
لذا لم يكن ضرره فلا يخلو لحدس الاقوات من كراهة لانه ينظر مبادي الضرر وهذا ارتفاع
الاشعار واشغال مبادي الضرر محذور كاشغال الجبن والضرر وكثرت دونه واشغال عبيد

الضار وكفنه ومنه واشتار حين انشأها من غير انفس الارواح ومنه انفس الارواح تنف
وجبات الكراهية والحرم وبالجملة التجار في الاوقات مما لا يطلب لان طلب ربح والاوقات
سكنت فاما الرابع من المزاياء منقول ان يطلب فيما خلقت من جملة المزاياء التي لا ضرورة للخلق لها
ولذلك امر بعض الناجين بجلاد وقال لا تعلم ولكن كيف مصون ولا تصنعين مع الطعام مع ربح
الاكتفاء فانه متى انقلا وحيث انفس الناس وانفسنا ان يكون خيرا فانها مصونة على ذلك
امرا فانها من غير الدنيا بالذهب والفضة النوع الثاني من ربح الزيف من الدرام في انشاء
المتد فهو ظلم اذ سحر المصالح انهم يعرفون ان عرف روجه على غير وكذا ذلك الثالث والرابع
والاثر في ربح في الايدي وهم الضرر وسع الفساد ويكون هذا كل وربا له واجبا لله فانه الذي
نفع ذلك الباب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سن سنة سيئة فعل بها من بعده كان عليه
وزنها ووزن من عمل بها لا ينقص من اعمارهم شيئا وقيل اتفاق ورسم زيف اشد من مرقاة
درهم لان السرقة معصية واحدة وقد عصى وانفق الزيف بدعة اظهرها في الدنيا
وسنة سيئة يعمل بها من بعده يكون عليه وزنها ووزن من سن سنة سيئة او اكره الى ان
يبقى ذلك الدين ويكون عليه ما فقد ينقص من امر الى الناس فسيب فطرية لمن اذ لمات
ما لم يمتد له ربه والليل الطويل لمن مرق وبقى ذنوبه بعد ما لم يمتد او ما لم يمتد
بها في قبره وقيل عنها الى اخر اقربها قال الله تعالى ويكتب ما قد مرنا وهم اي كتب ايضا
ما اخر من تاراجهم كما كتب ما قد مرنا وفي مثل قوله تعالى انما الانسان ليطغى ان رآه استغنى
اشرا فاما حاله من سب سبها على غير ما يعلم ان في الزيف امر الاول انه اذا ورد عليه شيء
منه فيضيق ان يطرحه في برحمت لا يسد اليه وليا ان يترجعه في بيع آخر ولنا فسد حيث
لا يمكن التماس به جاراتنا في انه يجب على المتاجر قسمة المتد لا تستحق نفسه ولكن لا يعلم
الى مسلم زينا وحر لا يوجب فيكون انما يقتصر في قسمة ذلك الصم وكل من علم به يتم البيع
خبيث فصيله ولسن هذا كان السلف يعلم علامات المتد فطر الدينهم لا الدينهم انما الله
ان لم يعرف المصالح ان زيف لم يخرج عن الاثم لانه ليس ماخذ الا من رجه على غير ولا جبر
ولم يقرم على ذلك لكان لا يوجب في اخذ اسلاما فاما يتخلص من اثم المتد الذي ينس مصالحه
فقط الرابع انه اخذ الزيف ليعمل به على الله عليه وسلم ثم ادهم على المتد سؤل الا
فقد داخل سنة ربح هذا الدعاء ان عزم على روجه في برهان كان عولان روجه في معاملة فهذا

شر وجه الشيطان عليه في موضع غير فلا يصلح من يتساهل فيه الاقتصار. الخامس ان
الذين سويهم بالاعتقاد في اسلافهم من اهل الاذهب فيه اهل في الدنيا بما فيه نفع فان كان
مصلحة بالخاص وهو نقد البلد فقد اختلفت المصالح في المعاملة عليه وقد اختلفت الرخصة فيه
اذا كان ذلك نقد البلد من علم متدليا منقرا اولم يعلم وان لم يكن هو نقد البلد لم يحرم الا
اذا علم تدليا منقرا فاذا كان في مال قطعة نقدية نقدتها من نقد البلد فليس ان يحرم معاملة
وان لا يعامل به الا ان لا يحصل التزويج في جملة النقد بطريق التلبس فاما من يحصل ذلك
اليه لسلطه على السداد فهو كسب العيب من يعلم انه يحرم منه الحسن وذلك محظور واما ما
على الشر وشركه وسلك طريق الحق بامثال هذا في التجارة اشدين المرافعة على نقل
الصادات والمصلحة لها من ذلك كالتقال بينهم المتاجر الصدوق افضل من المتعبد وقد كانت
السفينة المكون في مثل ذلك حتى روي عن بعض الفراء في سبله قال انه قال جئت على
زبي لا تكل علفا فتعصية زبي فوجبت ثم فدا مني الصبي فقلت ما به فتعصية زبي ثم جئت اليه
فتعصية زبي ركبت لا اعتاد ذلك من فوجبت حرنا وجئت منكس الزمان منكس الدلب لما قا
من الصلح ولما طرأ من خلق الفرس فوجبت يابي على عهد السطاطا وزبي قائم فزيت في
النعم كان الفرس غياطى ويقل باو عليك ادوت ان ياخذ الصبي ثلاث مرات وانت بالاسر
في علقا ووجبت في شنه ورجا زانا لا يكون هذا ابدا قال فانتبهت فها قد جئت الى العلقا
را بدلت ذلك الدوم فهذا مال ما يقسم ضرره وليس عليه امساك القسم الثاني ما يخص في
المعامل به فكل ما يستقره المعامل فهو ظلم وانما العدل ان لا يتراخيه المسلم والمضابط الكلي
ان لا يجلب الا ما يحب لنفسه فكل ما لم يحول به شئ عليه فقل على قلبه فينسى ان لا يعامل
به بل ينسى ان يستمر منه وروى فيهم من باع اخاه شيئا بدوم وليس يعلم له ان
نفسه لا تجوز ورائق فانه ترك النعم الما مريد في المعاملة ولم يحب لايه ما يحب انت جفت
جنته فاما تفصيل فتقارب اموال لا ينشئ على السعة بما ليس فيها وان لا يكتم من غير ما هو
مستحقا شيئا وان لا يكتم في ضررها وتقدرها شيئا ولا يكتم من شرها ما هو في المعامل لا يمنع
انما الامر فهو ترك الشئ فان رخصه السلطنة كان بما ليس فيها فكذب فان قل فهو
كليس ظلم مع كونه كذبا وان لم يقبل فهو كذب واستقام مرة اذا الكذب الذي يرفع قد لا يرفع
في ظاهر المنة وان افق على السعة بما فيها فهو هذا ان تكلم بكلام لا يحسنه وهو محاسب على كل

كلية يصدر منه انه لم يكلم بها فليظن من قول الالهي رقيب الا ان ينق على السلطة بما فيها
ولا يعرف المسترق ما لم يذكر كالمصدق من خفي اختلاف الجسد والجوارى والله داب فلا بأس بذكر
التدوير من منه من غير بالغة ما طاب ريقن تصد منه ان يعرفه اخر المسلم في ريب
منه حتى حسيه حاجته ولا ينبغي ان حلف عليه البتة فانه ان كان كاذبا قد جفا بما يصح
الغفوس في من الكبار التي بعد الدليل الملاح وان كان صادقا فقد جعل له هوسه لا تلمه وقد
اساء فيه اذ الدنيا اخس من ان يتصدق روحها بذكر اسم الله تعالى من غير ضرورة وفي الخبر من
نكث اجر من يولي الله ولا طاعة ويل للضالع من خذ بعد خذ وفي الخبر الذين الكاذبة منقذ السلطة
محققة للكذب وروي ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تكذب لا تظن الله اليوم يوم القيمة
عقل متكر وتنان يعطيه وممن سلطته بيمته فاذا كانت الشيا على السلطة مع الصدق
سكروها من حيث ان ضرر لا يرد في الرزق فلا ينبغي المنطق في امر الدين مقدور في من
بن عبد الله كان خزا ان طلب منه خزل شري فاخرج غلامه سبط الحق فشره ونظر اليه قال
اللهم ارزقنا الجسد فقال له لا تدري في من تصد ولم بعده وخاف ان يكون ذلك قرصا
بالشيا على السلطة فكل هؤلاء هم الذين اجروا في الدنيا ولم يضيئوا بينهم في جوارهم بل
هو ان ربح الآخرة اولي بالطلب من ربح الدنيا الثاني ان يخذل جميع صوب المبيع خفيها
وجليها ولا تكتم منها شيئا فذلك واجب فان اختار كان طالما غاشا وانفس حرام وكان
ناكبا للفتح في المعاملة والتعجب واجب وربما اظهر احسن وجهي الثوب واخفى الثاني كان
غاشا ولذلك اذ اخبر الساب في المراضع المظلمة وكذلك اذ اخبر احسن روي الحف النسل
واشاله ويدل على حرم النفس ما روي انه سئل عليه وسلم من رجل يبيع طعاما فاجبه فاذل
بيد فراي ملا فقال ما هذا فقال اصابت الشاة فقال صلى الله عليه وسلم فهو لا يسلطه رزق الطعام
حقا ولا الناس من شئنا فليس من ادل على وجهي النعم باظهار اليوب ما روي ان النبي صلى
لما باع جريلا على الاسلام ذهب ليصرفه فغيب ثوبه واشترط عليه النعم لكل مسلم وكان حرره
اذا قام الى السلطة سمها الصر من هاتم اخبر وقال ان شئت فخذ وان شئت فترك فترك فقبيل
لذلك اذا ضلعت هذا لم يندك مع قال يا ايها رسول الله صلى الله عليه وسلم على النعم فلك
وكان واثلثة بن الاسم واقفا فباع رجل مائة لبخانة وروم ففعل واثلثة وقد فعل
بالثقة فني ورا رجلا مع به وقول يا هذا اشترت لكم اراظن فقال ليل للظن فقال

ان يحتمل ان يتبين ان الله تعالى لا يبيع النسيء فلو فرض ما مقتضاها الباع ما قدم وقال لو ابدى رجلا
 انه انصدت علي بن ابي طالب فقال انا ما صار رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا النسيء كل مسلم وقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا اهل لاحد مع بيع الاوين ما في وجه لمن يعلم ذلك الا بينه
 فقد فهموا من النسيء ان لا يبيع الا الله الا ما يريه الله نفسه ولم يصدقوا ان ذلك من الفضائل
 وزيادة المتكلمات بل اعتقدوا انها من شروط الاسلام الداخلة تحت بيعته وهذا امر يشق
 على كثر الخلق ظنك كاذبا يخشون البصلي للصادق والافعال من الناس لان القيام بحقوقه
 مع مخالطة جماعة لا يقوم بها الا الصديقون ولم ينتشر ذلك على الصبيد الا بان يصدقوا من
 اصحاب ان ملتقى الصوب في تزويجه السلع لا يزيد في رزقه بل يحقه ويذهب بركته في رزقه
 من مفرق التلبسات يهلك الله دفعة واحدة قد حكي ان واحدا كان له بقرته يبيعها ويحفظها
 المار ومعها سبيل ففرق البقرة فقال بعض الاولاد ان تلك المياه المخرقة التي صبتاها
 في اللبن اجففت دفعة واحدة واحذت السم كلف وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيعان
 اذ اصدقا وانما يركب لهما في بيعها واذا كذبا وكتمان مع سرية بيعها وفي الحديث ان الله تعالى
 على شريكين ما لم يخالفا فاذ اختلفا منع يد عنها فاذا نزل من حواءه كالانقص ما كان
 صدقة ومن يعرف الزيادة والنقصان بالميزان لم يصدق بهذا الحديث ومن عرف ان الله
 الواحد قد سار كنهه حتى يكون سببا للسعادة الانسان في الدنيا والآخرة والافان الموقنة
 قد نزع الله البركة منه حتى يكون سببا لهلاك ماله بحيث يخفى الا فلا منعه ولا اصلحة له في بعض
 امره يعرف معنى قولنا ان الجناه لا يزيد في المال والصدقة لا تنقص منه والمحق الثاني الذي
 لا يمكن اعتقاده لستم له النفع وتيسر لبيان يعلم ان بيع الآخرة وغناء خير من بيع الدنيا
 وان فوائدها حلال الدنيا استغنى بالانقضاء المصروف في مظالمها او زائد ما فليت بغير النسيء
 ان يستبدل الذي هو اذني بالذي هو خير والخير كله في سلامة الدين قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا يزال الآلة الا انت تدفع عن الخلق بحفظ الله مالم يورثها صفة دنياهم على آخرتهم وفي
 لفظ آخر مالم يبالوا بغير من دنياهم بسلامة دينهم فاذا فعلوا ذلك فقال لا اله الا الله فقال
 انه ضال كذتم بسم بها صديون وفي حديث آخر من قال لا اله الا الله فله الجنة قبل
 وما اخلاصا قال ان محمدا حاتم الله وقال صلى الله عليه وسلم ما آمن بالقرآن من استحل بخله
 رزقهم ان هذه الامور قاذرة في ايمان ما ان ايمانه راس بالدين في جنة الآخرة لم يضع راس ماله

المعد لم يخرجه بسبب ربح ينفع به أياما معدودة ومن بعض السامعين لم دخلت الجامع وقيل كان
غيره ولا وهو غاض بأهله فقلت من انتم لم فاذ اقالوا هذا قلت هو خيرهم ولم قالوا من هم
قلت من انتم لم فاذ اقبل هذا قلت هو شرهم والشرع حرام في الشرع في القوم والفتاح جيبا
فلا ينبغي ان يتناول الصانع عمله على وجه له طاعة غير لما ارتضاء لنفسه بل ينبغي ان يحسن
ويحكم كما يحب يتبين فيها ان كان فيها عيب فنه يخلص وسأل رجل هذا ابن سلم فقال كيف
في ان سلم في مع انشغال فقال اجل الوجهين سواء ولا ينصل الفتق على الاخرى ويخرج المشرك
ولكن شيئا طعنا تماما ورتب بين طرز ولا يطبق احدى الفلين على الاخرى ومن هذا الفن
ما سئل احد عن الرخ حيث لا يتبين فقال لا يجوز لمن يتبعه ومحبته وانما اجل الرخا اذا احلم
ان يظن انه لا يزيد للبيع فان قلت فلا يتم المعاملة بها وجب على الانسان ان يذكر حصة البيع
فان لم يلبس كذلك او شرط التاجر ان لا يشتري للبيع الا البعيد الذي يرضيه نفسه لم يمسكه
فترفع في بصره بصر فبصار كما له فيه فلا يحتاج الى طيبس وانما تقدر هذا لانهم لا يتقنون
بالرجع اليه وليس لهم الكرا لا يلبس من يرم هذا فترا الحبيب فان وقع في يد سبي
ناور ان ذكره ولم تقع بغيره باع ابن سيرين شاء فقال للشري ابراء اليك من عيب فيها انها
تقلب العلق برجلها وباع الحسن بن صالح جارية فقال للشري انها اخذت هذا مرة وما
فهي كذا كانت سير اهل الدن فمن لا يصدق عليه فليتركه المعاملة او ليومن نفسه على عذاب
الآخرة الثالث ان لا يكتم في المقدار وذلك بتعديل الميزان والاعتناء طه فيه وفي التكيل
فينبغي ان يكتل كالتكال قال الله تعالى ويل للظالمين الآيات ولا يخلص من هذا الايمان
يرجع اذا اعطى وينقص اذا اخذ اذا العدل الحقيقي قلنا يتصور فليست تظهر بظهور الزيادة
والانقصان فان من استقصى حقه بكاد يشك ان يتعداه وكان بعضهم يقول انا لا اشري
الويل من الله بحبه فكان اذا اخذ نصف حقه واذا اعطى زاد غير مصف حقه ويقول وويل
لن من يبيع حبه حبه ومنها السموات والارض وما اخرج من باع طوبى لويل وانما بالحق في الآيات
منه لانها مظالم لا يمكن التور منها اذ لا يعرف صاحب الحيات حتى يجهتوا او يبيع حتى يجهتوا
ولذلك لما اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قال للوزان لما كان يزن عنه زن والبرج
ونظر فضيل اليه ابته وهو فيسئل دينا رايريدان ميرغ ونزل تكيل وسعه حتى يرون وقد
فسبه فقال ما بيني فملك هذا الفضل من جفيف ومتر من مخن وقال بعض السلف همت للناظر

ك

والبايع كفت صوري وعطف بالثمن ونام بالكيل وقال سليمان عليه السلام كما دخل الجنة
بين المجرمين كذلك يدخل الجنة بين المتنافرين وعلى بعض الصالحين على بحث متيل الى
كان فاسقا مكنت فاحد عليه فقال كانك قلت لي كان صاحب ميزان يطرأ حدهما فاحد
ان ارم الى ان فسقة مظلمة منه ومن الله تعالى وهذا من مظالم البعاد والمساهمة والفرقة احد
والشديدية امر الميزان اعظم والخلع منه حصل به ونصف حبة وفي رواية ابن مسعود لا تظنوا
في الميزان واقرأ الوزن باللسان ولا تحسروا الميزان اي لسان الميزان فان اللسان والرجحان
يظهر بطله وبطله كل من نصف لنفسه من وزن ولو بطل كلمة ولا ينصف بمثل ما ينصف فهو لعل
نحت قوله تعالى ميل المظنن الآيات فان حريم ذلك بطل المكيل ليس يكون ميكلا بل كونه امر متساويا
ترك العدل فيه والنصفه فهو جاز في جميع الاحوال صاحب الميزان في خطر الويل وكل مكلف فوجبا
وان كان في الضالة والوزن وخطئه فالويل ان عدل من العدل وما ان الاستقامة ولو لا هذه
واسمات لما ورد قوله تعالى وان منكم الا اماره اكان علي تركها متحيزا فلا يتكعبه ليس بمصرا
من العدل الا ان وبعثت الميزان متساوية فتارة عطفها فلذلك تنصرت مدة متساوية في انزال الام
الخلع حتى لا يبقى بعضهم الاقصد هذه التسم ويقي بعضهم الف سنة والرفاء فيسأل الله تعالى ان يرضينا
من الاستقامة والعدل فان الاستدلال على متن الصراط المستقيم من غير ميل غير مطوع فيه فان ادق
من الشر واحد من السيف والولاء فكان المستقيم عليه لا يتعدى على جوان الصراط الهدى وعلى النار الله
من صفته انه لا يق من الشر واحد من السيف بعد الاستقامة على الصراط المستقيم هذا البديع
التي على الصراط وكل من خلط بالطعام نرايا فانه كانه فهو من المظنن في الكيل وكل متساو وزن
مع القم عطف الميزان الصادقة فهو من المظنن في الوزن وقس على هذا سائر التعديلات حتى في
البيع الذي يحاط به البزار فانه اذا اشترى ارسل الثوب في وقت البيع ولم يرد ثمنه اذا باع
مد في البيع لظفر تغلوت في الصدق بكل ذلك من الطنيت المعوض صاحب للويل الرابع ان يصيد
في سائر الوقت ولا يخفى منه شيئا فقد نفي صلي الله عليه وسلم عن طلق الركبان وبقي من الجفرا اما
طلق الركبان فهو ان تسبق الرفقة وتبقى المتاع ويكذب في سائر البطل قال صلى الله عليه وسلم
لا ينظر الركبان من يلقاه به صاحب قسحة بالخيار جدران تقدم السوف وهذا الشرع مستند
وكن ان ظن كذبه بتعليق الخيار وان كان صادقا فاني الخيار خلاف لقارف فهو المخرج الى
المكسب وهي ايضا ان تتبع حاضر لباد وهو ان تقدم البديعي البلد وهو معه قرب وهو يرد ان

يسارع الي بعضها فتقول الحنيفة تركه حدي حتى اغلبي في نفسه واشطر ان تغلب سعر وهذا في الزرع
مصرم وفي سائر السلع خلاف والظاهر تحريمه لعدم النية ولا تميز الضيق على الناس على الجمل من
غير فائدة للتضييق وانجي من المحس وهو ان يتقدم الي البائع بين يدي الزبون المشتري على
السلعة بزيادة وهو لا يريد ان يترك رغبة المشتري فيها وهذا ان لم يهر من اطاعة مع البائع بعد
صل حرام من حاله والباع معتقد وان يهر من اطاعة حتى يهر من الحياء خلاف والاولى هو ان الحياء
لا يهر من فعله ايضا هي المعززة في الملة ويلقى الزكيات فحق المناهي تدل على انه لا يجوز ان يهر من
البائع والمشتري سعر الوقت ويحكم منه امر الزم له لما اقدم على العقد ففصل هذا من الحسن الحرام للمشتري
للتسليم الرابع وقد حكى من جعل من الماعين ان كان بالبصرة وله غلام بالشوش يهر الشكر فكذب
اليه فخلاله ان يصيل للشكر فدا صابه آفة في هذه السنة فاشترى سكر اكل واحد معه مع فيه
تلمين الفنا فاضرب الي شربه فاشكر ليلته وقال رحت تلمين الفنا وضربت بيع جعل من المسلمين
فذا اصبح غدا الي بايع الشكر فذم اليه تلمين الفنا وقال ياركاه كذبتها قتال ومن يله صارت في
ضال ليا كمنك حبيته الحال وكان الشكر قد خلا في ذلك الوقت قتال ربحك الله قد اعطى ان
وقد طيبته لك فبيع بها الي شربه وتذكر بيات ساهرا وقال ما بعته فطعمه استيق من شر كماله
فكر اليه وقال ما قالاه خد ما لك اليك فهو طيب ليلتي فاختار منه تلمين الفنا ففقد الاجابة
المناهي والحكماء تدل على انه ليس له ان يهر من فسته وهو من فعله صاحب المباح وحق من
البائع فلا الشعر من المشتري في بيع الاسعار فان فعل كان ظلالا اذا كان للعدل والتمس المسلمين
ويعا باع مائة بان يقول صد ما قام حتى او بما اشترى به فليده ان يصدق ثم يحل من حرم بها
حدث بعد العقد من حبيب او نقصان ولو اشترى باجل وجب ذكره ولو اشترى ساعة من مئة
او دنان حبيد ذكره لان الحاصل هو على مائة في الاستقصاء انه لا يترك النظر لنفسه فاذا تركه حبيب
من اسباب جعل خياره اذا اختلف فيه على ما نته الباس سبب
في الاحسان في المعاملة وقد امر الله تعالى بالعدل والاحسان جوا والعدل سبب لبقاء فقه
وهو يجري من الجارة يجري سلامة رأس المال والاحسان سبب للثقة وبطل السادة وهو يجري
من الجارة يجري البيع والعدل من العقل من تقع في معاملات الدنيا امر بالعدل في معاملات
الآخرة فلا يفتق للمدين ان يتصر على العدل واجبا في الظلم ومع أبواب الاحسان قال الله تعالى
واحسن كما احسن الله اليك وقال الله يا امر بالعدل والاحسان وقال ان رحمة الله قريب من المحبين

ويقال للاحسان ضل ما ينبغي للمعاقل وهو غير واجب عليه لكنه فصل منه فان الواجب يقتضي بابا احدا
وتركا الظلم وتجنبه وسأل رتبة الاحسان واحدا من سائر الاول فلهذا المعانيه فينبغي ان لا يصح
بالايمان في العادة فاما اصل المسألة فادون فيه لان البيع للبيع ولا يمكن ذلك الا بغير ما ذكرنا
به القريب فان هذا المشتري زيادة على البيع المتعارف لما لم يشتره وجبته او لشدة حاجته في الحال فينبغي
ان يمنع من قولك من الاحسان وما لم يكن يلزمه ان يكون اشترازا زيادة ظاهرا وقد ذهب بعض
العلماء الذين يميزون على ذلك وجوب الخيار وسأرى ذلك ان كان من الاحسان ان عطف ذلك القريب
سواء كان عند من يبيع من حيث هو مختلفه الايمان ضرب فيه كل واحد منها اربع مائة وضرب قيمتها
ما يتاخر من ثمنه على الفلقة ومختلفا من احد في الدكان بقاء اخر لئلا يطلب كل بايع مائة فرض علم
من حلال المانع فما تحسنها وبيعها واشترى بها مائة بايع مائة ورشى بها وبيع على يده فاستقبل
رئيس فرفعت فقال لكم اشترى فقال بايع مائة قال لا صدق اكرم من ما بين فامسح حتى يرد فقال
هذا صوري ستمائة وانا ارضيه فقال ليس من الشفع في الدين يخرج من الدنيا بما فيها ثم رده الى الله
فرد عليه ما في درهم مضاعف من ارضيه فقال ما استحييت ولا احييت مع مثل الحق وترك البيع
فقال وانا ما اخذ الا ارضى به قال فالارضيت له بما رضاه لنفسك وهذا ان كان فيه لغضا
سواء يبيع من باب الظلم وقد سبق وفي الحديث عن المشتري على علم وقال الزبير بن عدي
اذا بك ثمانية عشر من العصابة ورجل واحد منهم ما ستم احد حسن بشرط لا يبيعهم فحينئذ مثل هؤلاء
المشتريين ظلم وان كان من غير ظلم فهو من الاحسان وتطاعيم هذا النوع يلزمه والضا
لعمري ان ما في الاحسان الحظ ما قبل من السري انه اشترى كذا فربيعين دينار وكتبه في رزق
ولم يدر ما في ربحه فكانه ان رأى ان يبيع على عشرة نصف دينار فصار الفربيعين دينار بقاءه الا
طلب الدين فقال لكم فقال ثلثة ربيعين دينار فقال للدلال وكان ايضا من الصالحين
فدعا له الفربيعين فقال السري قد عرفت هذا لا احدث اسم الا ثلثة ربيعين دينار
فقال وانا عرفت يني وبين الله عز وجل الا انش على الشاخذ منكم الاستيعين فلا الدلال
اشترى منه ولا يربحه فهذا من احسان من الجانبين فانزع العلم بحقيقة الحال ويرى عن
صحة الشكوك ان كان لثقتان بعضها خمسة وبعضها عشرة فباع بثلثة عشرين غللة شدة من
بشرط ان لا يبيع الا على الاخرى المشتري طول فها هو حتى رجع وقال له اذا اقلنا قد قلنا
فما لك يا مسري خمسة بشرط فقال يا هذا قد وصفت قال فان ربيت فانا لا ارضى لك الا ما رزنا

الاستخارة واحدة من خمس ايمان تأخذ من الصلوات بدوامك وانما ان ترد عليك خمسة
وانما ان ترد شغلا وانخذ وراحمك فقال اعطني خمسة فرغ عليه خمسة وراحم حاضرنا البراءي قال
وقول لمن هذا الشيخ فبذل محمد بن المنكدر فقال لا الا الله هذا الذي يستغنى به في البراءي
اذ لمحضنا فهذا احسان في ان لا يسمع في العشرة الاضواء او واحد على ما جرت به العادة في مثل
ذلك الملتصق في ذلك المكان ومن منع بيع قليل كثرته معا لانه فاستفاد من تكرره راحا كثر
وبه بطر البركة كان على رجليه من دودنية سون الكوبة بالدرة يقول معانير الفقهاء هذا المثل
لازم وراحم الربيع فخره اكثر وقيل لجد الرحمن بن حروف سارك قال ثلاث مائة
ربما قط ولا طلبة في حروف فاجرت معه ولا يصح بنسبه وقيل ان رباع الف ناه قايح الاصلها
يلج كل حال بدوم فرج فيها الفاروع من نفعه عليها البرية الفان الناقية في احتمال الغيب
فالمشترى ان اشترى طعاما من ضعيف او شيئا من فقير فلا يراى ان يحمل الغيب ويتساهل فيكون
محصنا وادخلنا في قوله صلى الله عليه وسلم رحم الله سائل البع سهل الشري فانما ان اشترى من غنى
نايس طلب الربيع زيادة على حاجته فاستقال الغنى غير محرم بل هو تضييع مال من غير حرج ولا بأس
وقد ورد فيه حديث من طوى احد البيت الغنوي لا يجد ولا ما جرد وكان اساس بن ميمون بن قرة
قاضي البصرة وكان من قتلاء الثقاتين قوله لست بجنت والجب لا يغني ولا يغني ان سرت
ولكن سببت الحسن وبعث الى غنى مصوبة بن قرة والكال في ان سببت ولا يغني كما وصفهم
عمر كان اكرم من ان يجمع واحمل من ان يجمع وكان الحسن والحسين رضي الله عنهما وغيرهم
من خيار السلف يسفرون في السرى ثم يهتدون مع ذلك الخليل من المال فيبذل بعضهم لبعض
في مراكزهم على اليسير ثم يبيع الكرم ولا يراى في قتالات الاهاب يعطى فضيله وانما الغنويون اغني
حقه وقال بعضهم انما اغني على ومصره فلا تكن الغنايين منه واذا وجدت اعطى الله الاكثر
شيئا الثالث في استغناء الغنى وسائر الدرون والاسان فيه مرة بالهاسية وحفظ البعض
ومرة بالامال والتشريف ومرة بالمساعلة سبب طلب جوده التقدر وكل تلك مندوب اليه ومحب
عليه قال صلى الله عليه وسلم رحم الله سائل البع سهل الشري سهل القضاء سهل الاقتضا فليقتض
دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال صلى الله عليه وسلم اسمع ربيع كسر قال صلى الله عليه وسلم
افضل مصق لفرسك لسانه الله سايابيل وفي لغة آخر اظله الله فمجلت فخل عونه يوم لا
خلل الاظله وروى صلى الله عليه وسلم كان رجل سرفا على نفسه حوسب فلم يوجد له حسنة فبذل

فلما جازى فقتل الا ان كنت رجلا اذان الناس فاقول لنياسي ساحر المومنين وانظر ما
لصديق لفظ آخر رجلا وزاد من المصير فقال له تعالى فمن احق بذلك منك بخارزاد تعالى منه
وبغله وقال صلى الله عليه وسلم من افرض دينيا الى اجل هذا بكل مرم صدقة الى اجله فاذا اجل الال
ما نظرو بعد فله بكل مرم مثل ذلكا الدين من الصدقة وكان من السلف من لا يحب ان سقى غيره
لدين لاجل هذا المخرج فيكون كالمصدق محصه كل مرم وقال صلى الله عليه وسلم راي على باب
بنته مكتوب بالصدقة بخره امتا لها والقرض بثمان عشر فيل في معنى ان الصدقة قد يقع في
هذا المخرج وغير المخرج ولا يعمل في الاسترايض الا المخرج ونظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل
لازم رجلا دين فاقول له يا صاحب الدين يدنض السطر ففصل فقال للذين فم فاعطه ثم قال
عليه السلام كل من باع شيئا وترك ثمنه في الحال ولم يرهق الى طلبه فمنه في سقى القرض وروى
عن الحسن باع فضله لربيع مائة درهم على الاسترجاع المالى قال له المشري اسمع يا ابا سعيد قل قد
خطبت عنكم اثم قال الحسن يا ابا سعيد فقال قد وجبت لك مائة اخرى فقبض من حقه لى
ثم قيل يا ابا سعيد هذا ضقة الثمن فقال هكذا يكون الا حسان والافلا في المخرج
تكون في حفاف راف او غير راف بها سبكا او حسابا فيل الرابع في توفيه الدين من الا حسان
حسن الضمان وذلك بان يرضى المصاحب الحق ولا يكلفه بان يرضى اليه يتقاضاه وروى قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم خيركم احسنكم قضا. ومما قد عرفت على قضا. الدين فليبادر اليه ولو قبل وقته
ليسلم لبره ما شرط عليه واحسن وان لم يرض فليرض قضا. ومما قد عرفت على الله صلى الله عليه وسلم من اذان دينيا
مورث قضا. وكله ملائكة يخطونه ويدهرون له حتى تنضبه وكافه حاجة من السلفا ينضبه حتى
يخرج حاجة لهذا المخرج ومما كلفه مستحق الحق بكلام حسن فليصنعه وليتبادر باللفظا قضا.
مراد صلى الله عليه وسلم اذ جاءه صاحب الدين عند حلول الاجل ولم يكن قد ادى قضا. ان يحصل
جلته والكلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم فتم به احواله فقال صلى الله عليه وسلم دعوه فان
احل الحق ثنا لا يوجاه ارا الكلام بين المستقرض والمقرض فالاحسان ان يكون المسلم اكثر
المقرض الى من عليه الدين فان المقرض يرضى من الفقه والمستقرض يرضى من حاجته وكذا
فان يكون الا هاته لتتري اكثر فان النافع راجح من المصلحة سوى تزوجها والمشتري يحتاج اليها
يا هذا الحسن الا ان تتحقق من عليه الدين حده ففقد ذلك يضيق في نفسه من بعده واحاطه
جه اذ قال صلى الله عليه وسلم انما اخاك ظالم او مظلوم فاقبل كيف ينصركلما فقال صلعم

اما من الظلم فنقول اننا امرات قبل من سئل فانه لا يستعمل الا مستخدم مسخر بالبيع فلا ي
ان يرفق نفسه ان يكون سبب استنزال رايه المسلم قال صلى الله عليه وسلم من اقال عبدا مائة
اقبال له عترة يوم القيمة السادس ان تصد في معاشته جماعة من الفقراء بالهنية وفي الحال
عائده على ان لا يطالبهم ان لم يظلمهم سمن فقد كان في صالح السلف من اذ قد ان لم يظلم
احدا ما ترجته بجهل فيه اسما لا يعرف من الضعفاء والفقراء ولا كتمان الفقير كان يرد
او انكسرت فينتبه فيقول احتاج الي خمسة ابطال من هذا مثلا وليس بي فمن دكان يقول
اخذوا فاقن غنة عند الميسر ولم يكن بعد هذا من الخسار بل مدد الجبار من لم يكن مستاح
بنة الدفتر صلا ولا يجعله دنا ولكن يقول خذ ما تريد ان تتركه فاقن والانت في كل سنة
فهو طرق تجارت السلف وقد اندرست فالتايم به يحيى هذه السنة بالجلد والجلد النجان هكذا
الرجال وبها يقن دين الرجل ودينه ولذلك قيل شر لا يفرقك من الحق من ربه او انما فرقك
الساقي منه ربه ولدي الدم فاقن ربه او ربه ولذلك قيل اذا اتى على الرجل جبري في الخضر
واجهاد في الحشر وماعون في الاسواق فلا تشكوا في صلاحه وشهد من ربه شأه فقال اتق
بمن يعرفك فانه رجل فاقن عليه خيرا فقال له عرايت جاره الا في عرف مدخله ومخرجه فقال
فقال عايت ربه في السفر الذي يستدل به على كاد الاخلت فقال فعاثك بالدين والدين
الذي سبتين به روح الرجل فقال لا قال انك رايته قايما في المجد بمهمهم بالقرآن عنقوا
طوبى ورفعه اخر قال نعم فقال اذهب فقلت تعرفه وقال الرجل اذهب فاقن بمن يعرفك
البا مسيب الخايس في شفقة الناجر على ربه فيما يخصه
ورقيم آخره لا يبق هنا جرن يشغل معاشه من معاده ويكون من ضايقا وشفقة حاسرة
وما يبق من الريح في الآخرة لا يبق به ما ينال في الدنيا فيكون من اشرف الحيوة الدنيا والآخرة
بل انما قل يبق ان سمن على نفسه وشفقة على نفسه محمد بن اس ماله ودينه وتجارة فيقال
بعض السلف ابي الاشيا بالعاقل احرجه اليه في العاجل واخرجه اليه في العاجل احرجه اليه
في العاجل وقال ما غرت جبل في رصته انه لا يركب من نصيبك من الدنيا وانت الي نصيبك
الآخرة اخرج فاهلا بنصيبك من الآخرة فخذ فاك سمن على نصيبك من الدنيا فينسلط
وقال الله تعالى ولا تنس نصيبك من الدنيا اي لا تنس في الدنيا نصيبك منها للآخرة فاقن
من ربه الآخرة ربهما يكتب الحسنات وما غايم شفقة الناجر على دينه برأه خمسة اسوال

حسن اتيه والمصلحة في ابتداء التجارة فليس به الاستغناء من السؤال وكذا الطمع عن الناس
استغناء بالخلال منهم واستغناء بما يكتبه على الخريف وفيما ما يكتبه الهياكل يكون من اجل
به ربحه وحق الصدور الاحسان في معاملته كاذب ناه وبما الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل
ما يراه في السوق فاذا اخبر هذه العقائد والقياسات كان على الملائمة طريق الاخرة فان استغناءه
من ربحه وحق خسرته في الدنيا ربح في الآخرة انما ان يتصدق القيام في معاملته او يجرى ربح
من ربحه الكفايات فان الصناعات والتجارات لم تكن بطولها من معك الحق فاستغناء
من كل يتعارف الكل ويكتفل كل ربح يربح والراجل كلهم على صنعة واحدة فاستغناء البرية
وهكذا ربح على هذا كل من الناس قوله صلى الله عليه وسلم اختلاف في ربحه اي اختلاف في ربحهم
في الصناعات والحرف ومن الصناعات ما هي حرة فيكون في قنانه بها كافي من المسكين بها
في الدين والمصنف صناعة النفس والضيافة وتشييد البنيان بالمسح وبيع ما وضع الخريف
به الدنيا لكل ذلك كرهه الله فلهذا في المباح المباح والاكث التي حرم استعمالها ما جنتاب
ذلك من قبل تركه الظلم ومن جهة ذلك خيل له الحماط القبل من الزعيم للرجال وكل ذلك
من المعاصي والايمة المأخوذة عليه حرام ولذلك اوصى الزكاة فيها وان كان لا اوجب الزكاة
في المعطي لانها اذا صدقت للرجال فهي حرة وكذا ما سبأه للنساء لا يطعن بالحق المباح
عالم يتصدق بها فيكف حكمه من المقصد وقد ذكرنا ان بيع الطعام وبيع الاكلان مكره لانه
وجبه انظار موت الناس وعلقتهم بقلة السعر ويكره ان يكون خردا لما فيه من قساة القلب
لو يكون حراما او كاسا لما فيه من قساة القفاة وكذلك الدباغ وما في صناعاتها وكره
سريع الله لا وكن صناعة اجرة الدلال وحمل السبب فلهذا استغناء الدلال عن الكذب
والاذا في الشنا على السبعة لثروها لان العمل فيه لا يتقدم فقد مثل ومن كثر لا يظن
شيء متدارا لآخرة الي حمد من يله قدر فيه التريب هذا هو العادة وهو ظلم بل ينبغي ان ينظر
الي تدبير القرب وكراهة سرى الجيران لان المشتري يكره قساة ما به جهاته فيه وهو الموت الذي
هو صود لاهاله معلوله وقيل مع الجيران وشر الحرفان وكرهه الصرفة لان الاخران فيه من
وقائق التبل عسر ولا مطلب لوقائق الصفات في الانقضاء احيائها واما يتصدق بها
وقل ما يتم للصيغة ربح الا باحتال جهالة معاملة دقائق القصد وقيل ما سلم الصيغة ان
احتاط ويكون للصيغة وفيه كسر الدارهم الصحيحة والذناير الانقضاء شك في جرمه او عند

ضرورة قال الحسين بن حنبل ورجح نهي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن اصحابه في الصنعة من
الصالح وانا اكره الكسر وقال شري بالذناير وراحم ويشري بالذراحم وهذا يصححه او يحسنه
تجارة الذين قال سيد بن الحبيب ما من تجارة احب الي من التجارة لم يكن فيها ايمان وروي
خير تجارة لكم البر وغير مناصكم الحزن وفي حديث آخر لا تجر اهل الجنة لا اجروا في البر ولو اجر
اهل النار لا تجروا في الصرف وقد كان الغالب من اهل اهل الحرم السلف عشر صنائع الحزن
والجفاف ما للجل والنيابة والحدود والقصور وعمل الخفاف وعمل الحديد وعمل الخزاز وعمل
صيد البر والبحر والورقة قال جبط العباب الزراف قال ليه احمد بن حنبل ما صنعتك قلت
الورقة قال كذب طيب ولو كنت صانعا بيدي لصنعت صنعتك ثم قال لا تكتب الا ما وضعه الله
المحلى في فطرته الاجزاء وادبته من الصناعات موسومة من ضعف الزراف الحاكمة والعطارون
والغفارون والمطرون وعمل ذلك لان اكثرها الطعم مع النساء والصبياان ومخالطة
ضعيف المتول ضعف الفل كان مخالطة العقل زير في الفل ومن جاهد طعم
مرت في طلبها ليس عليها السلام حكاك فطيت الطيف فارشد وما في الطريق نقا
اللقم اربع البركة من كسبهم واستم قرا وعرفهم في اعين الناس فاستحب ومارها وكان
السلف اخذوا الاجر على كل ما عرفت فيل الصباوات وفروا كخبايات كفسل الاسوات
ودفعهم والاذان وصلوة الترابيع وان حكم بعض الاستجار عليها وكذا تعليم القرآن وتعليم
علم الشرع فان هذه اعمال حتمها ان حرمها الى الآخرة فاختار الاجر عليها استبدل الله
عن الآخرة فلا تحب ذلك الثالث ان لا ينفذ سرق الدنيا عن سرق الآخرة واسواق
الآخرة المساجد قال الله تعالى رجال لا ملهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله الآيات منبى ان
يجعل وثائقها الي وقت دخول السوق لاخر فيل انم المسجد ويطلب على الاذكار والآلة
كان من رغب في التجار اجعلوا اول النهار لآخركم وباصد لديكم مكان سالح السلف
جسدت في النهار وآخر للآخرة والوسط للثقة فلم يكن سبع الرمنس والطرفة مكن لا
الصبيات واهل الذمة لانهم كانوا في المساجد بعد وقت الغزاة الملائكة اذا سمعت محمد
المسد وفي اول النهار وآخر ذكر وغير ذكر الله تعالى عنه ما بيننا من سخي الاعمال وفي الخبر
يلقى ملائكة الليل وملائكة النهار عند طلوع الفجر وعند صلوة العصر فتقولان ههنا رجل
وهو علم كيف تركت عبادي فتقول شككاهم لا هم يظنون ويخسأهم وهم يعلمون فتقول

عز وجل شهدكم ان قد غفرت لهم ثم صاع الاذان في وسط النهار الاول والعصر فيقول
لا يبرح علي فصل وتبرح عن مكانه ويبيع كل ما كان فيه خاصة من فضيلة التكبير مع الامام
في اول الوقت لا يراها الدنيا بما فيها وهذا الميعزة الجامعة صومنا بعض الصلوات وقد كان
السلف يستدعون عند الاذان ويخلون الاسواق للصبيان ولعل الذمة وكانوا يأتون
بالقرابيط الحفظ الحرايت في اوقات الصلوات وكان ذلك معيشة لهم وجاني تفسير قوله
لا يبرح مكانه ولا يبرح عن مكانه انهم كانوا صاعدين وحارثين مكان الصلوات ربما ربح المطر فزار
هم الاسواق فسمع الاذان لم يخرج الاسواق من المهر ولم يرح المطر فوجدوها وقام اليها الصلوات
الرابع ان لا يصير علي هذا بل ملازم ذكره عز وجل في السور ويشغل بال التمسح والتفصيل
تذكر الله في السور بين الفاضل افضل قال لا يتعلم ذكر الله بين الفاضل كالمنازل
بين الفاضل وكالحج بين الامارات وفي لفظ آخر كالتجسس بين الهيم وقال صلى الله عليه وسلم
من دخل السوق فقال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت
يدين الخيرة وهو علي كل شيء قدير كتب الله له الف حسنة وكان ابن عمر وسالم بن عبد الله بن
واسع وغيرهم يدخلون السوق فاسدين ليشل فضيلة هذا الذكر وقال الحسن اذا دخل
في السوق في يوم الجمعة لم يبق كفن القبر ورجل كبرهات الشمس من استغفر الله
في السوق غفر الله له ورجل اهلها وكان عمر يقول اذا دخل السوق اللهم في اخرتك من الكفر
والسوق ومن شربها احاطت به السوق اللهم في اخرتك من عين فاجر وصفت حارة
وقال البر جعفر الفرغاني كتابها هذا الجسد فخر ذكر الناس يجلسون في المساجد في
بالصوفية ويتصرفون ما يحب عليهم من حق الجليس ويعيون من يدخل السوق فقال الجسد
كم من سنة السوق حكمه ان يدخل المسجد ولتدبازن من في المسجد فيخرجه ويطلب مكانا في
لا يبرح ولا يدخل في السوق وورد كل يوم بقرائة ركعة وثلثون الف تسبيح وهكذا كانت
تجارتهم من يجر لطلب الكفاية لا لتشمع في الدنيا فان من يطلب الدنيا للاستمتاع بها
علي الاخر كيف يدع بيع الآخرة والسوق في المسجد والبيت حكم واحد ولما انقضا بالسوق
قال صلى الله عليه وسلم ان من كان في السوق لا يتقطع عن الحجج من الدين كيف ما تملك به الاموال
ويعتبر حيوته وميتهم اذ فيها روى هاهم ويجهلهم وقد قيل من اجل الله ما شئ من
احب الدنيا طاس والاصح فهدد ويرجع في الاش الحامس ان يكون شديدا الحرس في السوق

والجارية وذلك بان يكون اول داخل وآخر خارج وبان يركب البحر في الجارية يقال من ركب
البحر فقد استغرق في طلب الرزق وفي البحر لا يركب البحر الا على ارجل او غرور وكان حرم
البحر يقال لا يركب اول داخل في الشرق ولا آخر خارج منها فان بها باطن الشيطان فيخرج
روي معاذ بن جبل وعبد الله بن عمر ان ابيهم يقول لولدك لا يركب البحر فانه صاحب الاثم
زين الكذب واللطف والفساد والمكر والخيانة وكان مع اول داخل وآخر خارج منها في البحر
شرا فيلحق الاسواق وشرا عليها اولهم وغرورا وآخرهم غرورا وتعلم هذا الامير ان يركب
كنايته فاذ لم يجد كذا به ومنه انصرف واشغل بجان الآخرة هكذا كان صاحب السلف كان
منهم من اربع يدان انصرف قناعة به وكان حادون سلمة بيع الخمر في سفط بين يديهم وكان
اذ اربع جبتن دفع السط وانصرف وقال ابراهيم بن جابر فقلت لابي ادم امر اليهم اعلمني ^{الطريق}
قتال ما بين جشادك طالب ومطلوب يطالبك من لا يفوته ويطلب ما لا يفوتك اما اريد حرم
محرما وصغيرا مردوقا قلت ان لي دانقا عندا لقتال قتال خرموني بك فلك دانقا اطلب
العمل وقد كانت يقيم من يفر فسيبوا الظهور منهم بعد العصر منهم من لا يركب في الاسبوع الا اربعا
اربعين فلك ان لا يركبك به السامعون لا يصغر على اختيار الحرام بل يفي منافع الشبهة ^{سلطان}
الزيب ولا ينظر الى الفتاوى بل يستقي قلبه فما وجد في خزانة اجتنبه واذ اجعل اليه سلمه
رايه امرها سال عنها حق يدورها ولا ياكل الشبهة وقد جعل في رسول الله صلى الله عليه وسلم بين
قتال ما بين هذه الفتاة قليل من موضع كذا فخر من منه ثم قال انا صانعة الانبياء امرقا
الان اكل لا يلبس ولا ياكل الا صلحا وقالوا صلح ان اهدى امر المؤمنين بما امرهم المسلمون فقالوا يا
ايها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم خال صلح من اصل النوى واصل اصل ولم يزد الا
ساورا فلك بصغر وسنين في كتاب الحلال والحرام موضع وجوب هذا السؤال فانه صلح
لا يبال من كل ما جعل اليه وانما الواجب ان ينظر الامير الى ان يصلح وكذا الاضداد والظلمة
لا يصلح لهم البتة وما يصلح اصحابهم واهل انفسهم لانه صين بذلك على الظلم وسكن من اجل انه يركب
سور لعمارة تفر من الضيق وقال فرجع في نفسي من ذلك شيء وان كان ذلك العمل من الجرات بل كان
فرايض الاسلام ولكن كان الامير الذي اتولى من جهته من الظلمة قال فسالته سفيان قبيلا
لا تكن من الظلم على دليل وكثير هذا في سبيل الله للسلطان يقال نعم ولكن اوله لا يرضى عليك
حب بقا ومع ليس فرك البحر فيكون قد حبست بقا من يعصى الله وقد جازية البحر من عاقل

بابه قد استبان معونه في ارضه وفي الحديث ان الله عز وجل لم يصب اذ اسبح الناس في
 خير من اكرم فاستقامت امان على عدم الاسلام وقد جعل على المهدي سنيان وفي يد
 المهدي ورج اسف فقال يا سنيان اعطى الدواة حتى اكتب فقال اخبرني باي شيء كنت قد
 كان حقا اعطيتك وطلب بعض الامراء من بعض العلماء المجوسين عنده ان يتاوله طينا
 فتم به الكتاب فقال ناوطني اكتاب اراحي انظر فيه فوجدنا كما كنا نجهزون من معاونة
 الظلمة ومعاونة اسدنا فراح الامانة صفيق ان يجتنبه دعا الذين ما وجدوا له سبيلا ولا حيلة
 صفيق ان ينقسم الناس من الى من يصل الى من يصل ولكن من يصل اقل من يصل
 في هذا الزمان قال بعضهم اني على الناس زمان كان الرجل يدخل السرور ويقول من زمني
 اني ان اعمل من الناس فقال عدل من شئت فراق زمان آخر كان يقال عدل من
 الان لا تاوينا فراق وقت آخر لا يصل احد الاقلانا وقلانا واخوان ما في زمان يجب
 هذا ايضا وكان قد كان الذي يخاف ان يكونها الى الله واجبنا السامع شفيق ان يراقب جميع بها
 معاملته مع كل واحد من معاملته فانه مراقب ومساب فليعد الجواب ليوم الحساب والعتاب
 في كل فعله وقوله انهم اقدم عليها ولاجل ما اذا فانه يقال انه وقت التاجر يوم القيمة مع كل
 رجل ياه شام وقته ومساب من كل واحد محاسبة على عمله من حمله قال بعضهم رايت
 بعض التجار في النوم فتكلمت ماذا فعلت اليك فقال فسر علي خبير الف محييه فقلنا نحن
 كلها ذنوب فقال هذه معاملت الناس عدد من كنت عاملته في الدنيا لكل انسان محييه
 منزلة فيما بين وبينه من او المعاملة التي اخرها فهو لما على المكتبة في معاملته من العدل
 والاحسان والشفقة على الفقير فان اقتص على العدل كان من الصالحين وان اضاف
 اليه الاحسان كان من المتزكزين فان راجي مع ذلك وظايف الدين كما ذكرنا في الباب الخامس

كان من الصديقين ثم كتاب الكتب والمناش	وقد الحمد والمنة وصلواته على خير خلقه محمد وآله وبمحمد وعلي سائر اخوانه من الانبياء والمرسلين اجمعين ٢

كتاب معرفة المحلل والمحرم

وهو الكتاب الرابع من كتب ائمة علم الدين من ريع العايات

والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي خلق الانسان من الطين اللادب والمصلصال فركبت صورة في احسن

تقويم واتم اعتدال ثم خداه في اول نشوء طين استصفا من بين فرت ودم سايقا كالما

الكلال ثم جاء ما انا من طينيات من دواهي الضعف والاحلال ثم قيد شوق المعاد برة له

عن السطوة والفتيال وقهرها بما افترضه عليه من طلب القوت الخلال وهرم بكبرها

جنود الشيطان للفتن للاضلال فخلق كان جبري من ابن آدم جبري الدم السيتال فضيق

عنه الجلال الجبري والجمال افكان لا سدره اليها حاق العروق الا الشهوات المايطة الى العبد

والاسترسال فبقولها زمت بزمام الخلال خابا خاسرا ما لم ين فاصروا ولا وال والصالح على

عبد لها جدي من الضلال وعلى الله خير ال اما بعد فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

طلب المحلل فريضه على كل مسلم رواه ابن مسعود فهدى الفريضه من بين سائر الفريض

على المعقول فيها وانقلها على الجوارح فضلا لذلك انفس بالكلية حلالا وعلا ومسا دحتم

على سبب الاندلس هذه اذ ظن ان المحلل ان الخلال مفقود وان السبيل دون الوصول اليه

مسدود وان لم يبق من الطيبات الا الماء والغازات والحشيش والنباتات في الهومات وما

عداه فقد انجست الا يبي العادة ما صنعتها المحاللات الفاسدة وانقصت الفتنة

من النبات لم يبق وجه سوي الامشاع في الهومات فضيق هذا الضيق من الدين الصلوا

يدركوا بين الاموال فرقا وفضلا وجهات والمحلل بين والحرام بين وبينها مقشبهات في الزوال

هذه الثلاث مقترفات ليق ما نقلت المحالات وما كانت هذه بدعة من بني الدين من هؤلاء

في الخلق شررها ونجيب الكنت من فسادها بالارشاد الي مدركه الذي بين الخلال والحلم والفتنة

على وجه الضيق والبيان لا يخرج الضيق من غير الامكان ومن في موضع ذلك سبعة ابي

الابا مسيب الاول في طلب الخلال وفضله ومذته واحرام

ودرجات الخلال واحرام الابا مسيب الثاني في مراتب

الشبهات وشا رانها وتبينها من الخلال واحرام الابا مسيب الثالث

في البحث والسؤال والجهر والاحمال ومطابقتها الخلال واحرام الابا مسيب الرابع

في كيفية خروج الثابت عن المظالم المالية الباب السادس
في ادوارات السلاطين وصلاحتهم وما عمل بها وما يحرم الياسر السادس
في الدخول على السلاطين ومخاطبتهم الباب السابع
في مسائل متفرقة الياسر الثامن
وفي بيان فضيلة الحلال ومذمة الحرام وبينما صنّف الحلال ودرجته واصناف الحرام ودرجته
الربع فيه فضيلة الحلال ومذمة الحرام قال الله تعالى كلوا من الطيبات واحلوا صالحا
لما نزل الاكل من الطيبات قبل الامر بالعمل وبكل المراجعة للحلال وقال تعالى ولا تأكلوا اموالكم
بينكم بالباطل وقال تعالى ان الذين ياكلون اموال ايتامى ظلما ايتامى قال تعالى يا ايها الذين
آمنوا اتقوا الله وذروا ما بيني وبينكم من الزنا ان كنتم من المؤمنين ثم قال تعالى فانهم تشبهوا قاذوا جرحا
الله ورسوله ثم قال تعالى وان تبتم فكنتم كفرا مما كنتم ثم قال عز وجل ومن علم غايه كما يجب انشا
هم فيها جعلت جعل كل الزنا في الزنا الا امره بجاهل الله عن رجل وفي آية معنى التمس
والآيات الواردة في الحلال والحرام كثيرة وفي بيان مسوغات الحلال عليه وسلم طلب الحلال
وضمة على كل مسلم ولما قال صلى الله عليه وسلم طلب العلم فريضه على كل مسلم قال بعض العلماء
الرجوع طلب علم الحلال والحرام وجعل المراد بالحدود واحد وقال صلى الله عليه وسلم من سعى على
حياته من حله فهو كالجاهل في سبيل الله تعالى ومن طلب الدنيا اسلا لا الهه هوانه كان في حبه
الشهوان وقال صلى الله عليه وسلم من اكل الحلال اربعين يوما اهداه الله قلبه واجري ينابيع الحكمة
من قلبه روي رواية من زهد في الدنيا وروي ان سعدا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ايتاما
اتبعناه وبقاى ان يمسك بحجاب الدعوة فقال صلى الله عليه وسلم اطلب علمك بحسب وعملك ولما
ذكر علي عليه وسلم الخويعس على الدنيا قال رب انشأ ابنه مشرقا في الاسفار مطلقا علم من طلب
حرام وغذوا بالحرام يرفع يده يقول ما يب يا رب خافي مستجاب لذلك وفي الخبر من ازن قياس
عز النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى ملكا في بيت الخلدس ينادي كل ليلة من اكل حراما اقبل
منه مرف ولا حول وقيل صرف النافقة والعدل الغريضة وقال صلى الله عليه وسلم من استترى نوا
مستتر ولاحق في فقه درهم حرام لم يقبل الله صلوة ما دام عليه منه شيء وقال صلى الله عليه وسلم
كل حرام بيت من حرام فالتفادى به وقال صلى الله عليه وسلم العباد عشرين جزءا نقصه منها اثنا
طلب الحلال روي موقفا وموقفا وقال صلى الله عليه وسلم من اسي وانما من طلب الحلال بات

مففر ربه واجمع وانه عنه راض وقال صلى الله عليه وسلم من اصاب ما الامن ما ثم فوصل به رجا او قصد
به او اشفقه في سبيل الله جمع الله ذلك جميعا ثم قدفه في النار وقال صلى الله عليه وسلم من شرب منكم العذع
وقال صلى الله عليه وسلم من شرب من لقا الله سبحانه وهداه اعطاه الله ثواب الاسلام كله ويروي ان الله تعالى ما
في بعض كتبه واما المروءون فاني استحيى ان احاسبهم وقال صلى الله عليه وسلم درهم من بئر الشد
عند الله خالي من ثلثين زنة في الاسلام وفي حديثه اني هربت المصدة حوض الجسد والعروق
واروه فاذا حمت المصدة صدرت العروق بالهجرة واذا استقيمت صدرت العروق بالنسجم وشمل
الطعم من ثلثين سبلا الاساس من البياض فاذا ثبت الاساس وقوى استقام البناء وانما ضعف
الاساس واهوج انهدا البناء ومقع قال الله تعالى انما امنس بينا نة على منى من اهل الكفرة
الحديث من اكتب ما لا امر حرام فلان قدوف به لم تقبل منه وان تركه وراءه كان زاده الى الله
وقد ذكرنا جلة من الاخبار في كتاب آداب الكتب يكشف عن خفيته كسب الحلال واما الآس
روي ان الصدوق يقول الله عنه شرب لبن من كسب جسد ثم سال جسد فقال تكلفت العرق فاعطى
فادخل السبعة في فيه وجعل يقي قال الرازي حتى قلنت ان خنسه يفرج ثم قال اللهم في هذا
اليك ما حلت العروق وخالف الاسماء وفي بعض الاخبار ان صلى الله عليه وسلم لما انجز ذلك
صلى الله عليه وسلم او ما علم ان الصدوق لا يفضل حرفة الاطيبا وكذلك شرب حرفة الله عنه
من بل المصدة غلطا فادخل السبعة وقتيا وقالت عايشة رضي الله عنها انكم تفتنون من فضل
العباد والجمع وقال صلى الله عليه وسلم لم يلمس حتى تكونوا كالحنايا معتم حق تكونوا كالاوتار
ما قبل ولك منكم الا برهم وقال ابراهيم بن ادم لم يمدك من ادرك الا ان كان افضل
ما دخل جوفه وقال الفضيل بن عوف ما يدخل جوفه كفته الله صدقيا فانظر عند من تشغل
يا مسكين وقيل لابرهم بن ادم لم لا تشرب من ماء زمزم فقال لو كان لي ولو شربت قال
سنيان الشرب من امن من الحليم في حلافة الكا كان طعم الشرب بالبول والشرب لا
يطهر الا الله والذوب لا يكره الا الحلال وقال يحيى بن معاذ الطاهة خزانة من خزائن
الله ومنشأها الصلوة والدعاء ولسانه لغة الحلال وقال ابن عباس لا قبل الله صلوة
في حرفة حرام وقال سهل القرشي لا يبلغ العبد حقيقة الايمان حتى يكون فيه اربع خصال
اذا انقضى بالسننة واكل الحلال والجمع واحشاش النور من الظاهر والباطن والصبر على
ذلك الى الموت وقال من احب ان يكشف بآيات الصدوقين فلا ياكل الا الحلال ولا يبول

الاية سنة او ضرورية ويقال من اكل البشيمة اربعين يوما القلم عليه وهو قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر
 باسم ربكم الا ذكرا وقال ابن المبارك روى عن من بشيمة احب الي من ان تصلي بمائة الف روم
 ومائة الف حتى يبلغ ستائة الف وقال بعض السلف ان الصيد بالكل اكله فقلب قلبه فيصير كما
 نفس الاويم فلا يخرج الى محاله ابدا وقال سهل من اكل الحرام عصبت جوارحه شيئا ام ابي علم لم
 علم ومن كانت طعته حلالا اطاعت جوارحه ورفضت شهواته وقال بعض السلف ان اول
 لغة ما كلمها الصيد من حلال ينفر به بهما سلف من ذوقه ومن اقام بنفسه مقام ذلي في طلب
 الحلال فساخط عنه ذوقه كايضا قط ورق النخيل ويقل بينه آثارا السلف ان الرجل اذا كان
 اذا جلس للناس قال الصلوات ففكر في الله ثلاثا فان كان مستقرا بعدة فلا يجالس السوء فانه من
 اسان الشيطان ينطق وان كان سقى الطعنة يغت الطوى ينطق وان لم يكن من تكلم العقل
 فانه يفسد بكلامه الكثر ما يصح خلافة السوء وفي الاثر من عني روى عنه ومن غير ان الدنيا
 حلالها حساب وحرامها عذاب وزاد اخرون وشبهها بها عذاب وروي ان بعض الساجدين
 رجع طعنا الى بعض الابدال فلم يأكله فقال عنه فقال نحن لانأكل الا الحلالا ولذلك سقيم قلنا
 وديع حاشا ويكاشف بالملكوت وشاهد اخر ولاكلنا ما ياكلون طعنه ايام لما بعثنا اليها
 من علم العقول والذهب الخوف والمشاورة من قلوبنا فقال له الرجل فاني اسوم الدهر اجمع
 القرآن في كل شهر بثلثين ختمه فقال له الرجل هذه الشرعة من اللين التي رايتي شرعتها احب
 الي من بثلثين ختمه وثلثاها ركعة من اهلك ركعتي شرعتي من طبع وحشه وقد كان بين
 احمد بن حنبل وحمي بن معين عجب طويلا ففهم احمد ان سمع قوله اني لا اسال احد شيئا
 ولما اخطاني الشيطان شيئا لا اكله حتى اصدق حمي وقال كنت اسمع فقال مرجع بالدين انا
 علمت اني ااكل من الدين قد علمت اني على هذا الصلح فقال تعالى كلاما من الطيبات
 واولوا صلحا وقيل انه مكتوب في التوراة من لم يبال من اين مطعمه لم ينال الله من اي ابواب
 الشياطين دخله ومن علي ان لم يأكل بعد ذلك عتات روى عنه عتات رغب البوار طعنا ما الاصح ما حدث
 من البشيمة ما جفع فضيل وابن عبيدة وابن المبارك عند وجب من الورد بمكة فذكر في ذلك
 فقال وجب من احب الطعام الى الاى لا اكله لانه لا يطيب مكة يسايق زبده فغشا
 ابن المبارك ان نظرت الى هذا الخفاف عليك الخبر قال وما سببه قال ان اصول الحشاش
 قد اسفلت بالصراحي فغشي علي وجب فقال سفيق فقلت الرجل فقال ابن المبارك ما

أوردت الألف آخره على قول اتفاق قال معلق أن لا أكل غير أبدأ حق الفاء فكان يشرب اللبن
وأشبهه أمطون فطالها فقال هم من شاء من فلات ضالعين منها وأر من أين لهم فذكرت خطا الفاء
من فيه قال بقولها من أين كانت تربي فسكت فلم يشرب لأنها كانت تربي من موضع السلق فمن حق
فقلت لا يشرب فإن أم يفر لك فقال ما أصيب أن ينزلي وقد شربته وأنا في غفوة بعصيته
وكان يشرب الحافي من الوحين فقل لمن أين يأكل فقال من حيث يأكلون ولكن ليس من أكل
وهو كمن يأكل ويحك وقال مداصر من يد وأمره آخر من لعمه فحكى كما في غير ذلك من
الشفات بشأن أصناف الحلال وما أخذه أعلم أن تفصيل الحلال والحرام أنما يبي
بأنه كتب الفقه واستشق المريد من نظريه بأن يكون له طهارة معينة يعرف بالفتوى عليها
وكان لا يأكل من غير فاما من يتوسع في الأكل من وجوه مفرقة منتشرة في علم الحلال والحرام
كله كما فصلنا. في كتب الفقه ونحن نسير الآن إلى جماعته في سياق منقسم وهو أن المال
إذا حرم ما لم يفسد في حينه كالخمر والخمر وغيرهما ومنه يسهل أن الضمان المأكول في مولى بعد الأرض
لا يفسد منه أقدام فأنها إما أن يكون من المملوك كالمخ والعجن وغيرهما أو من النباتات
أو من الحيوان فاما للمملوك وهي أجزاء الأرض وجميع ما يخرج منها فلا يحرم أكله إلا ما
نصر الأكل وفي بعضها ما يجري مجرى النسم والخمر وكان مضرا لهم أكله والطين الذي يضاف
أكله لا يحرم إلا ما جرى مجرى الخمر ومما قيل أنها لا تعم مع أنها لا يكل أنه لو وقع شيء منها في
مرقة أو طعام لم يشربه محرما فاما النباتات فلا يحرم منها إلا ما يزيل الفضل أو يزيل الحية
أو الصفة غزيل الفضل النخ والخمر وما يزيل الفضل ومنه يزيل النعم ومنه يزيل الصفة الأدوية
في غير غيرها وكان مجموع هذا يرجع إلى الضرة إلا الخمر والمسكرات التي لا يسكن منها
أيضاً حرام مع ذلك لعينه ولصفتها وهي المشقة المظنة ولما النسم فاذلج من كنهه مضرا
أو يفسد بغير فلا يحرم للملحقات فينقسم إلى ما يكل وإلى ما لا يكل ومنه يسهل في كتاب
الاطعمة والنظر في تفصيله مطول لا يسا في الطيور العريضة وحيوانا البر والبحر وما يكل كلها
فاما ما يكل إذا ذبح بها شرعيا وهي فيه شرعيا الذابح والاله والمذبح وذلك مذكور في كتاب
الصيد والذابح وما لم يذبح بها شرعيا أو مات فهو حرام ولا يكل إلا ميتة إن السكك الجران
وفي مضاعفها ما يستعمل من الأطعمة كدود الفلاح والحلح فانا لا نحترق منها غير يمكن وأما إذا
أوردت ما أكلت تحكما حكم الذباب والطنسار والعقرب وكل ما ليس له سبيل ولا سبيل شرعيها

ان الاستعداد لم يكن كذا لا يكون وان وجد شخص لا يستدرك لم يفتد الى خصوص طبعه
 فانه الحق بالحيات لعدم الاستعداد فيكون اكله كالجميع الخطا وشره كمن وليت الكراهة
 بخاستها فان الصحيح انها لا ينسب بالموت اذا مر رسول او صلى الله عليه وسلم بان مثل الغياب
 في الطعام اذا وقع فيه وربما يكون حارا ويكون فذلك سبب موته ولو لم يمت في غلة اذ يامة في قدر
 لم يحب انظرها او المستند حرة اذا بقى للجم ولم ينسحق محرم بالخاصة وهذا يدل على ان
 تحريمه الاستعداد ولذلك لم يوقع جزء من آدنى حصة في قدر ولو زنت وان لم يمت الكحل لا
 يخاصه فان الصحيح ان الآدنى لا ينسب بالموت ولكن لان اكله محرم لشرها لا للاستعداد واما
 الحيوانات المأكولة اذا لم تحت شرط الشرع فلا يحل جميع اجزاها بل محرم منها الدم والفرو وكل
 ما انتفى بخاصته منه بل تناول الجفاسات مطلقا لمرام ولكن في الايمان حتى هو الامن الحرام
 واما من النبات فالمسكرات فقط دون ما يزيد العقل ولا يسكن كالخمر فان بخاصة المسكر
 منبسط للزهر منه كونه في منقطة الشرب ومما وقت قطع من بخاصة حادثة في مرة او
 طعام او من حرم اكله جميعا ولا يحرم الاشباع به لغير الاكل فهو الاستباح بالدم من الحيوان
 وكذا اطلاق المسفق والحيوانات وغيرها فهذا يجمع ما يحرم لصفته في دابة القسم الثاني
 ما يحرم لخلقه في جهة ابيات اليد عليه وفيه تنوع النظر فيقول اخذ المال اما ان يكون بالبيع
 بملكك او غير اختيار فالذي غير اختيار كالارث والقبول باختيار اما ان لا يكون من ملك
 كمثل المعاذون او يكون من مالك وللذي يرضى من مالك اما ان يرضى قهرا او يرضى راضيا
 والمأخوذ قهرا اما ان يكون لمقتضا حقا لملكك كالفنائه او لا ففانما لا اخذ ككرات
 المستعين والصفقات الواجبة عليهم والمأخوذ راضيا اما ان يرضى معرضا كالمبيع والمصدق
 والابن ولما ان يرضى غير معرض كالهبة والوصية يحصل من هذا المساق ستة اقسام الاولى
 ما لا يرضى من مالك كمثل المعاذون والحياء للموت والاسطياد والاحطاط والاستقاء من
 الانهار والاحتباس فهذا حلال شرعا ان لا يكون المأخوذ مختصا بوجه حر من الاديبي فاذ
 انتكث عن هذه الاختصاصات لمكة اخذ ومنصلي ذلك في كتاب ابيات الخرافات الناجية
 المأخوذ قهرا من لحرمة له وهو المني والفتنة وسائر اركان كذا في الجاهل من ذلك بطلان المسكين
 اذا اخبرها منها الخس وقسمه من المسكين بالعدل ولم يأخذها من كافر له حرمة وان
 بعد من نصيب هذه الشروط في كتاب السير وفي كتاب المني والفتنة وكتاب الجزية الثالثة

ما يؤخذ قولا باسحق في عندنا من عليه فيؤخذ دين رضاء في ذلك حلال واذا تم سبب الاستحقاق
 وتم وصف المستحق الذي به استحقاقه فصار على الفاعل المستحق واستوفاه من تلك الاستسقاء
 من قاض دار سلطان او مسحق ومنه في ذلك في كتاب تزيين الصدقات وكتاب الوفاء وكتاب
 المنفقات او غيرها المتطرق في سعة المستحقين الزكوة والعقود والتعقيد وغيرها من الحقوق
 فاذا استوفيت شرائطها كان المأخوذ حلالا الرابع ما يؤخذ من ارضيا بما وضة في ذلك حلال اذا
 روي شرط الحريتين وشرط الصاقيين وشرط المقتضين اعني الاجل والقبول مع ما يصدر المشرح
 بهما من جناب الشريعة المنسدة وثبات ذلك في كتاب البيع والسلم والاجازة والحل والفسخ
 والقرض والمشاركة والمساواة والشفعة والسلم والخلع والكتابة والصدقات وسائر المعاملات
 الخماس ما يؤخذ بالرضا من غير عوض وهو حلال اذا روي شرط المقتض عليه وشرط الصاقيين
 وشرط العقد ولم يرد الى غير ذلك او غير ذلك المذكور في كتاب الهبات والوصايا والصدقات
 السادس ما يحصل بغير اختيار كالخيار وهو حلال اذا كان المودع قد كتب من بعض المصارف
 الخفية على وجه حلال ثم كان ذلك بعد قضاء الدين وتفيد الوصايا بتعديل القيمة بقرائن
 واخراج الزكوة واجل والكتابة ان كان وليا او ذلك المذكور في كتاب الوصايا والقرض فهذه
 مجامع سبل الحلال او ما نال اليها العلم المبررة ان كان طاعة متفرقة لامن جهة معينة
 فلا تنفي عن علم هذه الامور فكل ما ياكله من جهة من هذه الجهات يتحقق فيه
 احل العلم ولا يتقدم عليه بالجهل فانه كاستمال العلم لم مخالفت علمك يقال بالاصل لم لا ردت
 بهلك فلم يعلم بعد ان قيل لك طلب العلم فريضه على كل مسلم بيان درجات احلاله
 والحرام اعلم ان الحرام كله خبيث ولكن بعضه اجنب من بعض والحلال كله طيب ولكن بعضه
 اخص من بعض واصفى وكان الطيب حكم على كل حلق بالحرمة ولكن يتولى بعضها حلقا والآخر
 الاربي كالسكر وبعضه في الشائبة كالناريد وبعضه في الشائبة كالنديس وبعضه في الشائبة
 كالصلح فكذلك الحرام بعضه خبيث في الدرجة الاربي وبعضه في الشائبة او الشائبة او الشائبة
 وكذا الحلال يتفاوت درجات صفاته وطبقة والنفذ باهل الطب في الاصطلاح على اربع درجات
 تقريبا وان كان المصنف لا يوجب هذا المصنف اذ ينطرق الى كل درجة من هذه الدرجات تفاوت
 ايضا لا يخصص حكم من سكر اشد حرمة من سكر كذا غير ذلك من قول الاربعة من الحرام على اربع درجات
 وربع العدد وهو الذي يجب النسق باتمامه وسنطة العدالة به وثبت اسم الصبيان والفتيان

لأنه ليس به وهو النوع من كل ما يخرج به قنانيه القنانيه الثانيه ربيع الصالحين وهو الا
ما يتعلق اليه لصلو الخريف ولكن المقرب من على النار لبناء على انظار نفوس منافع النية
على الجمله فليس المقرب من ذلك ربيع الصالحين وهو في القديسة الثانية انشائه ما لا يجوز في
والاشبهه في حله ولكن يخاف منه اذ لو لم يكن محرم وهو ترك ما لا بأس به بخلافه ما لم يكن وهذا
ربيع الحسن قاله صلى الله عليه وسلم لا يبلغ البعد درجة الدين حتى يبيع ما لا بأس به بخلافه ما لم
باس الرابعة ما لا بأس به اصلا ولا خلاف من ان يبيع ما لا بأس به ولكن يتناول لغيره لا يبيع
نية المقرب على جهاد لصلو ينظر في ما لا بأس به المسئلة كراهية او محبة فالاحزان منه
ربيع الصالحين فهو درجات لصلو على المراتب فصلها بالاعتناء والنواهد ما لم يعلم الذي
وكرهه في القديسة الاولى وهو الذي يشترط النوع عنه في العدة والمطعم منه النسق في ايضا
على درجات في الحيت فالأخرى بقت فاسد كالمطعم مثلا في المحرم فيه الماطة حرلم لكن
ليس في درجة المضرب على سبيل التهرب من المضرب اذ فيه ترك طريق الشرح في الاكثا
والأقل الغير ليس في الماطة انما وطنا فيه ترك طريق التقيت فمطعم ترك طريق التقيت والمطعم
أخذه من تركه بالزبد وهذا التناقض يدرك بتقدير الشرح ومعيده وما أكد في بعض النماذج
على ما ياتي في كتاب التوبة عند ذكر الفرق بين الصغيرة والكبيرة بل الماخوذ على من يتم اصلاح
أو غير اجبت واختلفت الماخوذ من قوي اضعف وانما سق لان درجات الاداء يختلف باختلاف
درجة المؤذي فهو دقايق في تفاصيل الجنايات لا يتفق ان يذهل عنها ولولا اختلاف هذه
المصاة لما اختلفت درجات النار واذ اعرفت مشاركات التخليقة فلا حاجة اليه من فطنت
درجات اربع فان ذلك جازي الحكم والنسب وهو طلب حرم في الحرام وفي ذلك على اختلاف
درجات الحرام في الحيت ما ياتي في بينة فعارض القديسات وتجميع بعضها على بعض حتى اذا
الي اكل ميتة او كل طعام الغير او كل ميد الحرام فاننا تقدم بعض هذا على بعض من هذه النماذج
الاربعة في البيع مثل هذه اما القديسة الاولى وهي ربيع الممدول وكل ما اقصى الشاوي تحريره
ما يدخل من المفاضل الستة التي ذكرنا حاسن مدخل الحرام لتقدسها من الشرع فهو الحرام المطلق
الذي ينسب منه الى النسق والمحبة وهو الذي زعم بالحرام المطلق فلا علاج الى امثلة
وشواهد اما القديسة الثانية فامثلة كل شبهة لاجب اجتنابها ولكن مستحب اجتنابها
كما ياتي في كتاب الشبهات او من الشبهات ما يجب اجتنابها فيحقق بالحرام وما يمكن اجتنابها

والدفع عنه وبيع الموسيقين كن يشع من الاصطياذ خوفا من ان يكون الصيد قد اخلت من ان
اخذت من ملكه فوجدوا سلاسل ومنها ما يصبغ اجناسها ولا يحب وهو الذي يد له عليه قوله صلى الله
وسلم ومع ما يربك الي ما لا يربك ويجهل على فهو الشريعة وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم كل ما
اصبت ومع ما اغتبت والافناء ان يخرج الصيد منيب عنك فريده ميتا او يحقل الغنمات
مستطه او يسيب آخر والفي جنان ان هذا ليس حرام ولكن تركه من بيع الصالحين وقوله
صلى الله عليه وسلم ومع امر شربه او ورد في بعض الروايات كل منه وان فارب عنك ما لم يجد منه
انرا غير حرام قال صلى الله عليه وسلم لعدوي بن حاتم في الكلب المسلم فان اكل فلا تأكل ما
اذا قلت بكون المسك على نفسه على سبيل الشريعة لاجل الخوف او قال صلى الله عليه وسلم لا يبي
شلية المشرك من قبال وان اكل فقال صلى الله عليه وسلم فان اكل وذلك لان حاد ابي سلمة
وهو غير مكسب لا يحقل هذا البيع معال عدوي كان يحمله من ابن سيرين انه ترك لشركه ان
الف درهم لانه حاك في قلبه حتى مع اتفاق العلماء انه لا بأس به وامثلة هذه الدجاجة تذكرها
عند القوض للديجات المشبهة بكل ما هو مشبه ولا يحب استحبابه فهو مثال هذه الدجاجة
اما الدجاجة الثالثة وهي بيع الحقيق فيشهد لها قوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع العبد دجاجة
الحق حتى يبيع ما لا بأس به عنه ما به بأس وقال عمر بن الخطاب مع ثمة اشجار الحلال فحان
ان يبيع في الحرم وقال ابو القرد اسن تعلم السوي ان يبي العبد في شقال ذرة حتى يترك
بعض ما يبي الله حلالا حس ان يكون حرما فيكون حراما منه وبين النار ولهذا كان بعضهم
ما يبيع دجاجة على اثنان فحلقها عليه فاخذ ثمة وثمانين درهم من استيفار الكلب يبيعه ازا
وكان بعضهم يحرر كل ما يبيعه كان ما اخذ بنقصان حبه وما يبيعه يدفع بزيادة حبه
ذلك حلقه من النار ومن هذه الدجاجة الاخران ما يشاع الناس بملكان ذلك حلالا في الفقه
ولكن يخاف من فحواه ان حرالي يحرر وبالله النفس الامر سرا فيتركه المبيع من ذلك ان يبي
عن علي بن عبيد قال كتب ساكها في مت بكار فكبت كتابا واخذت من تراب الحائط لانه
واجفقه فرفلت الحائط ليس لي فقالت لي نفسي ما قد تراب من حائط فاخذت من تراب
حائقي فلما غت اذا انفضت راسي يقول يا علي سيعلم هذا الذين يقولون وما قد تراب من
حائط ولعل معنى ذلك انه كيف يحط ترابه فان للفرق من تراب بنوات وبيع الصالحين
والسبب المراد به انه يستحق حق على نفسه من ذلك ما روي ان حرره ماله مسك من البهرات

قال وحدثت لوان امرأة وزنت حتى اقمته بن المسلمين فقالت عاتكة انا الجيدة الزنك فقال لا
ان نصفه في الكفة ثم تركها فيها اثر الضار فمضين بها فمضت عاتكة بنكك فضلا على المسلمين
وكان يورث بن يدي حزين جدا ففر من مكة للمسلمين فاختبأ منه حتى لا يسيبه الله تعالى قال
هل ينفع الايجرة لما استبعدت لك منه واخذ الحسن بن علي بن ابي طالب منه ثمن من الصدقة كان
مفرا فقال الله عليه وسلم كرمك القها ومثل ان بعضهم كان منه محض فوات يلا فقال
الطريق السراج قد حدثت للزينة في الذهب يدي سليمان التيمي عن نعيم من العطار قال
كان محمد بنع في امرأة طيبا من طيب المسلمين فبسه امرأة فباعتني طيبا لم يلبس يدي فبعتني
وكبر طيبا انها ففعلت باسمها حتى منه وصحت باسمها ففعلت بها ففعلت بها ففعلت بها ففعلت بها
الربع فافترق فقال طيب المسلمين فافترق فافترق فافترق فافترق فافترق فافترق فافترق فافترق
سب على انما لم يملك في التراب ثم صعد ثم صعد الماء ثم يملك في التراب ثم يصبغ ثم يصبغ ثم يصبغ
قالت ثم ايتها من اخرى ففعلت طلق باسمها حتى فافترقت باسمها في فيها ثم صحت
بها التراب ففعلت من يدع النطق ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
على المسلمين فكانت طيبا زيرا ورواها ورواها من ان يتعدى الامر من ذلك ما يلبس الخدم
خيل من جبل يكون في الجبل ففعلت بعض المسلمين ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
من المجد ففعلت لا ينفع من العود الا لاجته وهذا يصيب الحرام فان الصد الذي يورث من
من طيبة الطيب قد يصد وقد يصد فلا يدي ان يصبغ به لم لا يصبغ ايضا عن سقط
ورقة من احصت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
الاردي ومن ذلك التفرع من الزينة لا يخاف منها لوقد يورثها لغيرها وان كانت الزينة بيضا
في نفسها وقد يلبس احمد من الضال السندة فقال لها انا فلا استعملها ولكن ان كان للمطين
فأجرها ولما من لراد الزينة فلا من وكان في الخلافة كانت له زوجة معها ففعلت
خيفة ان يضر طيبه ففعلت في باطل ففعلت طيبها ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
الاكل واستعمال الطيب للزينة ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت
والنظر الى غير ذلك النظر الى دور لا ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت

الي طلب مثله ويلزم منه ان يكاب ما الاصلية حصيلة وهكذا الباشات كلها اذا لم تر خد
بقدر الحاجة في وقت الحاجة مع الحرز من غزائها بالحرقة او لا ثم اخذنا اننا قتلنا بغيرها
من الخطر وكذا كل ما اخذ بالشئ ضل ما يخلو من خطر حتى يكون له حصص الخطر فيقال
انما حصص الارض فيصنع التراب واما حصص المحيطان فربيه لا فائدة فيه حتى انكر حصص
المحيط وزيينه واستدل بما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل ان يكفرا الجهد فقال صلح
لا ريب في كونه مربي عليه السلم واما هو فمضى على الكهل يطالبه فلم يرخص فيه رسول الله
وكن السلف القريب القريب وقال من رفق شرب رفق ونبه وكل ذلك من سوان اطلع الشئ
في الباشات التي غيرها فان المباح والخطر يشبهها بشئ واحد واذا احدث الشئ
المباح استرسلت فافضى حزم القوي الريح من هذا كله وكل حلال انتك من مثل
هذه الخفاضة فهو الحلال الطيب في الدرجة الثالثة وكل ما لا يخاف اذ او الي مصيبة
التي لما الدرجة الرابعة وهي ربح الصدامين فالحلال الطلق خدع كل ما لا يقدم في استبا
مصيبة ولا يستعان به على مصيبة ولا يصدم منه في الحال والمآل فكل ما لا يتنازل عنه
نقط ولا تقوى على مبادته واستبقا الحق لا يجد ومولا هم الذين يرون كل ما ليس
نقالي حراما امتثالا لقول الله تعالى قل الله لم يرضهم في طوعهم بل يرضون هذه رتبة المحرمات
الخارجين عن حظوظ انفسهم المتفرقة عنهم بالنفس ولا شك في ان من يتوعد حايض الى
بمصيبة او يمتنعان عليه بمصيبة فيتوعد حايضون فليسبب اكتسابه مصيبة او كراهته في ذلك
ما روي عن يحيى بن يحيى انه شرب الدول فقالت له امارة لومست في الدار فبلا حتى يهل
الدول قال هذه منية لا اوفها وانا الساب فضى من عطين سنة فكان لم يحضر نية في هذا
الشيء يتعلق بالدين ولم يحزوا الاقدام عليها مع من راد ان قال ثبت اني محرم من اجل
و ما يخرج منه فتا رلت المشيخ وشرب من الماء فتك في هوى ان كنت في حلال
طبا فهو هذا اليوم فثبت في حلف ان القدر التي ارسلت الي هذا الموضع من قبل فثبت
على هذا المخاطرة من هذا من ذي الوزن المكي الزكان جايها محرم ما ثبت الي امارة
صالحه طامنا على يد الجاهان فلم ياكل منه ثم اعتد وقال جاني على طبق طامنا يعني ان
العوز التي ارسلت الطعام الي لم يكن طيبه وهذه القاية الصريحة في الريح وقد كان شرب
لا يشرب الماء من الانهار التي حفها الامم فان المنزيب لم يران الماء وهو له وليه وان كان

بالادب باحاف في نفس فيكون كالشئع بالظن المحذور باعمال الاجراء وقد اعطى الحرتم من الحرام ولذلك
 اشنع بعضهم من الحب الحلال من كرم حلال وقال لصاحبه افسدة اوسيت من ماء بحري في
 حفرته الظلمة وهذا البعد من الظلم من شرب نفس الماء لانه استعان من استداد البعد من ذلك لانه
 وكان بعضهم او امر به الطريق الى شرب من الصانع ابق عليها الظلمة مع ان الماء صالح لكان
 في حفظها بالصنع والمصنع على ما احرام مكانه اشنع به وامتناع ذي القربى من بدو الجوان اعظم
 من هذا كله لان بدو الجوان لا يوصف بانها احرام بخلاف الطبق المنصوب اذ هو الحرام ولكن قيل
 اليه بقية اكتسبت بالفساد الاحرام ولذلك صنف الصدوق من الذين يخفون ان حدث الحرام به
 فمع انه شره على جهل وكان لأحب اخراجه ولكن خطبه الباطن من الخبيثين من ربح الصدوق
 وثمة ذلك الشئع من كتب حلال اكتسبه خياط عبط في المجد فان المجد كان المجد في الخياط في المجد
 وسئل من المجد في مجلسه فنه في المقابر في وقت يحيى المجد فقال انما هي من امر الآخرة والى
 منهم سراج السجدة علامة من قوم يكره ما هم وامنع من تسمي الشؤ الجبر وقد يوقى به حتى من خطب
 كره وامنع من انفسكم شئع فمصلحة مشعل سلطان هذه وقائق الروع عند ما يكره من
 الآخرة والصديق فيه ان الروع له اول وهو الامتناع مما يقره القدر في مودع العدل وله غاية
 وهو مودع الصدوقين وذلك هو الامتناع من كل ما ليس قد ما اتخذ بشهوة او وصل اليه بغيره
 او اضل بسببه مكروه ومنها درجات في الاحياط وكل ايمان العبد استندت بها على نفسه كما
 اخذ ظرا يوم القدر واسرع جوازاً على خطا الصراط وابد من ان يترجم كفة سينارة على كفة حث
 ويتفاوت المتنازلة الآخرة بحسب تفاوت هذه الدرجات في الروع كالتفاوت وكانت الثنا
 في حق الظلمة بحسب تفاوت درجات الحرام في الخبيث واذا علمت حقيقة الامر فلا يترك الخيرة
 فان شئت فاستكر من الاحياط ملت شئت فترخص فليستك عتاط وعلى نفسك ترخص
 المتأني في مراتب الشبهات ومشاراتها
 وتنبهها عن الحلال والحرام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين
 وبينهما أمور مشبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه ودينه
 ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي حول الغنم يستد ان يقع فيه وهذا الحق خيرة الرعي
 الاقسام الثلاثة والمشكل فيها القسم المتوسط الذي لا يعرفه كثير من الناس وهو شبهة فلا بد من
 بيانها وكشف الغطاء عنها فان سلا يوقعه الكفر قد يوقعه التيسيل فنقول الحلال المطلق هو الذي

افضل من ذاته الصفات الموجبة للتحريم في حينه والحظر عن اسبابه ما يتطرق اليه حريم او كراهية
 وشماله الماء الذي ياخذ الانسان من المطر مثل ان شبع على ملكا احد فيكون حراما فقام احد
 اخذ وجعه في المطر في ملكه نفسه ارقى ارض مباحة والحرام المحض ما فيه منة محرر لا يشك
 فيها كالسكر في الخمر بالجماسة في البول او حصل حسب مني عنه قطعا كما حصل في الظلم والاربا
 ونظائره فهذان طرفان ظاهران ويخلص بالطرفين ما يحق امره ولكن لا يتصل فيه ولم يكن
 لذلك الاحتمال سبب يدل عليه فان صيد البر والبحر حلال ومن اخذ عليه فيقتل ان يكون قد
 ملكها استباح ثم اقلت منه وكذلك الشك يصور ان يكون قد نزل من الضياع بعد وقعه في
 بحر بطلته وبطل هذا الاحتمال لا يتطرق اليه ما لا يلحقه من الحظر ولكنه في حق ما لا يطهر
 ولا يحترق منه وسواس فلتنقسم هذا الفن ربع المومنين حتى يلحق به امثال ذلك لان هذا
 ربع جوه لا دلالة عليه فتم رد دل عليه دليل كان قاطعا كالوجود حلقه في ذات الشك او كان
 محتملا كالوجود في الطبيعة خالصة محتمل ان يكون كالا سدر عليه الامداد الضبط ومحتمل ان يكون
 برهما فهذا موضع الربع واذا استنت الدلالة من كل وجه فالاحتمال المعلوم ولان كالاتصال
 المعلوم في نفسه ومن هذا الجنس من مستبعد الرافض عن المغير فخرج ويقول بطله ما وصفت
 الحق للارث فهذا وسواس لا الميل على مرتبة سبب قاطع او مشكك او الشبهة المجهولة ما
 يشك من الشك والشك عبارة عن اعتقادين متقابلين فتارة من سببين فالاسباب لا بد
 حيدة في النفس حتى يباري العقد للقبول له فيصير شكاه هذا يقول من شك ان صلي في
 اربعة اشياء تشكك او الاصل عدم الزيادة ولو قيل الانسان ان صلي في الظاهر ان ادها
 قبل هذا النوع بعشرين كانت اربعا او ثلثا لم يصدق قطعا اربعة واذا لم يتطع بقرنان
 يكون ثلثا فاما هذا الحق لا يكون شكاه لم يحضر سبب ارجب لاعتقاده كونه ثلاثا فليست
 الشك حتى لا يشبه بالرمم والجزء في سبب فهذا يلحق بالحلال المطلق ويخلص بالحرام المحض
 ما يحق تحريمه ولكن طرأ على محلل ولكن لم يدل عليه سبب كمن في بين طعام لموده الذي لا
 وارت له سوا فتاب عن قتال محتمل ان يكون مات وقد اشكك الملك اليه فاكله فاقدره
 عليه اعدام على علم محض لا احتمال لا مستند له فلا يفتي ان هذا هذا النمط من اقسام
 الشبهات وانما الشبهات يعني بها ما اشبه علينا امر بان صار في لنا فيه اعتقاد ان
 صديا من سببين متضمن للاعتقاد ومما دلت الشبهة اربع الاول انك في السبب المحلل

والحكم في كل لا يتصور ان يكون مستكنا او طليعا لاعتقاليين فان تناول الاعتقال كان الحكم لما
قبله فيستحب ولا يزال بالشك فان طلب احد الاعتقاليين بان صدر عن دلالة مستقرة كان
الحكم لصالح ولا يبين الا بالمشال والشاهد فليضبه الي ان تمام اربعة التفسير الاولى ان يكون
الحل معلوما من قبل ثم يقع الشك في الحل فهذا باب من تحت اجتنابها ويحرم الاندحام عليها
مثلا ان يري الي حديد مخرب ويترجم في الماء فيصادقه ميتا ولا يوري انه مات بالعرف او الجمع
فهذا حرام لان الاصل المحرم الا اذا مات بطريق معين وقد وقع الشك في الطريق المعين فلا يترك
المعين بالشك كافي الاثبات والنجاسات وركعات الصلوة وغيرها وعلى هذا يدل قوله صلعم
اذ اني شئني اشتبه عليه اصدقه او حده سال عنه حتى يعلم ايها هو وروي انه انق ليله
تثالث له بعض نساياه ارقت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم اجل بعثت قرعة فخشيت
ان يكون من الصدقة وفي رواية فاكلتها فخشيت ان يكون من الصدقة وروي عن بعضهم
انه قال كما في سفرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصابنا الجوع فزنا من لا كثير الضباب فبينما
انتم تغضون بها اذ قال صلى الله عليه وسلم انتم من بني اسرائيل امة فاخاف ان يكون هذا
فاكلنا من الصدقة ثم احلوا له هذه لكنا لم نعلم انه خلقنا لجلد لئلا نكون امتناعا ولا لان
الاصول عدم الحل وشك في كون الفجح محلا القسم الثاني ان يعرف الحل ويتك في المحرم
فالاصول الحل وله الحكم كانه ان كان رجلا من امرائين وطاير طائر فقال احداهما ان كان هذا غرابا
فما راي طائر وقال الاخر ان لم يكن غرابا فما راي طائر والسر ان الحل الطائر فلا تنقض بالضم
في واحد منهما ولم يفرق بينهما اجتنابا ولكن الجمع اجتنابا عن طليعتها حتى يحل سائر الاذواج وتكون
مكروه بالاجتناب في هذا المسئلة واول منسحب بالاجتناب في رجلين كانا قد تنازعا فافتا
احدهما للآخر ان سرق فقال الآخر احسنا زوجة طائر فلما فتا بالآخر ثم واشكل الامر
وهذا ان اراد به اجتناب الجمع فصيح وان اراد القرم المحقق فلا وجه له اذ جرت في المياه والحقا
والاعداء والصلوات ان المنع لا يجب تركه بالشك وهذا في معناه فان قلت واري مناسبة
بمن هذا ومن ذلك فاعلم انه لا يحتاج اليه المناسبة فانه لازم من حينه لكسفي بعض الضرر فانه
بما سقن طهارات الماء ثم شك في نجاسته جاز ان يتوضأ به فكيف لا يجوز له ان يشرب واذ اجوز
الشرب فقد علم ان المتيقن لا يترك بالشك الا ان هوذا دقيقه وهي ان وزن الماء ان يشك في
انه طاهر فوجهه ان لا يقتل الاصل بما طلق ووزان مسئلة الطائر ان يمتنع بخاسة الحرام الا ان

رتبته عنه فلا يحسن ان يستعمل احدهما في الاجتهاد لان قابل من الجفاسة بين الطهارة
 فبطل الاستصحاب فكذلك هنا قد وقع الطلاق على احدى الزوجتين قطعا وليس على
 ايضا المطلقة فنقول انما اختلف اصحاب الشافعي في الاثنتين على ثلاثة اوجه فقال قوم يستحب
 في الاجتهاد وقال قوم بعد حصول عين الجفاسة في مقابلتين الطهارة يجب الاجتهاد
 ولا يصح الاجتهاد وقالوا المستصحب من الجفاسة هو الصحيح ولكن وراه ان يكون له زوجان فيقول
 ان كان غريبا فربط نطالق وان لم يكن ضمن طالق فلا جرم لا يجزم له شيئا بما بالاستصحاب
 ولا يجزم الاجتهاد او لا علامته ومحررها عليه لانه لم يعلما لكان متقيا للحرام قطعا وان لم يعلما
 وقالوا فصر على هذا كان محكما بتعيينها من غير ترجيح معنى هذا ان فرق حكم شخص واحد
 لان الحرزم على شخص واحد معنى خلاف التخصيص اذ كل واحد شك في الجزم في حق نفسه
 قيل فلو كان الاثنا ان تخصيص منقضى ان يستحق من الاجتهاد ويتقضى كل واحد باناء لانه
 يشتمل طهارة وقد شك الآن فيه فيقول هذا محتمل بالفتنة والاربع في الظن المتع والى قول
 التخصيص هنا كالتقارر لان صحة الرض لا يستدعي ملكا بل معنى الانسان بما رجع فيه ورفع
 الحديث كونه من عامة فلا يثبت لاختلاف الملك والتقارر ان اختلاف الرض لوجه التفرقة
 لا يجل وان الصلوات مدخلية في الجفاسة والاجتهاد فيه ممكن بخلاف الطلاق فوجه
 الاستصحاب معلوم ليدفع بها فرق عين الجفاسة المتبادلة بين الطهارة وابواب الاستصحاب
 والوجهات من غرض الفتنة وتقاوية وتقول تفصيلا في كتب الفتنة وتاخذ الآن
 التنبية على قراحتها التمسك انك ان يكون الاصل الحرزم ولكن طر ما اوجب عليه
 ظن غالب فهو ملزم فيه والتمسك بالخط فها انظر فيه فان استدل عليه الظن الي سبب
 شرعا فالذي يختار فيه انه يجل وان اجتنابه من النوع مثاله ان يري الي سيد غيب فوجد
 ميتا وليس عليه ان يري اسمه ولكن يحتمل انه مات فاستدل به سبب اكثر فان ظهر عليه اثره
 امر لوجه انفي الحق بالنسبة الاول وقد اختلف قول الشافعي في هذا القسم والتمسك اياه حال
 لان الجمع سبب ظاهر وقد تحقق والاصل ان لم يطل عليه غير وطيانه متكوك فيه فلا يدفع
 المتين بالشك فان قيل فقد يقال ان قياس كل ما احصت ومع ما اقيمت ودوت عاين ان
 رجلا اتي النبي صلى الله عليه وسلم يارب فقال رضى عرفت فيها سمى فقال احببت او اقيمت
 قال ان النسل خلق من خلق الله لا تعدد عدده الا الذي خلفه بعد امان على قتله في ذلك

قال صلى الله عليه وسلم لم يدي في كلب العلم بان كل غلظة كل قلبي انما ان كان ان يكون انما
على نفسه والمقابلين الكلب العلم لا ينشئ خلقه ولا مسك الا على صاحبه ومع ذلك تبقى
وهذا الحق وهو ان الحل اذا تحقق اذا تحقق تمام السبب وقام السبب بان يفتى الى الكلب
سبحان طرياق غير عليه وقد شك فيه وهو شك في تمام السبب حتى اشبه ان مئة على الحل
او على المدة فلا يكون هذا في معنى مئة على الحل في ساعة فترتك فيها بطلان عليه فالجواب ان
يولي ان عباس واشها رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحول على الريح والشرية بدليل ما يروي في
صحيح الترمذي ان قال كل من دان غلب منك ما لم يجد اثرا غير سمك وهذا سبب على المعنى
الذي ذكرناه وهو ان وجد اثرا آخر فسد هذا سبب في فساد الظن وان لم يجد سوي
حصل عليه الظن حكم به على الاستصحاب بخلاف الوجدان والقياس المظنون والمهمات المظنونة
غيرها وانما في المقابل ان لم يفتى مئة على الحل في ساعة فيكون شك في السبب فليس كذلك
بل السبب قد تحقق اذا لم يخرج سبب الموت وطرائق المرسك فيه ودل على صحة هذا الإجماع على
ان من خرج وطاف في جرد متابع القصاص على حارجه بل ان لم يفتى محتمل ان يكون مئة
في حال قطع في باطنه كاعتد الانسان بخا. فبني ان لا يجب القصاص الا على الزينة والروح
المختلف لان الضل المائل في الباطن الاثرين والجلها عوت الصحيح بخا. ولا دليل بذلك مع
ان القصاص بناء على المشبهة ولذلك حقيق المذكي حلال ولعل مات قبل مع الاصل لا
السبب فوجه ان لم يفتى في النفع ومن الحق حب ولعل الزرع لم يفتى في اركان قد مات قبل
الحياة سبب آخر ولكن يفتى على الاسباب الظاهرة فان الاحتمال الآخر اذا لم يستند الي
دلالة بدل عليه الحق بالروح والرسواس كافتكرناه وكذلك هذا لما قل صلى الله عليه وسلم انما
ان يكون انما مسك على ففتى في هذه الصورة ولان والذي يفتى الحكم بالخير
ان السبب قد يفتى ان الكلب العلم كالألة والوكيل مسك على صاحبه فصل ولما سئل
العلم بنفسه فافتى لم يحل لانه يتصور منه ان يسطاد نفسه وصحا انفت باشارة ثم اكل
ولا يتد انفتا على تنازل لآله لانه في حجة وكافة ربيات ودل كلمة آخر على انه
مسك نفسه لا صاحبه فقد تراض السبب الدال في حارض الاحتمال والاصل في حار
ولا يزال ان الشك مع كالممكن بجلا مان شرعي له جاره فان شرعي جاره ومات قبل ان يفتى
انه انفتا نفسه او لم ياكل لم يحل للوكيل وعليها لان للوكيل دور على الشرعي لنفسه ولولا جميعا

مسألة

والادليل مرجع والاصل المحرير فهذا يلحق بالنسب الاول لا بالنسب الثالث القسم الرابع ان يكون
الحمل معلوما ولكن يشك في الظن طرأ ان محرم حسب معتبره في ظنة الظن شرعا فيخرج الاستصحاب
ويقتضي بالقرن او بان ان الاستصحاب ضعيف ولا يفيق له حكم مع غالب الظن وبما ان ان
استبعاد الى نجاسة احد الاناثين بالاعتقاد على علامة معينة بموجب عليه الظن فيوجب محرم
كما وجب منع الرضوخ به وكن كذا اذا قال ان ثقل زيد حرام او ثقل زيد سيما منفردا بحد
طالق فخرجه وغاب قهره من امره عليه زوجته لان الظاهر ان منفردا كاسبق وقد مر
ان من وجدته الصدوق ما مستقرا حتى ان يكون بطول المكث او بالنجاسة فليست له رتبة
عليه والى فيه ثم وجد متغيرا حتى ان يكون بالجرل ويطول المكث لم يجرل انما اذا صار اليه
المشاهد كلاله عليه لاحتمال النجاسة وهو مثال ما ذكرناه وهذا في ظنة الظن استند الى
مستقله بين المؤمنين فاما عليه الظن لان جهة غلامه مستقلة بين المؤمنين فقد اختلفت في
الشافعية ان اصل الحمل على ذلك اذا اختلف قوله في الرضوخ من اواني المشركين ومردى
والصلوة في المنابر المنوشة والصلوة مع طين الشيوخ اعمى المتطهرين الزايد على ما يستعد
منه وجرا لا صاحب بانه اذا اضرى الاصل والغالب فانما اضطرر وحل حار يشك في الشرب من
اراي في المشركين ومردى في الحضر والصلوة في المنابر المنوشة لان الحضر لا يشرب فاذا من ماخذ
النجاسة والحمل واحد والرقعة في احدهما يوجب لزوم في الآخر والذي اختلف ان الاصل هو
وان العلامة اذا لم يتحقق بين المشركين لم يوجب رفع الاصل وسيأتي بيان ذلك وجماعة
الشافعية في الشبهة وهي شبهة الخلط فقد اخرج من هذا حكم حلال شك في طرأ ان محرم عليه
او ظن محرم حرام شك في طرأ ان محرم عليه او ظن بان زنى بن ظن تستند الى علامة في عين
المؤمن وبين ما لا يستند اليه وكل ما شك في هذه الاقسام الاربعة هذه فهو حلال في المذاهب
الاربع والاحتياط تركه فلا يكره التمسك عليه في زمره المقيمين والصالحين بل من زمن القدر
الدين لا يفتى عليهم في فتوى الشريعة فستهم وحسب انهم واستحقاقهم العقوبة الاما المختلطة
المرسوس فان الاقرار به ليس من الروع اصلا المشار الثاني في شبهة شك منشأ الاختلاف
وقد كان يفتي الحرام بالخلال ويستبيح الامر فلا يفتي بالخلط الا على ما ان يقع صفة لا يفتي من
النجاسة او من لصدعها او صفة محرم فان اختلط بالمحرم فلا يخلو وان يكون اختلط ارجح
حين لا يفتي بالاشارة لاختلاف المذاهب او يكون لاختلاف استنباطهم مع غير الايمان كاختلاف

الاجود والدرر والافراس والذي يختلط بالاستسهايم فلا يخلو اما ان يكون فيها قصد عينه كاللحم
 او لا يقصد كالنمر فيخرج من هذا التسمي اقسام التسمي الاول ان يسمي العين وهو محصور
 كالراختلط لحيته فذلك او بمشروكيات او مختلطاً بغيره بشرط ان لا يخرج السهم الا من
 ثم يفسر هذه شيعة يجب اجتنابها بالاجح لانه لا محال للاجتناب والعلامات في هذا اذا
 اختلط بغيره محصور صارت الجثة كالشيء الواحد مقابل فيه من الحرم والتحليل ولا فرق في
 هذا بين ان شئت حل فحل اختلاطهم كالورق الطلاق على لحيته في مسئلة النكاح
 او اختلط قبل الاستحلال كالراختلط بغيره بالحيثه فانه اذا استحل واحد وهذا قد شكك
 في طريان الحرم كطلاق لحيته في وقتين لما سبق من الاستصحاب وقد ثبتنا على وجه الجواب
 وحران معين الحرم قابل معين الحل فضعف الاستصحاب وحلنا الخطأ في فحل الشرح
 فقد كرمج وهذا اذا اختلط حلال بمحصور فان اختلط حلال بمحصر حرام خرج محصوراً ولا يخفى
 ان عجز الاجتناب اولى التسمي الثاني في حرم محصور خلا لغير محصور كالراختلط
 بغيره او مشروعيه بنسوة بل لا يكره فلا يلزم بهذا اجتناب نكاح اهل البلد بل ان يخرج من
 شاء من هذه الاجزاء فيحل بكثره الدلال او يلزم عليه ان يجوز النكاح اذا اختلط ما
 حرم بغيره حلال ولا يقابل به بل المصلحة والحاجة جميعاً اذ كل من ضلع له رضيع او قريب
 او محرم بمصاهرة او سبب من الاسباب لا يمكن ان يستد عليه باب النكاح ممكن فكذلك من علم ان
 الدنيا خالطة حرام خطها لا يلزم ترك الشر والاكل فان ذلك يخرج وما في الدين من خروج وعلم
 هذا بان ما سرق فيه زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن وغل ولصديقه الغنيمة جاءه له
 شئ احد من سرقة الصبارة والجن في الدنيا وكذلك كل ما سرق وكذلك كان يعرف ان فيه
 الناس من يشبه في الدواهم والذناير وما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا الناس المحذرون
 وبالجملة انما يفتك الدين من الحرام اذا هم الخلق كلهم من العاصي وهو محال واذا لم يفتك
 هذا في الدنيا لم يفتك الا في الآخرة بين جماعة محصورين بل اجتناب هذا من خروج
 المحصورين او لم ينقل فذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من احد من الصحابة ولا يتصور
 الرقاء به في ملته من الخلق ولا في عصمة الاعصار فان قلت وكل عدد محصور في علم الله
 وراسد المحصور ولما اراد الانسان ان يصر اهل بلد فصدق عليه ايضاً ان يكون منه فاعلم ان
 تحديد امثال هذه الامور غير ممكن وانما ضبطها بالتقريب فيقول كل عدد ولو اجتمع على صعيد

١
 ٢
 ٣

واما لغيره على المناظر منهم بوج التقليل والالتفات فهو غير محصور وما سهل كالعشر والمشراب
 فهو محصور وبين الطرفين اوساط متشابهة طبق بسا الطزين بالظن وما يقع الشك فيه استحق
 التلب فان الام حوز القلب وفي مثل هذا المقام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لطيفة استفت
 قلبك فان استكرهوا فتوك وكذلك الامتثال الادعية التي ذكرناها في المشار الاول يقع فيها الطراف
 متقابلة واحدة في التقي والاشياء ووساط متشابهة والتحق ينوق بالظن وعلى المستفي ان
 يستفي عليه فان جازك في صدره حتى فهو الام بينه وبين الله فلا يجزم في الآخرة فتوق الحق فانه
 تنق بالظاهر والله يتولى السرائر القسم انما ثبت ان حمله حرام لا يحصر بحلال لا يحصر بحكم الامر
 في زماننا هذا فالذي يثبت الاحكام من الصورة قد بين ان سبه غير المحصور الى غير المحصور
 المحصور الى المحصور وقد حكى امر بالقرم فيلهم هذا والذي يخالفه خلاف ذلك وهو انه لا يحرم
 بهذا الاختلاف ان شارل شاربينه احتمال نه حرام وانه حلال الان يقرن بتلك العين ولا
 به اعلم ان من الحرام فانه لم يكن من العين علامة فركه وربع وانخذ حلال لا ينسب به لكنه ومن
 الصلوات ان يأخذ من يعسا طان ظالم الى غيره ذلك من العلامات التي ساء في ذكرها ويدل عليه
 الاش والنباس انما الاش فاحتم من زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعده
 انك انما ان الحنود وديلم الربا في ابي اصل الغمة محتلة بالاموال وكذا غلوا الضعيف من
 الوقت الذي نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الربا اوقال عليه الصلوة والسلام اول ربوا
 وبوا الباس ما ترك الناس الربوا بلجهم كالم تركوا شراب الخمر وسائر الصايب حتى روي ان بعض
 اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم باع الخمر فقال له من يقول له منه لعن الله من اكل من اكل من اكل من اكل
 اذ لم يكن مدومهم ان تحرم الخمر فخر لثمة وقال صلى الله عليه وسلم ان فلا ناجر في النار جاز قد
 غلبها وصل بريل ففتوا بتساهه فوجدوا فيه تحرام من سر الزور الاسرى ورويت قد كذا
 اذ كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الادب الظلمة لم منع احد منهم عن الشر في السوق
 بسب غلب المعينة وقد ذهبوا اصحاب من ثلثة ايام وكان من يشع من تلك الاموال سارا
 اليه في البيع والاكثر من لم يمنعوا مع الاختلاف وكثرة الاسوال المشقة في ايام الظلمة ومن كان
 ما لا يوجه السلف الصالحون وروى انه منظر من الترع لما لم منطلق انه فهو منسرين مثل الفضل
 وروى ان نداد عليهم في امثال هذا الجاهل انتم في مسايل لا تستند فيها سوى انصافهم
 كقولهم ان الجور كالام في الحرم وان الابن كالاب وشعر الخمر وشعر كالحلم المذكور في القرآن والرواية

جاء في ما سوي الاثبات الستة في كل حال فانهم اولى بفهم الشرع من غيرهم وانما القياس في
هذا الباب لا يستلزم باب المقررات ويحرب العالم اذ الشك ينسب على الناس ويتاحل
في شرط الشرع في العود ونحو ذلك لا يحال الى الاختلاف فان قيل فقد قلتم ان على الله
رسلم اشع من الشك وقال اشع ان يكون ما معه الله عز وجل وهو في اختلاف المحرر
فان اجل ذلك على الراجح والشرع او يقول ان للشك شكلا غير ما يكون من الجمع في ذلك
في حين المشا والى فان قيل فهذا معلوم في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمان
سبب النبوة والمسلم والمذنب وعلو القنينة وغيرها ولكن كانت على الاصل بالاضافة الى
الحلال فاذا ابرئ في زماننا وقد صار الحرام اكثر مما في ايامي الناس فساد المعاملات والحق
شرعها وكثرة الرجال وكثرة السلاطين الظلمة فتأخذ ما لا لم يشهد علامة معينة على
التقويم فهو حرام لم لا هل العيس كك حراما وانما الراجح تركه وهذا الراجح اهم من الراجح اذ انما
قيل لا يمكن الجواب عن هذا ان قوله القائل اكثر الاموال حرام في زماننا فليطرح
الفتنة من الفرق بين الكثير والاكثر فاكثر الناس بل اكثر انفسها يظنون ان ما ليس بنا
فهو الاكثر ويترجمون انما قتلان متساويان ليس بينهما ثالث وليس كذلك بل الاصل ان
التقريب وهو الثاني وكثيرا كثر ومثاله ان الحق فيما بين الحق نادر وليس الاكثر ايضا بل
كثير والفتنة اذا اتصل وقال المرض والسفر غالب وهو عند عام ادا به انه ليس بنا
فان لم يرد هذا فهو فلهذا الصحيح والمقيم هو الاكثر والمساكن والمرضى كثر والمساكن والمرضى
نادر فاذا افهم هذا مقول قوله القائل الحرام اكثر باطل لان مستند هذا القائل ان
يكون كثرة الظلم والجور وكثرة الرجال والمعاملات النافذة وكثرة الايام التي تكررت
من اول الاسلام الى زماننا هذا على امور الاموال المجرمة اليوم اما المستند الاول فباطل
فان الظلم كثر وليس بالاكثر فان الظلمة هم الجندة اذ لا يظلم الا فظلة وشوكة ريم اذ
انضموا الى كل العالم لم يبقوا اشرع من كل سلطان يجمع عليه مائة الف من الجور مثلا
فيملك اقلها يجمع الف الف ويزيد وتصل بلاد واحدة من بلاد مملكتهم ويجمعهم على جميع
وكان عدد السلاطين اكثر من عدد الرعايا وهكذا الكل اذ كان يجب على كل واحد من الرعية
ان يقوم عشرة منهم سلا مع شعهم في المعيشة ولا يتصور ذلك بل كفاية الواحد منهم يجمع من الف
وزيادة وكذا القليلة السارق فان البلية اكثر فيقتل منهم على وجه قليل واما المستند الثاني

السلامة

وهو كثر البهائم والمخلوقات الفاسدة تقي أيضا كثيرة وليست بالأكثرا وأكثر المسلمين يتعاملون بشرط
الشرع منه هو لا أكثر والذي يتعامل بالبهائم وغيره فلا حيث معاملاته محدودة فكان عدد الصحيح
منها من يعطي الفاسد الا ان يطلب الانسان يرضى في البطلان محض ما بالهانة والمهنة وعلة
الدين حتى يتصور ان يتناول معاملاته الفاسدة أكثر ومثله كذا المحض من نادر وان كان
كثيرا فليس بالأكثرا وكان كل معاملاته فاسدة كيف ولا يتغير هو ايضا من معاملاته صحيحة يباري
الفاسدة ان يزداد عليه وهذا مقطوع بطلان تأمله وانما غلب هذا على التنوير لا شك وانما غلب
الفاسد واستبعاد اياه واستغفاله وان كان ما راسق يعطى ان انما غلب المحض
موسع كاشع العلم فبطلانهم الاكثرون وهو خطأ فانهم الاقلون وان كان منهم كثر
واما المستند الثالث وهو انما يتناول الاموال انما يحصل من المعادن والحيوان والنبات
والحيوان حاصل بالحق لا بد فاذا نظرنا الى شاء مثلا وهي بلدي كل سنة يكون عدد اسرها
الى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قريبا من خمائة ولا يتغير هذا من ان يطرق الى واحد
من تلك الاصول عسفا او معاملة فاسدة فكيف يتعد ان يعلم اصولها عن نصيب باطل
الى زماننا هذا وكذا في بدو الجيوب والنواكح يحتاج الى خمس اصل او اقل الى اول الفروع
ولا يكون هذا حلالا لان لم يكن اصله واسل سله ولذلك الى اول زمان النبوة حلالا وما
المعادن فهي التي يمكن نيلها على سبيل الابتداء وهي اقل الاموال وأكثر ما يستعمل في الدين
والدناير ولا يخرج الا من دار الضرب هي بين ايدي الظلمة بل المعادن في ايدي الظلمة
يعرض الناس منها ويقتربون الفقراء استغرابها بالاعمال الشاقة لا يتعدوها منهم
عسفا واذا نظرنا الى هذا علم ان نقا دينار واحد بحيث لم يتطرق عند فاسد او ظلم الى
وقت التبدل ولا وقت الضرب في دار الضرب ولا بعد في معاملاته الضرب والدين
مصدق في محال فلا يبقى اذن حلال الا الصيد والسمسرة في المعادن والخرات والطب
البحار فربما يحصل لا يتعد على حكمه فيفسر الى ان يشترط به الجيوب والحيوانات التي لا
الابا الاستنبات والتمتع الذي يكون حرمه بل حلالا في مقابلته حرام فهذا هو اصل الطهارة
والجواهر ان هذه الغلبة لم ينشأ من كثرة الحرام المحظوظ بل الحلال فخرج عن القيد الذي
نفس فيه والحق بما وعدناه قبل وهو يعارض الأصل والقالب اذ الأصل في هذه الاموال
فهي لها المنفعة فالت وبقولنا الترضى عليها وقد عارضه سبب غالب يخرج من الصلاح له

الاسماء

في قياس هذا العمل التوازي للشافعي في الجفاسات والصحيح عندها انه يجوز الصلوة في الشوارع
او المبرجاسة ولو لم يكن الشوارع طامس وان الرضوخ من اولها مشتركة جازين فان الصلوة
في الشارع المبرجاسة جازية مثبتة هذا اولام مسمى ما نحن فيه عليه ودل على ذلك ما في
روايتهم من جرح نظريته مع ان مشرعيهم المفسرين ومطهرهم الحنفية ولا يجوز ان جازية جازية
كيف نسلم او انهم في ايديهم بل يقول نسلم قطعا انهم يفسون الطر المذبذبة والسياب
المصروفة والمقصورة ومن تأمل احوال الدباغين والتصانيف والتباغين علم ان الغالب
عليهم الجفاسة وان الطهارات في تلك الشياح محال انما قد بل يقول نسلم انهم كانوا يكونون
خيرا البر والشعر ولا يفسلون نهاس انما سادس بالشر والحيوانات وهي بول عليها وقدا
يخلص منها كما لو يكون الدواب وهي يرقى وما كانوا يفسلون طهورها مع كثرة قذرها
في الجفاسات بل كل دابة تخرج من بطن ابيها وعليها طويات نجسة وقذرة يلها الاطعام
وقد لا يزيلها وما كانوا يجزونها من ذلك وكانوا عتقون تعفاه في الطرف بها لفضال
ويصلون معها ويجلسون على التراب ويمشون في الطين من غير حرجة وكانوا لا يمشون
في البول والغدر ولا يجلسون عليه وسرحتهم وهو يسلم الشوارع من الجفاسات
مع كثرة الكلاب وابراها وكثرة الدواب وروايتها لا ينبغي ان نظن ان الاعصار والاصار
غلبت في مثل هذا حق نظن ان الشوارع كانت خفتل في عصرهم او كانت حر من
الدواب صهات فذلك معلوم استقامة بالعادة فدل على انهم لم يجزوا الا من جفاسة
مناجدة املاية على الجفاسة والذ على العين زاما الظن الغالب الذي يستند
والدم الى جاري الاموال فلم يعتبره هذا عند الشافعي وهو ان يرى ان الماء العليل
من غير غير اذ وقع او لم يزل المحابة يدخلون الحمامات ويترشون من المياه وفيها المياه
العليلة والايدي المختلفة نفس فيها على الدوام وهذا قطع في هذا الغرض وبما است
حازا القوي من جرح نظريته سبحانه الشرب منها والصالح حكم الجفاسات فان قيل
لا يجوز قياس الحلال على الجفاسة او كانوا يمشون في اسود الطهارات وهو زون في تناس
الحرام غاية الحرمة فكيف يقياس عليه قلنا ان اريد بانهم صلوا مع الجفاسة والصلوة معها
معصية وهي عاد الدين فنس الظن بل يجب ان نستفد بهم انهم اخذوا من كل جفاسة من
اجتنابها وانما سحر احب لم يجب وكان من محل السجود هذه الصورة التي يبارضونها

الأصل والغالب ثبات أن الغالب الذي لا يستند في حيلولة يتعلق بمعين رايه النظر بطرح
 رايه بوزعم في الحلال فاذ كان بطريق التقوى وهو ترك ما لا بأس به مخافة ما يبرأ من أن امرأته
 ينفق قال النسب على أيديها أن لم يضبط عنها ما من الطهارة ليس كذلك فقد اشيع طاعة
 منهم من الحلال المحض خيفة أن يشغل قلبه رجل يحكي من واحد أنه احتزن عن الرضوخ
 من ماء البحر وهو الطهور المحض والافتراق في ذلك لا يتدرج في الغرض الذي جئنا
 فيه على أننا نجرى في هذا المستند على الجواب الذي قدناه في المستند من الشك
 ولا يسلم ما ذكره من أن الأكثر هو الحرام لأن المال وإن كثر أصوله فليس من الواجب أن
 يكون في أصل الحرام على الأمر الموجهة لعدم ما تطرق الظلم إلى أصل بعضها ومن بعض
 وكان الذي يتبادر غرض اليوم هو الأقل بالاضافة إلى ما لا يضبط ولا يترك فهكذا
 كل مال في كل عصر وفي كل أصل فالمضروب من مال الدنيا والمشتاغل بالفساد في كل زمان
 بالاضافة إلى غير أقل وليس يدري أن هذا الفرع بعينه من أي الضمين فلا يسلم أن
 الغالب تحريمه فإنه كما زيد المضروب بالتقوى لا بد من غير المضروب بالتقوى لا بد من الأكثر
 لأنها لا أكثر في كل عصر زمان بل الغالب أن الجيوب المضبوطة مصب للأكل لا للهدر
 وكذا الجيوب ذات المضبوطة أكثرها مكل ولا تقوى للتقوى لا بد من كيف يقال إن ربح الحرام أكثر
 ولم يزل أصول الحلال أكثر من أصول الحرام ولينهم المستند من هنا طريق معرفة الأكثر
 فانه من قديم وأكثر الصلابة في فكيف الصلابة هذا في المولدات من الجيوب والغير
 فاما المصادق فانها بخلافه يأخذها في بلاد الترك وغيرهما من شأها ولكن قد يأخذ السلاطين
 بعضهم منها وانما يأخذون الأقل لا محالة لا الأكثر ومن جاز من السلاطين معه فافعله يصح
 التماس منه فاما يأخذها الأخذ في أخذ للسلطان بأجرة والصحيح أنه يجوز الاستئذان
 في ثبات اليد على المباحات والاستبعاد عليها فالمستأجر على الاستئذان إذا جاز لها دخل
 في ملك المستحق له ما سقى الاجرة فكذلك النيل فاذ اغشا على هذا لم يحرم من الذهب
 إلا أن يتدرج غلبة نقصان اجرة العمل وذلك قليل بالاضافة ثم لا يجب تحريم من الذهب
 بل يكون ظاهرا في الآخرة في ذمته وما إذا ضرب فليس الخارج منها أحيان ذهب
 السلطان الذي يخبئه ويطعم به الناس بل الخمار يخلو في اليوم الذهب المسبوك أو النقد
 الردي ويستأجرهم على المسبك والضرب يأخذون مثل ذلك ما سطو الأشياء ظاهرا

٢٥٠

٢٥٠

يكونه لهم على العمل وذلك جائز ان فرض وناظر مضروبة من وجوب السلطان فهي بالاضافة الى
ما اذا اقتضوا على الامانة ضمن السلطان عليهم لعمارة دار الحرب فان ياخذ منهم مائة لا يخصص بها من
بين سايرهم حتى يرفع عليهم مال يجسد السلطان فما ياتوه من من جنته وذلك باب النظم ومن
يطلب بالاضافة الى ما يخرج من دار الحرب ولا يسم لاهل دار الحرب والسلطان من جنته ما يخرج
منه من المائة ولقد هو مشر الشر وكيف يكون هو الاكثر فهو انما ليط سبقت الى القلوب بالرحمة
لرسول الحاجة من رفق وديم حتى يصر الرابع ويسد بابا به ويستقر عين من من مال مال وما
ذلك عين اليد والاضلال فان قيل فلو قد عليه الحرام وقد اقتضوا من مخرج ما وايقولون
فيه انهم يكن في العين المتنازلة علامة خاصة من قبل الذي تله ان تركه بيع وان شاء لم يحرم
لان الاصل الحلال ولا يرفع الاصلانية معينه كافي طين الشرايع وتظاير على اذية قبل المظن الحرام
الفتياحي علم ميتا الذم بين نية الدنيا حلالا لكانت اقول ميتا انت قيد الشرط من وقتا وبين
ما سلف ومثل ما يورد من انكر الى منته فمما حرم انكل كل ربحا انه اذا رقت هذه
الرافعة فالاحتياط خمسة لعمدة ان يقال بيع الناس لا كل حق قد راجع من حرم الثاني ان
يتم بها منها على قدر الضرورة وسما ان رجعت عليها اليها الى الموت الثالث ان يقال يتنازل
قد الحاجة كيف شاء اشترى ومضا ورا ضيا من غير عين مال وما ليجب وجوب الزايع ان يتحل
شرع الشرع رقتا فنرا الامر من جرائر فصار على قدر الحاجة انما سلف فصار مع شرط الشرع
على قدر الحاجة لما الاول ولا يخفى بطلانه وما الثاني بما حل قطعا لانه اذا اصر الناس على من
الوقت ونحو اوقافهم مع الضعف مني منهم المزيان ويطلب الاقال والتساعات وخرت الدنيا
بالكلية وفي خراب الدنيا خراب الدين لانها من هذه الآخرة واحكام الخلافة والفتنة والنباشا
بلا كذا احكام الفتنة متقدمة ما حفظ مصالح الدنيا ليقم بها مصالح الدين وما الثالث وهو انما
على قدر الحاجة من غير زيادة عليه مع الفتنة بين الاموال من غير عين مال وما بالضمير
والراضي وكيف ما اتفق فهو مع هذا الشرع بين المستعدين وبين الزلج النساء ونحو الادي
بالغيب والسرقة والوقوع الظلم ولا يمكن زجرهم عنه او يقولون ليس يقر صاحب اليد بالحق
ضاماته حرام عليه وعلى بنا ووالله قد الحاجة فقط فان كان هو محتاجا فنحن ايضا محتاجون
وان كان في حقنا زيادة على الحاجة فقد سرقته من سرقة من هو زائد على حاجة ربه وادام نزع
حاجة اليوم ادا لسه فا الذي نراي وكيف تضبط وهذا يرد على بطلان سياسة الشرع وان

اهل الشك بالنسبة فلا يبقى الا احتمال الرابع وهو ان يميل كل فريق مدعى على ما في يده ويقال من
اولي به لا يبعد ان يوجد منه سرعة ومضاهيل يوجد برضا والراض هو طريق الشرح ولذا لم يجر الاثر
فلما ارض ايضا من يلج في الشرح يتعلق به المصالح فلم يجر اصل الشراعي ومطل منصيل ولما الاحتمال
انما من ومما لا مضاهيل في قدر الحاجة مع الاكتاب بطريق الشرح من اصحاب الاديبي فورا الذي لا
لا يباين مع غير يدسلك طريق الآخرة ولكن لا يوجد له حاجة على كفاية رادها الذي في غير الحاجة لان
الظلم يتدلى الزيادة على قدر الحاجة في اديبي الناس وكذا اديبي الشراعي وكل من غلب سلب وكل
وجد منه سلب ويقول الحق لا اتقدم للحاجة وانما يحتاج فلا يبقى الا ان يجب على السلطان ان يخرج
كل زيادة على الحاجة من اديبي الملاك ويستوجب بها اهل الحاجة وذهب على تكل الاموال وما فيها
او منة فستة وفيه تكليف شرط ومضيق اموال اما تكليف الشطط فهو ان السلطان لا يستند
على القيام بهذا مع كثرة الخلق بل لا يفتقره لك اصلا واما التقنين فهو ان ما فضل من الحاجة من
التركة والظلم والحجوب لا يذهب في تجميع الخلق من تفرغهم فكيف على قدر حاجتهم ثم يذهب في
الحج والتركة والكفارات المالية وكل مادة سطت لغير من الناس اذا سمح الناس لا يكون الاثرة
حاجتهم وهو في غاية النجى بل اقول لردني في مثل هذا الزمان مثلا لوجب عليه ان يهدد الا
ويستألف منصيل اسباب الملاك بالشراعي وسائر الطرق ويصل ما يصله لوجده جميع المال خلا
من غير فرق ما حيى من لوجب عليه اذا كان البقي من بحث لمصلحة الخلق في دينهم وديارهم
اذ لا يتم الصالح بره الكفاية الى قدر الضرورة والحاجة اليه فان لم يثبت فليس له لم يجب هذا
بحر ان مقتضاه تعالى سبحانه يهلك به الخلق من آخرهم فقرات وديارهم يصلون اليهم فانهم
من يشاء فيصل من يشاء ويبت من يشاء ويحيى من يشاء ولكن مقتضى الامر جارا على ما انما من
انه تعالى في بقية الدنيا اصلاح الدين والفتيا ومالي اقد هذا وقد كان ما اتفق فقلت بفت
بيننا بين اهل عليه وسلم على فترة من الزمن وكان شرع موسى عليه السلام قد دعي عليه قريب من ثمان
سنة والناس ينقسم الى مكذبة من البقي وعبدة الاوثان والى مصدين له وقد صام النفاق
فهم كاشاع في زماننا الآن والكفار فاجابون نزع الشريعة والاموال كانت فيها يد المكدبين
له والمصدقين لما المكذبتون فكانوا يتصلون بغير شرع موسى عليه السلام ولما الصدوق قد خافا
مع اصل القدين كما ما اهل الان المسلمون مع ان الصهر والبنوة اقرب فكانت الاموال كلها
الراكونها اوكثر منها حراما وهذا صلى الله عليه وسلم عاشت ولم تعرض له شخص اصحاب الاديبي

بالاموال ومقتد الشريعة وما استقر به في شريعة لا يتقلب حاله ولا يمتدح ولا يذم
 الذي في من احرام فانما لانما خد من اهل الذمة في الحر ما عرف بعينه انه من حرام مال ويولد
 كانت اسلهم في تلك الزمان كما سالتنا الآن والامر في العرب كان اشدهم الشغب والفتنة فيهم
 بان انما احتما الى اربع متعين في الشريعة والاحتما الى الخامس طريق البيع بل قلم البيع الاحتسا
 في المباح على قدر الحاجة وتركه التوسع في الدنيا بالكلية من كل طريق الاخر وعن تكلم الآن في
 الفتنة المخرجا بمصلحة الملق ومقوي الطاهر حكم يحتاج على حسب مقتضى المصلحة وطريق الدين
 لا يقد على ملوك الا الاحاد ولو اشغل الملق كلم يطل النظام وغرب العالم فان ذلك طلب
 ملك كسبة الاخر ولو اشغل الملق كلم يطلب ملك الدنيا وتركوا الحرف الدينية والصناعات
 الحسية بطل النظام ثم يطل بطلانه الملك ايضا فالخريفات افما هو والمنتظم الملك المبرك
 فذلك المختلوق على الدنيا محروم ليس طريق الدين لدى الدين وهو ملك الاخر ولا فاما
 الذي الدين دينهم فخر سلالة الدين لهم ان بعض الاكر من طريقهم ويستفدون باسم الدنيا
 وذلك فحة سبقت بها المشية الانسانية واليه الاشارة بقوله تعالى ورضا بعضهم فوق بعض
 بعضهم بعضا غيرا فان قيل فلا حاجة الى تشديد حرم الحريم حتى لا يبقى جلال فان ذلك
 غير واقع وهو معلوم ولا شك في ان البعض حرام وذلك البعض هو الاقل او الاكثر وفيه نظر وما
 ذكر من في امر الاقل بالاضافة الى الكل على ولكن لا بد من دليل يحصل على وجه ليس من المصلحة
 المرسل وما ذكر من من الضمانات كانتا مصالح مرسله فلا بد من شاهد معين يقار عليه
 حتى يكون الدليل مقبولا بالانفاق فان بعض العلماء القليل المصلحة المرسله فاقول ان سلم
 الحرام هو الاقل فيمكننا انما ناعمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والعصاة مع وجع الزين
 والمشرقة والفتن والفتن وان قد من مات يكون الحرام هو الاكثر فكل الشاغل ايضا وجرمانه
 فلكه امر الاول القسم الذي حرمناه وبطلنا منه اربعة اقسام وانفتحت القسم الخامس فان
 ذلك اذ اقرى فيها اذا كانت الكل حراما كان اخري فيما اذا كانت الحرام هو الاكثر ام الاقل وقول الثاني
 هو في مصلحة مرسله هو فان ذلك انما يحصل من مصلحة امر مطلقه وهذا مستطرح به فانما
 لا شك في ان مصلحة الدين والدنيا مرادة للشرع وهو معلوم بالضرورة وليس مطلقا كما
 في ان ركا هذه الملق الى قدر الضرورة او الى الحاجة او الى الحشس والفتنة مخربا للدنيا والام
 والدين واسطة الدنيا فانما لا شك في الاحتياج الى اصل هذه فانما يستشهد على الملك

المفترقات المتعلقة بأحوال الأشخاص الذين انما في ان يصلح قياس محرر وود الى اصل مقصود
الصفحة الانشود بالاقضية الجارية عليه وان كانت المحررات مستحقة عند المحققين بالاضافة الى
مثل ما ذكرناه من الامر انكلى الذي هو ضرورة التي لو بحث في زمان لم المحرم حتى لو حكم بغير
طوب العالم والقياس الجوزي مرافقه قد صانص اصل رقاب فيما انقطعت منه العلامات
المعينة في الامور التي ليست محصورة بحكمها بالاصل لا بالغالب قياسا على عين الشرايع ويجوز النظر
لذا في المشتركين وذلك قد اشتهر من مثل فصل الحاشية وقرنا انقطعت العلامات المعينة
القرار من الاداري التي يتطرق الاجتهاد اليها وقرنا ليست محصورة اقرار من التماس الميت
بالذكية والرضيعة الاجنبية فان قيل كانت الماء طهورا مستيقن وهو الاصل ومن سلم ان
الاصل من سلم ان الاصل في الاموال الحل بل الاصل فيها التحريم فنقول الاموال التي لا يوجع لغيره
في غيرها كحرمة الخمر والمخمر خلقت على صفة مستحبة لغيرها من المصالحات بالترافق كالخلق الماء
مستندا للظهور مستند وقع الشك في بطلان هذا الاستدلال ومنها فلا فرق بين الامر في الماء
يخرج من قبول المصالحات بالترافق بدخول الظلم عليها كايخرج الماء من قبول المصالحات بدخول
البغاسة عليه ولا فرق بالجواب الثاني ان اليد لا تملك على الملكة فان لم يملك الاستصحاب
واقى منه بدليل ان الشرح الحق به اذن لدعى عليه من القول قوله لان الاصل في ذلك
وهذا استصحاب من لدعى عليه ملك في يد فاقول ايضا قوله اقامة لغيره مقام الاستصحاب
وكلي ما يبعد في يد انسان فالاصل انه ملكه ما لم يدل على خلافه ولا يملكه غيره البرهان الثالث
مدان ما دل على حسن الاستصحاب يدل على عين لم يعتبر ان كانت قطعا فلا تلابس اذ اول بطريق
الظن اولي وبما ان ما علم انه ملكه زيد يخفى يمنع من التصرف فيه بخلافه ولو علم ان له ملكا في
العالم ملكه منع الياس عن التصرف عليه وعلى ما ذكره فهو مال مرصود لمصلحة المسلمين يجوز التصرف
فيه حكم المصلحة ولو دل على ان له ملكا محصورا في مشروا مشروا من المشغ التصرف فالذي شك
في ان له ملكا سوى صاحبه اليد لا يدعى الذي يتفق قطعا ان له ملكا ولكن لا يعرف عينه
طهر التصرف فيه بالمصلحة والمصلحة ما ذكرنا في الاقسام الخمسة ويكون هذا الاصل شاملا
وكيف لا وكل ما لا يبيع فقد ملكه تصرفه السلطان الى المصالح وفي المصالح التفرع وبغيرهم
فلو تصرف في تصرفه ملكه وفقد فيه تصرفه ولو صرفه منه سارقه قطعت يد كلف فقد تصرفه في ملكه
الغير ليس ذلك الا لئلا يبان المصلحة يقتضي ان تسقط الملكية ويحل له اقتضاها بجميع المصلحة

فان قيل ذلك من تصرف في السلطان فيقول السلطان لم يجوز له التصرف في حكم غيره فلو ادع
 لا سبيل الى الاصلحة وحرارة ترك الشياخ فهد من قضيته وبين حرفة للهم والحرف الى هم اصح
 من النصيح نوح عليه والمصلحة فيما تنك فيه ولا يصح تحريمه ان يحكم بكالات اليد وترك على ارباب
 الايدي او اثرها بالشك وكيفهم الاقتصاد على الحاجة فتردي الى الضر الذي ذكرناه وبهيات
 المصلحة يخلت فان السلطان ما يري من المصلحة ان يفي بتلك الحال فظن رتابة صرفه اسيا
 بهذا الاسلام وتارة صرفه الى الفقر ودموع المصلحة كيف دارت فذلك التصرف يدور في مثل
 هذا على المصلحة وقد خرج من هذا ان الحلق فيه اخر في ايمان الاموال يظنون الاستناد الى
 دلالة في مكان الايمان كالم واخذ السلطان والفقراء الصديق منه معلوم ان المال ما كلفه من
 العلم بين ملكه مشار اليه ولا فرق بين عين الملك وبين عين الاملاك في هذا المعنى فهذا
 شبه الاختلاط ولم يبق الا النظر في امتزاج المايسات والديارهم والمهضبة في يد الملك الواحد
 وسبيل بيان في بيان تفصيل الخرج من المظالم المشار اليها في الشبهة ان يتعلق وتصل
 بالسبب المصلح معصية انانية قلبية ولما في الواقعه وانانية سوابقه او في موضعه مكانته
 العاجي التي لا يجب فساد العقد وبطلان السبب المصلح مثال المعصية في القوانين التي
 وقت التذليل يوم الجمعة والذبح بالسكن المصوب والاختطاب بالقدم المصوب والبيع
 على بيع غير السوم على سومه وكل شيء يدور في العقد لم يدع على فساد العقد فان الانتفاع من
 جميع ذلك ومع وان لم يكن المستفاد بهذه الاسباب محكم بالخرم وفيه هذا التماس في شاع
 ان الشبهة في غالب الامر مطلق لا راد الا شتاء والجهل ولا اشتباه هو باطل المصالح الذي
 سيكون الضرر معلوم رجل الذبحة ايضا معلوم ولكن قد يسبق الشبهة من المشاهدة وتناولها
 من هذه الامر مكره ولكن هذه شبه الخرف فان اريد بالشبهة هذا معصية هذا شبهه له وجه
 والافتيق ان ليس هذا كراهة لاشبهة ما اذا عرفت هذا المعنى فلا مسلك في الاسامي فعادة
 الفتوى الشاع في الاطلاقات تم اعلم ان هذه الكراهة لها طلت ورجات الاربي منها
 من العلم والبيع منه هم والافترق بيني الى نوع من المبالغة يكاد يوصل بورج الموسمين بينها
 ارسالها رده الى الطرفين فالكراهة في سيد كلب معصوب اسد منه في الذبح فكيف معصوب
 والمقبض منهم معصوب اذ الكلب له اختيار وقد اختلف في ان الحاصل به لما لك الكلب
 او لصاؤه وله الدور والمزروع في ارض معصوبة فان الزرع لما لك المذكر لكن فيه شبهة ولا

حق النفس لما كان لا ينفك عن الزرع فكان بالحق المحرم ولكن لا يثبت حق جسد كالقول
 بطائفة منصوصة أو أقصى مسك منصوصة أو لا ينفك حق صاحب الشبهة في منعها بالصيد
 عليه الاستطاب بالقدوم المنصوب ثم وجهه ملك نفسه بالسكن المنصوب فلم يذهب إلى محرم
 الذبحة وفي البيع في وقت الشدة فإنه ضعيف المصالح ومنع الصدق وإن ذهب قوم إلى فساده
 العقد وليس فيه إلا أنه اشتمل بالبيع من واجب كثر كان عليه ولو أضاف البيع مثله لافترج كل
 عليه زكوة ورم أصغر فاسد وجوبها على غيرها وفي ذمته منطلبة دافع فإن الاشتغال بالبيع يأنه
 له من القيام بالرياسات فليس للجمعة إلا الوجوب بهذا فتدأ وبخرفة كذا الحيان لا يبيع تكاح الظلمة
 وكل من يذمته ورم لأنه اشتمل بقوله من الفصل الواجب عليه إلا أنه من حيث ورد في يوم الجمعة
 على الخصوص نبي زبنا سبق إلى الإفهام خصوصية فيكون الكولاجية أشد ولا بأس بالحدثة
 ولكن قد يجر إلى الرسا من حق يجمع من تكاح ثبات أبواب النظام رساير صالحا لهم وقد يكره
 من بعضهم أنه اشترى شئنا فمع أنه اشترى يوم الجمعة زكوة خيفة أن يكون ذلك ما اشترى
 وقت الخطر وهذا غاية المباينة لأنه رد بانك رطل هذا الزعم في نكاح المناجى والمشتد
 لا ينقطع من يوم السبت رساير الأيام والبيع حسن والمباينة فيها الحسن ولكن إلى محمد لم
 قال صلواته عليه وسلم ملك المشترون فيلهون من أمثال هذه المباينات فإنها إن كانت
 لا يضر صاحبها بما أرم عند الفيلان ذلك هم ثم يجرها هو غير منه فيترك أصل البيع وهو مستند
 أكثر الناس في زماننا الضيق عليهم الطريف فليسوا من القيام به وطعن كان أن الموسرين
 الطهارة قد يجر من الطهارة فيتركها فكذلك بعض الموسرين في الحلال بقى إلى ما هم ان
 ما لا الدنيا كلها حرام ثم صواب تركها القوي وهو عين الضلال وأما سأل الملاحق فتوكل
 معنى في سانه إلى معصية وأهلا به العيب من الخمار ومع الفلالم من المعروف بالغيرية قبل
 وبيع السيف من قطاع الطرق وقد اختلف الصلابة في صحة ذلك وفي حل البين الماتر من
 والأقوى أن ذلك صحيح والماتر حلال والرجل عاصي معتقد كما يصح بالبيع بالسكن المنصوب
 والمذبح حلال فإنه معنى عصان الإحابة لا ينفك ذلك معنى العقد والماتر من هذا
 سكر وكراهية شديدين وترك من البيع المم والمسلم محرم ويليه في الزم به العيب من غير الخمر
 لم يكن خمارا وبيع السيف من يفر ويظلم أيضا لأن الاحتقال قد حارس وقد كن السلف
 بيع السيف في وقت الفتنه حنف من أن سسها نظام فهذا فوق الأول ولكن كراهية فيه

الحق والله ما هو من المفسد كاد الحق بالوفاة وهو من جملة الاجور معاملة الفلاحين بالامت
 الحرب لانهم يستحقون على الجوارح ويضمنون الطعام من الطلعة فلا يبيع منهم العمر والصلوات وهذا
 ربح الوفاة او هو اليان لا يبيع من المبلغ طعام لانه يستحق به على الجوارح ولا يبقى من الما
 العام لذلك يستحق هذا اليان الشطح المنوي منه وكل توجه اليان في تصديره لانه وان
 ان لم يربح الصلح الحق وربما قدم على ما يكون معه في الدين فخر الناس بصدورها وهو يظن
 انه يستغل بها خسر وهذا قاله صلى الله عليه وسلم فضل الصلح على الجوارح كفضل دية رجل على
 ما لم يظن من نعم الله في خلقه عليهم ان يكونوا من مثلهم الذين ضل سبيلهم في الحيق الدينية
 هم محبون انهم يحسنون منها وبالجملة فلا ينبغي ان تستغل الانسان بدقايق الربح الا بغير
 عالم مستقر فانه اذا جازوا ما هم له مقرب من غيره ما كان ما يفسد اكثر ما يحسنه وقد
 عرف ان سعد بن ابي وقاص سرق كرمه خوفا من ان يبيع الحب من يخته خرا ولا يعرف له وجهها
 ان يعرف هو وجهها ساسا وجب الاحراق او ما عرفه بخيله ركبه من كان انفع فنداه من الشيا
 ولما زهد الجاهل قطع الذكر خيفه من الزنا وقطع اللسان خيف من الكذب الخيفة لك من
 الاملاقات واما المقدامات فيطرق الحسية اليها ملت وبعثت الدرجة العليا التي استند
 الكرامة فيها ما بقي اثر في الخصال ولا كل من شاة اعلنت بصلف مقصوب اوردت في
 حرام فان ذلك معصية وقد كان سببا لنقضها وربما يكون الباقي من لحمها ومما راحلها
 من ذلك الربح وهذا الربح مهم وان لم يكن واجبا ومقتل ذلك من جهالة من الصلف وكان لا يظن
 جهالة الطريق الردي في شاة عملها على رقبته كل يوم الى الصلوات ويهاها وهي على كان
 ياكل من بينها تفصل عنها ساعة فتنازلت من ورق كرم على طرف بستان من كفا في البستان
 ولم يستغل خد فانه قيل من جهالة جهالة الله ابي حريثي الله منهم انما استرا الا بفضاها
 الى الصلح فزعت فمضى حوت فقال حريثي في الصلح فاطرما وهذا يدل على انه راي
 الظلم الحاصل من الصلح لصاحب الصلح شرعا فليس يجب هذا غير ما قلنا ليس كذلك فان
 الصلح ينسد بالاكل والظلم خلق جديد وليس من الصلح فلا شركة لصاحب الصلح شرعا
 ولكن من ما في الكلا وما في ذلك مثل سطر الابل فاخذ السطر الاجتهاد كاسا طرسه
 ابي وقاص ما دام ان قدم من الكوفة وتلك سطر اباهرت اذ راي ان كل ذلك لا يستحقه
 الصالح راي سطر ذلك كاسا على حق علمهم وقدما السطر اجتهاد المرتبة السطر على ما نقل

عن سيرة امساعه من ماء ساق في نهر الظلمة لان النهر هو صلاية وهو صلاية في
الجنة وامساع اخر من حب كرم سقي ماء بحري في نهر جف ظلمة وهو ارفع منه وابلغ في الرفع
وامساع آخر من الشرب من مصانع السلاطين في الطرق واهلي من ذلك امساع ذي الشرب
من طعام حلال وصل اليه علي يد بجان وقوله انه جاء في علي بن ابي طالب ورويات هذه المرتبة
لا يخصص المرتبة الثالثة وهي فرس من الرسل والمباينة ان منع من حلال وصل علي يده
وجعل حواشي وجعل بالزنا او التذوق وليس هذا كمن عصى باكل الحرام فان الموصلة في
الحاصلة من الغذاء الحرام والتذوق والذنا لا يوجب قوة لست ان بها علي حمل بل الامساع
من اخذ حلال وصل علي يد كاف وسواس بخلاف اكل الحرام لانه لا يعلق بحمل الطعام
وهو هذا اليان لا يرضون بدين هو لست في ملوينة او كذبه وهو فائدة الشطط والقر
فليضط ما عرف من وبع ذي النون وفرس المحصة في السبب الموصلة كما نهر وقوة الارتفاع
بالغذاء الحرام ونوا مشع من الشرب من كوة لان الغارة الذي على الكوة كان قد عصى الله تعالى
بما يضر انسان او سمه فكان هذا وسواسا ولا يمنع من لم شاء ساقها اكل حرام فهذا
ايضا من يد البجان لان الطعام لسوقه البجان والسقاء عني بنسها والساق منسها عن
العدد عن الطريق بهذا قرب من الرسل فانك كيف يدبنا في سان ما يندعي اليه
هذه الامور واعلم ان كل هذا خارج من تروى على الظاهر فان تروى الفقيه يخص الله
الاولي التي يمكن تكليف كافة المطلق بها ولما جعفر عليه لم يحرم العالم وروى ساعد من مع
المؤمن والصالحين والفقير في هذا ما قاله علي عليه وسلم لواجبه او قال استغث
قلبك وان اقتورك ما تترك وعرف ذلك من حيث قال علي عليه وسلم الا تم جواز الظن ب
كل ما كان في هذه المريد من هذه الاسباب فلو اقدم عليه مع حيلة الصديق اسخه ما لم
قلبه هذه الحارة التي سمعها بل لو اقدم على حرام في علم الله تعالى وهو يعلم انه حلال لم يضر
ذلك في قساة قلبه ولو اقدم على ما هو حلال في تروى الصلوات بالظاهر ولكنه جدير ان
في قلبه فذلك مصر وافنا الذي ذكرنا في النهي عن المباينة اردنا به ان اقلب الصلوات
الذي لا يجزئ في مثل تلك الامور فان مال قلب من سوس عن الاعتدال امره الحارة
فما قدم مع ما جدد في قلبه فذلك مصر لانه اخره في سقي نفسه منه وبين الله عز وجل بشرى
قلبه ولذلك سدد علي الحسين في الظهارة وفيه الصلوة فانه اذا اقلب على قلبه انما

لم يزل إلى جميع أفعال الطهارة ينشأ مرات فلهذا الوسوسة عليه يجب أن تستعمل الزمان
 ذلك كما في حقته ما كان مخطئا في سببه وأما عليك قوم سددوا سدد الله عليهم ولعلكم سدد
 علي محاي مني عليه السلام لما استعصر في السعال من العسر ولما أخذوا لأبهم لنظرة العسر
 وكل ما ينطق عليه اسم البقرة لأبهم فلا ينطق من هذه الدقائق التي ردناها وأبتناها
 فان من لا يطلع على كنه الكلام ولا يحيط بها معيوس مكان من لا يفي ذلك مقاسدا وأما العسر
 في العسر فلها أيضا درجات الدرجة العليا التي تستد الكراهة فيها أن يترفع فيها في الكثرة
 ويقضي ثمنه من غضب أو ما يجرم فيطهر فان سلم الباع إليه الطعام قبل قبض الثمن يطلب
 عليه فأكله قبل قبض الثمن فهو حلال مكره ليس بواجب بالإجماع انتهى قبل مضاء الثمن والآخر
 من الربيع فان قبض الثمن بعد الاجل من الحرام مكانه من سخر الثمن ولم يفسد أصلا كان مقبلا
 الظلمة تركه منه مردونه بالذوق والاستقبال فكله حراما بان قبض الثمن من الحرام وإن أبى مع
 العلم بأنه حرام قد يترتب منه ولم يبق عليه الا مقلدة تصرفه في الذم اعم الحرام تصرفها إلى
 الباع فان أبى عليه من أن الثمن حلال فلا يحصل البراءة لا شره بما مضى أو الاستيفاء ولا
 يصح ذلك للنفاء فهذا حكم المشتري والاكل منه وحكم الذم وإن لم يسلط له عليه قلبه
 انفسه فأكله حرام سواء كان قبل قبض الثمن من الحرام أو بعده لأن الذم ربه القوي به سوت
 حق الحبس للباع حتى يتعين ملكه بما مضى التمسك كما مضى ملك المشتري وإنما يطل حتى
 أما بالبراء أو بالاستيفاء ولم يخرج من بينهما ولكنه أكل ملك نفسه وهو مباح عسيان الرهن
 للطعام إذا أكله بغير ذلك الموقوف ومنه وبين أكل الطعام للغير لو لم يكن أصل الثمن شامل
 هذا كله إذا مضى قبل ربه الثمن اما نقطة طلب الباع أو غير طلبة عليه فاما إذا وفي الثمن
 الحرام أو لا ثم مضى فان كان المبيع عالما بأن الثمن حرام ومعه هذا البعض المبيع بطلت حقه
 ونفى له الثمن في يومه الثمنا انفسه ليس بغير كالمصير لكل المبيع حراما لم يبق بقاء الثمن فاما
 إذا لم يعلم أنه حرام وكان بحيث لو علم لما مضى به ولا بعض المبيع حق حبسه لا يطل بهذا
 الحليب وكل حرام يحرم أكل المرحوم إلى أن شره أو قوفيه من حلال أو مضى هو بالحرام ويتر
 فيصح إبراءه ولا يصح مضاء بالحرام فهذا مقتضى الفقه وبما أن الحكم في الدرجة الأولى من الحلال
 والحرة فاما الاستناع منه فن الثمن المملو من المعصية إذا أمكن من السبب الموصل إلى
 التمسك بالكراهة فيه كما سبق وأقوى الأسباب الموصل إلى الثمن ولا الثمن الحرام لما مضى

البائع يتسلف اليه فضاء به لا يخرج منه من كونه مكررها كراهية شديدة ولكن العدالة لا يحرم
 به درجة التعريف والبيع ولا يشترط سلطانا في مثلها بل بالرضا في الذمة ويقعنه برضا
 البائع قبل قبضه الثمن ويحل اليه فتيه او غير صلة او قلعة وهو شك في أنه سيقضى فيه
 من الحلال او من الحرام فهذا الخفاء وقع الشك في نظري المحصية اليها عن وتفاوت
 خفتها تفاوت كثره الحرام وتلفت في مال ذلك السلطان وما يظن على الظن فيه وبعضه
 اشد من بعض والرجوع فيه الي ما يتقدم في الطلب الرتبة الواسطة ان لا يكون الموضع فيها
 وجرا ما ولكن شيئا المحصية كالوهم عوضا عن الثمن عنها والاختلاف ارب خرا وشيئا هو
 قاطع طريق فهذا لا يجب عن يما في بيع اشترائه في الذمة ولكن يقتضي كراهية دون الكراهية
 التي في الغيب ويتفاوت درجات هذه الرتبة ايضا يتفاوت عليه المحصية على بعض
 الثمن وتندرجها وما كان العوض حلالا لما عند حرام فان احتل بحريمه ولكن ايجع من
 عند مكرره عليه ينزل عندي الحق من كب الجهاد وكراهيته اذ بقي صليها عليه وسلم
 مرات ثم امر بان يملكه الناصح وما سبق الي اليوم من ان سببه مباداة الجفاته والفتنة
 فهو فاسد اذ يجب طرده في الدبغ والكتاس ولا غايل به وان قيل به فلا يمكن طرده في
 القصاب اذ كيف يكون كسبه مكررها وهو تدل الفهم والمهمة في نفسه غير مكرره وما امر
 القصاب الجفاته اكثر منه الجهاد فان الجهاد ياخذ الدم بالجهاد ويبيع بالقطعة ولكن السبب
 ان الجفاته والقصد واحدة وهي تحزب بينه الطيوان واخراج لدمه وبيع قدام حيوة والاصل
 فيه القريم وانما يحصل لضرورة ويحتمل الجاحد طردس واجتماعه وربا نظن فافاضا ويكون
 شارا ويكون سراما عند الله تعالى لكن حكم هذه للظن والحدس ولذلك لا يكون للقصاص
 ضد جسد ولا يبي ولا يمتنع الا باذن وليه وقرل طبيب ولولا انه حلال لينة الطيار لما اعطى
 عليه السلم اجرة الجهاد ولولا انه محتمل القريم لما بقي منه فلا يمكن الجمع بين احطائه ونفيه
 الا باستنباط هذا المعنى وهذا الحق ينبغي ان يذكر في المراتب المقررة بالسبب فانه
 اقرب اليها المربة السنطى وهي درجة الواساس وذلك لينة ان خلف افسان عليان لا يجر
 من هذه الصنف من لها واشترط به ثوبا فهذا لا كراهية فيه والوضع عنه وسوسة وروى عن
 الخيرة انه قال في هذه الواقعة لا يجوز الاستشهاد بان النبي صلى الله عليه وسلم لعن اليهود
 اذ حوت عليهم الخوذة فباعوها وهذا خطأ لان بيع الخنزير باطل لظلم بيع الخنزير منعه في الشرع

وقد يقع الباطل حرام وليس هذا من ذلك بل مثال هذا ان ملك الرجل جارية فاختار من الصالحين
فيها ما يحبها من اجنية فليس لاحد ان يزوج منه ونسبه ذلك جميع المحرمات غاية الشرف في هذا
الطرف وقد مرنا جميع الدرجات وكيفه التدريج فيها وان كانت مغايرة هذه الدرجات للخص
في تلك الاربع والاشياء عدة ولكن المقصود من التدريج القريب والبعيد فان قيل فقد مرنا
على انه عليه وسلم من اشترى عتقها بعتها بعتهم فيها اودعهم حرام لم يقبل له مطلقا ما كان عليه
فما دخل ابن عمر اصيبه في اذنيه وقال هذا ان لم يكن حقة من رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلما ذلك محمول على ما لا يشري صنفه منها لاني الغنية واذا اشترى في الغنية فقد حكمنا
بالغريم في اكثر الصور ليجعل عليها فركم من ملك ثم عد عليه فيقول الصلوة لمصيده نظر
الي سببه وان لم يولد ذلك على مناد العقد كالمشترى في وقت النداء وفيه المشار والاربع
الاختلاف في الادلة فان ذلك كما لا يخالف في السبب لان السبب سبب الحكم لعل المحل
والدليل سبب لمعرفة المحل الحرة فهو سبب في حق المعرفة وما لم يثبت في معرفة العبد
فلا فائدة لمثبوتة في نفسه وان جرى سببه في علم او غير علمي انما يكون لقارض اذ لا
الشرع او بعد من الضمانات الدالة او لقارض المساء القسوة الاول ان يتعارفوا له
الشرع مثل قارض هو من القرآن والمنة او قارض قياسي او قارض قياسي وهم
كل ذلك لو ثبت الشك ويجمع فيه الى الاستصحاب او الاصل لعدم قبله ان لم يكن صحيح فان
ظهوره صحيح في جانب الخطر وجب الاخذ به وان ظهر في جانب الخطر جازا لاخذ به ولكن
المرجع تركه ولقد سألنا الخلاف بهم في الورع في حق الحق والمقلد وان كان المقلد جاز
ان ياخذ بما افقوله مقلدا الذي يظن انه افضل مما عليه ويترك ذلك بالتسامح كما يعرف
افضل طبيا البلد بالتسامح والقرابين وان كان لا حسن الطب وليس للسوق ان يفتد
من المذاهب وسواء عليه بل عليه ان يبحث حتى يقبل على تلك الافضل ثم يتبعه فلا جاز
اصلا نعم ان افق له امام الحق ولا يراه فيه مخالف فالقرابين الخلاف الى الاجماع من الورع
المؤكد وكذا الجتهاد اذا تعارضت هذه الادلة ويجمع جانب الخطر عندس ويخبر من والورع
الاجتناب فلهذا كانت الفتوح فترت على اشارة لا يتدبرون عليها فلهذا تدرجها منها عند ان
الشبهة فيها وليتم هذا ايضا على تلك مراتب الاربي ما يتأكد الاستصحاب في التفرع عنه من
ما يتفرع فيه دليل المخالف يدق وجه ترجيح المذهب الاخر عليه من المهمات الورع في

الكلب اذا اكل وان افق الحق بانه حلال لان التبرع فيه فاسد وقد اخترنا ان ذلك علم مقول
 قول الشافعي وبما وجدنا في قولنا في الجاهل بالدين سارقا لمذهب ابي حنيفة او غير من الاية
 كان البيع بها وان افق الحق بالقول الآخر من ذلك البيع عن سركه الصبي وان لم يخل
 قول الشافعي فيه لان الآلة ظاهرة في اجهالها والاعتبار متواردة فيها فانه صلى الله عليه وسلم
 قال الكلب من ماله من الصيد اذا ارسلت كلبك الحسم وذكر اسم الله عليه وكل وقد قيل ذلك
 على التكرار وقد سمي الذئب باسم البسلة وكل ذلك تقوى وليلا لا يشترط ان يكون ماله
 المؤمن يذبح ماله من اجل سحره ولم يسم ولا يحتمل ان يكون هذا عاما يوجب صرف الآلة
 وسائر الاخبار عن ظهورها ويحتمل ان يخص هذا بالناسي وترك الظاهر لا يتناول
 وكان جهل على الناسي مكنا عقوبة العذبة في ترك البسلة بالناسي وكان نهيته وتاميرا لا
 يمكن ان كانا اقرب بعضها ذلك ولا يتكدر مع الاحتمال المتعاقلة فالبيع من مثل هذا مباح
 في العزبة الاولى والثانية وهو مباح درجة الوسواس ان يتبرع الانسان عن اكل الحنظل
 الذي يصادف في بطن الحيات المذبح وعن الصب وقد سمع في الصحاح من الاخبار حديث
 الحنظل وان ذكاته ذكوة اميمة لا يتطرق احتمال الى منه ولا ينصف اليه منه وكذلك سمع
 انه اكل لصب على ما يدعى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قيل ذلك في الصحيحين والفقهاء
 باو حنيفة انه لم يسله هذه الاحاديث ولم يطلعه لئلا يقال بها ان انصف وان لم ينصف منصف
 فيه كان خلافه فلهذا لا يستدبه ولا يثبت شبهه كالولم يخالف ولم يعلم الشرع كماله الواحد
 الثاني ان الاشهر في المسئلة خلاف اصلا ولكن يكون الحل معلوما بخبر الواحد فنقول الثاني
 قد اختلفت الناس في خبر الواحد فتم من قال لا يثبت وانا اقول نعم فان التثنية وان كان
 عدولا فالقول جائز عليهم والكذب لغرض خفي جائز عليهم فان العدول ايضا قد يكذب والهم
 جائز عليهم فانه قد يثبت اليهم ومنهم من يثبت خلاف ما يقول القائلين وكذا اليهم فلهذا
 روي ولم يثبت من الصحابة فيما كانوا يسمونه من عدل سكن فثبت لهم اليه فاما اذا اخطأ
 بغير سبب خاص ودلالة معينة في حق الراوي فلهذا ثبت وجه ظاهر بان كان عدلا فلا خلاف
 من خالف في اخبار الواحد فيرسله به وهو مكلف النظام في اصل الاجماع وقوله انه ليس
 دراجان مثل هذا البيع لمكان من البيع ان يشع الانسان ميراث الجبابرة لا بديل
 ليس في كتابه المذكور الا للثمن والمطابق ابن الابن بالابن من اهل البيت وهم خير من غيرهم

٢٢٢

ما انقطع عليهم جائز اذا انقطع لهم فيه وهذا هو مبتدأ في اليان يترك ما علم به من مبادى العزائم ان
 المكلفين من ذهب اليان العزائم لاصحة لها وانما يجمع بها هذه النجاسة منها بالذات والملاوات
 وكل ذلك وسواس فاذن لا طرف من اطراف الشبهات الا فيها خلق واسرار فليعلم ذلك ومما
 امر من هذه الامور فليست فيه القلب وليع بالورع ما يريه الي ما لا يريه وليترك حوار الخلق كما
 الصدور ولا يخلط بالافهام والرقاع ولكن ينبغي ان يحفظ قلبه عن دوراي السواس حتى لا يعم
 الاياحق ولا يغلط على حرارة في سلطان الرسا ولا يخلط من الحرارة في سلطان الكراهة وما لم يزل
 هذا القلب من ذلك لم يرح على عليه ولم يزل على فتوى القلب فانما قال فذلك لا يضمنه لما كان قد عرف
 من حاله القسمة الثاني ان يعارض الامارات الدالة على الجمل والمعرفة فانه قد ذهب نوع من الشك
 في وقت وسند وقمع مثله من غير التنبه في شلالية ويدخل من اهل الصالح فدل صلاحه على ان
 ذلك نوع المحتاج ونقد من غير التنبه على انه حرام فيتعاضل الامر وكذلك حرمه لانه يعلم وانما
 حلال او يحارض شهادة فاسين او قل يبي ويالج فان ظهر ترجيح حكمه فالوجع الاجتناب وانما
 ظهر ترجيح وجب التوقف وسياتي تفصيله في باب التوقف بالبحث والسرال القسم الثالث
 يعارض الاشياء في الصفات التي يتباها بها الاحكام مثلاً ان يبي بما لا للفتاة يعلم ان القائل
 في الفتنة والخلية وان التي يتباها بها القسم من ذيرم ارسهر لا يدخل فيه وبينها درجات لا يحصى يتبع
 انك فيها فالمتق يتق فيها بحسب الظن والوجع الاجتناب وهذا اخف من انزل التنبه فان
 فيها من غير المتق فيها غير الاما لا يحد له فيه اذ قد يكون المصنف بالصفة في درجة من سلطة
 من التعجب من الشك بل من لا يميل الى احبها وكذلك الصدقات المصروفة الى الفقاهين فان من
 لا يميل الى معلوم انه محتاج ومن له مال كثر معلوم انه فقير ويتصدق سائيل غامضة لمن له اموال وثالث
 وثياب وكتاب فان تعد الحاجة منه لا يمنع من الصرف اليه والفاصل بين الحاجة غير محدودة وانما
 يترك بالتعجب فيتصدق به النظر في مقدار سعة الدار وبنيها ومقدار ريعها كثرها في وسط الدار
 ووقع الاكفاد ملء دونها وقد كثر في قمع اثاث البيت اذ كان من الصفات لامن الحرف وكذلك
 في عدة عا وفتها وكذلك فيما يحتاج اليه كل يوم وما يحتاج اليه كل سكاوات النساء وما لا يحتاج
 اليه الا في سن ونش من فلك لا حرفة والوجه في مثل هذا ما قاله صلى الله عليه وسلم ومع ما يريه
 الي ما لا يريه وكل كثر في هذا الريب فان قوت الحق فلا وجه للافتقار وان اخف الحق نظن
 وعين فالوجع التوقف وجهاهم مواضع الورع ولذلك ما عجب من فتنة الافا وب كسرة الزيجات

وكتابة النعماء والصلوات على بيت المقدس اذ فيه طوفان يعلم ان السجدة قامة رتبة وان الترتيب
وبينها السور متشابهة يختلف باختلاف الشخص والحال والمطلع على لطائف معانيه وليس
ليس وقوف على حدودها فادون الرجل بين اليم قاسم من كتابة الرجل العظم وما فوقه من
زايد على الكتابة وما بيننا لا يصدق له حد يلزم ما يربيه الي ما لا يربيه وهذا جاري في كل حكم يتكلم
يعرف ذلك السبب بلفظ او العيب وسائر هذه الصفات لم يتعدوا مقتضيات الصفات فعدد
محدودة تنقطع اطرافها من مقام لانها كلفظ التثنية فانه لا يعقل ما دونها من الاملاء وسائر
الفاظ الحساب والقصورات وليست الالفاظ اللغوية كذلك فلا تنطق في كتاب الله تعالى وسنة
رسوله صلى الله عليه وسلم الا بدعوى شك الي اوساط في مقتضاها بدور من اطلق مقتضاها
الحاجة الي هذا الفن في الوسايا والارقات فالوقوف على السورة مثلا ما يقع من التلخيص تحت
سوجب هذا اللفظ هذان الغرضان وكذلك سائر الالفاظ وسنشير في مقتضى لفظ العرف
على الخصوص ليعلم بطريق التعريف في الالفاظ والالفاظ في استنباطها فهدى المسألة
تدور من علامات متعارضة لحدس الي طرفين متقابلين وكل ذلك من التنبهات يجب اجتنابها
او لم يترجم جانب الخطر بدلالة تطلب على الفطن او باستصحاب بموجب قولنا عليه السلام وما يركب
الي ما لا يركب بموجب سائر الادلة التي سبق ذكرها فهدى شارات التنبهات وبعضها اشد
من بعض ولا تطاوت شبهات شئ على شئ واحد لكان الامر فلفظ مثل ان ياخذ طما المتخلل
في موضع من جانب واحد من خارج هذا الشدة يوم الجمعة والاشاع قد خالط ما لك سرام من امر اكثر
ساذ ولكن صار مستقباه نقد فوقي تلافى التنبهات اليك فشد الامنية اهتمام فهدى
ما يتوقف على الوقوف عليها وليس يتوقف على العرف من هذا الشرح الشدة من التنبهات
فلمقتضيه فان الام حراز القلوب بحيث مضى باستغناء الطلب اذنا بحيث اباح المتقايما
حيث حرمه فحبب الاجتناب ثم لا يصر على كل طلب وجب مرسوم يفرق كل شئ ويبعث مقتضا
طمين الي كل شئ ولا اعتبار بدين المتكلمين وانما الاعتبار بطلب العالم المؤمن المراقب لهما في
الاحوال فهو الحكم الذي يحسن به اختيارا الامر وما اظهر هذا التلميح في القلوب فهدى لم ينسج
لنفس فليعلمش النور من طلب هذه الصفة والمعرض عليه واقفته وقيل اليه ان الله انما هو
بالى داود عليه السلام على ابي اسرائيل افي لا انظر الي صلواتكم ولا صياكم ولكن انظر الي من شك في
نق ذكره لاجل ذلك الذي اشد بصره واباح به ملكي

في البحث والسؤال المجهول والاحمال ومطابقهما اعلم ان كل من تقدم اليك علمنا هذه
الارزاق ان نترى منه امر خيب فليس لك ان يتعش عنه ويسال ويترى هذا ما لا الحق له فلا
تخذ بالحق عنه وليس لك ان تترك البحث عنه ايضا فتأخذ من كل احد او تأخذ ما لا يتفق بحقه
من السؤال واجبه وحرام من ومنه اليه من ومنه من ومنه من فليس له ان يتخذ من القول الثاني
فيه ان منطقة السؤال الرابع الرتبة ومثبات الرتبة ومثباتها اما المتعلق بالمال المتعلق بغيره
المال المتعلق بالمال احوال المال كدولة بالاضافة اليه من حيثك طنة احوال اما ان يكون مجهولا او متوكفا
او معلوما يتبع فمن يستدعي في دلالة الحالة الارزاق ان يكون مجهولا او مجهولا الذي ليس به قرينة
له على فساد وفعله كركه الاخذ او لا يبدل على صلاحه كنيابله على التصرف والافعال والاسم في ذلك
من الصلوات فاما دخلت قرينة لا يعرفها قرينة بغيره لا يعرف من حاله شأنا عليه ولا عليه ولا عليه نسبة اليه
هذا الصلاح او هذا الفساد فهو مجهول فاما دخلت بغيره او دخلت سقيا ووجدت خزانة او قضا
او غير ذلك فاعلم انه قد يكون من حيث الاحتمال ولا ما يدركه في نفسه فهذا مجهول فلا يبدى حاله ولا
يقول انه مشكوك فيه لان الشك عبارة عن اختلافين متقابلين لهما سببان متقابلان واكثر المتباين
لا يدرك في الفرق بين ما لا يدرك وبين ما لا يشك فيه وقد عرفت عاين ان الراجح ترك ما لا يدرك
فان في سببان اسباط متدين سنة ملكية فيبقى شكك لا تركته وكلام جازع في استدلال الاحمال
فان الراجح فيقال لهم صانعين اي سنان ما عرفت في اسهل من الراجح ما كان في صدري
في تركته فهذا شرط الراجح طنا يدرك لان حكم الظاهر فيقول حكم هذه الحالة ان المجهول
ان قدم اليك طنا ما ان جعل اليك هذه لو اردت ان تترى من ذلك ما ظاهري فيك السؤال فيمكن
نسلا يشك ان في المجهول على نفسه وليس لك ان تقول الفساد والظلم غالب على الناس فهذا امر
مستوفى بهذا المسلم بصدقه وان بعض الظن ان هذا المسلم الحق باسلامه عليك ان لا يفتي
الظن به وان اسادت الظن به في حينه لانك طيت فسادا من غير فتدبيره عليه وانك به
في الحال فسادا من غير شك ولما حذفت المال لك ان في نفسه ما مشكوك فيه مدبر عليه اما يصح ان
الصانع في غرضه انهم كفايتهم في الفرق والارزاق من الضيافة والفرق ومنظرون البلاد
ولا يخرجون من الاسواق كمال العلم ايضا سوجه في ناهم وما يقتل منهم سوال الا عن رتبة اذ
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبدل من كل ما جعل اليه بل سأل في اول قدومه الى المدينة
على رجل اصغره ام حدة لان قرينة الحال وهو دخل المهاجرين الى المدينة وهم قد ركبوا على

الظن ان ما حمل على طريق الصدقة والسلام المعطى يدين لا يدل على انه ليس بصدقة وكان يرد على
الضيافات فجب ولا يسأل بصدقة لم لا اذا العاد وما جرت بالصدق بالضيافة وكذلك ومنه
لم سليم ورواه الحافظ في رواه انس بن مالك تقدم اليه طعاما فيه قريح ورواه الرجل الثاني في
سبل الله عليه وسلم انا وما يشه فقال لا قاله فلا ثم اجابه هذه فتعجب وما يشه فيسا فقال فترى بها
اصاله ولم نقل السؤال في شيء من ذلك وسال ابو بكر بن عبد من بنه لما را به من امر شيء وسال عمر
الذي سقا من اهل الصدقة اذ را به فانه اعجب عليه ولم يكن على ما كان باله كل له وهذه اتيه
الزينة وكل من وجد ضيافة عند رجل مجهول لم يكن عاصيا بل جابته من غير ضيق بل لوراي
في دونه جلاله بالاكثير فيسأل ان يقول الحلال حليل وهذا كقول ابن جهمع هذا من الحلال باعنا
المنع من حيث اذا احتفل ان يكون ووث لا ادا كعب فهو يصينه يستحق احسان الظن به واليه
على هذا ما قول ليس ان يساله بالان كان سويح ولا يدخل خوفه الا ما يدري من اين هو محرم
فليس يظن في تركه وان كان لا يدل من اكله طبا كل غير سؤال اذ السؤال ايها وهناك سزاها
وهو لم يلاشك فان قلت هل لا تشاهي فاقول هل يتاذي رايته يسأل هذا من فصل
فان تمتع بفصل ففصل بالحلال وليس الاثم المحذور في ايها المسلم باقل من الاثم في اكل
والحرام والغالب على الناس لا سيما بالفتش ولا يجوز ان يقال ان غير من حيث يدرك
هو لا في الاثام في ذلك كذا وان سأل من حيث لا يدري فيه اساءة على وجهه وفيه تجسس
شبه بالضيافة وان لم يكن صريحا وكل ذلك مني منه في كذا واحد قاله رجل اجنبيا كثيرا من
الظن ان بعض الظن اثم ولا تجسس ولا ضرب بضمك بعضا ومن ناهى جاحل عن ضرب العلوب
في الفتش ويتكلم بالكلام الحسن المؤذي واما حسن الشيطان عند ذلك طبا للشبهة بالاكل
الحلال ولو كان باعته بعض الدين لكان خوفه على طهر مسلم ان يتاذي بشئ من خوفه طرا
ان يدخله ما لا يدري وهو غير مدخله عملا منه اذ لم يكن ثم علامه رجعت الاحساب فليعلم ان
طريق الورع الترك دون التجسس ولو لم يكن بد من الاكل فالورع الاكل واجتباب الظن
هو لما لو شرب الضحابة ومن ناهى عليهم في الورع فهو سأل بصدع وليس بمنع ظن ببلغ الله
من اصرهم ولا يصنفه ولا ينفق ما في الارض جميعا كيف وقد اكل رسول الله عليه وسلم طبا
جريا فليل انها صدقة فقال صلى الله عليه وسلم هو لنا صدقة ولنا هديه ولم يسأل عن الصدقة
عليه وكان المصدق مجهولا منه ولم يتم الحاله الشانه ان يكون شكك كانه بسبب ولا لا

اذ كانت ربة فظنوا انهم قد حكموا على هذه الصورة ففران سلب على حريم ما في يد دلاله الماخذ منه اذ من
 ربابه اذن فله وقره اما الخلفه فان يكون على حلقه الاثر اكل والبرادي والمحررين بالظلم على
 الطريق ولين يكون طويل الشارب وان يكون الشعر مرقا على راسه على ارب اهل النساء فاما
 الشارب فانياء ما تظنوه وذي اهل النساء والظلم من الاجساد وغيرهم ما ما الفصل والقول
 ففران من اهل هذه الاقدام على ما لا يحل فان ذلك يدل على انه يشاهد ايضا في الحال ما خذلا
 على هذه مواقع الربة فاذا الدان يترى من مثل هذا شئنا ان اخذ منه هذه او يحسب في مثل
 وهو محرم مجهول عند لم يظهر له منه الا هذه العلامات فحق ان يقال اليد تدل على الملك وهذا
 الدلالة في نفسه والافلام جائز والترك من الريع وحق ان يقال انه دلالة منصفه وقد قبلها
 مثل هذه الدلالة فاورت حصة فالهجوم غير جائز وهو الذي يحال ونفق به نقول على الله
 وسلم مع ما يربكنا في ما لا يربكنا ونظاهرة امر وان كان محتمل الاستصحاب وهو لا يصح عليه وسلم
 الا ان خزانة العلوب وهذا وقع في القلب لا شك ولان النبي صلى الله عليه وسلم سأل اصدقاءه او هذه
 وسأل ابراهيم عليه وسلم وقال وكل ذلك كان في موضع الربة وحده على الريع ملك كان يحكم
 ولكن لا يحل عليه الانتساب والقباس ليس بشهد لفضل هذا فان دلالة اليد والاسلام عار
 هذه الدلالات فاذا انما بالافلام لا يستدل به وانما لا يترك حكم الدعاء لاصحابه في شك
 الاستدلال على علامه كما اذا وجدنا الماء صغيرا واحتمل ان يكون على الملك فانه لا يبا طيه
 بان انه لم يحل المصروع ومنه كما الاستصحاب وهذا قريب منه ولكن بين هذه الدلالات تفاوت
 فان طول الشارب وليس الشارب وهذه الاجساد يدل على الظلم بالحال لما القول والفصل الخامس
 الشرع ان صلت عظم الحال فهو ايضا دليل ظاهر كالمصداق من المصعب والظلم او تصدق
 القول فاما اذ ان قد سمع خبر في محله او اتبع امرأة اجنبية فظن هذه الدلالة منصفه حكم
 من انسان يخرج في طلب المال ولا يكتب الا للحلال ومع ذلك فلا يملك نفسه عند جهات الضم
 والشوق فليثبت طيفا الشاكت ولا يمكن ان يضبط هذا بعد فليثبت الصبر في مثل ذلك
 فليد القول ان هذا ان كان مجهول حكم وان رآه من غيره بالريع في الطهارة والصلوة
 وقلة القرآن فله حكم اخر كما تعارضت الدلالات بالاضافة الى الحال وما عطفنا بها
 الرجل كالمجهول او ليست احدى الدلالات تناسب الحال على الشخص فكم من يخرج الى الحال
 لا يخرج في غير حكم من محسن الطهارة والصلوة والقرارة وما كل من حيث هذا الحكم في مثل هذه

الخاضع ما يدل له التلب فان هذا الصريح الجهد وجب الله من اجل فلا يبعد ان مناط مسبب
 حق لا يطعم عليه الا الله تعالى وهو حكم حرمان القلب ثم يقتضيه رتبته اخرى وهي ان هذا اللسان
 ينبغي ان يكون بحيث يدل على ان اكثر ما الحرام بان يكون جديا او على سلطان او ناهية
 فان دل على ان في ما الحرام قليل لم يكن السؤال واجبا بل كان السؤال من النوع للحال الذي
 ان يكون الحال معلوما بنوع جبر او عارضة بحيث يوجب ذلك طنا في حل المال مخرجه قبل ان
 يعرف صلاح الرجل وديانته وهذا الله في الظاهر وجوز ان يكون الباطن بخلافه فهو لا
 السؤال ولا يجوز كاشية الجهول بل وفي الاقدام هو ان البعد من المشبهة من الاعتماد على
 الجهول فلو ذلك بعيد من النوع طنا لم يكن حراما واما اكل طعام لصلح الصالح فذا بالاشياء
 والاوليا قال صلى الله عليه وسلم لا تأكل الا طيبا حتى لا تأكل طيبا الا في ما لا تأكل الا في ما لا تأكل
 ان جدي اذن امين واسفوف من الاستدلال على باطنه والتشكيك في اتياب فعمما
 السؤال واجب لا محال كالمحال كاشية موضع الرسم بل اولى المشار ان في ما يستند التشكيك
 في سبب في المال لا يبعد حال المالك فذلك بان يسلط الحرام بالحلل كذا طرح في سق الحار
 من طعام مضروب وان شربها اهل السوق فيسحب على من شرب في تلك البلد كذا السق
 ان يسأل عن سره الا ان يطهر ان اكثر ما في اليد هم حرام فستدلك بجب السؤال وان لم يكن
 هو الاكثر فالتفتش من النوع وليس بواجب والسوق اكثر حكمه حكم بلد والدين كذا واجب
 السؤال ما تفتش اذا لم يكن الاكل الحرام ان العجالة لم يشعروا عن الشرب في الاسواق ونها
 درهم روبا وغلوله الفتيحة ويقرها وكان لا يسألون في كل عند وانا السؤال افاستدل عن احوال
 نادرا في بعض الاحوال هي محال الربية في حق ذلك الشخص الحين وذلك كما نرا ياخذون
 الفتايم من الكفا والفتن كانوا قد مالوا المسلمين وربما اخذوا اسلالم واحتمل ان يكون في ذلك
 الختام نفي ما اخذوا من المسلمين وذلك لاهل ائمة بها نايا بالانفاق بل يرجع على صاحبه عند
 انفاقه وصاحبه اولى به بالتمن هذا في حقيقته ولم سئل الفتيمن من هذا قط وكتب على
 اذ جهات انكم في بلاد مدني فيها المشه كثيرا فانظروا اذكه ام ميتة اذن في السؤال ولربما
 ولم يا صرا لسؤال من الدمام التي حيا ثاها لان اكثر داهمهم لم يكن ازان الجلود وان كانت
 هو ايضا باع واكثر الجلود كان كذلك ولذلك قال ابن مسعود انكم في بلاد اكثر ضا بها الجوب
 فانظروا الذي من الميتة نفس بالاكتر الاما لسؤال ولا شتم متصرف هذا الباب الا تشكروا

وغيره سائل بحكمه وقد عاين في العادات فلفظها مسئلة تخص بعض حال العلماء الحرام مثل ان
تضع على كان سماع طعام مضمون او مال منسوب ومثل ان يكون القاضي او الرئيس او الصافي
او القبيصة الذي له امار على سلطات نظام وله ايضا مودت ودهقته ارجاء امدجل فاجر
سائل بمصالحات صحيحة ورسا ايضا فان كان الاكثر من ماله حراما لا يجوز الاكل فيه خيانة
ولا يتول حذوقه صدقة الاجرة التفتيش فلن ظهران الماخوذ من وجهه حلال فذلك والاركان
وان كان الحرام اقل من الماخوذ متبقية فهذا في محلي النظر لانه على ربه بين الرقبتين او
بانه لو شبهه بكونه بغير مبيات مثلا يجب اجتناب الكل وهذا يشبهه من وجهه من حيث
ان مال الرجل الواحد كالمحمود لا سيما اذ لم يكن كثيرا كمالا كالسلطان وبخالفه من وجهه اذ
الميتة معلوم وجوبها في الحال بينما والحرام الذي خالط ما لا يحتمل ان يكون قد خرج من
يد وليس موجودا في الحال فان كان قليلا معلوم قطعا ان الحرام موجود في الحال فمى مثل
اختلاط الميتة وان كثر الحال واحتمل ان يكون الحرام غير موجود في الحال فهو مثل اختلاط
الميتة وان كثر الحال واحتمل ان يكون الحرام غير موجود في الحال فهذا الخلف من ذلك ومنه
وجه الاختلاط بغير محصور كائنة الاسواق والبلد ولكنه اختلط منه لاختصاصه بنفس واحد
كلا شك في ان الجرم عليه صدق من النوع جدا ولكن النقل في كونه مستقانا قضا للعدالة وهذا
من حيث المعنى فلفظ لقضاء بالاشياء ومن حيث النقل خاص لان ما يتبدل فيه من
الصحابة والسلف من الامتناع في مثل هذا يمكن حمله على النوع وكلاهما قد يندفع على
الفرق وما يتبدل من اقداره على الاكل كالحل ابي حنيفة طهارة معوية مثلا لان قدر في حله ما يند
بالحرام فذلك ايضا محتمل ان يكون اقداره بعد التفتيش واستبانته ان عين ما ياكله من وجه
بناح والافاضة في هذا صنفه الدلالة ومنه صوب الصلوات المتأخرين مختلف حتى قال بعضهم
لا عطا في الشيطان شيئا لاخرته وظهر الاباحة ايضا فيها اذا كان الاكثر حراما بهما المعروف
عنه الماخوذ واحتمل ان يكون حلالا واستدل باخذ بعض السلف جواز السلطان كافي
في باب بيان اسرار السلطان فاذا كان الحرام هو الاقل واحتمل ان لا يكون موجودا
في الحال لم يكن الاكل حراما وان تحقق وجوده في الحال كائنة مسئلة اشتباه الميتة فهذا
ما لا ادري ما اقول فيه وهي من المشابهات التي يخرج المتيقن فيها لانها مترددة بين محققا
المحمود وغير المحمود والريضة اذا اشتبهت بنسوق وجهها غير واجب الاجتناب وان كان

سلطة فيها عشرة آلاف لم يجب رتبها اعدادا لم يسلط عنها لكتبت لا ادري ما اقول فيها ولقد يروون
الصلوات في مسائل هي اوضح من هذا سله سبل احمد بن رجل ذي سيدا فوقع في ملكه فيس
التي كانت الصبيد للوالي املا كما لا ارض فقال لا ادري فجمع فيه مرات وهو يقول لا ادري كثير
من ذلك حياء عن السلف في كتاب العلم فليقطع الحق طبعه عن ذلك الحكم في جميع
وقد سأل ابن المبارك صاحب من البصر من معاملة قوما يعاملون السلطان فقال ان لم
يعاملوا سوى السلطات فلا يعاملهم وان علموا السلطان وغيره ضالهم وهذا يدل على
المساحة في الاقل ويحمل المساحة في الاكثر ايضا وبالجملة فلم ينقل من الضمان انه كان
مجهزون بالكلية معاملة قضاب وخيلز فاجر لتعاطيه عقدا واحدا فاسدا او لمعاطيه
السلطان مرة ومرة في ذلك فيه فقد والمسئلة متصلة في نفسها فان قيل فتدري
من ملق بن ابي طالب رضي الله عنه انه يرضى فيه وقال غدا يصطيك السلطان ما يصطيك
من الحلال وما ياخذ من الحلال اكثر من الحرام وسئل عن ابن مسعود عن ذلك فقال لا تسأل
ان لي جارا لا اعلم الاغنياء بدمونا ونحتاج ففسد سلفه فقال اذا دعاك فاجبه واذا
احببت فاستلطفه فانه لك المنهارة عليك المأمور واما سئل ان مثل ذلك وقد علم على
بالكثره وملا ابن مسعود بطريق الاشارة بان عليه المأمور لانه يرضى ذلك المنهارة اي انت لا ترضى
وروي انه قال رجل ابن مسعود ان لي جاريا مالا الرجل فمد يده الي طامعه اقتاسه فقال انهم
وروي ذلك من ابن مسعود بروايات كثيرة مختلفة ولقد اشافني جواريز الخلفاء والستاد
مع انه قد سأل طامع الحرام قلنا اما ما روي عن علي فقد استمر من دعه ما يدل على خلاف
ذلك فانه كان يمتنع من بيت المال حتى يتبع سعه ولا يكتفي له الا قيص واحد في وقت
الفصل لا يجد في ذلك ان يكون بخصته صريح في الحوائج فعد محقق للوضع ولكنه ان
قال السلطان له حكم آخر فانه حكم كره وكا وعلق بما لا يحضره في بيان ذلك ولذلك
نقل الشافعي وذلك متعلق بما للسلطان وسياتي حكمه وانما كلامنا في آحاد الخلق
واما لهم قربة من الحصر وما قول ابن مسعود فعيل انما نقله جلوب التي نقلت
التي وانها ضعيف المصنف والمشهور منه ما يدل على توقيف الشبهات او قال لا يروى احدكم
الخفاف ولا يعرفان الحلال بين والحرام بين وبين ذلك يشبهات فدم ما يربك اليه الا يربك
وقال اجتنبوا الحكايات فيها الاثم فان قيل فلم يلزم اذا كان الاكثر من المجرم الاخذ من ان

المأخوذ ليس فيه علامة يدل على تحريمها على المحصر واليد علامة على الملك حتى ان من سرب
 شئ من الرجل قطعت يده والفكرة موجبة على امره لا لا يتصل بالعين فليكن كالبالظن
 في طين التواريخ وغالب الظن في الاختلاف غير محض اذا كان الاكثر هو الحرام ولا يجوز ان
 يتدل على هذا عدم قوله صلى الله عليه وسلم دع ما يربك الي ما لا يربك لانه محصور ببعض
 المواضع بالاتفاق ومهران يرببه لعله في عين الملك بدليل اختلاف الفيل غير المحصر فان
 ذلك يوجب ربه ومع ذلك قطعتم بانه لا يربك والجواب ان اليد دلالة منصفه كالاستصحاب وانما
 يربك اذا سلم عن معارض قوي فاذا اعتقنا الاختلاف وعتقنا ان الحرام الغالب موجود في
 الحال والمآل خير حال عنه وعتقنا ان الاكثر هو الحرام ولا يربك في حق شخص معين بغير مال
 من المحصر بل وجوب الاعراض عن مقتضى اليد وان لم يجل عليه قوله صلى الله عليه وسلم دع
 ما يربك الي ما لا يربك لاسيما لا يمكن ان يجل على اختلاف دليل جلال غير محصر
 اذ كان مرجع الي زمانه وكان لا يدعه وعلي اي موضع جلي هذا كان هذا في معناه ومجمله
 على التبرع صرف له عن ظاهره في قياس فان عظم هذا غير بعيد عن قياس الامارات والاعمال
 والفكرة فانه يربك حقيق الظن وكذا المحصر بعد اجتماعه في قال ابو حنيفة لا يجتهد في الامارات
 الا اذا كان الظاهر الاكثر فاستمر ما اشباع الاستصحاب بالاجتهاد بالعلامة وقوة الكثرة
 ومن قال ياخذ اي آية اريد بالاجتهاد بناء على مجرى الاستصحاب بجهل التبرع ايضا فيلزم
 التبرع ومنها مجرد علامة اليد ولا يربك في رواية شبيهة بما اذا لا استصحاب فيه ولا يربك ايضا
 في من استحب ذلك اذ لا استصحاب في الميتة واليد لا يدل على انها غير ميتة ويدل على الطعام
 الباع على انه ملك فلهذا اربع ملاحظات استصحاب وتلويح الفلوط اذ كثر ما خصارا
 اشباع في الفلوط وعلامة خاصة في عين النسي يتعلق به الاجتهاد من فضل من مجموع الآراء
 وبما ضلح منب بعض المتأيد بالانبيه فحصل ما ذكرناه ان الغلط في ملك شخص واحد
 لما ان يكون للحرام اقله اذ كثر وكل واحد ما يعلم بنوع اربط من علته وقوم ما لم يوجب
 في موضعين وهو ان يكون للحرام اكثر عتقنا او قلنا كالمزاجي تركا يجوز لا يجتهد ان يكون ماله
 من غنمه فان كان الاقل متعلقا بالعين فهو محل التوقف ويكاد ينسب سر اذكر السلف وضرر
 الاموال الي الميل الي الرخصة فاما الاقسام الثلاثة الباقية فالسؤال فيها غير واجب اصلا
 مسئلة اذ لمصرطها انفسا علم انه دخل في يد حرام من ادوار كان فذاخذ اربعة

ولا ندري أنه بقي إلى الآن أم لا فله الأكل ولا يلزمه الفشش وإنما الفشش من الريح ولا يلزم أن
 تدعى منه شيء ولم يحد الأكل أو الأكثر فله أن يأخذ ما له الأكل وقد سبق أن أمر الله سبحانه
 وهذا هو به سبيله إذا كان في يد المتولي للزكاة من الأوقاف أما الرضايا ما لا
 هو يفتق أحدهما ولا يفتق الثاني لأنه غير موصوف بتلك الصفة فهل له أن يأخذ ما سده
 إليه صاحب الوقت نظر فإن كان تلك الصفة ظاهرة يعرفها المتولي وكان المتولي ظاهرا فله
 فله أن يأخذ غير ذلك لأن الظن بالمتولي أن لا يعرف المال الذي يخصه وإن كانت
 حصه أو كان المتولي عن عرف من حاله أنه حاط ولا يبالى كيف يفعل فعليه السؤال وليس
 حينئذ لا استصحاب يروى عليه وهو من أن سؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصدقة
 والحقة عندة فذكر فيها أن اليد لا يخص الصدقة من الصدقة ولا الاستصحاب خلافه
 منه إلا السؤال فإن السؤال حيث استعطا دينا المجهول استعطاء بعلية اليد لا للاستعطاء
 حتى لو لم يعلم أنه مسلم رآه أن يأكل من يده لحام من وجهه فاحتمل أن يكون مجوسيا لم يحرم
 سالم بجهل أنه مسلم إذا لم يدرك فيه الميتة فلا الضرر بذلك على الإسلام إلا إذا كان أكثر أهل
 البلدة مسلمين يجوز أن يظن بالذي ليس عليه صلاة الكفر أنه مسلم وإن كان الخطأ يمكن
 فيه ولا يفتق أن يفتق الموضع التي يفتق فيها الصدق والحال بالقي لا يفتق سبيله له أن يفتق
 فيه المصلحة إذا علم أنها تعمل على وجه مخصوص لا أن ذلك الخطأ غير محصور ولكن السؤال
 احتياط وبع فإن كان في سكة حرة وراحتها معصية أو وقت لم يحرم الفشش لم يفتق
 البحث عنه من دخل بلدة وبينها رباطات شخص ومعه أرباب المذاهب وهو على مذاهب
 واحد من جملة تلك المذاهب وليس أن يسكن أهله ولا يأكل من ومعه غير سؤال لأن ذلك
 من باب الخلط في المحصور فلا بد من الفشش ولا يجوز الجمع مع الإيهام لأن الرباطات والمحال
 في المصلحة لابد وأن يكون محصورة سبيل المسح جعلنا السؤال من الريح فليس أن سأل
 صاحب الطعام والمال أو الميا من عصبه ولا يامن قط فصبه وإنما أوجبت السؤال إذا لم يصب
 أن أكثر ما له حرم وعند ذلك لا سأل مضرب ضله أوجب أن ذلك للظالم بأكثر من ذلك فله المذاهب
 أن مثل هذا لا يفتق من السؤال نعم أن كاف يأخذ من يديك كيلة أو قلامة أو غيره أو
 أحد من هو تحت رعايته فله أن يسأل بها أسراب لأنهم لا يفتقون من سؤاله ولا يفتق أن
 يسأل لتعلم طريق الحلال ولذلك سأل ابن كبر قلامة وسأل عمر من سقاء من أبل الصدقة

رسال اباهرين ايضا لما ان قدم عليه بال كثير فقال ويحك اكل هذا طيب من حيث له صعب
 من كثره وكان هوين رفته لاسيما وقد رفق في صفة السؤال ولذلك قال علي بن ابي حمزة
 ليس شي احب اليه من عدل امام رفته ولا شي ابغض اليه من جور وخرقة مسيلة
 قال الحارث الهامسي لو كان لصدوق ابلج ما من حبيب لرسالة فلا ينبغي ان يسأل لاجل الوجع
 لانه ربما سؤله ما كان مستورا عنه فيكون قد دخل على حتكما التزم برعي اليه المضاعف وما ذكر
 حسن لان السؤال اذا كان من الوجع لاسيما الوجوب فتكر في مثل هذه الامور اخر اناس
 حتكما التزم واغارة للعضاء ام وفاد على هذا فقال وان زارته نهي منه اضلم ياله ونظر
 انطوين الطب وبجبه فان كان لا يطيق طه اليه صهر متاعلوا لا يترك ستر بالسؤال
 قال لا في لم ارا احدا من الصالحين فلهذا مع ما سهر من الزهد يدل على مساهمة فيما اذا خالوا
 المال الحرام التليل ولكن عند التزم لا عند التحقق لان لفظ الله يدل على التزم بدلا لانه
 عليه ولا وجب الصنع فطرح هذه الدقائق في السؤال مسئلة بيان قول القائل احب
 فائدة في السؤال بعض ما الحرام ومن سئل المال دبا مكذب فان رفق بامانه خلق
 بد بانه في المال فاقول ما علم بخالطه الحرام لما لا يفسد وكان له عرض في حضورك شيئا
 او تركك حديثه فلا يحصل الله متولا للفتاين للسؤال منه منقذ ان يسأل من غير ذلك ان
 كان ساعا وهو يوجب في البيع لطلب الرخ فلا يحصل الله بقر ان حلال ولا فائدة في السؤال
 منه واما يسأل من غير وانما يسأل من سلب اليه او الم يكن مما كاسال الوجع من المال
 الذي يسلمه ان من ايقضه وكاسال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الهدية والصدقة فان ذلك
 لا يردى كلهم فيه المتأمل وكذلك اذا اتهم بانه ليس يدري طريق الكذب الحلال فلام
 قوله اذا اخبر من طريق صحيح وكذلك يسأل حجة ومضاد يعرف طريق كتمان فيها يجيب
 السؤال فاذا كان صاحب المال متما ويسأل من غير فاذا اخبره عدل قبله وان اخبره فاق
 يعلم من قريب حاله انه لا يكذب حيث لا عرض له فيه جاز يقول لان هذا امر منه وبين له
 والمطالع ثقة النفس وقد يحصل من الله متولا فاسق ما لا يحصل بقول عدل في بعض
 الاموال وليس كل من صدق مكذب ولا كل من روى الصدقة في ظاهره صدق وانما يطلب
 الشهادة بالصدالة الظاهرة لضرورة الحكم فان الباطن لا يطلع عليها وقد قيل ابو حنيفة
 شهادة الناسق وكمن شخص تعرفه وتعرف انه يفتي المعاصي ثم اذا اخبرك بقى متقنت

وكذلك إذا أخرج صبي من عفت بالفتنة فقد حصل الصدقة من أجل الاعتاد فاما إذا أخرج
لا يدرى من سألني أصلا فهذا ما جرتنا الأكل من يده لأن يده دلالة ظاهره على ملكه وربما قيل
السلامة والألم من على صدقة وهذا فيه نظر ولا يخلو قوله عن اثر ما في النفس حق لو اجمع
من جماعة فبيدها قولنا الا ان اثر الواحد فيه في غاية الضعف فينظر الى حد ما يتر في القلب
فان الحق من القلب في مثل هذا الموضع والقلب المعانيات التي تزل من حصة بعضيها
نطاق النطق فليست امل فيه ويدل على وجوب الانكسار اليه من جهة افعال
جئت الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت اني تزوجت امرأة بجاهنا امة سوداء فزعمت
انها قد ارضعتنا فقال صلى الله عليه وسلم دعها فقال انها سوداء يصغرين شأنها فقال صلى الله
عليه وسلم كيف قد سمعت انها ارضعتك لا خير فيها دعها عنك وفي لفظ التبركيع وقد قيل وما
لم يعلم كذب الجهول ولم يظن ما دعه عن قلبه كان له وقع في القلب لا محالة فذلك كناية
الامر بالاعتذار فان احل ان اليه القلب كان الاعتذار حقا واجبا مسيله حيث يجب التمسك
نظره من قول هذين فاسقطا وكذا قول فاستمع رجلا ان يرحم في قلبه قول الحمد لله
اما اذا استمع رجلا ان يرحم احد الجاهلين بالكثرة ايدا لاختصاص بالخبرة والمعرفة
وذلك ما شئت تصير من مسيله لو ذهب شاع محض من مضاد من ذلك النوع شاع
في يد انسان فادرا ان فشرع فاحتمل ان لا يكون من المصوب فان كان ذلك المحض من
عرفه بالصالح جاز التبرك وكان تركه من الريح وان كان الرجل مجهول لا يعرف منه شيئا فان
كان يمكن نوع فذلك المشاع من غير المصوب فله التبرك وان كان لا يرجح ذلك في ملك المصوب
الا نادرا ما فأكثر بسبب الغضب فليس يدل على الحل الا لا يدور مد ما مضت علاته خاصة
من شكل المشاع ونوعه فالامشاع عن شرا من الريح الحم ولكن الوجوب فيه نظر فان التبرك
معارضة وليست تدور على احكم فحكم الا ان اردء اليه طلب المستوف لينظر ما الاقوى بين
خسره فان كان الاقوى انه مضروب لزم تركه والاجل تراعى واكثر هذه الوقائع يتبع الامر
فيها بقوى من المشابهات التي لا يعرفها كثير من الناس من ترفاه فقد استبرأ المصوب و
من احسنه فقد صام حول الحصى وضاحل بنفسه مسيله لوقال قابل قد سأل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن رجل قدم اليه فذكر له من شاء فبيل عن النساء من اين هي فذكر فترك
السؤال اقصه السؤال من اصل الما لم الاوان وجب من اصل واحد وان كان استلزمه واما

فيه فاقول لا يسلط فيه ولا يندرس بل ينظر الى الرتبة المستقيمة للسؤال اما وجوبا او موقفا ولا غاية
 السؤال الا ان ينقطع الرتبة المستقيمة له وذلك بخلاف باختلاف الاسرار فان كانت الرتبة
 من حيث لا يدري صاحب اليد طريق الكذب الحلال فان قال اشترت انقطع يقول واحد وان
 قال من شافى وقع الشك في الشاة فاذا قال هذا اشترت انقطع وان كانت الرتبة من العلم
 وذلك فيما بين العرب ويتوالد في ايديهم المنسوب فلا ينقطع قوله ان من شافى لا يقول ان
 الشاة ولدتها شافى فان استند الى الوراء من ابيه وحال ابيه بجمله انقطع السؤال وان كان
 يعلم ان جميع مال ابيه حرام فقد ظهر الحزم بان كان يعلم ان اكل حرام فكل حرام حرام او
 الزمان وتطرق الارث اليه لا يضر حكمه فتنظر الى هذه المسألة في سبيل من جماعة
 من سكان حاشية المصنفين في يديهم الذي تقدم الطعام اليهم وقت على كل المسكين
 وقت آخر على جهة اخرى غير هؤلاء وهو مغلط ومنع الكل على هؤلاء فاكل طعام حرام او
 حلال وشبهه فقلت هذا ينافي على سبعة اصول الاصل الاول ان الطعام الذي تقدم اليهم
 في الغالب سره بالمعاطاة ولا ينافي الاطعمة والمستحققات فليس في هذه الاشياء الخلاف
 الثاني ان ينظر الى الخادم فيسره من المال الحرام او في الدية فان اشترى من المال الحرام
 فهو حرام وان لم يعرف خالفه اليه يشترى في الدية ويجوز اخذها بالغالب فلا يثبت من هذا
 تحريم بل يشبه احتمال وجه وهو منزه عن عين ما الحرام الثالث انه من اين سره فان اشترى
 من اكثر مال حرام لم يجوز ان كان اقل من مال نفسه فظهر قد سبق واذا لم يعرف جاز له الاكل
 بانه سره من مال حلال ومن لا يدري المستتر على ما لا يتفق كما بهل فقدم سبق جواز الشراء من
 المجهول لان ذلك هو الغالب فلا يثبت من هذا تحريم بل يشبه احتمال الرابع ان يشترى لنفسه
 او للغير فان التوفي بالخادم كالتاسع وله ان يشترى لهم ولنفسه ولكن يكون ذلك بالنية
 او مع التلطف واذا كان يجري بالمعاطاة فلا يجري التلطف والغالب انه لا يجري عند المعاطاة
 والنصاب والجنان ومن معاطاة يقول عليه ويتصدق اليهم منه لا من الاخرين منع عن جهة
 ومنه في ملكه وهذا الاصل ليس فيه تحريم ولا شبهة ولكن من انهم ياكلون من ملك الخادم
 انما سره الخادم تقدم اليهم ولا يمكن ان يحصل خيافة وهذه غير موضع فانه لا يجوز بذلك
 طمأنينة اعتمادا على موضع من الوقت فهو معارضه ولكن ليس منع ولا اراض لا في الشئ
 لمطابقتهم باليمن استبعد ذلك وقدره الحال لا يدل عليه فاشبه اصله في هذه الحالة

بشرط التراب التي حده لا ينفذ فيها من شخص مسقى ومنه حاله انه قطع في ثواب وذلك في جميع الزمان
 لازم ومنها ما علم ان عدمه ان يأخذ ثوابا مما قومه الاحتكام من الزمان لبعض منه من انصاف
 والجبان والقتال فهذا ليس فيه شبهة او لا يشترط لفظية الطهارة ولا في تقديم الطعام وان كان
 مع انظار الثواب ولا بالالة من لا يصح حده في انظار ثواب المسافر وان الثواب الذي يقيم
 فيه خلاف حصل انه اقل من قول وقيل خيرا لثبته وقيل ما يرضى به الاجاب حتى لا ان لا يرضى بامتناع
 القيمة والصحيح انه يتبع رضاه فاذا لم يرض به عليه ومنها الحادوم قد يرضى بما يأخذ من حق الشكا
 في الوقت فان كان لهم من الحق بقدر ما اكلوا فقد تم الامور ان كان ناقصا ورضي الطعام صح
 ايضا وان علم ان المقام لا يرضى لولا ان فيه بين الوقت الآخر الذي يأخذ بقوة هؤلاء الشكا
 وكما ذكر في ثواب الدواب مقدار بعضه حلال وبعضه حرام والحرام لم يدخل في ابدى الشكا فهذا
 كالحلل المطلق الى الامن وتعد كذا حكمه من قبل انه في بعضه القيم وفي بعضه الشبهة وهذا
 لا يتفق مع ما علم ما نصنا فلا تنقلب الهدية حراما يتصل المهدى بسبب الهدية التي حرام
 الاصل السابع انه يفيق دين الجبان ودين الثقات والقتال من انتفاع الوقت فان ونية
 ما اخذ من حتم بقدر ما اطعمه فتدفع الامور فان قصر عنه رضى الجبان والقتال باي شيء
 كان حلالا او حراما فهذا حلال طرف الى من الطعام ايضا فيلحق ما اقتضاه من الشربة
 المذمومة ثم نصنا العن من حرام هذا اذا علم ان قضاء من حرام فانه حلال ذلك ما حلت فيه
 فالشبهة ابعد فقد خرج من هذا ان اكل هذا ليس محرم ولكنه اكل شبهة وهو بعيد
 من البيع لان هذه الامور او اكثر في بعض طرف الى كل واحد احتمال ما راحل الحرام بكثرة
 اقرب في النفس كان الحرام فاحال اساده ما راحل الكذب والغش فيه اقرب ما اذا
 قبل سداد خوفنا حكم هذه الرافعة وهي من التثاري وانما اردناها ليعرف كيفية خروج
 القايح الملتفة المتلبسة وانها كيف يرد الى الاصلي فان ذلك ما يجوز منه اكثر المشتبه
 الياس الراجح في كيف خرج الناس عن النظام الثاني
 اعلم ان من ثواب وفي يد مال مختصا عليه وتقليده في غير الحرام واخرجه ومنه في غير
 المخرج فليست فيها النظر الاولى في كيفية التميز والاخراج فليست فيها النظر الاولى في كيفية التميز
 والاخراج اعلم ان كل من ثاب وفي يد ما هو حرام معلوم العن من غضب او رغبة او غير
 فامر سهل عليه في الحرام وان كان ملتصقا بمخلوطا فلا يجوز ان يكون في مال من غير

الاشكال كالحرب والفرقة والادهان واما ان يكون في اعيان متميزة كالعبادة والنياضات
فان كان في المختلالت اركان سامية في المال كلكن الكتب سواء علم انتكذب في بعضها
فالربحية وصدق في بعضها ومن غصب دسار خطه بدمن ضد اوصل ذلك في الجبريل و
في الدلام والفتاير فاما ان يكون معلوم القدر او مجهول القدر فان كان معلوم القدر
مثلا ان يعلم ان قدر النصف من جملة ما احرام ضليه يميز النصف وان اشكل فله طريقان احدهما
الاخذ باليقين والآخر لاخذ بضال النظر وكلاما قد قال به العلماء في اشتباه ركعات الصلوة
ومن لا يجيز في الصلوة الا الاخذ باليقين لان الاصل اشغال الذمة فتستحب ولا يلزم الاجتهاد
محم وليس في اعداء الركعات علامات يوثق بها اما ههنا لا يمكن ان يقال ان الاصل ان كل فرد
احرام بل هو شكل مجهول لاخذ بضال النظر اجتهاد ولو كان في الاخذ باليقين فان اراد
الوجع فظهر في المخرى والاجتهاد لن لا يستفي الا القدر الذي ستن ان حلال وان اراد الاخذ
بالنظر فظهر ان يكون مثلا في يد مال تجارة فسد بعضها فمستن ان النصف حلال وان
الثلث من الاحرام يبقى سدس يشك فيه فيحكم فيه بضال النظر وهكذا الطريق المخرى في كل حال
وهذه منطوق القدر المتيقن من الجانبين في السهل والحرة والقدر المخرى وفيه ان غلب على طه
المخرى المخرى وان غلب الحلال جاز له الامساك والوجع اخراجه وان شك فيه جازا لامساك والوجع
اخراجه وهذا الوجع او كذا صار مسكوكا فيه وكان امساكه اخراجه اعلى انه في يد من يمكن الحلال
اغلب عليه وقد صار متعينا بعد تعيين اخلاط الحرام ويحتمل ان يقال الاصل المحرم فلا يأخذ
الا بما يوجب عليه فله ان حلال ولا يبرأ من الجانبين اعلى من الآخر وليس ستن في من الحلال جمع
وهو من المشكلات فان قيل هب انه اخذ باليقين لكن الذي يخرج ليس بدعي انه عين المحرام
ما يعني به يد وكيف يقدم عليه ولو جاز هذا لما ان يقال اذا اختلطت ميتة يتسع ذكوات
فهي الحرة له ان يطبخ واحدة اي من كانت يلهذا الباقي ويضله ولكن يقال لعل الميتة
بما استقاء بل لو طبخ المسع واستبقى واحد لم يحل لاحتمال انها لو احرام فيقول هذه الحرة
كانت مع لولا ان الما يحل باخراج البديل لمطرق المعارضة اليه واما الميتة فلا يطرأ الما فيه
الها فليكتف الاضطرار من هذا الاشكال بالعرض في ورم معين اشتبه بدمن آخر فيمن له وجها
احد معلوم وقد انتبه عنه فقد بيل احد من هذا فقال يدع الكل حتى يتبين وكان قد
ومن آتينا في الذين حمل المرتبة آتينا وقال لا ادري آتينا حتى تترك كلاما قال

المرتبة هذا هو الذي لك وأنا اخترتك ففرض فيه ولم ياخذ من وهذا مع ولكننا يقول انه غير
 فليقرض في عدم له ما لك معين خاص فيقول اذا اريد احد الدرعين عليه وخرج به مع العلم بحسبته
 الحال حال الدم الأخر لا لاخذ ما ان يكون المراد في علم انه هو الماخوذ فقد حصل المقصود
 وان كان غير ذلك فقد حصل لكل واحد من بينه يدعي له ما لا يحيط ان يتباين باللفظ فانما
 يتعلا ويقع انقصاص بالتبادل مجرد المعاطاة وان كان المنسوب منه قد مات له ودم في يد الناس
 ومسا له ودم في عينه ما سخر مناه فالنقد وقع من الضمان وهذا في جابته واضح فان المطلق
 له بذلك الضمان بمجرد القبض من غير لفظ ولا شك في الجانب الآخر انه لم يدخل فيه فلو قيل
 انه ايضا ان كان قد سلم ودم نفسه فقد مات له ايضا ودم غيره يدعي الآخر وليس يمكن القول
 في كالتأنيب فمع هذا يدعي لانه في علم اهل ان كان الامر كذلك وقع هذا التبادل في علم اهل
 انقصاص وانما يعلق بجلان كل واحد ودم على صاحبه بل في عين مسيطر الحق على واحد
 ما في يد في الجرم او امره كان قد تلف ولم يكن عليه عهد للآخر بغير النقص فكذلك في العلم
 يتلفه فان القول بهذا امر في من المصير الى ان من ياتخذ ودمه امراما ويطلبه في تلف الدم
 آخر يصير كل المال مجعرا عليه لا يجوز التصرف فيه وهذا المذهب يروي اليه فانظر ما في هذا
 من البعد وليس فيما ذكرناه الا ترك اللفظ والمعاطاة تبع وان لا يحصل تعاقد بغير العقد اليه
 احتمال اذا انفصل يضعف ولا تتم حيث يمكن التلفظ وهذا هذا التسليم والتسليم لا يتم
 قطعا ولا تبع غير ممكن لان البيع غير مشا ر اليه ولا معلوم في عينه فقد يكون مالا ينقل البيع
 كالخطوط رطل زيت يات رطل لغيره وكذلك الدبس والربط وكل ما لا يباع بالبيع من
 بالبيع فان قيل فانه يجوز ان يتم تسليم قد حقه في مثل هذه الصورة وجعلت فيها قلنا
 لا يحصل تماثل رطل هو رطل عافات بينه يده فملكه كما يملك المختلف عليه من الربط اذا اقتد
 مثله هذا اذا ساعد صاحب المال فان لم يساعد لم يضر وقال لا اخذ ودمه اصلا الا عين
 مالي فان استقيم وانكره ولا اوجه وانما عليك ما لك فاقول على التاخي ان يتبين
 في القبض حتى يطيب للرجل ماله فان هذا محض النعت والضمين والشرح لا يرد به فاقول
 جزم عن التاخي ولم يجد حكم رجلا مستدينا القبض عنه فان جزم فيقول هو بنفسه ويزيد
 على فيه التصرف اليه ودمه ويتعين ذلك له ويطيب له الباقي وفي خط المايمات هذا
 اظهر وانم فان قيل فيبقى ان يحل له الاخذ وينقل الحق اليه ومنه فاي حاجة الى الاخراج

اولا ثم انصرف في الباقي قلنا قال قائلون يحل ان ياخذ مادام سقى قدر الحرام ولا يجوز ان ياخذ الكل
واحد من هذه وكذا قال آخرون ليس ان ياخذ ما لم يخرج الحرام بالقوة وهذا لا بد ان يقال اخرون
يجوز للاخذ في القرف ان يلتزم به واما هو فلا يصح على ما انما على صفة من هذه الجمل ان يتناول فضل المصروف التي
اخذ الكل من تلك المالك ان ظهر له ان يطلب حقه من هذه الجملة او يتناول فضل المصروف التي
ينبع من حق وهذا المال يخرج بهذا الاحتمال على غيره واما ان يرب الى الحق فتقدم كاستم المثل
على القيمة والحق على المثل فلذلك ما يحتمل فيه جميع الدين فتقدم على ما لا يحتمل ولو جاء
هذا ان يقول ذلك لجواز لصاحب الدين الاخذ ان ياخذ الدين وينصرف فيها ويترك على صفة
حتمك من موضع آخر ان الاستلزام ان يطالبين وليس ملك احدنا بان يتقدم فاسا باولي من الآخر
انما ان ينظر الى الاصل مقدرا انما قايته او ينظر الى المصلحة فيحصل بفصل بينهما الحق من كلاهما
بعد ان جرد هذا ما وقع في ذوات الاشياء فانها تخرج حصة في الاكلاف من غير عقد واما اذا
اشتبه دار مدور وجهد مصد فلا يميل الى المصلحة والتراخي فان ملك ان ياخذ الاحتق
ولم يقدور عليه واراد ان صرف عليه جميع ملكه فان كانت معاملتها الطريق ان تتبع العاقل جميع
الدور ومنع الحق عليهم بقدر النسبة وان كانت متساوية اخذ من طالب اجمع من اهل الدور
وهذا في المصلحة منه فيه مقدار الاصل وموقت في قدر الفوائد الى البيان والاصطلاح لانه
مشكل ان لم يخذ العاقل مطلقا من المصلحة وفي يد الكل ان يتولى ذلك بنفسه هذه هي
المصلحة وما جازها من المصالحات ضعفه لاحتمالها وفيما سبق منه على الصلة وهذا هو الجواز
ظاهر وفي المورد ووجه وفي المورد من المصلحة لا يقع المقصود ولا من المقصود فلذلك اجمع الى اجمع
ولزم مسائل مهم بان هذا الاصل مسيله اذا اوردت مع جماعة وكان السلطان قد
مضى منه لم يرد ثم قرر وقطع بعينه في جميع المورد ولورد المصلحة بعضها وهو قدر حقه منها
المرتبة فان المصلحة لا يتفرع حتى يقال هو المورد والباقي هو المصروف ولا يصير من مرتبة السلطان
وقدرة على المصلحة في سبب الاخرين مسيله اذا وقع في يد مال اخذ من سلطان نظام
فرباب والمال عمار كان قد حصل منه انقطاع فيبقى ان يجنب اجرة مثله بطول تلك المدة
وكذلك كل مفصول منه منفعه يحصل منه زيادة فلا يصح توبته ما لم يخرج اجرة المفصول
بكل زيادة حصلت منه من غير اجرة الهيد والاشباب والارافى واما مال ذلك فلا تصاد انما
ما جسر ولا يترك ذلك الا بالجهاد ومخبر وهكذا كل العقوبات يقع بالاجتهاد وطريق الراجح

الاخذ بالاشي وراعه على المال المنسوب في مورد عقدها على الدرة رضى الله عنه وفي ذلك
 لم يكن فيه شبهة ان كان قد حرما كما سبق حكمه وان كان باحيان تلك الاموال فالعقد كانت
 فاسدة وقد سلكه شديدا من المنسوب منه للعلية فيكون المنسوب منه اوله والى ان كان ذلك
 المنسوب صحيح ومرد الفتن ورجع الاعراض وان عجز عنه كثرته في اموال حرام حصلت في غير المنسوب
 منه فقد راس المال والفصل حرام يجب استرجاعه فيصير في الاجل المنسوب منه ولا للناسب
 بل حكم حكم كل علم يقع في يد مسيئله من ربح ما لا يربح بديان موده من اين اكتبه امن
 حلال او حرام ولم يكن به علامه فهو خلال بالنفاق الصلوا وان علم ان فيه حرما وشك في قدره
 اخرج مقدار الحرام بالقرى وان لم يعلم ذلك ولكن علم ان سره كان يتولى احوالا للسلطان اخرج
 انه لم يكن باخذية هذه شيئا او كان قد اخذ علم في بيته يد شي منه بطول المدد فلهذا شبهة
 حسن التبرع منها ولا يجب وان علم ان بعض ماله كان من الظلم يلزمه التبرع ذلك التبرع بالبرهان
 وقال بعض الصلوا لا يلزمه بل الام على المورد فاستدل بما روي ان رجلا من بني عبد المطلب
 تاب فقال صاهي الان طاب ماله ابي لوارثه وهذا ضيف لانه لم يذكر اسم الصاهي ولهذا صدق
 من يتاحل فقد كان من الصاهية من يتاحل ولكن لا يذكر به لخرقة العصة وكيف يكون
 صحت الرجوع بها للحرام المستحق المصلحة ومن اين يرصد هذا نعم اذا لم يتبين جواز ان يتاحل
 هو غير ما خفف بما لا يردى مطلب لوارث لا يردى ان فيه حرما بيننا النظر الثاني في الحرف
 فاذا اخرج الحرام فله ثلثه لسؤال اما ان يكون له مال ك معين هذه الحرف اليه اوالي وارثه
 فان كان غايبا فينظر حضوره والاصال اليه فان كانت له زيادة ومنفعة فليصير له فزيد الي
 وقت حضوره واما ان يكون للمالك معين وقع الياس من حضوره والحرف على عينه ولا يردى
 حل مات من طاعت لم لا يردى لا يمكن الرد لكثرة الملاك فتدول الغنيمه فانها بعد برفق الغزاة
 كيف يتعد على جميعهم وان قد كيف يرفق دينار واحد مثلا على اثني اثنين فهذا سبق ان يتعد
 به واما ان يكون من اسرالى الفنى والاموال المرصدة لصالح المسلمين كانه يصرف ذلك الي
 الشاكر والمساجد والارطاط ومصانع طريق مكة وشال هذه الامور التي يشترك في الاستا
 بها كل من من بها من المسلمين يكون هذا المسلمين وحكم التمسك الارل لا شبهة فيه اما التصديق
 وبناء القناطر منبني ان يبرلاء القناطر فليسلم اليه المال ان وجد قاضيا متدينا وان كان
 القناطر مستقلا فهو التسليم اليه ضامن لا يتداه به فيما لا يفتن فكيف مستطاعه به ضمان

قد استقر عليه بل حكم من أصل البلدة عالمناستدينا فان الحكم اولى من الانفراد فان من ذلك فليس
 ذلك بنفسه فان التصديق الصريح والما بين الصادق فانما يطلبه لمصانعات وفيه في المصالح فلا
 ترك أصل الصرف بسبب الجهل من صادق هو اولى عند القعدة عليه فان قيل ما دليل جواز الصدقة
 ما هو حرام وكيف تصدق بما لا يملك وقد ذهب الي ان ذلك غير جائز لان حرام وهو من الفضيل
 انه يقع في يد من كان غلاما علم انما من غير وجهه ولا ما عاين الجاهل وقال لا تصدق الا بالطيب
 لا ارض لغيري ما لا ارضاه لنفسي فتقول نعم ذلك له وجه واما ان لم يكن اجزا خلافة للجهل والاشتر
 والقياس اما الجهر فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتصدق بالثأمة المصلحة التي قدمت بين يدي
 ولكنه بانها حرام او قال صلى الله عليه وسلم اطعموا المساكين ولما نزل قوله عز وجل لم تلت الرب
 في ادنى الارض ومن بعد علمهم سيخلون كذا به المشركين وقالوا للصدق اولى الي ما تقول
 صاحبكم شرم ان التهم سيفعل فقام ابو بكر اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما حث الله صدقة
 جاد ابو بكر بما مر به فقال صلى الله عليه وسلم هذا تحت مصدق به وفتح المومنين بنصرته فقام
 فكان قد نزل آية من القرآن بعد اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لنية الفاتحة مع الكفا
 وانما الاثر فاروق بن ابن مسعود اشرف في جاز ولم يظفر بها فكما التقدر له العلم بعد الطلب الكثير
 فقام بعد صدق بالحق وقال اللهم هذا منه ان رضى والا فلا اجر لي وسئل الحسن من قرأه
 المال بعد صرف الحسن فقال صدق وروى ان رجلا سئل له نفسه فضل ملته دينار من الفضة
 ثم انى ايسر ليرة ما عليه فاف ان قبضها وقال لرب الناس فاني معترف اني لن تنصرا في
 بعض النساك فقال ادفع خمسة الي معوه ويصدق بما يقبل فبلغ معوته قوله فلهذه
 انه لم يخط له ذلك وقد ذهب احمد والهاشمي وجاعة من الرعيين الي ذلك والقياس ان
 هذا المال مرد من ان يصع ومن ان صرف الي غير بقدر وقع الناس من مالكة وبالفردية يعلم ان
 صرف الي سراويل من العاج في البحر فاذا ارضاه في البحر فقد ارضاه علي انفسنا وعلى الحاكم
 ولم يحصل منه فائدة ما ارضاه في يد فقير يدهر لما انك حصل للاك بركة وما به وحصل الفقير
 سد حاجته وحصول الاجر للاك في اختياره في التصديق لا ينبغي ان يكون في الجزر الجمع
 ان النزاع والخلاف استلزم كل ما يصيبه الناس والطير من فائدة ولما قول القائل لا تصدق
 الا بالطيب فذلك اذا اطلبنا الاجر لانفسنا ومن الآن مطلب الملاصق من المظلة لا الا
 وقد ونا بين التيسير والتصدق وقوله لا يرضى لغيرنا ما لا ارضاه لانفسنا فهو كذا ولكن علينا

حرام لاستئناسه ولفقر حاله اذا حله دليل الشريعة واذا صحت المصلحة بالتحليل وجب العمل
واذا حطل فقد ضناه بالاحلال ومقول لان يتصدق على نفسه وعياله اذا كان فقيرا استأجلا
واحد فلا يخفى لان الفقر لا يفسد ما كان من عياله واحد بل هو اولى من يتصدق عليهم وامامهم
فله ان يأخذ منه قدر حاجته لانه ايضا فقير ولو صدق به على يتزلفا فذلك اذا كان هو الفقير
وليس في هذا الاصل ايضا مسائل مسبلة اذا وقع في يده مال من سلطان قال قوم
الي السلطان فهو له علم بما يولاه فتكون مملوكة وهو غير من ان يتصدق به واختار الهاشمي
ذلك وقال كيف يتصدق به واصل له ما كان مستأجرا ولو جاز ذلك لجاز ان يصدق مال السلطان
ويتصدق به وقال قوم يتصدق به اذا علم ان السلطان لا يرد الي المالك لان ذلك اعان
للظلم وكثيرا لاسباب الظلم فالرد اليه يصح لحق المالك والحق ان له اذا علم على حافة السخط
انه لا يرد الي ماله فمتصدق به عن المالك فهو خير المالك ان كان له مال معين من ان يرد على
السلطان ولا يرد بما لا يكون له مال معين ويكون حقا للسلطان فرد على السلطان ضميم
وان كان له مال معين فالرد على السلطان ضميم ومقرب لبركة وماء الفقر على المالك
وهذا ظاهر اذا وقع في يده من ميراث ولم يتصدعها لاخذ من السلطان فهو سبب بالقطعة
التي ليس من ميراث صاحبها اذ لا يتصدق فيها بالتصدق عن المالك ولكن له ان يملكه وان
كان عنده من حقه ان يكتبه من وجه باع وهو لا يملكه وهو لم يحصل المال من وجه باع
فليس فيه من حقه من المالك ولا يرد فيه من حقه من التصديق مسيلة اذا حصل في يده مال
لانما لك له وجوزنا ان يأخذ قدر حاجته لفقير متى قدر حاجته فقل ذكرنا في كتاب السلم ان ذكرنا
فتد قال قوم يأخذ كفايته لنفسه وعياله وان قدر على شرا ضيمه او بقران يكتب بها شيئا
فصل فلهما اختيار الهاشمي ولكن قال الاول ان يتصدق به ان يصدق من نفسه حق التملك
ويستطاع لطفه ضا الى من الاحلال فان لم يقبله فله ان يشرع نفسه او يشرع راس ماله ليعمل
بالعرف منه وكل يوم وبعد حلالا امسك ذلك اليوم عنه فاذا انقضى عاد اليه فاذا او بعد حلالا
صدق ماله الحق من صل يكون ذلك قرضا منه ثم ياكل الخبز ويترك الخبز ان يري عليه
ولا ياكل الخبز من غير شحم وتوسيع وما ذكره لا يرد عليه ولكن حصل ما انقضى رضاعه فيه
نظر ولا شك في ان الزوج ان يصدق قرضا فاذا او بعد حلالا لا يصدق مثله ولكن حرام يجب ذلك
على الفقير الذي يتصدق عليه به فلا يصدقان لا يجب عليه ايضا اذا اخذ لنفسه لاسيما اذا وقع في يده

منه ان لم يكن مسديا بحسب ما في كسبه حتى ينفذ الامر عليه فيه مسيب له اذا كان في بين حلال
 وحرام او شبهه وليس بمضلل الكل من حليته فاذا كان له حلال فلهض نفسه بالحلال لان المحنة
 عليه او كذا في نفسه منه في حلاله واولاده الصغار والكبار من اولاده فلهضهم من الحرام
 ان كان لا ينفقهم الي ما هو اشده منه فان انفق فيطعمهم بغير الحليته وبالجملة كل ما ينفق
 في غير نفقه ينفق في نفسه ويزاد فانه يتناول مع العلم والحلال ربما بعد اوله علم العلم من
 الارض فلهض بالحلال بنفسه ثم من حول واذا اردت انفق نفسه بين ما يحسن ويركس فيه
 وبين غير من الموت كالحمام والحيوان والقضاء والاطلاق بالدهن والنورة وجماعة الخمر
 وصهر الدابة وجميع الشور ومن المخطئ ومن السراج فلهض بالحلال فيه ولباسه فان يلبس
 يداؤه لا ينفق به عنه فهو اولى بان يكون طبا واذا دار من القوت واللباس لم ينفق ان يقول
 عن القوت بالحلال لانه المخرج منه وكل لم ينفق من حرام فاذا دار في ما انكسرت ففانها
 سره منه ورفع الحرام والبرح من شره وهذا هو الاظهر عندنا وقال القاضي نعمم اللباس لانه ينفق عليه
 مدة والطعام لا ينفق عليه لما روي انه لا يقبل صلوة من عليه ثوب اشتراه بغير درهم وفيها درهم
 حرام وهذا محتمل ولكن اصل هذا قد ورد ضمن في بطنه حرام وبنت له من حرام فزاد الله لهم
 والعظم لكي يت من الحلال اولى ولذلك شيئا الصدوق ما شره مع الجهل حتى لا ينفق منه لم يت
 وبقي فان قيل فاذا كان الكل مخرجا الي اخره فالي فرق بين نفسه وبين غيره وبين جهة
 وجهه ثم يدرك هذا الفرق قلنا فرق فلك بما روي ان رافع بن خديج مات خلفت نالهجا جدا
 جهنا قيل رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك قطع من كب الجحام فرفع رات قطع فضيل
 ان ذابا ما فقال اهلنق الناصح نعم يدل على الفرق بين ما ياكله صرودا به واذا اشتهج بل
 الفرق نفس عليه التفصيل الذي ذكرناه مسيب له الحرام الذي في يد لو صدقه على القدر
 فدان يوسع عليهم واذا انفق على نفسه فلهض ما قدس ما انفق على حلاله فلهض صدق
 وسطاهن التوسيع والعشيق يكون على مثل مراتب وان انفق على حبيب قدم عليه ومن
 فقير فليس مع عليه وان كان غنا فلا يلهه الا انه كان في سره او قدم لئلا لم يجد شيئا فان ذلك
 الوقت من غير وان كان الفقر الذي حفر شيئا شيئا لو علم ذلك لم يوسع به فلهض الطعام
 ولحمز جوا بين حق الضيافة وتكامل الطماع فلا ينفق ان يكرم اخاه بما يمكن ولا ينفق ان يولي
 على انه لا ينبغي ولا يضر لان الحرام اذا حصل في المدة ان في مساواة القلب وان لم يعرف صاحب

وله كذا معناه ابراهيم بن يحيى عنه من اهل البيت وكانوا قد سئلوا عن رجل اصابه حلال الحلال
بحكم الحاجة فهو كالحرام والحرام والحلال بالحرام فلا يلحق بالحيثيات مسئلة اذا كان
الحرام او الشبهة في يد ابراهيم فليضع عن مواضعه فان كانا يضافان فلا يوافقهما على الحرام الحرام
بل بينهما على الطاعة لمخالفته معصية الله تعالى وان كان شبهه وكان امتناعه للجمع فقد
عادونه طلب رضا ما بل هو واجب فليتجنب في الامتناع فان لم يقدر فليؤانق وليقبل
الاكل بان يصغر اللقمة ويقل المضع ولا يؤمع فلان ذلك حرام والاغ والاختيار واجب في ذلك
لان حتما ايضا تركه وكن ذلك اذا ثبت انه شر يا من شبهه كانت خطاؤه فليقبل وليس
بمن يوجبها والجمع في حسمها واجب وان اصر على الامتناع حتى يفسد فيه ملة المضل
وعنده من اسباب الجمع ينبغي ان يستند هذا الدعاوى وقد يحكي عن بشرائه على اليه
انه عليه وقال حتى عليك ان يأكلها وكان يكرهه فاكل ثم سعد عنه فصرفت ابراهيم
وبداية فرائه سعيه وانما قيل ذلك لانه اراد ان يجمع بين رضاها وبين سبانه المصدة وقبول الحمد
مثل هذا للوالدين طاعة في الشبهة فقال لا يقال احد هذا شديد فتقبل لا سئل عن
مقابل الصياد ابي حنيفة فقال لا يروى عليك فاما استدل فقال استبان ان صنف قد صحت ما قاله
ثم قال ما احسن ان تعلم مسئلة من يتبين حرام بعض فالجمع عليه ولا يلزمه كفاية
سأليه لانه منس والجمع الزكية اذ معنى الزكية اخراج ربع الصبر مثلا وهذا يجب عليه اخراج
الكل ان اراد اعطي المالك او صغر الى النقص ان لم يعرف المالك واما اذا كان مال شبهه بمثل
انه حلال فاذا لم يخرج من بين الزكاة لان كونه حلالا لا يمكن ولا يستطاع الجمع الا بالصدق ولم يحق
نقص وقال الله تعالى وهدى الناس حج البيت واذا احبب عليه الصدق مما يريد على حاجته
حيث تطلب هديه فان الزكاة اولى بالرجوب وان لم تكن كفاية فليجمع بين الصوم والاضاق
ليقتلص بيمين فقد قال القرم طه الجمع وقال اخرون يلزمه الصوم دون الاطعام اذ ليس بسا
معلوم وقال الهامسي يكتفيه الاطعام والذي يختار ان كل شبهة ممكنة بوجوب اجتنابها
ما ان شاء اخراجها من يد كون احتمال الحرام اغلب على ما ذكرناه فليجمع بين الصوم والاضاق
اما الصوم فلا يمتنع منكم واما الاطعام فلا يوجب عليه الصدق بالجمع ويحتمل ان يكون
لهما التمكن للزوم من جهة الكفاية مسئلة من في يد ما الحرام امسكه للحاجة فاذا كان
يتطوع بالجمع فان كان ما شيا فلا بأس لانه سبب كل هذا الحال في زيادة فأكفه في عبادة

الذي كان لا بد من ان يمشى ويحتاج الى زيادة المركوب فلا يجوز اخذ رجل هذه الحاجة
 الطريق كالاجنوبي المركوب في البلد وان كان يتوقع القدرة على حلال الارنام حيث يستحق
 به ويستحق به عن بيته الحرام والاقامة في الشكارة او ليمن الحج ماشيا بالمال الحرام مسيلة
 من خرج الحج واجبه بال فيه شبهة فليجهد في كونه من الطيب فان لم يتقدم وقت
 الحرام الى الحلال فان لم يتقدم فليجهد يوم عرفته ان لا يكون في بطنه حرام ولا على ظاهره فان اراد
 جرحا هذا بالحاجة فهو نوع ضروري وما التفتت به بالطينات فان لم يتقدم فليجهد في بطنه الحرام
 وان لم يجره فليجهد في بطنه الحرام وان لم يجره فليجهد في بطنه الحرام وان لم يجره فليجهد في بطنه الحرام
 سبب من فيه وعرفه كذا حقه ذلك مسيلة سبيل احمد فقال له قائل مات اي مكان له ما
 ذكره فكان يعمل من مكانه معاملة فقال مع من ماله بقدر ما يبيع فقال له دين وعلمه دين
 فقال يفتى ويفتى فقال امرى فكل فقال امره بحسب ما يدينه وما ذكر جميع وهو
 على انه راي الحري باخراج مقدار الحرام اذ قال يخرج من الزرع طائر وان اصاب امرأه مكره
 ولا يملك في المراضات الناسة بطريق الشافعي والقائل بما ذكره الصرف ومسألة
 ومقول في قضاء دينه على ان يفتى فلا ترك بسبب التهمة البيا مسيلة
 في ادراكات السلاطين وملاهم وما يحل منها وما يحرم اعلم ان من اخذ من الامن
 سلطان فلا بد من النظر في طاعة امره في مثل ذلك الى هذا السلطان ومن اين هو في صفة
 التي بها يصح الاختار وفي المقتدر الذي ياتخذ هل يحق له اذا ائتمن الى حاله من كايه
 الاستحقاق النظر الى الامور في جهات المفضل للسلطان وكل ما يحل للسلطان سري
 الاجراء وما يترك فيه الرضا فتعاقب ما خذ من الكفا وهو الفقيه الماشقة بالفتح والفتح
 الذي حصل من المذهب يد من غير مال والجزء او مال المصلحة وهي التي وضعت بالشرط
 والمصادرة القسم الثاني الماشقة من المسلمين ولا يحل منه الامتنان الموارث وسائر الاموال
 الضائعة التي لا تبين لها مال الا وثاق التي لا تملكها الا الصدقات فليست يؤخذ
 في هذا الزمان وما هذا ذلك من الخراج المضروب على المسلمين والمصادرة والاموال التي
 كلها حرام فاذا كتب نفسه او غيره او دارا وصلة او غلبة على جهة فلا يخلو من احوال ثمانية
 فان امان يكون له على الجزية او على الموارث او على الاوقاف او على ملك احياء السلطان

او على ملك استراء او على خارج المسلمين او على سابع من جملة التجار او الحرابة او الاوهر الجرمية
واربعة اقسامها الصالح وخمس الجبهات معينه فاما كتب على الجنس من تلك الجهات او على
الانحاس من الارضية لما فيه مصلحة وروحي فيه الاحتياط في القدر فهو حلال بشرط ان لا يكون
الجزيرة مضرية الا على وجه شرعي ليس فيها زيادة على دينار او اربعة دنانير فانه ايضا ي
يحل الاجتهاد والاساطان ان ينقل ما هو في محل الاجتهاد وبشرط ان يكون الذي ي
منه مكتسبا من وجه لا يملك حرمة ولا يكون حلالا لسلطان ظالما ولا يباع حرما ولا يكون انما
منه صنيا ولا امرأة او لحرمة عليها فلهذا امر شرعي في كيفية ضرب الحرية ومقدارها
وصفة من يصرف اليه فوجب النظر في جميع ذلك التباين المورث والاموال الخاصة به
والنظر في ان الذي خلفه هل كان مالا كله حراما او اكره او اقله وقد سبق حكمه وان لم يكن
حراما بقى النظر في صفة من تصرف اليه بان يكون في الصرف اليه مصلحة ثم في مقدار الصرف
انما انشا الارفاق وكذا يجرى النظر فيها كما يجري في الميراث مع زيادة امره من شرط الوقت
حتى لا يكون الماخوذ الا ما في جميع شرائطه الرابع ما للملوك السطون وهذا لا يصرف
شرط اذ لا ان يعطى من ملكه ما شاء لمن شاء اي قد يشاء وانما النظر في ان الغالب اذ ليس
بأكراه الاجل او ابادا اجرتهم من حرام فان الاميا يحصل بهذا الفناء والانهار وبنها
الجدلان ومنه الارض ولا يتولا السلطان بنفسه فان كافرا سكرين على الفصل لم يملكه السلطان
وهو حرام وان كان مستلمين ثم صنفت اجورهم من الحرام فهذا يوجب شبهة وقد بينا عليه
في تعلق الكراهة بالامراض الخامس ما استراء السلطان في الذمة من ارض او نبات
سلعه او قوس او غير فهو ملكه وان يصرف فيه ما يملكه مستحق منه من حرام ولا يجب
الانحراف تارة وبشبهة اخرى وقد سبق تفصيل ذلك السامع ان يكتب على ملك خارج المسلمين
ومن جميع اموال القسمة والمصادرة وهو الحرام المحض الذي لا شبهة فيه وهو اكثر الادارات
في هذه الزمان الانا على ارضي الملق فانها وقف عندنا فحق على صالح المسلمين السابع ما
كتب على سابع ساطد السلطان فان كان لا يملكه غيره فاذ كان الجزاء السلطان وان كان يملك
مع غير السلطان اكثر فما عليه فرض على السلطان وساعد بملام الحرام والحلال يتصرف
اليه من قديم سبق حكمه ان الحرام الثامن ما يكتب على الحرانية او على حامله يجمع عندنا الحلال
والحرام فان لم يفرق للسلطان دخلا لامن الحرام فهو محض وان عرف قسنا ان الحر ان يملك

[illegible]

معونة وقال حكيم بن حزام مرنا على سعيد بن جبيل وقد جمل ما شرا من قبل الفراء فاصل بين
المتشارين اطلقنا ما عندكم فارسلنا بطعام فاكلوا واخذوا معه وقالوا لابي زهير الازدي
النفسي لك وهو جليل على حذرك فاجاز من قبل وقال ابراهيم النفسي لا بأس بجازة العمال ان يعمل
مونه ووقا ويدخل بيت ماله الحسن والطيب فما اعطاك فهو من طيب ماله فقد احدثوا كلامهم
جواز السلاطين الظلمة وكلهم يفتون على من اظلمهم في مصيبة الله وزعمت هذه الفرقة ان ما
ينقل من متاع جماعة لا يدل على التحريم بل على الوجع كالحلفاء الشديين واي فرد من
الزعماء فانهم اشترى من الحلال المطلق وهذا من الحلال الذي يخاف انفساء اليه فزور ودمار
فامتنع هؤلاء بدل على الحوائز وامتنع اوتيك لا يدل على التحريم وما نقل عن ابن المسيب انه ترك طعامه
في بيت المال حتى اجتمع ثيفا وثيقين الفاضل من الحسن من قوله لا اقربنا من ما حرم الله
وان ضاق وقت الصلوة لانه لا ادرى اصل ماله كل ذلك ومع لا ينكر انهم عليه افضل من
ايتاعهم على الاضاع ولكن لا حرم ايتاعهم على الاضاع ايضا هذه شبهة من غير انفساء السلاطين
انفساء والجواب ان ما نقل من انه حرم لا يحصر قليل بالاضافة الي ما نقل من رخص ما كان لهم
فان كان تنطبق الي ما متاعهم احتيازا للوجع فنطرق الي شبهة من احد طائفتين متناقضتين
في الدرجة بتنازعه في الوجع فان للوجع في حق السلاطين اربع درجات الدرجه الاولى
ان لا ياتوا من اموالهم اصلا شئ كما فعله الروم من شتم وكان ينقله لطفنا الراشدون حتى
ان اياكم حسب جميع ما كان احذر من بيت المال فيبلغ سنه آلاف درهم من بيت المال انكم
ان عمر كان شتم بيت المال فدخلت ابنته فاشرفت درهم من المال فنهضت في طلبها حتى سقطت
الحطيف من احد منكبها ودخلت الحبيبة الي بيت اهلها يكي وجعلت الدمع في منها فادخل
عمر حبسه فاخرجه من فيها فطرح على الخراج وقال انها الناس ليس لهم الا الاول والاولا
فهم جميعهم ودخل ابو مري بيت المال فوجدوا ما خربوا فخرى فاحلوا اياه فآء عريته يد الفلام
فقال اعطانيه ابو مري فقال يا مري ما كان في اصل المدينة لعمرك من آل هاروت
ان لا يبق من انه هو سبي الله عليه وسلم احد الا طلبنا بظلمه رددناهم الي بيت المال هذا ان
المال كان حلالا ولكن خاف ان لا يسحق هذه لك القدر فكان مستبغ الله ويتصر على الاقل
اشئنا لا نقول صلى الله عليه وسلم مع ما يركب الي ما لا يركب ونقول صلى الله عليه وسلم من تركها فقد
استبرأ لونه وحقه ولما سمع من سر الله صلى الله عليه وسلم من الشدييات في الاموال السافهة

على ظلم فتدبر ان اخذ منه اربى من تركه يده وهذا قد ذكره بعض العلماء وسياتي وجهه وشكل
هذا يد له اخذ اكثرهم ولذلك قال ابن المبارك ان الذين يلخذون اهل البصرة واليمن ويحبون بائس
وعاقته ما يصعدون بهم لان ابن عمر فرق ما اخذ حتى استقرض به مجلسه بعد تفرقه من
الفا ومما فيه مثل ذلك وما بين زيد قبل فصدق به وقالوا ان اخذ منهم وانصرف
حب الي من ان اوجهه اية ايوهم وهكذا فعل الشافعي ما اخذ من حرين الزيد ففرقه
على قريب حتى لم يترك لنفسه حقه والدرجعة الرابعة ان لا يصدق انه حلال ولا يفرق بين
ولكن ياخذ من سلطان اكثره لا خلال وهكذا كان الخلفاء في زمان الصحابة والتابعين بعد
الخلفاء الراشدين ولم يكن اكثر ما لهم حرما ويدل عليه حديث علي بن ابي طالب قال قال ما اخذ من
الحلال اكثر وهذا ما قد حوز به جماعة من العلماء يقولون على الاكثر ونحن نرى في حق العامة
الناس وما للسلطان الشبه بالخراج من المصروف فلا يحدان يرد في ايجاد بجهت الى الجوار
اخذ ما لم يصلح ان يحرم اعتمادا على الاقلية وانما نحن اذا كان الاكثر حرما فاذ اخذت هذه
الدرجات حقت ان ادراكات الظلمة في زماننا لا يجري مجرى ما غايبا وقد من وجهين
احدهما ان اموال السلاطين في عصرنا لم تكن اموالهم كما كانت في السابق من الصدقات والفقير
والغني ولا يحد لها وليس يدخل فيها شيء من يد السلطان ولم يكن الا الجزية وانما هو من اموال
من الظلم لا عمل آخرها به فانهم بما وزعت حدود الشريعة في المصلحة والمصلحة من والوفاء له
بالشرع ثم اذ انشئت ذلك الى ما سحت لهم من اخراج المضروب في السطين ومن المصارف
والشعب ومنهم من الظلم لم يبلغ عشرة مشا وحشر الوجه الثاني ان الظلمة في العصر الاول لم تكن
عندهم زمان الخلفاء الراشدين كانوا مستشرقين ومسومين الى اشغال قلوب الصحابة
والتابعين وحرصين على قلوبهم مطالبهم وحازمهم وكان اسفوت اليهم من غير مال ولولا
بل كانوا يشهدون الله يتوهم ويروجون به وكانوا ياخذون منهم ويخرجون ولا يطيرون ^{السلاطين}
في اغلظهم ولا يصون بها لهم ولا يكرهون جمعهم ولا يصون فقام لهم يدعون عليهم ويطلبون
القول فيهم ويتكلمون المستكرات منهم فاما ان عفوهم صوابا او اثم دينهم مقدرا ما صوابا من قيام
فلم يكن ما خذهم باسرا ما الآن فلا يصح نقول السلاطين صلبة الالاف طمعا في اعدائهم
والتمكر بهم والاسما انهم على اغلظهم والتكلم فشان بها لهم وتكليفهم المراقبة على الاموال
والنساء والتركيب والاحل في حقوقهم وغيبهم فلو لم نزل الاخذ فحسب ان لا بالزهد في الخدمة

انا يا اهل الدنيا وبالمساعدة لعلوا فيه هذا الاستعانة رايها ومكر جمعة في مجلسه ووجهه
 خامسا وباطلها والحب والحرارة فانها حرة لعلها اعدانه سادسا وبالسب على ظلمه ومقاصده
 ريسا وفي هذا سابعها عالم نعم عليه مدم واحد وان كان في فضل الشافعي مثلا فاذا في الاجرة
 في هذا النافق ان يوجد منهم ما يصل انطلال الاضمار الى هذه المعاني فكيف ما يصل انه حرام
 ارتك من استعمل على ما هم وشبه نفسه بالصحة والثابعين فقد قاس الملايكه بالحديث
 فحق اخذ الاموال منهم حاجته اليها على الطعم ومراعاتهم وخدمة مما لهم واحتمل ذلك منهم والنساء عليهم
 والتمس قد اليها بما هم وكل ذلك محبة على ما سبق في الباب الذي في هذا فاذا قد ستن
 ما قد تقدم ما دخل امرهم وما جعل منها ما لا يصل فليست ان ياخذ الانسان منها ما جعل
 فبما احسنه وهو جالس في نفسه ساوا اليه ذلك لا يحتاج فيه الى صفه عامل وحسنه ولا اسية
 الشفاء عليهم وركبتهم ولا اليه ما لم يتم فلا يحرم الاخذ ولكن يمكن لسانه فيه فليست ان ياخذ
 من هذا الباب في هذا المصالح ومنه الاخذ والتمس المال من اموال المصالح كما رتبته لتمام الفهم
 فان من عدل ما عدل من مستحق ان كان من وقت الصدقة او من غيره او من غيره وما كان من غير
 السلطان ما عليه ان يستعمل فدان على ما شاء من فسادا وانما النفل في الاموال الضاربة وما لا يملك
 فلا يجوز صرفه الا الى من فيه مصلحة عامة او هو يحتاج اليه عاجزا عن الكسب فاما النفل الذي لا
 مصلحة فيه ولا يجوز صرفه الى بيت المال اليه هذا امر الصالح وان كان الصالح قد اختلفوا فيه ووجه
 كلامه في غيره منه ما يدل على ان لكل مسلم حقا في بيت المال كونه مسلما امكر اجمع الاسلام
 ولكن مع هذا ما كان يتم المال على المسلمين كافة بل على مخصوصين بصفات فاذا ثبت هذا
 فكل من يتولى امر ايتهم به فيتعدي مصلحته الى المسلمين ولذا تستعمل بالكتب ليحصل عليه ما هو فيه
 فله ثبت المال حق الكفاية ويعدل فيه الصالحا كلهم اعني بالعلم لمصالح الدين من علم الفقه والحد
 والتفسير والقراءات حتى يدخل فيه المصلون والمؤيدون ومطلبه هذا العلوم ايضا يدخلون فيه فانهم
 ان لم يكنوا لم يكنوا من المطلب ويعدل فيه الصالحا جميعا والمرتبة الذين يهرسون الملكة
 بالسيف من اهل العزاة واهل البني ومن اعداء الاسلام ويعدل فيه الكتاب والحساب والاسلام
 وكل من يحتاج اليه في شرب ولبان الخراج اعني اهل المال على الاموال الحلال اعطوا الحرام فان هذا
 المال المصالح والمصلحة اما ان يتصل بالدين او بالدنيا او بالصالحا حرات الدين وبالايجاد حرة
 الدنيا والدين والملك او امان لا تستحق احد من الاخذ والطيب وان كان لا يربط بصل ارضي

ولكن يرتبط به جهة المسد والذي يتبعه يجوز ان يكون له من يجري مجرى في العلم المحتاج اليها
في مصلحة الابدان ومصلحة البلاد او ما من هذه الامور ليس من المصلحة المسطحة التي من صالح
منهم غير احده وليس يشترط في هؤلاء الحاجة بل يجوز ان مطروح الشئ فان الخلفاء والاشخاص
كانوا يعطون المهلبين ولا انصارهم غير غيرا بالحاجة وليس سعيه ايضا بمقدار بل هو ايسر
اجتهاد الامام وله ان يوسع وينقي وله ان يقرر على الكفاية على ما تقتضيه الحال وسعة المال
فقد اخذ الحسن من ماله مائة الف درهم وتلك كانت هي الحاجة التي حضر اليه
درهم مائة في السنة راس حاشية في هذه المبردين والحاجة عشرة الاف والحاجة سبعة الاف فمذا
مال هؤلاء مائة درهم حتى لا يبقى منه شيء فان خفف كل واحد مال كثير فلا يباس وكذا السلطان
له ان يخص من هذا المال ذوي الخصائص بالخلق والجوايز فتدركات تفصل ذلك في السلف
ولكن ينبغي ان ينفذ الى الدين والمصلحة وما يخص عالم او يجمع مصلحة كان في بيت الناس
وقد عرض على الاستفصال والجواب به فانه فائدة الخلق والصلوات وضرر الخصائص فكذلك
من شرط اجتهاد السلطان وانما انظر في السلاطين الظلمة في شئ من احد ما الى السلطان
الظالم عليه ان تكف عن ولايته وهو ما سئل او يلجأ الزل فكيف يجوز ان يفتد من يده
وهو على الحق ليس بسلطان والثاني انه ليس مع ما له المصحفين فكيف يجوز للاساقفة ان
يأخذوا بحوزتهم الاخذ بقدر حصصهم ام لا بهذا اصلا ام يجوز ان يأخذ كل واحد على ما امكن في الاول فانه
نראה انه لا يمنع احد الحق لان السلطان الظالم الجاهل مما ساعدته الشريعة وصرفه كما في
الاستيلاء به فنتيجة مائة لا نطاق وصحة ترك وصحة الطاعة كما يجب طاعة الاراء وقد وردت
الامر بطاعة الامراء والخلق من سائر اليد من مساعدهم او امرهم وواجبنا الذي نراه ان الخلافة
تفتكدها من في القياس وان الرأية نافذة للمسلطين في اقطار البلاد المصاحبة للحلقة
وقد ذكرنا في كتاب المستعصر ما ينسب اليه بعد المصلحة فيه والقرآن العجيز انما هي الصفات
والشرع في السلاطين سواها الى ما ياب المصالح ولم يفتأ سلطان الزلازل الان بطلت
المصالح راسا فكيف صفت وليس الحال في طلب المصالح بل الزلازل الآن لا تنبع الا الشريعة فمن تابعه
صاحب الشريعة فهو الخليفة ومن استبد بالشريعة فهو طغيان فليفتنه في أصل الخطية والسكة
هو سلطان نافذ الحكم والعضاء في اقطار الارض ولا نفذوا الاحكام ومحقق هذا ما ذكرنا
في احكام الامارة في كتاب لا تضاد في الاحتكام فلا يطول الآن به واما الاشكال الآخر

ان السلطان اذا لم يصم بالمطهر كل مسحق فهل يجوز للوليد ان يأخذ منه فهذا ما اختلفت الفرائض
 اعطى به مراتب صلاح بعضهم وقال كل ما يملكه فالسلطان كلهم فيه شركا ولا ينبغي ان حصته منه
 وان اوجبه فتركه الكل وقال قوم له ان يأخذ فربما يرميه فخط فان هذا القدر ليس له
 على المسلمين وقال قوم له فربما يرميه فان أخذ الكفاية كل ميسر وهو ذوق في هذا المال فكيف
 يتركه وقال آخرون انه لا يملك ما اعطى والمطلوب هم الباقون وهذا هو القياس لان المال ليس بشركا
 بين المسلمين كالغنيمة بين الفاتحين ولا كالجزية بين الوريثة لان ذلك صادر ملكا لهم وهذا
 لم ينقض فحقه ما كان هو لا لم يصب التوزيع على ورثتهم حكم الجزية بل هذا الحق يترتب
 واقا يثبت بالبعض بآخر كما تصدقات وما اعطى القدر من الصدقات ومع ذلك ملكا لهم
 ولم ينعهم بملكه لئلا ينفذ فيه الاصناف ينعهم هذا لئلا يهرب اليه كل المال بل صرفا ليد من المال
 فالرغبة بطريق الاشارة والتفصيل مع التقييم للآخرين لبيان له ان يأخذ والتفصيل جواز
 المطهر شري ابراهيم فاجبه من قتال اقاموا فسلم هذا هو صلي الله عليه وآله في هذا الموضع
 زمانه فاعطى عايشه اثني عشر الفا وربع عشرة آلاف وجوزت منه آلاف وكذا صفيه في
 عرسها حاصره وانقطع عنها ايضا من السواد وخمس مائة واربعمائة عليها صلواتهم وحق
 عليهم وكل ذلك جائز فان في محل الاختيار وهو من الجهل التي اتول فيها ان كل جند
 وهي كل سيلة لا يرضى على غيرها ولا على سيلة قريب منها فيكون في منها ما يقاس على كل
 السيلة وسيلة هذا الشرب فانهم جليلوا الفعين وقمان والكل سيلة وحق لكل واحد من الجند
 بكونه وجوبه باقتضا الحاجة والمصروف ما روي في زمن جريش الى الفاضل ما كان قد اخذ
 في زمان ابي بكر لا الفاضل اشع من قوله الفصل في زمانه وواشتركي في ذلك كل الحاجة
 فاعتقد ذلك واحد من الذين حقا ولم يخذ هذا الجفس دستور الاختلافات التي تصوب
 فيها كل جهل فاكل سيلة شدة من جهل فيها من اوقيا رجلي الفقه اوسى وان كان
 في الفقه بحيث يتقرب به حكم الجهل فلا يقول فيها ان كل واحد مصيب بل المصيب من الهبات
 التي اوتيت في حق الفقه وقد يحصل من مجموع هذا ان من وجد من اجل المصروف الموصوفين
 بصفة يتعلق بها مصالح الدين والدين والسلم من السلطان فخطه واولاد من الزكيات او
 الجزية لم يضر استأجره احد ما غاصق بخدمته لم ومعاونة ادم ودخول عليهم بشاير اهلهم
 الذي في ذلك من لزام لا يسلط للمال فاليها الا بها كاستنبتة انما الله الباسم **السادس**

فما جعل من مخالطة السلاطين الظلمة ومحرم وعلم عشان بحال السليم والدخول عليهم
والأكرام لهم اعلم ان ملك مع الامراء والفعال الظلمة منة احوال الحال لا وفي وهي شرا وان
يضل عليهم الثانية وهي درهما ان يظلموا عليك والثالثة وهي الاسم ان يمتلئ منهم فلا يراهم
ولا يرونك اما الحالة الاولى وهو الدخول عليهم فعدم حد في الشرع وفيه ضلطات وتدنيت
وتنازرت بها الاضداد والآثار فستلها يعرف عدم الشرع لثم يتعرض لما يحرم منه وما يلحق
يكبر على ما مضيه الضموني في ظاهر العلم اما الاجتناب فلا وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان
الظلمة قال فن ما دمهم بخافين اعترضهم سلم او كاد يسلم ومن وقع معهم في دنياهم فمؤثرهم
لان من اعترض سلم من اعم ولكن لم يسم من عذاب فعدان نزل به لترك المشايبة والمناجاة
وقال صلى الله عليه وسلم سيكون بعدوي امرأ بكتوبون ويظلمون فمن صدقهم بكتوبهم ما عانهم
على ظلمهم فليس يشي وليست منه ولم يرد على الخوض وروي ابو هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال
ابغض الناس الي امة من اجل الذين يزدون الامراء وفي الخبر غير الامراء الذين ياتون الصلوة
وشرب الصلوة الذين ياتون الامراء وفي الخبر الصلوة اما الرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يظلموا السلف
فاذا اضلوا ذلك فقد خافوا الرسول فاحذروهم فلو قرأهم وما انش الآثارت قالوا فانه
انكم ومواقف الفتن قبل وما في قال جواب الامراء يدخل احكم على الامر فصدقه على الكذب
ويستول ما ليس فيه وقال ابو عبد الله عليه السلام لا يصيب من دنياهم
شي الا اصابوا من دينك افضل منه وقال صفين في جهم واد لا يسكنه الا الفل الزارون
للكون وقال الارزاعي ما من شئ ابغض الي امة من اجل من عالم يندملوا وقال صفين ما يصح
بالعلم ان يوفى الي مجلسه فلا يجره فيسا له منه فيقال انه هذا الامر قال وكنت اسمع انه كان
يقال اذا رايت الصالحين في الدنيا فانهم على دينكم حتى حرموا ادما دخلت على السلطان الا ان
نسى هذا الخرج فاذا اقبلها اليك مع ما اوجبههم به من الفضلة والحقائق فظلمهم حقا في
بن الصامت خب القاري الناسك الامام نفاق وحبه للاهنية ويا وقال ابو زر من كن منكم
فمنهم اي من كن سوا الظلمة وقال ابن مسعود ان الرجل لم يدخل على السلطان ومعه دنة
فخرج فلا دين له قيل لم قال لا يريه يحفظ له من رجل واستعمل حرم عبد العزيز رجل قيل
كان عاملا للبحاج فزله فقال الرجل ما حمله على ثوب يسير فقال له عرسك بصحة يومها
اربعين يوم شربا وشرار قال الفضل ما ازدا رجل من ذي سلطان قرا الا زوادين له

هذا وكان ابن المسيب يحذّر الرب ويقول ان في هذا الحق من هؤلاء السلاطين وقال العصب هؤلاء
 الذين يدخلون على الخلق لهم اضرار الامة من الخاسرين وقال محمد بن سلمة اللذباب على العدة من
 اناربي على باب هؤلاء ملأوا هذه الزهرى السلطان كسبح في الدين اليه عافانا الله واناك امانك
 الحسن فقد اجبت على النبي من ذلك ان يدعوك الله ويربكك اجبت شاكرا وقد اسلكك علم
 لما اذكر من كتابه وذلك من سنة نبهه صلى الله عليه وسلم ليس كذلك اخذاه الميثاق على الصلوة
 قال الله تعالى للذين آمنوا منكم ان ابراهيم ابراهيمه وانتم ما احدثت انك آتت رغبة الظلم
 وسفقت سبيل النقي بذكرك من لم يتركها لم يترك باطلا من اذناك اتخذوك تطيها بعدد عليك رجا
 ظلمهم مجرا بمرور عليك الى ملاذهم وسلا يصعدون فيك الى خلافتهم بظنون بك انك على الصلوة
 ومنه الذين بك قلوب الجهلاء فما ابرها هو ذلك في حب ماخر بها عليك وما اكر ما اخذها منك بما
 اسد عليك من نعم فابى منك ان يكون من قال الله عز وجل قيم خلف من بعدهم خلف ائمتنا
 الصلوة وانتم السعوات الا انكم يعامل من لا يحصل حفظ عليك من الفضل بقدر ذلك
 وظلمهم وهو انكم قد حضرتم صيد وما يخفى على الله من شئ في الارض ولا في السماء
 والسلام فهذه الاخبار والآثار تدل على ما في مخالطة السلاطين من النفع والضرر والفساد
 وكذا انفسل ذلك نصيلا فتعز به المظهر من الحكمة والبراع فاقول الداخل على السلطان
 يرض لان يصحوا على ابا بصله واما سكوت واما بقوله واما باعتقاد ولا ينكسر احد هذه
 الامور اما الفضل فالدخلوا اليهم في غالب الاحوال يكون اليه دور مصره وخطبها والدخول فيها
 بغير اذن الملك حرام ولا يترك قوله القائل ان ذلك ما يتباح به الناس كثر او فاعل بغير اذن ملك
 يصح في غير المصوب اما المصوب فلا لانه اذا قيل كل جنة حبيبه لا تنص الملك فهو لا محل
 التباح ملكك الاختيار فبهي هذا في كل واحد فبهي في الجميع والخصب انما ينص الجميع
 وانما يتباح به اذا اخرج اولو علم الملك به به الم يكن به فاما اذا كانت ذلك طريقا الى الاستفراق
 حكم القوم شجب على الكل فلا يجوز ان يرضى ملك الرجل طريقا اعتاد اعل لملك واحد انما يخط
 خلق لا تنص الملك لان الجميع يرضى الملك وهو كضر بخصه في التليم بباح ولكن بشرط
 الانذار فلو اجتمع جماعة ضررت بوجوب التسل بوجوب التماس على الجميع مع ان كل واحد
 من الضررات لو اخرجت لا يوجب قصاصا فان فرض ظالم في موضع غير مخصص كالملوك مثلا
 فان كان تحت حيزه او غلبه من ماله فهو حرام والدخول اليه بغير اذنه لا يوجب التماس والحرام ان يتطاع

فان فرض كل ذلك حلالا فلا يصح بالدخول من حيث انه دخول ولا يتولى السلام عليك ولكن ان جدد
او كبح او مثل قايما في سلامه وخدمته كان حراما لا يركم للظالم بسبب ولا في حق الله تعالى
والقراض للظالم معصية بل من قراضه لنفي ليس بظالم لا اجل قضاء لا الحق آخره حتى التراجع
بلنا ومنه فكيف اذا قراضه للظالم فلا يصح الا بجره السلام واما تقبل اليد والاعتناء في الحق
فهو معصية الاخرى او الامام عادل او لعالم او من استحق ذلك لا ريب في قبوله بعد من
الخارج يدعها ان لقيه بالسلام فلم يكره عليه وقد بالغ بعض السلف حتى اشبع من وجوبهم
في السلام والاخرى منهم استعملوا بهم من محاسن القربات فاما السكوت عن رد الجواب
ففيه نظر لأن ذلك واجب فلا ينبغي ان يستقط بالظلم فان ترك الدخول جميع ذلك وانقص على
السلام فلا يجوز من الجالس على بساطه واما ان اقبل امرهم حراما فلا يجوز الجالس على راسهم
وهذا من حيث الفصل فاما السكوت فلهذا سري في مجالسهم من الفرس الحرة واداني الغضب
والحرية للبرس عليهم وعلى كل انهم ما هو حرام وكل من اتى سيئه وسكت عليها فهو تركها في
ملك السيئة بل يسمع من كلامه ما هو فاسد وكذب وشتم وافتراء والتكوت على جميع ذلك حرام بل
تزامم لاسن للشباب واطمين للطعام وجميع ما في ايديهم حرام والسكوت عن ذلك يترجم
لحب عليه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بل انه ان لم يتقدم بفعله فان قلت انه يضاف
على نفسه فهو محذور في السكوت فهو فاسق وكنت مستحق عن ان يبرهن نفسه لارتكاب
ما لا يصح الا بعد فانه لم يدخل ولم يشاهد لم يتوجه عليه الخطاب بالحسبة حتى يستطاعه
بالعقد وعند هذا القول من علم فساد في موضع وعلم انه لا يتقدم على ازالته فلا يجوز له ان يحضر
لغير ذلك بن يبر وهو شاهد وليسكت بل ينبغي ان يمتنع من مشاهدته واما القول بوجوب
يدعو للظالم او يتوق عليه او يصدقه فيما يقول من باطل صريح قوله او يترك له اذ يستشعر
في وجهه او يظفر له الحب والمخالاة والاستياع اليه لثأبه والمحر على طول عمره وبقائه فانه في
الغالب لا يستمر على السلام بل يتكلم ولا يصدقه كلامه هذه الاقسام لها دواعي فلا يجلد الا ان
يقول لا يحل لك اذ او فتكراه الخيرات او طول الدهور في طاعته وما يحجب هذا الجواب فاما الدعاء
بالحراسة وطول البقاء والتساع التضرع للخطاب بالمعروف وما في معناه غير جائز وقال بعضهم
دعوا للظالم بالبقاء فقد اوجب ان يسموا في ارضه فاذا جاوز الدمار الى الثناء فحينئذ يكره بالبر
فكوت كاذبا ومنافقا ومكر بالظالم وهذا من معاصي قاصص الى عليه وسلم ان انه ضايعا

شبر

المصعب اذا سمع الفاسق وفي جوارحه من الكرم فاسقا فقد اعلن على هدم الاسلام فان جاز ذلك
 الى القصد من الدنيا سلكا والركبة على ما يجهل كان عاصيا بالقصد من ربا الاقامة فان الحركة والنشأ
 غاية الاقامة غاية المعصية والترتيب فيها كان الكذب والمذمة والتبجح وبعده في الضعيف
 الدنيا عيب والاعانة على المعصية معصية ولو سلك كلمة والتدبير سفيان من ظالم انزل على
 الملك في سره على سق شربا قال لا دع حتى يموت فان فكلمه عانه له وقال فين الى ان سر
 اليه نفسه ثم يبرهنه فان جاز ذلك الي اظهر الحبيب والشوق الي التنازع وطول بقائه فان
 كان كاذبا عصى معصية الكذب والنفاق وان كان سادقا عصى بحبه الظالم وحقه ان يفضله
 في الله وحقه ان يفضله في الله واجب ومحبة المعصية والراعي بها خاص ومن اسبغ الظالم فان
 احبه الظالم فهو خاص بحبه وان احبه بسبب كثر فهو خاص من حيث انه لم يفضله وكان الآرا
 عليه ان يفضله في الله وان اجتمع في شخص خير ومن وجب ان يحبه لاجل ذلك الحبر ومفضله
 لاجل ذلك الشريفي في كتاب الاخر والمخالف في الله تعالى وجه الجمع بين الحب والبغض
 فان سلم من ذلك كله وجهات فلا يسم من فساد يعلق الي قلبه فانه ينقل الي وجهه سببه
 القصة ويرد في نعمه عليه ويكون مقبولا في رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال يا منير للها
 لا تغفلوا على اهل البيت فانها مسخرة للرفق هذا مع ما فيه من امداد من في الدخول ومن
 كسر سواد القلعة بنفسه وتجديد اناهم ان كان من يجهل به وكل ذلك المكرهات او اعطوا
 دعي سيد بن المسيب الي البصرة للريد وسليمان بن عبد الملك فقال لا انا مع اثنين ما اختلف
 القيل والهمار فان النبي صلى الله عليه وسلم نبي من يمتن فقال يدخل من الباب ويخرج من
 الاخر قال لا والله لا يمتد علي احد من الناس بل قد مائة والبس المسح واليخرج الدخول عليهم الا
 بعد ذلك احد ما ان يكون من جهم امر الزام الاما كالم وملم انه لو امتع اودي ارضه عليهم طاعة
 الرعية واضطرب امر القياسه فحب عليه الاجابة طاعةهم وراعاة المعصية الشان حتى لا يضطرب
 العلية الشافيان يدخل عليهم في دفع ظلم من مسلم سواء ارض نفسه اما بطريق المسببة او بطريق
 الظلم وتلك خمسة بشرع الله لا يكذب ولا يفتي ولا يبيع مسحه من قتلها من لا هذا حكم الدخول
 الحادثة الشانين من دخل عليك السلطان الظالم زائر الجواب السلطان لا بد منه ولما القيتام
 والاكرام فلا يحرم مقابلة على كرامه فانه باكرام العلم والدين مسحق للاجماد كما انه بالعلم مسحق
 للاجماد فالاكرام بالاكرام والجواب بالسلام ولكن الاولى ان لا تتم ان كان نفعه في خلق ليطهر

من الذين يحقارة الظلم ويظلمون بعض للذين والعراضة عن امر من امره راض عنه وان كان الفاعل
عليه في جميع قراهة حقه ارباب الولايات فياين العليا هم فلا يباس بالقيام على هذه اليه وان
علم ان ذلك لا يبرئ فساد افي النخبة ولا سال ايذاء من خصه تركا الاكرام بالقيام اولى ثم يجب عليه
بعض من دفع الفتن ان يتخذ فان كان متعارف ما لا يعرفه وهو يتوقع ان تركه اذ لو لم يعرفه
وذلك واجب واما ذكره فمما يعلم قومه من الشرب والظلم فلا يذنبه بل عليه ان يعرفه فيما يحرمه
من المباح مما ظن ان الخريف يورثه وعليه ان يرشد الى طريق الحسنة ان كان يعرف طريقا الى
وقد الشرب حيث يحصل فيه وض الظالم من غير محبة فصدق بذلك من الوصول الى عونه بالظلم
فاذن يجب عليه التعريف في محل جهله والخريف فيا هو مستحق عليه والارشاد اليها هو ما عليه
بعض من الظلم فيكون له امر يلزمه اذا وقع للكلام فيه انما هو ايضا لازم لكل من استحق الامر
على السلطان بعضا وبغيره قال محمد بن صالح كك هذا جاز من سلطة واذا لم يستلج البست الاخير
وهو جاز عليه ومحمد بن صالح فيه وجواب في حله ومطهر يتوهم انها اذوق الباب واذا
هو محمد بن سليمان فاذا قد فوضل ويطلب من يده ثم قال مالي اذا اتيك امثلات منك دعها
قال لا يسلط الله عليه وسلم قال ان العالم اذا اراد بسله رجالة حارب كل شيء وان اراد ان يكرمه
اكتفى بهاب من كل شيء ثم عرض عليه اربعين الف درهم فقال اخذها واستعين بها قال اردوها
علي من خلقت بها قال واد ما اعطيتك الا ما اودسه قال فلا حاجة لي فيها قال فاحذرها واستعن
قال الصلي ان عدلت في قسمها ان تترك بعض من لم يترك منها لم يترك في قسمها فام في اوجها
بني الحالة الثالثة ان يترك عن ظلمهم ولا يرونه وهو واجب اذا لاسلطة الاله فطرية ان
تستدفعهم على ظلمهم ولا يجب ضامن ولا جرم عليهم ولا استحقاق احرامهم ولا يقرب الى الخطين
ولا ينافي على ما نزلت بسبب مخالفتهم وذلك اذا لخطيئته امرهم فان غفل عنهم فهو الاحسن
واذا لخطيئته امرهم وتعميم اذ به يذكره ويذكره ما قال عام اما في ذلك المذكر يوم واحد كما
فلا يحدث لذته وافي ايام من ضد على جعل واقفا هو اليوم فاما ان يكون في اليوم وما قال ابو
الدرداء احذ الاموال يا كلون وياكل ويشربون وشرب وطسوت ويلبس لهم حصولا موال ينظرون
اليها وينظر معهم اليها عليهم حسابها وضمن منه بره وكل من اساط على بظلم ظالم ومحبته عما
فمنه ان يحيط ذلك من درجته في قلبه فهذا واجب عليه لان من صدق منه ما يكون شئ من رتبته
في القلب لا محالة والمحبة شئ ان يكون فانها اذا ان بعض منها ابر عن غيرها او يكون ولا يقتلح

بسط نفسه بكل عبد ملك وقال لاهل هذه الكلمة ما الاصل يعني ما عشت ولما استعمل من
الناس انا ما عشت رسول الله صلى الله عليه وسلم وابطاعته ابو زيد بن اسد بن ابي اسد بن ابي اسد
نصابت فقال ابو زيد عشت رسول الله صلى الله عليه وسلم بنزل ان الرجل اذا دلي ولاية بنا عداوي
عنه ويضل ما لكين دياره على امر البعير فقال ايها الامير هات في بعض الكتب من احدى السبل
ومن اجل من عداوي ومن اعز من ارضية ايها الذي السن دفت اليك خنا سنا سنا سنا فاكل
الظم وليت الصوف وكنيت اعطانا ما نتعصم فقال له اندي ما الذي يجر بك علينا وجبتنا فك
قال لا قال اهدم قل الطمع اينا وكن الامساك لما في ايدينا وكان عوين عبد العزيز واقتناع علي
بن عبد الملك فلما سمع سليمان صوت الرعد خرج ووضع صدره على صدره الجبل فقال عوين عبد
العزيز هنا صوت رحمة فكيف صوت هذا به ثم نظر سليمان الى الناس في يوم عرفة فقال ما اكن
الناس فقال هو خضرا ك يا امير المؤمنين فقال سليمان ابتلاك اهد بهم وكني ان سليمان قدم مكة
ريدكم فارسل اليه ابوجازم فدهاه قلا وقل عليه فقال يا با حازم ما لنا بكن الموت فقال لا لكم
خيركم اخرتكم وحرمت الدنيا فكنتم ان تنقلوا من العراق الى العراق قال يا با حازم كيف القديع
عليه فقال يا امير المؤمنين اما الحسن فكا لخائب عدم على احد واما الحسن فكا لا بكن على من
فيكي سليمان وقال ليت شعري ما لي ضلله فقال لوض نفسك على كتاب الله حيث قال لا اله الا
انبي نعيم وان النجار لفي جهنم قال سليمان فابن دعه اهد قال زيد بن الحسين قال سليمان يا با
حازم ما لي عباد اهد اكرم قال اهل مكة والسوق قال فاي الا اهل الفضل قال اده الراس
مع اجتناب الهادم قال القاي الدعا سمع قال قول الحق عند من يخاف ويرجا قال فاي اكن
اكس قال لرجل حمل بطاعة اهد صالي ردها الناس اليها قال القاي المؤمنين اخذوا رجل حمل
في هوى اخذوه من المقيع اخذوه بدنه غير قال ما قول يا عني منه قال احب ان يعين قال
لا وكن مصد بقها اليه قال يا امير المؤمنين ان اكل قهرا الناس بالسيف والدمار هذا الملك من
من غير مشورة من المسلمين ولا رضا منهم حتى صلا هذه عظيمه رعدا وتخلو قلبي صوب ما قالوا
قيل لهم فقال رجل من جلساءه بنس ما طلت قال ابوجازم ان اهد من رجل اخذ الميثاق على
العلماء ليبينه للناس ولا يكون منه قال سليمان وكيف لئلا يصلح هذا النساء وقال ان تأخذ
من حل مضه في حقه قال ومن ضل عليه قال من يطلب الجنة ويخاف النار فقال سليمان
ادع لي فقال ابوجازم اللهم ان كان سليمان وليك نصر لميز الدنيا والآخرة وان كان عندك

فخرج من البيت الى ما يحب ويكره فقال سليمان اومني قال اومنيك واوجز عظم اومنيك وخرج
 ان يركب حيث نواك او تفقدك حيث امرك وقال عرفت جيد الفرة لاينة حاتم عظم فقال اضبط
 انما حصل الحق عند ما سكت ثم انظر ما يجب ان يكون ويك تلك الساعة فخذ الان والامامك ان يكون
 فيك تلك الساعة قريبة ودخل اعرابي في سليمان فقال تكلم يا اعرابي فقال يا امير المؤمنين اين
 سلكك بكلام فاحمله وان كرهته فان وراءه ما يحب ان قبلته قال اعرابي انا اصررت لشيء الاضطر
 ط من ربي ومن نفسي فقال اعرابي يا امير المؤمنين انك تفكر بجل اسرار الاختيار لا تفهم
 وانما اريد ان ايام بدنيهم ورضاك فحفظ ربي خافوك في الله عند بل ولم يخافوا بك حب لاخرة
 سلم فلما سمع على ما افنك اده عليه فانهم لم يالوا في الامانة صنيعا وفي الامانة خندا وحسنا
 فانت مسئول عما اجرحوا ولسوا مسئولين عما اجرحته فلا يصح دينهم فسدوا آخرتك فان اعلم
 الناس خباياهم باع آخرته بدنيا غير فقال سليمان اما انك يا اعرابي قد سددت لسانك وهو
 اضبط سفيك قال اجل يا امير المؤمنين ولكن لك لا عليك ويحي ان ابابكة دخل علي مرة فقال
 انما اريد ان اعلم انك تبي كل يوم يخرج منك وفي كل ليلة ياتي لايه ادين الدنيا الا بدارين
 الاخرة الا بالارباب او اياك طالب الاخرة وقد نصب لك علم لاجوز فما اسرع ما يبلغ العلم وما اوزك
 ما طعن بك الطالب ولما رما من فيه زليل وفي الذي نحن صابرون اليه باق ان خير الخيرات ان
 شرفنا فمكنا كان ودخل اصل العلم على السلاطين اعني علماء الاخرة فاما علماء الدنيا فيدخلون
 فيشربوا الى قلوبهم فذلهم على الرخص ويستنبطون بدقائق الحيل طريق السعة فيا يرافق
 او انهم وان تكلموا فكل ما ذكرناه في معرف الوعظ لم يكن قصدهم الاصلاح بل اكتساب الجاه
 والقبول عندهم وفي هذا غرور ان سرهما الحسنى احدهما ان يطرف صدق في الدعوى عليهم
 اسالهم بالوعظ وربما يلبي على انفسهم كذا ما غا الجاهل هم شرب خبيث السيرة وعصيان
 الحق عندهم وعلامة الصدق في طلب الاصلاح انه لو وليه كذا الوعظ غير من حرمين اقران
 الصلح ومنع القبول ونظر الاصلاح فيشقى ان يفرج به وسكر الله على كتابته هذا المهم من وجب
 عليان علاج مريض اصابه فقام بعاملته غير فانه يعظم برزخه فان كان جوارف في قلبه رجحا
 كلاله على كلام غير فهو غرور وانما في ان ندم في اصد انتفاع مسلم في وضع خلاصة هذا
 ايضا منقذ النعم وجوار ما تقدم ذكره واذا ظهر طريق الدخول عليهم فليسهم في الاموال الحارة
 في مخالطة السلاطين وبانتم امراهم مسائل مستبلة اذا نصت اليك السلطان بالانذرة

على لقنار فان كان له مالك معين فلا محل اخذ وان لم يكن كان حكمه ان يجب التصديق به على
المساكين كما سبق فلك ان تأخذ وتزلي النفقة ولا يصح ياخذ ولكن من السبل ان اشع من ضد
هذا تصديق نظرية الاولي فيقول له الاولي ان تأخذ ان امتك ملك خرايل الاولي ان يقبل السلطان
بسبب اخذك ان ماله طب قولا لكت لا بد اليه اليد فلا بد من خطية ضمانك فان كان كذلك فلا
ياخذ فان ذلك محذور ولا هو للخرقة فيما شرعك النفقة بما يحصل له من الجزاء على كسب الحرام
الثانية ان ينظر اليك غيرك من العلماء والجهايل فيصدق بك في الاخذ ويستدلون به على
جوازهم ثم لا يترقب وهذا اعظم من الاول فان جماعة يستدلون باخذنا افق على جواز الاخذ
وضفون عن قوت واخذ طوية النفقة فالمستدعي به والتقية به ينفي ان يحرم هذا
غاية الاختلاف انه يكون فعلة سبب من لا يخلق كره وقد حكى رجب بن منبه ان رجلا اتي به
الي ملك مشهد من الناس فيكون على كل لم الحزير لم ياكل فقدم اليه لم فتم واكره باليسف فلم ياكل
وقال الناس قد اعتقدوا اني طوبت باكل لم الحزير فاذ لخرجه سالما وقد اكلت فلا يصح ان
ما اذا اكلت ويدخل رجب بن منبه وطاوس في يهدى يوسف اخي الجراح وكان عالما بذلك
في غداة باردة فقال لفلان هلم ذلك الطيلسان والفق على بلع عبد الرحمن طاروس وكان قد
تصد على الكرمي فالتقى عليه فلم يزل يحرك كيف حتى اتى الطيلسان عنده رغب محمد وقال رجب
كنت حيا من ان مضته لراخت الطيلسان وتصدت به قال نعم لولان يقول من جدوا اخذ
طاروس ثم لا يصح به ما مضت اذن لمضت الغايه الثالثة ان يحرك فليكن في وجهه نصيب
اماك وان كان لك بما اخذك اليك فان كان كذلك فلا يقبل فان ذلك هو اسم الضائل والذل
الدفتر اخي ما عدا الظلمة اليك فان ما اجبت لا بد وان حرص عليه ويدهن فيه فالتك حاشا
رضايه حنا جيلت الثوب على حب من احسن اليها وقال صلى الله عليه وسلم اللهم لا تجعل
لنا جر خدي ولا تخيبه فلي بين ان الثوب لا يكاد يمنع من ذلك فروي ان بعض الاول اربل
الي مالك بن حنابل بنصر الآف فخرجها كلها عاها محمد بن راسع وقال لمضعت بما اعطاك
هذا المخلوق قال سئل اصحابي قال سئل اصحابي فقالوا لخرجه كله فقال انشكرك الله في اعطاك
اشد حيا له الآن ام قبل ان يرسل اليك فقال لا بل الآن فقال اما السخايف هذه وتدل على
فانه اذا اجبت احب بها .. وكن غلة فكنت وموت راحب اشاع ولايته وكثرة ماله وكل ذلك
حب لاسباط الظلم وهو مذموم قال سلمان بن ابي مسروق من رضى بامر وقد غاب عنه كان كثر

وقال تعالى ولا تكونوا اليك الذين ظلموا مثل لا ترموا باي اثم فان كنت في الشك بحث لا ترموا بها
بل ذلك فلا ترموا بالاذن وقد حكى عن بعض الفقهاء بالعرض التركان ياخذوا من الاثم بها فيقول له الا
تخاف ان يجهنم فقالوا لا يدخل سدودا وخلفي الجنة ثم عصى بهما اجماعا على ان الذي هو للذنب
هو الذي انقضه لا بد شكره الى على بغير اياه وهذا يعني ان اخذ المال منهم وان كان ذلك المال
مستحق من وجه حلال محذور في يوم لا ينفعكم هذه الغزائل مسيلة المعاملة معهم
لان اكثر ما لهم حرام فما يؤخذ عوضا فهو حرام فان اوى النعم من موضع صلح حله فيقولون انما
سئل عنهم فان علم انهم يصيرون الله ضالحيه كبيع الدبليج منهم وهو يعلم انهم يبيعونه فذلك حرام كبيع
النصب من الخمار ما في الخلاف بينه وبين النصب وان كان ذلك ولكن ان يطلبها فاسا وهو مستحب كونه
وهذا فيما يبيعونه من الاموال وفي قضاء بيع الغرس منهم لا سيما في وقت ركبهم اليه قال
ابن ابي عمير ان اموالهم فان ذلك اعاد قربه ويحفظون فانما يبيع الدوام والمنازير منهم وما يبيعون
بالايمان في عينه بل يتصل به فهو مكره لما فيه من اعاسهم على الظلم لانهم يستحقون في
ظلمهم بالاموال والمال والاسباب وسائر الاسباب وهذه الكراهة حارة في الاحداث اياهم وفي الظلم
من غير ان يبيعونه فظلمهم وتسلم اولادهم الكرامة والترسل والحساب وانما ظلمهم الترك فلا
يكون الا من اخذ الاجرة فان ذلك حرام الا ان وجه صلح حله ولو اشترى ويكلمهم ليس فيهم
فالسوق من غير حبل واجرة فهو حرام كونه من حيث الاقامة وان اشترى لهم ما صلح انهم يصدقه
للمصنف كالصلح والدبليج للبرس والغرس للركب اليه الصلح والظلم فذلك كما انهم يظلمون
المعصية بالبيع حصل المقيم وبها لم يظلموا فحل حكم الحال ولا يلحقها عليه حصلت الكراهة مسيلة
الاسبق التي سرها بالمال لم يحرم بها القبان فيها ولا يجوز سكناها فان سكتها باجرة وكتب بغير
شرائها لم يحرم كسبه وكان عاصبا بسكناه والناس ان يشروا منهم ولكن لو صدقوا سرقوا الخراف
قال الاولى الشري فيها فان ذلك اعاد مسكناهم وكسبوا كراحي اسمهم وكذلك معللة سوق لم عليها
خروج وقد بالغ قوم حتى لم يجوزوا معاملة المتلافين واصحاب الاراضي التي عليها الخراج
لانهم يبايعون ما يبايعون في الخراج فصل في الامانة وهذا غلو في الدين وخرج على المجوز
فان الخراج قدوم الارضي والنفق بالناس من ارتفاع الارض فلا معنى لان منه ولو جاز هذا
لهم على المالك فداخلة الارض حتى لا يطلب خراجها وذلك ما يطول ويتداوى الى جسم باب
الحايش مسيلة معاملة مضاهيهم وضدعهم وحولهم كما ظنهم بل اشد اما القضاء فلا يلزم باخذ

من امرهم الحرام الصريح ويكره جمعهم ويعزى الخلق من ذمهم على ربي العلماء. ويحتمل أن يتم
من امرهم والطباع مجرولة على الاستدراك الغيبية بذكر الجاه والخسنة فهم سبب إتيان الخلق لهم
وأما القدم والخسنة فأكبر أمرهم من الغضب الصريح ولا يقع في أيديهم مال مصلحة وحرة وميراث
ويجوز لالحق بضعف الشبهة بفساد الخلال ما لهم قال طاهر لا أشد عندهم وإن عصف لا
أخاف لعدم علمي من شدة عليه وبالجملة إنما فسدت الرقة بفساد الملوك وهذا الملوك يشاء
العلماء. فلو لا القضاء النسخ والصلح. النسخ فساد الملوك خوفا من تكرارهم ولذلك قال لهم
لا يزال هذه الأمة تحت يدهم فكيف سالم يأتي وأمرها وأمرها وأمرها كذا القرآن لأنهم كانوا العلماء
وأما كان علمهم بالقرآن ومعاينة المعجزة بالسند وما وراء ذلك من العلم بحمد صمد وهو
سنان لا يخالط السلاطون ومن يحاط بهم وقال صاحب العلم وصاحب الدولة وصاحب
الفراسة وصاحب المظنة بعضهم شركاء بعض وقد صدق قال النبي صلى الله عليه وسلم
أخبرني عن حق العالم المحقق قال ابن مسعود أكل النبوة بركة وشاهدته كتابته مذكورة على قفا
محمد صلى الله عليه وسلم كذا إدراك جابر وعنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ابن سيرين لا يجلو السلطان
قفا باحق علم ما فيه وأمنع سفیان من سؤله الخليفة وروى عنه وقال يحيى اعلم ما يكذب به
وكل من حو اليهم من خدم ظلمة تسليم يجب منهم شيء أو قال يحيى ما روي من قرآن في الآية كذا
واحد من المتخرج عن الطريق فسكت وأظهر إن به صما وخاف أن يكون متوجها إلى الظلم فيكون
هدى بأمره إلى الطريق معينا وهذا المبالغة لم ينقل من السلف مع الفاسق من الفجار الملوك
ما جهلهم وأهل الحلمات والساعة والصباغين وأرباب الخرف مع طمة النسخ والكذب
عليهم بل مع الكفار من أهل الذمة وأما هذا في الظلمة خاصة الأكلين لاسر الآيات التي لا يمكن
والمراد بغير علم أي أفعال المسلمين الذين تعاقدوا على طمس وعدم الشهادة وشعار جهاد هذا الال
المعصية منقسم إلى لازم ومستحب والفسق لازم لا يتبدى وكذا الكفر وهو ضار على قوله
خالي وجناية على النفس وجل وأما معصية الزلا بالظلم فهو مستحب وأما بطلان أمرهم فكذلك
حرم الظلم وعدم التقديرة أدرك من الله عز وجل مقتضا نصيب أن قرأ الله لهم اجتبايا ومن
سماطهم اختارنا فقد قال صلى الله عليه وسلم يتألى الشرطي مع سوطك وأدخل النار وقال صلى
من الشرايع الساعة رجال هم مياط كاذب البقر فهذا حكمهم ومن عرف بذلك فقد عرف
لم يعرف فعلامته البشارة وطول الشوارب وسائر الهيئات المشهورة فمن رأى على تلك الهيئة

يجب اجتنابه ولا يترك ذلك من سوا النطق لانه الذي يحكي عن نفسه او في غيره من مساواة الزبي
 يدان على مساواة الغلب ولا يجران الاجتنان من لا يشبه بالنساق الاناسق مع الناسق قد عيس
 فتنسب باهلا فصالح ولما الصالح فليس ان تشبه باهلا انسان لان ذلك مكسر لفسادهم واغا
 من قوله القديس فيهم المالكه نظا المحل فيهم في قوم من المسلمين كانوا يكرهون جماعة من
 بالحق الطهارة وتدوي اذاه من وجعل الحق في موضع من فون ان يملك من قومه اربعين الف
 من يخدم ويستين الفان من انهم على ان يارب ما بال الفيا وقال من اجل انهم لم يفسدوا بعض
 وكانوا يكرهونهم ويشاءونهم وبهذا عين ان بعض الظلمة والعصبية عليهم هذه ويجب وروايت
 سرور من النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى لعن علي بن ابي اسيد او خال الظالمين في معاشهم
 انما المراسع التي بناها الظلمة كالفساد والبطا والمجاهد والمناكف بعض
 ان يحاط فيها منظر لما القسرة مجزاة العبد عليها الحاجة ما الروح الاخر اذا لم يكن وان وجد
 من بعد لا تملك الروح وانما جرت العبود اذا لم يجد منه بعد لا لانه اذا لم يعرف تلك الاعيان
 ما كانا ان حكمه ان يرصد الخيرات فهذا خبر فلما اذ امره ان الكفر والنجس بعد من دار مطهر
 او بقره او بعد معين فهذا الاصل العبد عليه اسلا الاضداد فيل بها مثل ذلك في مال
 انهم يجب الاستلال من المالك الذي يعرفه واما المجد فان من من لم يفسد من جهة
 مفسد من سمعوا آخر ذلك حين فلا يجوز قولها اسلا ولا الحجة بل او وقت الامام فيه
 لتصل من خلف الامام ولقد شارب المجد فان الضلع في الارض المفسدة فسقط العرض
 ويعتقد في حق الامتداد وان هو سلمه بالوقوف في الغضب وان كان من مال لا يعرف ذلك
 فالروح العبد الذي في مسجد آخران وجد فان لم يجد فيرك الجمة والجملة لا يجهل ان
 يكون من مملكه الذي بناء ولدي جد وان لم يكن له ملك معين فهو لصالح المسلمين وبها
 في المسجد الكبرياء سلطان ظالم فلا يحد من مصلحة مع اتساع المجد من بين الروح صل
 الامم ما هو كذا في تركه الخراج الي الصلوة ورضن بالمسكن قال يحيى الحسن وابراهيم النبي خافوا
 ان يظنهم بالصلح وانا الشافان ائمن ايضا واما الطوب والحسين فلا يمنع من الدعوى لانه
 غير ممتنع بها انما هي زينة لا ولي لا لا يظن اليه واما العواذ التي ورثها فان كان طامنا
 حين فيهم الطوب على صا او لا بعد ان ارصد لمصلحة ما سيجاز ان لا يركن الروح العزيمه فانه
 يهل فيه ناسا السقا من كذا ناه فليس من الروح الروض والتراب منها والصول فيها الا اذا

كان يحس فوات الصلوات فتوشا وكذا مصانع طريق مكة راما الرماطات والمدارس فان كان
الوقه معصية او الاجر متوقلا من موضع معين يمكن الرجوع الى استحقاقه فلا رخصة للدخول
والنفس المالك فقدره صديقه من الخير فالذبح اجتنابه ولكن لا يلزم النفس بدخوله
وهذه الآية ان مددت من خدم السلطان فالأمر فيه اشد فليس لهم سرفه الاموال انشا
الى المصالح ولان الخلام اغلب على اموالهم اذ ليس لهم انذمال المصالح وانما يجوز ذلك كقوله
ولباب الارض مسيله الارض المقصود اذ اجبت ساها لم يحزان يحفظ ابنته وان لم يكن له
مالك معين جازوا ربح العدول ان كان فان كان الشارع سباحا ومعه ساياط سباحا
عن ربحه الجلس تحت الساياط على وجه الاضاح فيه الى السقف كايتم في الشارع
فان اشغ بالسقف في رفع حر النفس اذ اذى المطر او غير فغير لهم لان السقف لا اراد الا
لذلك ومفادكم من دخل ارضا او مبيعا سباحا سقف وخرط فخصبا فانه مجرد العنق لا يكون
شفا بالخطان والسقف الا اذا كان له فائدة في الخطان والسقف فخر امير او امير من
انغير فذلك لهم لانه اشغ بالخلازم اذ لم يجمع الجلس على الغصب لما فيه من الماسة والاشغ
والارض يراد للاستقرار والسقف للاستغلال بها **بابا مسيل**
في مسائل متفرقة يكون مسيل الحاجة اليها وقد سئل عنها في المتساويين
مسيل سئل من خادم الصوفية يخرج الى الشرق ويجمع طابا او مديا **مسألة**
طابا من الذي يحمل ان يأكل منه وهل يحقن بالصوفية ام لا قلت لما الصوفية **مسألة**
شيء حقيم اذا اكلوا واما غيرهم فيل لهم اذا اكلوا هذا الخادم ولكن لا يخاف من شبهه بالمل
فلان ما يعطى خادم الصوفية اما يعطى بسبب الصوفية ولكن هو المعطى لا الصوفية فهو كالحمل
المسيل يعطى بسبب حيا له لانه متكفل بهم وما فاعذ يقع ملكا لا لالعيال ولان يطعم غير
العيال اذ بعد ان يقال لم يخرج من ملكا المعطى ولا يستلظ الخادم على الشرع والتصرف
فيه لان ذلك نظر اليان المصاطاة لا يكتفى وهو متصرف ولا سارا اليه في الصدقات والهدايا
بمعدن يقال قال الملك الى الصوفية الماخرين الذين هم وقت سوا له في الحانقاة اذ لا خلا
ان ان يطعم منه من تقدم بدمه ولو ما فاعذ اكلهم او راحه منهم لم يجب ان صرف نصيبه الا
ولا يمكن ان يقال انه وقع لجهة الصرف ولا يمكن له مسحق لان ازالة الملكة الى لجهة لا يجب
فسيطر الكساد على الصرف فان الداخلين فيه انصرفت بل يدخل منه من يولد الى نصيبه وانما

تصرف فيه الزيادة والزيادة لا يجوز ان تنصب قابلاً من الجهة فلا وجه الا ان يقال هو ملكه وانا
الصوفية برقا شرط الصوف والمروة فان منهم من يمتنع عن ان يظهر نفسه في معرض الكتمان
بم حتى ينقطع عن مات حياته مستله سئل عن سالي اوصى به للصوفية من الذي يجوز ان
يصرف اليه ممتلك الصوفية لم يلحق الا يطالع عليه فلا يمكن ربط الحكم بخصيته بل بالبرهان
عليها هذا المرفق في المطلق اسم الصوفي والصاحب الكلي ان كل من هو صنفه اذ انزل في حاشيا
الصوفية لم يكن ترويه فيها واختلاطه بهم متكررا عندهم فهو يخلط بينه وبينهم والعضيل ان يلا
في بعض خصائص الصالح والنقوص في الصوفية وان لا يكون مستغلا بحرفة وان يكون على
لهم بطرق المسكنة في الطائفة ثم بعض هذه الصفات ما يوجب نقولها ان لا الامم بعضها
بغير البعض والنسب يمنع هذا الاستحقاق لان الصوفي بالجملة عبارة عن رجل من اهل
الصالح بصفة مخصوصة فان الذي يظهر نفسه وان كان على زعم الاستحقاق ما ايجي للصوفية ليا
منه الصالحين واما الحرفة والانشغال بالكسب يمنع هذا الاستحقاق فالدهقان والها
والشاعر والصانع في حاشيته اذ ان والايير الذي خدم باجرة كل هؤلاء الاستحقاق فلا تفرقها
بالزير والخالطة فاما الزيادة والحياسة وما يقرب منها مما يليق بالصوفية صالحة فاذا انما
لا ينافيها في ولا على جهة الكتاب وحرفته فذلك لا يمنع الاستحقاق وكان ذلك غير ممكن
لايم مع بنية الصفات واما القدرة على الحرف من غير ما شره لا يمنع واما العظمة والندب فلا
ينافي اسم الصوف اذ وجدت بعض الفضائل من الذي والمسكنة والقدرة لا يتنافى
ان يقال صوفي مفرق صوفي واعظم صوفي عالم ومدرس وفقهه وشنا عن ان يقال صوفي
وصفات وصوفي تاجر وصوفي عامل واما التقرب فان زال معنى مفرط ينسب الرجل به الى الزيادة
الظاهرة فلا يجوز مع احدوية الصوفية وان كان له مال ولا ينفى بخله عزه لم يطل حقه
لذلك ولذلك اذا كان ليمال فاصبر من وجوب الزكاة ولم يكن له خرج وهذه امور لا يدلها الا
العبادات واما الخالطة بكم وسكانهم فله انزول من الانحطاط وهو في دار اوفي مسجد
على زعم ويخلق بالخالطة فهو تركب فيهمهم كان ترك الخالطة عروها ملازمة الذي
فان لم يكن على زعم ووجد بنية الصفات فلا مستحق الا اذا كان مسكن الحرف في الباب
عليه حكم بالتسمية فالخالطة والذي سوف كل واحد منهما من الآخر والنقرا الذي ليس على زعمهم
فان كان خارجا المصنف من قبل ان كان مسكنا معهم ووجدت بنية الصفات لم يعد

ان سبب عليه بالتبعية حكمه واما ليس المتع من يد شئ من مشايخهم فلا يشترط ذلك في الاصل
 وعدمه الا بغير وجه الشرايط المذكورة واما المتأصل المرد والى الزباط والممكن لا يخرج عن
 جملتهم مسيلة ما وقف على راي الصوفية وسكانه فالاصح ان يوسع ما اوصى به للصوفية
 لان معنى الرفق الصوف الى مصالحهم وليس الصوفية ان ياكل معهم برضاهم على ما يدعي من اوج
 فان امر الاطعمة مبنية على التسامح حتى جاز الانفراد به في الفتاوى المشتركة والمولى ان ياكل معهم
 في دعوتهم من ذلك الوقت وكان ذلك من مصالح معاشهم وما اوصى به للصوفية لا يجوز ان يخرج
 الى قول الصوفية ويخالف الحقيقة وكذلك من احضروا من الحال والنهار والنعناء والفتها
 من لهم عرض في استعمال قلوبهم على اكلهم الاكل برضاهم فان التفت لا يشك الا مقتضاها فيه
 ما جرت به عادة الصوفية فيزول على الرفق ولاك ليس هذا على الدوام ولا يجوز ان ليس صوفيا
 ان يكون معهم على الدوام واكل وان رضوا اذ ليس لهم غير شرط التفت بمشاركه غير جنسهم
 واما الفقيه اذا كان على دينهم واخلاصهم هذه الترويل معهم وكثرة يقتضاها لا ينافي كونهم صوفيا ولا يخل
 ليس بشرط عند عرض الصوف ولا يلغى الى خلافات بعض الحق بان العلم جواب فان
 الجمل مما الجواب قد ذكرنا قايلا ويل هذه الكلمة في كتاب العلم وان الجواب هو العلم المذموم
 وعن المرد وذكرنا المذموم والمرد وشيئا واما الفقيه اذا لم يكن على دينهم واخلاصهم لهم
 سعة عن الترويل عليهم وان رضوا بتركه فعل له الاكل معهم بطريق البعية وكان عدم الزيادة
 المساكنة ولكن رضا هذا ترى وهذه امور تشهد لها الامارات وفيها امر مستابط لا يخفى
 اطرافها في النفي والاثبات ويتشابه او ساطعها فنحن نرى في موضع الاستنباط قد استمر
 لدينه كانهما عليه في باب التبعات مسيلة سئل عن الفرق بين الرشوة والهدية مع
 كل واحد منهما صدق من الرضا والاختلاف عن عرض وقد علم لصدقات دون الاكف فقلت باذلال
 لا مد له قط الا ان كان ولكن العرض اما اجل كالتب او اما عليل والعايل اما بالاقبال والامانة
 على مقصود معين واما تقرب الى قلب المهدى اليه بطلب محبتها اما المحبة في حينها ولا للتقرب
 بالمحبة المظنة وطبها والاقسام الحاصلة من هنا خمسة الاول من طرقة القرب في الآخرة
 وذلك اما ان يكون كقول المصنف الله محتاجا او عالما او نبييا يجب ديني او عالما في نفسه
 متدينا فالحاصل ان اخذته يعطى محاسنه لا يخل له اخذه ان لم يكن محتاجا وما يخل له انه يعطى
 لشرف نفسه لاهل له ان علم انه كاذب يتأدب في السبب وما يعل على لعل فلا يخل له ان ياخذ الا

يكون في العلم كاستقراء المعنى فان كان سبيل اليه كالآلية العلم حتى يمشه بذلك على الشرع
ولم يكن كالملازم لحدود ما يصلي اليه وملازمه لاهله ان يلاحظ ان كان قاسما في الباطن فضا
وعلم لما اعطاء وهذا يكون الصالح حيث لا يكشف باطنه لثبوت القلوب بطله اليه وانما سبيله
المسئل هو الذي يجب الخلق الي الحق والمتميز عن كل شيء في الشرع من الاخرى انه يكلف حتى
لا يترك في البيع شيعة من ان يكون ذلك الا بالدين فان ذلك في طرق المعقود حتى لا يترك
والناب والقرع في ان يختبئ الاختد بالدين مما يمكن التفسير الثاني ما يقصد به في هذا
فرض معين كالنقير يهدي الي الفسق طمعا في حلقه فلهذا شرط ان لا ينفذ حكما وانما
يجل عند الوفا بالقرع المطوع فيه وعند وجود شرط المعقود الثالث ان يكون المراد لعمارة
بفضل معين كالاحتياج الي السلطان يهدي الي وكيل السلطان معاصه ومن لم يكتف
فهذه حبة بشرط ان لا يعرف بغيره الخاف فخطره في ذلك العمل الذي هو الخراب فان كان له
كالسوق في جزاء ولام حرام او علم انسا في حرة لك حرم الاختد وان كان واجبا للفتح فلم معين
على كل من قد علم عليه او شهاده معينة فحرم ما يخذله وهو الذي لا يترك في تحريمه
وان كان باحا الا لاجبار لعمارة ما كان فيه عيب حيث لم ينفذ حجاز الاستعانة عليه فانما اخذ
حلالا بها وفي بالقرع وهو جار مجرى الجسد كقولنا وصل هذه القصة الي السلطان ولك
دنيا وركان حيث يحتاج الي ثوب رجل متعق او قال اخرج علي فلان ان منقذ في فرض كذا
وسم علي بكذا وصرف في عروضة الي كلام طويل فذلك يحصل كايضا في الوكيل بالمعقود بين يدي
الخاص فليس يعلم اذا كان لا يسوق في حرام وان كان مقصودا يحصل بكلمة لامت منها ولكن
لك الكلمة من يولي الجاه او تلك الفعلة من يولي الجاه مفيد كقولنا للرب لا يخلق دونه بالسلطان
او كونه قصه بين يدي السلطان فقط فهذا حرام لان عرض من الجاه ولم يست في الشرع حوا
ذلك بل يست ما يولي عليه كاسيا في يده عدايا الملوك واذا كان لا ينفذ العرض من استا
والله والحب ودخول الاعضاء في هوا الملك وجعله من الامراض مع كونها مقصودا فكيف
يؤخذ من الجاه وتقرب من هذا هذا الطبيب المرض على كلمة واحدة شبه بها على واد
معرفة كواحد من ياهلهم بنت قطع البلي مرار وغيره ولا يذكره الا بمرض فان ذلك في المتفق
بشرط من حرم فلا يجوز الاختد عليه ولا على غيره او ليس ينقل هذا الي غيره وانما يحصل
لغير مثل هذه ويحرم عداياه وفوق هذا الحاد في صناعت سلاكا لستل الذي يزيل

أمر جليح السيف أو الملة مدقة واحدة لحسن معرفة موضع الخلل المعروضة بالصابون فقد زود مدقة
بالكثرة في قيمة السيف والملة فهذا لا ينبغي بل بالمتدا الإبر عليه لأن سلو هذه الصناعات من
الرجل في عملها التفتت بها وهفت عن نفسه كثر العمل الرابع ما يقصد به الهدى وجعلها من
قلب المهدي إلى الأرض معين ولكن طلبا للاستيناس وتأكيد الهدى وتزويده إلى الغلوب
فكذلك مقصود العقلاء وشهدوا إلى في الشرح قالوا سلم بها دوا خبارا وعلى الجهد فلا يقصد
الإنسان في الغالب أصابعه فيز لمعين الطبيعة بل في البدء في محبة ولكن إذا لم يتعين تلك
الغامدة ولم يتقبل في نفسه فربما معين نفسه في الحال إذا لم يكن في ذلك حدة وعلى هذا
أخماس أن مطلب القرب إلى عليه وحصيل محبة لا الهبة والانس به من حيث أنه اقترعها
بل ليس على جهاد إلى لو ليس له خسر فيها وإن لم يحسن عينها وكان لولا جهاد وحسنه
لكان لا يطالب إلى فأن كان جهاد لاجل علم أو رتب فالأرض اخف وأخذ مكره فأن فيه
مساهمة الرتبة وكذا هدية في ظاهرها وإن كان جهاد ولاية فلا هاس من ضناه أو على أو لالة
صدقة أو حياء مال أو غير من الإله إلى السلطانية حتى ولاية الأوقاف مثلا وإن كان لا ذلك
الولاية لما كان يهدى إليه فهذه رتبة عرفت في معرض الهدى أو الصدقة في الحال طلب الهدى
وأكتب الهدية ولكن لا يصرح به أو ما يمكن التوصل إلى به بالملكات الاضطرارية لا لا في
الهدية أنه يربى في الحال سلم المال إلى غير فهذا ما استقر على أن الكراهة فيه شديد
واختلاف في كونه حراما والمحقق في شعاعه فانه وأرى من الهدية المحسنة وبين الرتبة المبدقة
في مقابل جهاد بعض شرف معين وإذا عارضت المتساوية القياسة وحسن الاختيار
والآن لما حذر ما ضمن المال إليه وتعددت الأخبار على تشديد الأمر فيها قالوا على ما علم
يأتي على الناس في أن يستحل فيها الصحت بالهدية والسبل للوهظة بتسل البري له خطبه
العامة وسئل ابن مسعود عن الصحت قال يرضى الرجل الحاجة مدي له الهدية ولعل أراد
تضاد الحاجة كلك لا لعب فيها أو شرب بها لا على قصد الجوع فلا يجوز أن يأخذ بهد شيئا من
معرض المرض ومنع شرب شفاة فأهدى له جارية ففصل ودعا وقال له على ذلك
لما تكلمت في حاله كذا لا أنكم يتابعونها وسئل طاهر عن هدايا السلطان فقال سمعت
وأخذ جبريل مع مال القراض الذي أخذ من طاهر من مال بيت المال فقال أنما أعطى المالك
من ماله أنما على لاجل جهاد الولاية وأهدت أملة إلى صديق بن الجراح إلى خاتون ملكا التزم

خلقا وكانوا اجرة فخذ من فباعه واعطاهما عن خلقها وروى عنه في بيت مال المسلمين
 قال جابر بن سمرة هدينا الملك فلول ولما روي عن جابر بن سمرة هدينا الملك فلول
 عليه وسلم بئس الهدية فقال كان ذلك له هدية ولنا مشقة اي كان يقرب اليه لانه لا يشه
 فانما يعطى عن اللزوم والاعظم من ذلك كله ما روي ابو حمزة الساعدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعث واليا الي صدقات الازد فلما جاء اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم امسك بعض ما معه
 وقال هذا لكم وهذا لي هدية فقال صلى الله عليه وسلم الاصل في بيت ابك وبيتك حق
 يا نبيك هديتك ان كنت صادقا ثم قال مالي استهل الرجل منكم يتول عنكم وهذه هدية في الا
 جرة بيت ابك وبيتك هديتي له والذي نفسي بيده لا ياخذ منكم احد شيئا بغير حق الا انا ه
 هذه فلا ياخذ من احدكم يوم القيمة بغيره رغبة او بقرح او خوار او شاة لمعهم رفع يدي حتى اريت
 يا نبي الله صلى الله عليه وسلم الاصل بلغت فاداس هذه الصدقات فالتاضي
 والوا في بيتي ان يتدبر نفسه في امره وابنه فما كان يعطى بعد الفحل وهو في بيت امره عزله لا ياخذ
 في ولايته وما يصح ان يعطى لولايتهم هم احسن وما اشكل عليه في اصدقائه انهم يعطون ذلك

وكان نزولهم سبعة فليجئته ثم كاسب
 الحلال والحرام والحمد لله رب العالمين وصلواته
 على خير خلقه محمد وآله وصحبه اجمعين آمين

والاخوة والمعاشر مع اصناف الخلق وهو الكتاب الخامس من دواعي القلوب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الذي غفر مني ذنوبي بطايف القاصيين طولا واتساعا وان كنت بين قلوبهم فما يصحرا
بسمته اخوانا وترجع القلوب من صدورهم فظفروا في الدنيا اصعدا. ملحدانا وفي الآخرة رفعا. وظلالنا
والضيق على محمد المصطفى وعلى آله واصحابه الذين اتبعوه ولا خلافة بعده لا حسبا
اما بعد فان المحاب في الله تعالى والاخوة في منه من افضل القربات والطف بامتثال
من الطاعات في مجاري العادات ولها شرط بها بعض المتصاحبين بالمحابين في الله تعالى
وفيها حشر بمواعظها بصفتها الاخوة من شوايب الكدورات ونزعات الشيطان في التيام
بمقومات يترتب اليه نفعي وباطنها فظفها عليها ينال الدنجات الصلى ونحن بين مقاصد
هذا الكتاب في هذه الابواب **الباب الاول في فضيلة**

الالفه والاخوة في الله وشروطها وزجائها **الباب الثاني**
في حقوق النجدة وآدابها ونفايدها **الباب الثالث**

في حق المسلم والرحم والجوار والملازم ومقارن المعاش وكيفية **الباب الرابع**
في فضيلة الفقه والاخوة وشروطها اعلم ان الفقه في حق الخلق والفرق
شرف من الخلق وحسن الخلق موجب المحاب والتوافيق ومن الخلق شرابنا فحق
والستدابر ومعاكات الفرح محرمه اكانت الفرح محرمه وحسن الخلق لا يخفى في الدين فضيلته
ومع الذي سمع الله تعالى بنبيه صلى الله عليه وسلم به اذ قال تعالى وانك انما خلق عظيم قال
الفرح صلى الله عليه وسلم اكثر ما يدخل الجنة ثم قال الله وحسن الخلق وقال الامامون زين قلوبنا
يا رسول الله ما نرى ما اعطى الانسان فقال خلق حسن وقال صلى الله عليه وسلم بعثت لائم محاسن
الاخلاق وقال صلى الله عليه وسلم ما احسن الله خلق امرئ وخلقه في طهره النار وقال لهم
يا باهرية عليك خلق حسن قال ابو هريرة وما احسن الخلق يا رسول الله فقال فضل من
قطعك ويعين عن ظلك ويصلي من حرمك ولا يخفى ان ثمر الخلق الحسن الفقه والفتنة
الرحمة ومما اطاب المشرطت الفقه كيف وقد ورد في الحديث على نفس الفقه سيما
اذ اكانت الزاوية هي السوي والدين وحسب الله من الاخبار والآيات ما فيه كفاة ومقتضى

قال له تعالى مطهر عظيم نعمته على الخلق بشعة الالفه لوانتت نافي الارض جميعا ما الفت
بن قلوبهم ولكن الله الفت بينهم وقال فاصبحهم نعمته اخوانا اي بالالفه ثم فم النفوس وخرج
عنه فقال عز من قائل فاصبحهم بجمل الله جميعا ولا تفرقوا الي قوله لعلكم تهتدون وقال صلى
ان اترككم في مجلس العاقلين اخلاقا المرطون اكثرا قال الله بالفرق وقال صلى الله عليه وسلم
المؤمن آلف ومالوف ولا يفرق بين لا يالف ولا يوالف وقال صلى الله عليه وسلم في الدنيا على الاخرة
في الدين من اراد الله به خيرا رزقه خيلا صالحا ان في ذكره وان ذكره الله وقال صلى الله عليه وسلم
شدا الاخرى اذ الشيا مثل المدين يسئل احداهما الاخرى وما السقى المؤمنين قطلا الا اذا
الله احدهما من صلح به خيرا وقال صلى الله عليه وسلم في التزيين في الاخرة في الله من آتى انسانا
الله نفسه الله ورجعت في الجنة لا ينالها ثمن من هذا وقال ابو بكر الصديق رضي الله عنه في الجنة
قال لا اشر ثم اشر فاني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لعبد من الناس كذا في
حول العرش يوم القيمة ومعهم كالتسليم البدين في الناس ولا يفرقون ويضاف واليها
يوم اولها الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون فتبيل من هؤلاء يا رسول الله فقال لهم معاوية
في الله ورواه ابو هريرة وقال فيه ان حول العرش منابر من نور عليها قوم لباسهم نور ومعهم
زواجر بائنا ولا شهداء يعظم النبيون والشهداء فقالوا يا رسول الله منهم لنا فقال لهم
المعاوية في الله المتحابون في الله والمترادون في الله وقال صلى الله عليه وسلم ما تحاب
انسان في الله الا كان احبا الي الله اشدهما احبا الصالحين ويقال ان الاخرة في الله اذا كان
احدهما اعلاما من الاخرين الاخر معه الى مقامه وان يطق به كالحق الذرة بالاجرة
والا اصل بعضهم بعض لان الاخرة اذ اكتسبت في الله لم يكن عليها ومن هذا قوله وقال
فالي الحسناسم وزيادته وما التنا من علمهم من نبي وقال صلى الله عليه وسلم ان احب اليي
حب محبي للدين يتراوون من اجلي وحب محبي للدين يتناصرون من اجلي وحب
محبي للدين يتحابون من اجلي وحب محبي للدين يتناصرون من اجلي وقال صلى الله عليه وسلم
ان الله يقول يوم القيمة ان المتحابين مخلصون في طلي يوم لا تظلم الاظلي وقال صلى
سبعة يظلهم الله يوم لا تظلم الاظلي امام عادل وشاب نشا في عبادة الله ورجل عليه معلق المسجد
اذ اخرج منه حتى دعا اليه ورجلان يجالسا الله لاجتماع علي كل وقفا ورجل ذكر الله خاليا
فانصت عينا ورجل وقته امرأة وان حسن رجلا فقال في اخاف الله تعالى ورجل تصدق